

تراشنا

المُعْتَمَدُ  
فِي  
أَبْوَابِ التَّوْحِيدِ وَالْعَدْلِ

إملاء  
الفاضل أبي الحسن عبد الجبار  
الأسدي آبادي  
النول سنة ٤١٥ هجرية

الجزء المتِمَّ العِشْرِينَ

القسم الثاني

فِي الْإِمَامَةِ

تحقيق

الدكتور سليمان دُنيا

الدكتور عبد الحليم محمود

بإشراف

الدكتور طه حسين

مراجعة

الدكتور إبراهيم بكور

الدار المصرية للنّاليف والترجمة



تراثنا

# المخفى في أبواب التوحيد والعدل

إملاء  
الفاضل أبي الحسن عبد الجبار  
الأسدي  
القول سنة ٤١٥ هجرية

الجزء المتم العشرين

القسم الثاني

في الإفاضة

تحقيق

الدكتور سليمان دُنيا

الدكتور عبد الحلیم محمود

إشراف

الدكتور طه حسين

مراجعة

الدكتور إبراهيم مذكور

الدار المصرية للنسألف والتمهجة



## فصل

في أن عمر بن الخطاب كان يصلح للإمامة

لأعلم أن الذي بيناه عند الدلالة على أن أبا بكر كان يصلح للإمامة يدل على ذلك ،  
والذي قدمناه من أن الإمام يجب أن يختص بالفضل والعلم والرأي والنسب يدل على  
حال عمر ما قدمناه ؛ لأنه لا شبهة في كونه من قریش ، وفيما كان يختص به من الرأي  
حتى صار يضرب المثل بسيرته وأيامه . وكذلك القول في الفضل والعلم ، لأنه قد ثبت  
من علمه ما يجوز به / أن يكون إماماً ، وسنذكر أن ما يطعنون به في علمه لا يؤثر  
في هذا الباب .

فأما فضله في أول ما أسلم إلى آخر أيامه فظاهر بأقوى ما يظهر به فضل الغاضل .  
وما بينا من دلالة الآيات عند إمامة أبي بكر يدل على ذلك . وما روينا من فضائله  
التي تقطع على صحتها يدل على ذلك ، وكذلك ما اشتهر من فضائله في النقل يدل على  
ذلك . وما بيناه من إجماع الصحابة على الرضا بإمامته بالوجوه التي ظهرت منهم في هذا  
الباب يدل على ذلك ؛ لأن ما دل على صحة الإمامة يتضمن صلاحه لها . وما أبطلنا  
به ما تعلق به كثير<sup>(١)</sup> من الإمامية في نفاق القوم وكفرهم عند ذكر إمامة أبي بكر يعطل  
تعلقهم بذلك في أمر عمر ؛ لأن الطريقة واحدة ؛ ولأنه لا خلاف أن أبا بكر إذا صلح  
للإمامة وثبتت إمامته أن عمر مثله ؛ لأن القائل قائلان .

أحدهما ؛ يقدم في إمامتهما ويسوى .

والآخر ؛ يثبت إمامتهما فيسوى بينهما .

وذلك ينفي عن تكلف كلام مفرد في إمامة عمر . وأظن أن شيخنا أبا<sup>(٢)</sup> على

(١) في الأصل (كثيراً) ومو خطاً . (٢) في الأصل (أبو) .

قد منع من تجويز ما قاله كثير من الإمامية من ردة أصحاب رسول الله عليه السلام ، ونفاقهم ، وذكر أن الدلالة قد دلت على أن الله سبحانه جعلهم حجة فلا يجوز عليهم ما ذكره القوم .

وذكر وجها آخر ، وهو أن أحد ما ينفر عن الذي نفاق من يختص به وكفره ؛ لأنه متى كان من يختص به الاختصاص الشديد ويظهره ، ويستشيره ، منافقا ؛ لأنه متى كان من يختص به الاختصاص الشديد ، لم يعرف إلا بمجالسة من هذه حاله ، واختصاصهم<sup>(١)</sup> له وجعلهم بطانة له ، لكان ذلك منفرا ، وذلك يمنع من كون هؤلاء الصحابة كفارا مرتدين . ولا يجري ذلك مجرى الواحد الذي يشغل الجماعة ؛ لأن تجويز كونه منافقا لا يؤثر في حاله كما يؤثر ما ذكرنا .

ويبين أن قوله ( وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا<sup>(٢)</sup> ) واختلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ) لا يدل على جواز ذلك منهم ، كما لا يدل قوله ( وَأَنْ أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ) كما أنزل الله / وَلَا تَقْسِمُ أَهْلَاءَهُمْ ) على جواز ذلك عليه . ١٣٦

وقد بينا دلالة قوله ( كُنْتُمْ خَيْرَ<sup>(٣)</sup> أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ) وقوله عليه السلام « خير الناس قرني » وقوله تعالى ( لَا يَسْتَوِي<sup>(٤)</sup> مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ ) على بطلان ما يدعون في هذا الباب .

وما روى من فضائل المشهورة ومقاماته المحمودة يدل على أنه كان يصلح للإمامة . وقد بينا طرفا من ذلك من قبل ، وشهرتها تنفي عن إيرادها . وقوله عليه السلام « وإن وليهم عمر » يدل على ذلك . ونحن نذكر من بعد ما يورد من المطاعين ، ونبين زوال الشبهة فيها .

## فصل

في إنبات امامة عمر ، وطريق إنباتها ، وما يتصل بذلك

قد بينا أن إمامته صحت بتفويض أبي بكر الأمر إليه ، وبيننا أن ذلك أحد الوجوه التي بها يصير الإمام إماماً ، وأنه إن لم يزد في القوة على اختيار الخمسة لم ينقص عنه . وقد بينا أن نص الإمام على واحد بعينه يختص الرسول عليه السلام لو فعل ، وبيننا أن ذلك لا يتعلق برضا جماعة من المسلمين ؛ لأنه إذا صح أنه وسجته لصحة كونه إماماً فلا تعلق برضا الجماعة لجواز أن يقال في رضا الجماعة إنه معلق بفهم ، وفساد ذلك يبين صحة ما قدمناه ، وبيننا الخلاف بين شيخنا في ذلك وأن أبا علي يقول : يصير الإمام إماماً بمهد الإمام إليه إذا وقع برضا الجماعة ، فيصير بمنزلة عقد الواحد برضا الأربعة . والأقرب أنه يقول في تلك الجماعة إن أقلهم أربعة حتى يكون بمنزلة ما ذكرناه . ١٠

وقد استدلل شيخنا أبو علي أن العهد من أبي بكر وقع بالرضا بأخبار رواها - في هذا الباب عن الواقدي - كثيرة تدل على أنه إنما جعل الأمر إليه بمشورة القوم :

منها ما روى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن لما استقر<sup>(١)</sup> بأبي بكر دعا عبد الرحمن ابن موف ، فقال : أخبرني عن امر ، قال عبد الرحمن : أنت أعلم مني به ، قال : أبو بكر وإن . فقال / عبد الرحمن : هو والله أفضل من رأيت ، لكن فيه غلظة . ١٥ ثم دعا عثمان ، فقال : يا أبا<sup>(٢)</sup> عبد الله أخبرني عن امر . قال : أنت أخبرنا به . قال : على حال يا أبا<sup>(٣)</sup> عبد الله . قال عثمان : على به أن سريره خير من علاقته وأن ليس فينا مثله .

وروى من غير هذا الطريق أن أبا بكر لما مرض شاور عثمان وعبد الرحمن

وسعيد بن زيد أبا الأعور ورجالا من الأنصار وأسيد بن حصين وغيره ،  
فظهر منهم الرضا .

وروى عن أسماء بنت خيس أنها كانت جالسة عند أبي بكر حتى كلفه الرجل بما  
كلفه ، فقال أبو بكر : « أجلسوني ، هل تخوفوني إلا الله ؟ إني أقول : استخلفت خير  
أهلك » وروى أنه قال : « أبا الله تخوفوني ؟ » وقال : « اللهم علمت فيهم بالعدل  
• جهدي ، وآثرت محبتك ، واستخلفت عليهم خيبرهم وأقوام » .

فإن قيل ، فقد روى عنه أنه قال : « استخلفت عليكم خيركم في نفسي ، فكلكم  
ورم الله من ذلك » وهذا يدل على أنهم لم يكونوا راضين بإمامته . قيل له <sup>(١)</sup> : لو صح  
لكان المراد به <sup>(٢)</sup> بذلك بعض من يلفه أنه كره منه استخلاف عمر ، فهو طاعة ، ولا يمتنع  
أن يذكر العموم ويراد به الخصوص . وقد ثبت أن كراهة من يكره لا تطن في ذلك ،  
١٠ إذا حصل من جهة التوقيض برضى جماعة ، كما أن عقد الواحد برضى أربعة لما كان  
طريقا لإثبات الإمامة لم يؤثر في ذلك كراهة من يكره ، بل الواجب أن يزولوا عن  
الكراهة إلى الرضا .

وبعد فلو كان أبو بكر ولده من غير جمع ورضا <sup>(٣)</sup> لا يمتنع أن يصير إماما ويلزم  
الناس الرضا به ، فن يكره إمامته يصير عاصيا ؛ ولذلك أجمعوا من بعد على الرضا  
١٥ بإمامته . وإجماعهم على ذلك يكشف عن صحة الطريق الذي صار به إماما ، على  
ما تقدم القول فيه ، وإنما اختاره احتياطا للمسلمين وصده يدل على ذلك ؛ لأنه دعا  
عثمان بن عفان وقال له : اكسب :

/ « بسم الله الرحمن الرحيم » .

١٣٧

هذا ما عهد أبو بكر بن أبي قحافة في آخر عهده من الدنيا خارجا منها ، وعند ٢٠

(١) الأولى حذف (له)

(٢) كذا في الأصل ، والأولى حذف إحدى البياتين « به » و « بذلك » .

(٣) في الأصل حرف قبل (لا يمتنع) كأنه بداية كلمة ثم شعلت



أول عهده بالآخرة داخلها، حين يؤمن الكافر، ويوق<sup>(١)</sup> الفاجر ويصدق الكاذب،  
أتى استخلفت بعدى عمر بن الخطاب، فإن عدل فذلك ظنى به ورأى<sup>(٢)</sup>، وإن بدل  
وجار فلكل امرئ ما اكتسب، والخير أردت، ولا أعلم الغيب<sup>(٣)</sup>، وسبعم الدين ظلموا  
أى منقلب يتقلبون<sup>(٤)</sup> .

وهذا كلام من يشتد اهتمامه بالدين واحتياجه للفلسين .

فإن قيل : أليس قوله : « أخوفنى بالله » استكباراً على الله وامتناعاً<sup>(٥)</sup> من سماع  
التخويف والوعظ ؟ قيل له<sup>(٦)</sup> : إنه لا يمتنع — إذا أنكر عليه الأمر الذى قد بذل فيه  
عهده ، واحتاط فيه ، وعلم إحاطته ، إذا بلغه من غيره التكبر — أن يقول هذا  
القول منها بذلك على أن الخوف بالله وضع تخويفه فى غير موضعه ، وإلا فالمعلوم من  
حال أبى بكر اللين والخضوع والخشوع .

وكذلك يجب لأنه إنما يخوف المرء من أمر قد أخطأ فيه ؛ إذ التخويف إنما يكون  
من العقاب ، والعقاب لا يستحق فى الصواب ، ففى وقع التخويف من فعل مخصوص  
وهو صواب ، فالتخويف خطأ ، ولا يمتنع إنكار الخطأ ، فلا عيب على أبى بكر  
فى هذا القول .

فإن قيل : فقد روى أن عبد الرحمن بن موف دخل على أبى بكر فى مرضه ،  
فقال له : « أما لى رجوع ، وقد استخلفت عليكم خيركم فى نفسى » وقال فى الخير :  
« ورأيت الدنيا قد جاءت أوهى جائية فتشذون ستور الحرير وبساط الديباج » .

وهذا يدل على أنه ذمهم وأخرجهم من أن يصلحوا للإمامة ، لوصفه لهم بالميل  
إلى الدنيا .

(١) كذا فى الأصل (٢) فى الأصل (ورأى) (٣) الآية رقم ١٢٢ من سورة الشعراء  
(٤) فى الأصل (وامتناع) (٥) الأول حذف « له »

قيل له <sup>(١)</sup> : إن الميل إلى الدنيا يطلب الحرام وما لا يحل ، هو الذى يقدح في الفضل ، فأما يطلب الحلال والاستكثار منه فإنه لا يمتنع ، فما في هذا مما يطمع به على كلامه ؟ <sup>(٢)</sup>

٣٧ ب وأما قول طلحة لأبي بكر . « ولبت علينا فظا » / فأكثر ما فيه الكراهة ، فقد بينا أن ذلك لا يطمع في صحة إمامت ، على أن هذا الوصف لا يقدح في فضله ، لأنه إذا استعمل هذا الملقب مع أعداء الله فهو مدح يجري مجرى قوله تعالى ( أشدوا ) <sup>(٣)</sup> عَلَى الْكُفَّارِ رَحِمَاءَ بَيْنَهُمْ » وقد وصف الله موسى عليه السلام بضرب من الحدة غير قاذرة في سكون النفس إليه . وعلى هذا الوجه قال عليه السلام في وصفه : « وإن وليتم عمر تجدوه قويا في أمر الله » وكذلك كان بمد ، سزا للدين الله حتى قال عبد الله في وصفه : إن الشيطان يفرق منه ، إلى غير ذلك .

١٠ والغلظة في موضعها مدح ، كما أن اللين في موضعه مدح . وعلى هذا الوجه يدر <sup>(٤)</sup> المرء أولاده فيستعمل مرة اللين ، ومرة الغلظة ، فكيف يكون ذلك ذما له ؟ وكل من يطمع بشيء من ذلك في إمامة عمر أربناءه - باستقامة أمر الدين والسياسة في أيامه - فساد قوله . ونحن قائلون <sup>(٥)</sup> الآن ما نطمع عليه من المطاعن وكيفية <sup>(٦)</sup> الجواب عنها .

(١) الأولى حذف ( ل ) .  
(٢) الآية رقم ٢٩ من سورة الفتح  
(٣) في الأصل ( فائين )  
(٤) بعد هذه العبارة يضاف يسع .  
(٥) كذا في الأصل ، ولديها ( يدر )  
(٦) في الأصل ( ولكف )

## فصل

في ذكر ما أوردوه من الطاعن في إمامة عمر

أحد ما طعنوا عليه ، قولهم : أنه بلغ من قلة علمه أن لم يعلم أن الموت يجوز على محمد وأنه أسوة<sup>(١)</sup> الأنبياء في ذلك ، حتى قال ذلك اليوم : « والله ما مات محمد حتى يقطع أيدي رجال وأرجلهم » فلما تلا عليه أبو بكر قوله : [ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ] وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ، أفكأن مات أو قُتِلَ قال : أيقنت بوفاته ، وكأني لم أسمع هذه الآية ، ولو كان يحفظ القرآن أو يفكر فيه ما قال ذلك . فهذا يدل على بعده من حفظ القرآن وتلاوته ، ومن هذا حاله لا يجوز أن يكون إماما .

وهذا لا يصح ، وذلك أنه قد روى عنه : كيف يموت ، وقد قال الله : لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ<sup>(٢)</sup> [ وقال تعالى [ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعَثٍ خَوْفِهِمْ أَمْنًا<sup>(٣)</sup> ] فذلك نفى موته لأنه<sup>(٤)</sup> على أنها خبر عن ذلك في حال حياته حتى قال له أبو بكر : « إن الله وعد بذلك سيفعله » وتلا عليه ما تلا ، فأيقن عند ذلك بموته ، وإنما ظن أن موته يتأخر عن ذلك الوقت لأنه منع من موته .

فإن قال : فلم قال لأبي بكر عند قراءة الآية : « كأي لم أسمعها » ووصف نفسه بأنه أيقن بالوفاة .

١٣٨

قبل له : لما كان الوجه في ظنه ما أزال أبو بكر الشبهة فيه جاز أن يتيقن .

(١) كذا في الأصل ، ولطبا : وأن الأنبياء أسوة له في ذلك .  
(٢) الآية رقم ٣٠ من سورة الزمر (٣) الآية رقم ١٤٤ من سورة آل عمران .  
(٤) الآية رقم ٩ من سورة الصف ، (٥) الآية رقم ٥٥ من سورة النور .  
(٦) كذا في الأصل ولعل بعد عبارة « لأنه » كلاما سقط

فإن قيل : كيف يتبين ذلك إنما يعلم بالمشاهدة والخبر ؟ قيل له <sup>(١)</sup> : لأن الحال حال سماع الخبر ، ولو لم يكن في ذلك إلا خبر أبي بكر ، وادعائه ذلك والناس مجمعون <sup>(٢)</sup> يحصل اليقين .

وقوله ، كأنى لم أقرأ هذه الآية ، أو لم أسمعا تنبيه على ذهابه عن الاستدلال بها ، لا أنه في الحقيقة لم يقرأها ، أو لم يسمعا ، ولا يجب فيمن ذهب عنه بعض أحكام الكتاب ألا يعرف القرآن ، لأن <sup>(٣)</sup> ذلك لودل ، لوجب ألا يحفظ القرآن إلا من يعرف كل أحكامه ، وهذا باطل ، فخرج هذا القول من أن يدل على أنه كان لا يحفظ القرآن . ثم الرجوع إلى حفظه القرآن ، هو إلى ما روى من الأخيار في هذا الباب ، ولو لم يحفظ كل القرآن لم يقدح ذلك في فضله ، لأنه لو قدح في ذلك لكان إنما يقدح من حيث لا يحفظ ما يجوز أن يحتاج به ، لأنه لا يجوز أن يقال : إن وجه القدح في ذلك أنه يلزمه أن يتلو في الصلاة أو في غيرها لأن القدر الواجب في ذلك لاشك أنه كان يحفظه . ولو كان مثل ذلك يلزمه ويقدح لوجب إذا لم يحفظ الإنسان كل الشئ يقدح ذلك في فضله وكان مبدور <sup>(٤)</sup> ذلك ألا يحصل فاضلا إذا أحاط علمه بجميع ذلك .

وقد قال شيخنا أبو علي : إن أمير المؤمنين لم يحط علمه بذلك ثم لم ينتع <sup>(٥)</sup> ذلك من فضله . يدل على ما قلناه ما روى عنه من قوله : كنت إذا سمعت حديثا من رسول الله فنفسي الله بما شاء ، أن ينفعني به ، وإذا حدثني غيره خلفته ، فإن حاف لي صدقته ، وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر .

وثبت أيضا أنه لم يعرف أى موضع يدفن فيه رسول الله صلى الله عليه حتى أخبرهم أبو بكر عن رسول الله عليه السلام أنه قال : « إن الله يقبض رسوله في أحب البقاع

(١) الأول حذف (هـ) .  
(٢) في الأصل ( لا ذلك ) .  
(٣) كذا في الأصل ولعلها « يفسد أو يجب من »  
(٤) كذا في الأصل ولعلها « يمنع »  
(٥) كذا في الأصل ولعلها « يفسد أو يجب من »

إليه أن يدفن فيها » وروى عنه أنه قال <sup>(١)</sup> : « ما مات نبي إلا دفن حيث قبض »  
فعملوا على روايته. وثبت أنه نازع الزبير في مولى صفية وأراد أن يأخذ ميراثهم كما كان  
عليه حمل عقلمهم ، فأخبرهم عمر / أن رسول الله عليه السلام حكم أن الميراث للابن  
والعقل على المصبة .

٥ فبهذه طريقة أصحاب رسول الله عليه السلام : أن بعضهم كان يرجع بعضهم <sup>(٢)</sup> إلى  
بعض ، وإن كان حالهم <sup>(٣)</sup> يتفاوت في العلم . وكل ذلك يزيل القدح بما ذكرناه .

فإن قيل : كيف يجوز ما ذكرتموه على أمير المؤمنين وقد روى عنه أنه قال :  
« سلوني قبل أن تفقدوني ، وإن هبنا لعلنا جأ - يومى إلى قلبه - ولو نثى لى الوساد  
لحكمت بين أهل التوراه بثوراتهم ، وبين أهل القرآن بقرآنتهم » وقال : « كنت إذا  
سألت أجبت ، وإذا سكت ابتدأت <sup>(٤)</sup> » ١٠

قيل له <sup>(٥)</sup> : إن كل ذلك إنما يدل على عظم المحل في العلم من غير أن يدل على  
الإحاطة بالجميع فلا ينافى ما ذكرناه .

وقد قال شيخنا أبو علي : إن قوله : « سلوني قبل أن تفقدوني » وغير ذلك  
لا يمتنع <sup>(٦)</sup> على تقدمه في العلم ومحفته لإظهار ذلك وتعليمه .

١٥ وأما قوله : ولو نثى لى الوساد لحكمت بين <sup>(٧)</sup> .. يمتنع <sup>(٨)</sup> لأنه لا يجوز أن يحكم  
نصف <sup>(٩)</sup> نفسه بأنه يحكم بما لا يجوز ، ومعلوم أنه كان عليه السلام لا يحكم بين الجميع

(١) سائلة من الأصل (٢) كذا في الأصل ، ولعلها زائدة

(٣) في الأصل : وإن كانت حالتهم تتفاوت (٤) كذا في الأصل

(٥) الأولى حلف (له) (٦) كذا في الأصل

(٧) يباين بالأصل (٨) كذا في الأصل

(٩) كذا في الأصل ، ولعلها (نصف)

إلا بالقرآن ولا يجوز أن يخالفه في ذلك حتى له الوساد أو لم يشن ؛ وذلك يدل على أن هذا الخبر موضوع ؛ لأنه إلى العطن عليه أقرب منه إلى الدلالة على فضله . وهذا عارض في الكلام ، وقد تم على ..<sup>(١)</sup> ما قصدناه من الفرض وهو إخراج ما أورده من أن يكون طمنا على عمر .

### شبهة أخرى لهم

وأحد ما طمنا به على عمر أنه أمر برجم حامل حتى نبهه معاذ بن جبل ، وقال : إن يك لك عليها سبيل ، فلا سبيل لك على ما في بطنها ، فرجع عن حكمه وقال : لولا معاذ لهلك عمر . قالوا : ومن يجمل هذا القدر لا يجوز أن يكون إماماً ؛ لأنه يجزى بجري أصول الشرع ، بل العقل يدل عليه لأن الرجم عقوبة ولا يجوز أن يقاب من لا يستحق .

وهذا غير لازم لأنه ليس في الخبر أنه أمر برجمها مع علمه بأنها حامل ، لأنه ليس مما<sup>(٢)</sup> يخفى عليه هذا القدر ، وهو أن الحامل لا ترجم حتى تضع ، وإنما ثبت عنده زناها فأمر برجمها على الظاهر ، / وإنما قال في معاذ ذلك لأنه نبهه على أنها حامل .

فإن قيل : إذا لم تكن منه مصيبة ، فكيف يهلك لولا معاذ ؟ قيل له<sup>(٣)</sup> : لم يرد هلك عمر من جهة العقاب ، وإنما أراد أن يجزى بقوله قتل من لا يستحق القتل ، كما يقال للرجل : هلك ، إذا افتقر أو صار سبياً لقتل خطأ . ويجوز أن يريد بذلك قصيره في معرفه حاله ، لأن ذلك لا يمتنع أن يكون صغيره خطيئة وإن صغرت .

(١) بياني في الأصل

(٢) في الأصل (من)

(٣) الأولى حذف (له) .

### شبهة اخرى لهم

وأحد ما طعنوا به في ذلك خبر المجنونة التي أمر برجمها فنبهه أمير المؤمنين وقال:  
إن العلم<sup>(١)</sup> مرفوع عن المجنون حتى يفيق ، فقال عند ذلك : لولا عليّ هلك عمر . وقد  
روى مثل ذلك<sup>(٢)</sup> في معاذ ، وذلك يدل على أنه لم يعرف الظاهر من الشريعة .

وهذا غير لازم ، وذلك أنه ليس في الخبر أنه عرف جنونها ، فيجوز أن يكون  
الذي نبّه عليه جنونها دون الحكم؛ لأنه كان يعلم أن في حال الجنون لا يقام الحد  
عليه ، وإنما قال : « لولا عليّ هلك عمر » لا من جهة المصيبة والإثم ، لكن حكمه  
لو نفذ لعظم غمه ، ويقال في شدة النعم : إنه هلاك ، كما يقال في الفقر وغيره ، وذلك  
مبالغة منه لما كان يلحقه من النعم الذي زال بهذا التنبيه .

على أن هذا الوجه مما كان لا يتمتع في الشرع أن يكون صحيحا ، وأن يقال : إذا  
كانت مستحقة للحد فأقامته عليها يصح وإن لم يكن لها عقل ، لأنه لا يفرج الحد من أن  
يكون واقعها موقعه . ويقال ، إن قوله عليه السلام : « رفع القلم عن ثلاثة » يراد بذلك زوال  
التكليف عنهم دون زوال إجراء الحكم عليهم ، وما هذا حاله لا يتمتع أن يكون  
مشتبها فيرجع فيه إلى غيره ، ولا يكون الخطأ فيه مما يعظم فيمنع من صحة الإمامة .

### شبهة اخرى لهم

وأحد ما طعنوا به عليه حديث أبي العبيدة وأنه منع من مخالاة الصدقات في  
النساء اقتداء بما كان من رسول الله في صداق فاطمة ، حتى قالت المرأة ونهته بقوله  
تعالى [ وَأَتَيْتُمُوهُنَّ فَنُفِثَ عَنْكُمْ ]<sup>(٣)</sup> على جواز ذلك ، قال : « كل الناس أئمة  
من عمر » .

(٢) سائلة من الأصل

(١) كذا في الأصل ولعلها الحد

(٣) الآية رقم ٢٠ من سورة النساء .

١٣٩ ب وربما روى أنه تسور على قوم ووجدهم على سكر فقالوا له : / إنك أخطأت من جهات :

تجسست ، وقال الله [ وَلَا تَجَسَّسُوا ] .<sup>(١)</sup>

ودخلت بنجر إذن ، ودخلت ولم تسلم ، إلى غير تلك<sup>(٢)</sup> الأخبار التي تذكر في هذا الباب .

قالوا ، وذلك يدل على قلة علم . ومن هذه حاله ، لا يجوز أن يكون إماما . وهذا غير لازم لأن علمنا يتقدم عمر في العلم وفضله فيه ، وما كان منه من الاجتهاد في المسائل والتنبيه وغير ذلك ضروري ، فلا يجوز أن يقدم بأخبار آحاد غير مشهورة في النقل .

وأما حديث المهور ، فلما أراد أن المستحب الاقتداء برسول الله فإن المغالاة فيها ليس فيها مكربة ، ثم عند التنبيه علم أن ذلك مبنى على طيبة النفس ، فقال ما قاله على جهة التواضع ، لأن من أظهر الاستفادة من غيره وإن قل علمه فقد تعامل على الخوض ، ونبه على أن طريقته أخذ الفائدة أيما وجدها ، وصير نفسه قدوة في ذلك وأسوة ، وذلك يحسن من الفضلاء .

١٥ فأما ما روى من التجسس ، فإن ضله فقد كان له ذلك ، لأن للإمام أن يجتهد في إزالة المنكر بهذا الجنس من الفعل . وإنما لحقه الحجل على ما روى<sup>(٣)</sup> في الخبر ، لأنه لم يصادف الأمر على ما ألقى إليه في إقدامهم على المنكر ، والمنكر في هذا الباب يختلف .

(٢) في الأصل ( ذلك )

(١) الآية ولم ١٢ من سورة الحجرات .

(٣) في الأصل : على ما يروى .



### شبهة اخرى لهم

وأحد ما نسبوا عليه أنه كان يسعى عائشة وحفصة عشرة آلاف<sup>(١)</sup> درهم في كل سنة ، وبأنه حرم أهل البيت عليهم القى يجرى مجرى الواصل إليهم من قبل رسول الله عليه السلام ، وبأنه كان عليه ثمانون ألف درهم من بيت المال على سبيل العرص<sup>(٢)</sup> قالوا : وكل ذلك يبين طريقة الحسين .

- وهذا غير لازم ، لأن دفعه إلى أزواج رسول الله عليه السلام ما ذكروه ، لأن لهم حقا في بيت المال ، وللإمام أن يدفع ذلك على قدر ما يره . وهذا الفعل مما فعله من قبله ومن بعده ، ولو كان ذلك مستنكرا لما استمر عليه أمير المؤمنين ، وقد ثبت استمراره عليه . ولو كان ذلك طعنا لوجب إذا كان يدفع إلى الحسن والحسين وعبد الله / بن جعفر وغيرهم من بيت المال أن يكون في حكم الحائز<sup>(٣)</sup> ، وكل ذلك ١٠ يعطل ما قاله ، لأن بيت المال إنما يراد لوضع الأموال في حقا ، ثم الاجتهاد إلى متولى الأمر في الكثرة<sup>(٤)</sup> والقلّة . فأما أمر الحسن فمن باب الاجتهاد ، وقد اختلف الناس فيه ، فمنهم من جعله حقا لقوى القربى وسما مفردا لهم على ما يقتضيه ظاهر الآية ، ومنهم من جعله حقا لهم من جهة الفقر وأجرام مجرى غيرهم وإن كانوا قد خصوا بالذكر ، كما أجرى الأيتام ، وإن خصوا بالذكر ، مجرى غيرهم في أنهم يستحقون بالفقر . ١٥

والكلام في ذلك بطول ، فلم يخرج بما حكم به عن طريقة الاجتهاد ، ومن قدح في ذلك فإنما يقدح في الاجتهاد الذى هو طريقة جميع الصحابة على ما قدمنا من قبل . فأما اقتراضه من بيت المال ، فإن صح ، فهو غير محذور ، بل ربما يكون أحفظ ومن الخطر أبعد إذا كان على نفسه من<sup>(٥)</sup> رده يعرف الوجه الذى يمكنه فيه الرد وقد ذكر الفقهاء ذلك وقال أكثرهم : إن الاحتياط في مال الأيتام وغيرهم أن يحصل في ذمة ٢٠

(١) في الأصل ( ألف ) . (٢) كذا في الأصل ، ولها ( الفرض ) (٣) كذا في الأصل  
(٤) في الأصل ( الكثرة ) . (٥) كذا في الأصل

النفى المأمون لبعده من الخطر ، ولا فرق بين أن يقرض أو يقترضه .

ومن بلغ من أمره أن يظن على عمر يمثل هذه الأخبار مع ما نعلمه من سيرته  
وئنشدده في كتاب الله واحتياطه فيما يتصل بهما وتنزهه عنه وبعده عنه ، حتى فعل  
بالصبي الذي أكل من تمر الصدقة واحدة ما فعل ، وحتى كان يدفع نفسه  
عن الأمر الخطير ، وينشد على كل أحد حتى على ولده ، وجعل المال الذي أخذه  
قراضا من بيت المال حتى ألزمه مشاركة بيت المال في الربح قدما بهد .

#### شبهة أخرى لهم

وأحد ما تقدموا عليه قولهم : إنه عطل حد الله تعالى في المنيرة لما شهدوا عليه بأثرها  
ولئن الشاهد الرابع الامتناع عن الشهادة اتباعاً لهواه ، فلما فعل ذلك عاد إلى الشهود  
ب ١٤٠ / لخدمهم وضربهم ، فجنب أن يفضح المنيرة وهو واحد ، وفضح الثلاثة ، مع تعطيله  
لحكم الله تعالى ووضعه الحد في غير موضعه .

وهذا غير لازم ، لأن الذي نسب إليه هو الصحيح ، وإنما كان يكون معطلا للحد  
لو وجب الرجم على المنيرة ، وقد علمنا أنه لا يجب إلا بشهادة الرابع ، ولم يحصل .  
فإن قالوا : أراد أن يشهد الرابع وهو زياد ، فقال له : أرى وجه رجل لا يفضح الله  
على يده رجلا . قيل له : <sup>(١)</sup> إن إرادة الرجل لأن يشهد لا تسكل البيئة وإنما تسكل  
الشهادة ، وما وقعت . فإن قال : منعه من أن يقع خطأ عظيم ، قيل له : بل ذلك  
سنة ، فقد روى عنه عليه السلام أنه أتى بسارق ، فقال له : « لا تفر » . وقال لصفوان  
ابن أمية لما أتاه بالسارق ، فأمر بقطعه ، فقال : <sup>(٢)</sup> هي له ، يعني ماسرك ، « هلا قبل  
أن تأتيني ؟ » ، فلا يتع من عمر أن يجب ألا تسكل الشهادة ، وينبه الشاهد على  
أن لا يشهد .

٢٠

فأما ما فعله من جلد الثلاثة ، فلا نهم صاروا قذفة لما لم تتكامل شهادتهم ، وعلى هذا أكثر الفقهاء ، لأن الناذف يجب الحد عليه ، وإن جوز أن يكون صادقا ، ولا معتبر بلفظه في القذف ، والشاهد هو قاذف ما لم<sup>(١)</sup> تتكامل الشهادة . فأقام الحد كذلك وليس حالمهم وقد شهدوا كحال من لم تتكامل الشهادة لأن الحيلة في إزالة الحد منه ، ولما<sup>(٢)</sup> تكاملت الشهادة ممكنة بإزالة الشهادة ، وكذلك عدم . وليس في إقامة الحد عليهم من الفضيحة ما في تكامل الشهادة على المفيرة ، لأنه يتصور بأنه زان ويحكم بذلك فيه ، وليس كذلك حال الشهود ، لأنهم لا يتصورون بذلك ، وإن وجب في الحكم أن يجسوا في حكم القذفة .

وقال شيخنا أبو علي : إن الثلاثة كان القذف قد تقدم منهم للمفيرة بالبصرة<sup>(٣)</sup> ، واشتهر لما خرج للصلاة بهم ، لأنهم صاحوا به من نواحي المسجد بأننا نشهد بأنك زان ، فولم يمتدوا<sup>(٤)</sup> الشهادة لكان يحدهم لا محالة ، فلم يمكن في إزالة الحد عنهم ما أمكن في المفيرة .

فإن قيل : فقد روى أنه كان إذا رآه يقول : لقد خفت أن يرميني الله / بحجارة ١٤١  
من السماء . قيل له<sup>(٥)</sup> : قال شيخنا أبو علي : ليس هذا الخبر بصحيح ، فإن كان حقا فأولية<sup>(٦)</sup> التحريف وإظهار قوة الظن بصدق القوم بما شهدوا عليه بدعائه<sup>(٧)</sup> .

فإن قيل : إنما امتنع من حده ، وأحال<sup>(٨)</sup> في ألا يكمل الشهادة لأن المفيرة كان يخاف من دهانة لسانه . قيل له<sup>(٩)</sup> : إن شأن هر ظاهر في أنه كان لا يخاف منه فيما يمرض من أمور الدين ، لكنه لا يمنع لما كان مترايبا<sup>(١٠)</sup> لله من قبله أنه أحب ألا يفتضح فيكون ذلك فسادا في الولاية ، وللإمام أن يفضل<sup>(١١)</sup> ما يجري هذا المجرى .

(١) في البشارة ركة لفظية لا تخفى (٢) في البشارة ركة لا تخفى  
(٣) في الأصل (النفرة) ولعلها (بالبصرة) (٤) كذا في الأصل ، ولعلها (يقصدوا)  
(٥) الأولى حذف (هـ) (٦) كذا في الأصل  
(٧) في الأصل : بدعائه (٨) لعلها (احتمال)  
(٩) الأولى حذف (هـ) (١٠) كذا في الأصل  
(١١) كتبت في الأصل مريين ، مرة في آخر السطور في غيرته جيدا ومرة في أول السطر التالي ومن بينه تماما

فإن قيل : فامتناع زياد من الشهادة حمل يقتضى الفسق والظن لم لا . قيل له <sup>(١)</sup> : لا نعلم أنه كان يتم الشهادة أم لا ، فكيف يصح أن يكون طعنا ، ولو علمنا ذلك لكان من حيث ثبت بالشرح أن له السكوت لا يكون طعنا ، ولو كان ذلك طعنا وقد ظهر أمره لأمير المؤمنين لما ولاه فارس ولما ائتمنه على أموال الناس ودماهم .

#### شبهة أخرى لهم

وأحد ما قدموا عليه أنه كان يتلون في الأحكام حتى روى عنه أنه قضى في الجدد تسعين قضية ، وروى مائة قضية ، وأنه كان يفضل في القسمة والخطاء ، وقد سوى الله تعالى بين الجميع ، إلى غير ذلك مما يوردونه في هذا الباب .

ويزعمون أنه قال في الأحكام من جهة الرأي والحدس والظن ، وأنه حكم بالشبهة والهوى .

وهذا غير لازم ، وذلك لأن مسائل الاجتهاد يجهز فيها الاختلاف ، كما يجهز ذلك فيها بحسب الأمارات وغالب الظن ، وقد يجهز للجهل أن يرجع من رأى إلى رأى ، وهذه طريقة أمير المؤمنين في أمهات الأولاد ، وطريقته في مقاسمة الجدد مع الإخوة ، لأنه كان يقول أولا : إنهم يقاسمون إلى الثلث ، ثم قاسم بهم إلى السدس ، وكان يقول في الخبر <sup>(٢)</sup> أم إنه ثلث ثم رجع عن ذلك .

وإنما الكلام في أصل القياس والاجتهاد ، فإذا ثبت خروج من أن يكون ذلك طعنا . وقد ثبت / أن أمير المؤمنين كان يولى من يرى خلاف رأيه كاهن عباس وشريع ، ولا يمنع زيد بن ثابت وابن مسعود من الفتيا مع الاختلاف بينه وبينهما .

فأما ما روى عنه في السبعين قضية ، فالمراد به في مسائل من الحد ، لأن مسألة واحدة لا يوجد فيها سبعون قضية مختلفة ، وليس في ذلك عيب ، وإنما المراد من الخبر

بذلك الدلالة على صحة علمه وعلى كثرة ما اتفق في مسائل الحد في أيامه .

وقد صرح في زمان رسول الله مثل ذلك ، فإنه روى أن أبا بكر لما شاوره رسول الله في أمر الأُمري أشار ألا يقتلهم ، وأشار عمر يقتلهم ، فذبحهما رسول الله عليه السلام وقال : « مثل أبي بكر في <sup>(١)</sup> الملائكة مثل ميكائيل ينزل بالرضا والرحمة ،

ومثل عمر في الملائكة مثل جبريل ينزل بالسخط والقمعة » . فما الذي يمنع من كون القولين صواباً من المجتهدين ، ومن الواحد في الحالين ؟

وبعد فإنه قد ثبت أن اجتهاد الحسن في طلب الإمامة كان بخلاف اجتهاد الحسين ؛ لأنه سلم الأمر وتمكنه أكبر من تمكن الحسين لما اشتد في الطلب ولم يمنع ذلك من كونهما مصيبين لأن طريق ذلك ، الاجتهاد .

### شبهة أخرى لهم

وأحد ما تهموا عليه قوله : « متتان كاتتا على عهد رسول الله أنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما » قالوا : وهذا اللفظ قبيح ولو صح معناه ، فكيف إذا فسد ؟ لأنه ليس ممن بشرع فيقول هذا القول ، ولأنه قوم مساواة الرسول في الأمر والنهي ، ولأنه أومر أن اتباعه أولى من اتباع الرسول .

وهذا غير لازم ، لأنه إنما عني بقوله : « أنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما » - قالوا : <sup>(٢)</sup> وهذا اللفظ قبيح - كراهة لذلك ، وتشده فيه من حيث نهي رسول الله عنهما بعد أن كاتتا في أيامه ، منبهاً على ذلك بمحصول التبيين فيهما وتقرير الحكم ؛ لأننا نعلم أنه كان متبهماً للرسول متديناً بالإسلام ، فلا يجوز أن يحمل قوله على خلاف ما تواتر من حاله ، وليس وراء ذلك إلا ما ذكرناه .

٢٠ (١) مسألة من الأصل (٢) وما كان ما وقع بين العارفين زائداً من الناسخ وقع لي غير موضعه .

١٤٢ / قال شيخنا أبو علي ، فهو بمنزلة أن يقول : إني أعاقب من صلى إلى بيت المقدس ، وإن كان قد صلى إلى هذه القبلة في عهد الرسول ، فكألو قال : لم ينكر الحصول التبيح فيه ، ولم يجب أن يكون رداً عليه ، عليه السلام ، فكذلك ما ذكرناه .

قال : ولولا أن ذلك كذلك ما كتبت الصحابة عن النكير عليه ، ولكان أول من ينكر عليه هذا القول أمير المؤمنين ، لأنه شاع منه وظهر ووقف الكل عليه .

فأما الكلام في البيعة فقد روى عن أمير المؤمنين أنه أنكر على ابن عباس إجلالها ، وروى عن النبي عليه السلام تحريمها ، والروايات في ذلك متظاهرة .

فأما تمتع الحج فإنه أراد ما كانوا يفعلون من فسخ الحج ، لأنه كان يحصل لهم عنده التمتع ، ولم يرد بذلك التمتع الذي يجري مجرى تقدم العمرة وإضافة الحج إليه بهذا ، لأن ذلك جائز لم يقع ليصح ، والكلام في ذلك يطول .

وإنما المراد إخراج ما أورده من أن يكون طعناً من جهة اللفظ والمعنى .

#### شبهة أخرى لهم

وأحد ما طعنوا به أمر الشورى ، وذلك أنهم زعموا أنه أبدع في ذلك خلاف ما تقدم في أن تكون الإمامة باختيار : سائر الناس ، أو بعد الإمام . فجعلها في قوم مخصوصين ، وذلك بخلاف السنة ، ثم جمع في الشورى بين الفاضل والمفضول ، وذلك طعن ، لأن من حق الفاضل أن يكون مقدماً ، ثم جعل الأمر شورى ، ووصف كل واحد منهم بما يجري مجرى الدم . وأظهر أنه يكره أن يتقدم أمر المسلمين ميتاً ، كما تقلده حياً ، ثم قلده ذلك بأن جعله في قوم بأعيانهم ، ثم ناقض في ذلك لجعل الأمر إلى ستة ، ثم إلى أربعة ، ثم إلى واحد ، فجعل الأمة على اختيار عبد الرحمن بن عوف وجعله عاراً<sup>(١)</sup> على الجميع مع أنه قد وصفه بالضعف والقصور .

وروى أنه قال : إن اجتمع علي وعثمان علي أمر ، فالقول ما قالوا . وإن صاروا

(١) كذلك الأصل

ثلاثة فالتقول للذين فيهم عبدالرحمن ، لعله بأن عليا وعثمان لا يجتمعان ، وأن عبدالرحمن لا يكاد يعدل بالأمر عن أخيه وابن عمه .

/وروى أنه أمر بضرب أعناقهم إن تأخروا عن البيعة فوق ثلاثة أيام ، وأنه يقبل ١٤٢ ب من مخالف الأربعة منهم ، أو الذين فيهم عبدالرحمن .

٥ وكل ذلك لا يليق بالدين ، فكيف تصح إمامة من هذه سبيله ؟  
وهذا بعيد ، والأصل فيه أن الأمور الظاهرة لا يجب أن تعترض بأخبار غير صحيحة .

والأمر في الشورى ظاهر ، وأن الجماعة دخلت فيها بالرضا وكانوا يجتمعون<sup>(١)</sup> وينشأورون فيه على وجه يدل على الرضا ، وذلك مذكور في كتب الأخبار ، فلا فرق بين من قال في أحدهم : إنه دخل فيه لا بالرضا ، وبين من قال ١٠ ذلك من جميعهم ؛ لأن الأمارات ظاهرة فيها ذكرناه ، وكذلك جعلنا دخول أمير المؤمنين في الشورى أحد ما تستند عليه في ألا نص يدل على أنه المختص بالإمامة .  
ويثبت أن الأحوال التي جرت في الشورى كلها تدل على ذلك ؛ لأنه لو كان الأمر كالتدلي يقولون ، لوجب أن يقال لعمر : وأين نذهب حين نعين الحق له ؟ وكيف ١٥ يجوز أن نجتمع بينه وبين من لاحق له في الأمر ؟ وهل ذلك منك إلا بمنزلة الجمع بين النبي والمختبي ، والصادق والكاذب ؟ ولوجب ألا يكون لهم عدوى الكسف عن ذلك ؛ لأن الحال حال الحاجة الشديدة . وإنما يجوز السكوت عن الأدلة في غير وقت الحاجة ، فأما عندها فلا بد من ذكرها .

كما أن الحاجة لما وقعت<sup>(٢)</sup> إلى ذكر أن الأئمة من قرش ذكر ذلك وبين .  
وكذلك القول فيما عداه ، ولما احتاج أمير المؤمنين إلى ذكر فضائله ومناقبه ، ذكره . ٢٠

وقد كان الأولى بدلا من ذلك أن يذكر النص المعين ، فإنه أقطع للشبهة وأدل على المراد ، وأقرب إلى الوصول إلى الحق ، فقد كانت الحال حال مناظرة ، وإن<sup>(١)</sup> لم يكن الأمر مستقرا لواحد فلا يمكن أن يتعلق بالتيقن والخوف الشديد .

فإذا جاز والحال هذه أن يذكر ما يقتضى التقديم في الاختيار ، فلأن يذكر ما يقتضى الاستبعاد / بالحق أولى . ١٤٣

وقد كان القوم يذكرون مثل ذلك في مجالسهم ومخاطبتهم فلا ينكر ، فكيف يتعلق بالتيقن في هذا الباب ؟ والمتعالم من حاله أنه لو امتنع من الدخول في الشورى أصلا ، لم يلحقه الخوف فضلا عن غيره ، فلا يصح التعلق بالتيقن في هذا الباب .

وصح دلالة دخوله في الشورى على أنه لا نص ، لأن دلالة العقل أقوى من دلالة القول ، من حيث كان الاحتمال فيه أقل . ١٠

وقد عرفنا أنه لو ظهر الرضا بذلك قولاً لدل على ما قلناه ، فيجب أن يكون العقل أقوى في الدلالة ، لا سيما ولم يكن ذلك الفعل في واقع مرة ولم يتكرر ، بل كانت الأيام الثلاثة يتكرر فيها منهم من الأفعال ما يدل على الرضا ، فهو لم يكن في ذلك إلا ما كان من عبد الرحمن من أخذ الميثاق عليهم ثم على أمير المؤمنين وعثمان في الرضا بما اختاره .

وكل ذلك يبين صحة ما قلناه ، ولا يجب التمسك في الأفعال بالظنون ، بل يجب حملها على ظاهر الصحة ، دون الاحتمال ، كما يجب مثله في الألفاظ ، ويجب أن يقدم لظاهر حالة تقتضى حسن الظن به أن يعمل فعله على ما يطالبها ، ولا يظن فيه ما يخالفها . وقد علمنا أن حال عمر وما كان عليه من النصيحة في الدنيا للمسلمين يقتضيه<sup>(٢)</sup> من صرف أمره في الشورى إلى الإعراد<sup>(٣)</sup> التي يظنها القوم .

(١) أظهر أن كلمة ( إن ) زائدة من الناسخ (٢) كذا في الأصل ، ولعل الصواب ( يمنع ) ٢٠  
(٣) كذا في الأصل ، ولعلها ( الإعراض )



فلا يصح أن يقولوا : كان مراده بالشورى ، وبأن جعل الأمر إلى الفرقة التي فيها عبد الرحمن مند الخلاف ، أن يتم الأمر لعمان وينصرف عن علي ، لأنه لو كان هذا مراده ، لم يكن هناك ما يمنعه عن النص على عثمان ، كما لم يمنع ذلك أبا بكر ، لأن أمره إن لم يكن أقوى من أمر أبي بكر لم ينقص منه <sup>(١)</sup> . فجعله الأمر شورى بين الفضلاء في الزمان ، وترتيبه الأمر فيه على ما رتبته ، يدل على قوة النص في الدين ، وليس ذلك بدعة ولا خلافا لسنة ، لأنه إذا جاز في غير الإمام ، إذا اختار الإمام ، أن يفعل ذلك ، بأن ينظر في أمثال القوم فيعلم أنهم عشرة ، ثم ينظر في العشرة فيعلم أن الأمثال / خمسة ، ثم ينظر في واحد منهم ، فما الذي يمنع من مثله في الإمام ١٤٣ ب وهو في هذا الباب أقوى ، من اختيار الأدلة ، أن يختار واحدكمينه .

١٠ فإذا كان له ذلك ويزول الاعتراض ، فما الذي يمنع من أن يحصل في اثنين ، ويفوض الاختيار إلى الغير ، ويكون في ذلك تقريب على الناس ، وحصر للاختبار العام في جماعة خاصة ؟

وقد بينا أن لاص في الإمامة يتبع ، وأن الواجب فيها الاختيار على ما تقدم ، وأن طريق الاختيار يختلف . فلما رأى عمر أن أفضل من في الزمان من أشار إليهم ، وإن تقاربوا في الفضل ، وأنهم الذين سبقت لهم شهادة الرسول بالفضل ، حصر الاختيار فيهم ، وجعل اختيار الواحد إلى الباقيين ؛ لأنهم المدد الذي تثبت بهم الإمامة ، لأن من حق المختار للإمام أن يكون الأفضل ، لأن من دونهم في الفضل يهوز أن يختار ذلك ، على ما تقدم القول فيه ؛ لكنه إذا وجد من هذه حاله ، فهو أولى بأن يجعل الاختيار إليه ، وكل ذلك مما يدل على نصح في الدين ، وليس فيه ما يخالف السنة ، بل هو موافق للأدلة ، والذي ادّعى من المناقضة بعيد ، لأنه جعل الأمر ٢٠

(١) كذا في الأصل ، ولعلها ( عنه ) .

في السنة إذا اجتمعوا ، ثم جمعه في الأربعة إذا اختلف السنة ، ووال الأكثر إلى واحد ، وجعل الحكم للأكثر منهم ، ثم بين أنهم إذا استوا ، فال اثنان إلى واحد ، وآخران إلى واحد ، أن الأمر لثلاثة الذين فيهم عبد الرحمن . وكل ذلك متفق غير مختلف .

وإنما كان يتناقض لو كان هذا الصنع منه والحال واحدة ، فأما إذا كانت الأحوال مختلفة ، فذلك بعيد عن الاختلاف والتناقض .

وبعد فلو كان ذلك في حال واحدة ، ما كان يعد تناقضاً ، بل كان كالرجوع ، وللإمام أن يرجع في مثل ذلك ، لأنه في حكم الوصية ؛ لكن الحال على ما قدمناه .

وقد قال شيخنا أبو علي : إن كل ذلك لو كان تناقضاً لكان القوم أعرف ،

والدكره/ ولدثوا قاعه ، ولما قبلوه . ١١٤٤

فأما زعمهم أنه علم أن علياً وعثمان لا يجتمعان ، وأن ميل عبد الرحمن إلى عثمان ، فلذلك قال ما قال ، فقد بينا أن ذلك غلن من قائله ، والظاهر من الفعل خلافه على ما بيناه .

وقولهم : إنه كان يعلم ذلك ، فله دين ؛ لأن الأمور المستقبل لا تعلم ، وإنما تحصل فيها أمانة ، ولم يكن عنده من الأمارات ما يوجب ما قالوه ؛ لأنه لم يكن غالب أمرهم الحرص الشديد والمنافسة على الإمامة على وجه يقع فيه الاختلاف ، بل الغالب من حالهم طلب الاتفاق والاتلاف والاسترواح إلى قيام التغير بذلك .

وهذا ظاهر من أمير المؤمنين ، لأنه بعد قتل عثمان كان منه أيضاً امتناع حتى خوطب في ذلك ، وهذا يتمتع ما قالوه .

فأما أن عبد الرحمن لم يكن يختار إلا عثمان فأبعد ؛ لأنه لم يكن ذلك مروقاً ، وإنما جعل عمر الأمر إليه عند الاختلاف لعله يزهد في الأمر ، وأنه لأجل ذلك أقرب إلى تثبت ؛ لأن الراغب عن الشيء ، يحصل له من التثبت ما لا يحصل للراغب فيه ؛

ولأنه متى كان هذا حاله ، كان القوم إلى الرضا به أقرب منهم إلى الرضا بمن يرغب في ذلك ، لأن ذلك هو المتعالم من أحوال الناس ، فلهذا الوجه اختاره .

وما روى من الأخبار يدل على خلاف ما قالوه ، لأنه قد روى أن عبد الرحمن كان يشاور في أمر الرجلين ، حتى قال المستور بن حمزة : ما ظننت إلا أنه سيتابع علياً ، ولا يجب من حيث كان ظاهراً لعثمان وقريباً منه ألا يختار غيره . ٥

قال شيخنا أبو علي : الواطأة والمحادعة إنما نظر<sup>(١)</sup> بمن قصده في الأمور طريق الفساد ، فأما عمر فهو يرى من ذلك لأنه كان يبعد من المداراة عندما يعرض في الدين ، وعبد الرحمن يبعد عن ذلك ، ولم يقدم عبد الرحمن على ذلك إلا بعد أخذ الميثاق والهدى على القوم بالرضا به ، لأن رضا أمير المؤمنين باختيار عبد الرحمن أظهر في النقل لما جرى / فيه من التردد مما روى عن عمر في هذا الباب . وإذا كان قد رضى به ولم يظهر التهمة التي أوردتها فيجب إبطال ذلك . ١٠

وما روى عنه من التردد بينهما ، ثم ماروى عنه من قوله : إني وجدت المهاجرين إلى عثمان أميل ، والأَنْصار إلى أمير المؤمنين أميل ، وغير ذلك يدل على أن سبب الاختيار هو ذلك ، دون الظن الذي أوردوه .

وقول عمر : إنه ضعيف ، لم يرد به ضعف الرأي ، لأنه لا يمتنع أن يضعف عن الإمامة ولا يضعف عن اختيار الإمام ، بل يكون في ذلك أقوى من غيره ، وفي الأول أضعف من غيره ، كما نجد الرجل قوياً في باب مخصوص ، ويضعف عن الأمر الذي تشدد فيه السكفة ويحتاج فيه إلى ضروب من الاجتهاد وغيره ، وإنما كان يكون ذلك طعناً لو وصف بضعف الرأي . فأما إذا وصفه بالضعف عن القيام بالإمامة وحمل ألقابها فكيف يكون ذلك طعناً ؟ فأما ما رووه أمره<sup>(٢)</sup> بضرب أعناق القوم إذا تأخروا عن ٢٠

(٢) كذا في الأصل ، ولعل الصواب (من أمره) .

(١) كذا في الأصل

البيعة ، فقد قال شيخنا أبو علي : إن ذلك ضعيف في النقل لا يحتاج بمثله ، ودل على أن ذلك لو ثبت وكان منكرا بما ذكره القوم وألا يدخلوا في الشورى بشرط فاسد ، لا يسوغه الدين كالموجع الأمر شورى على وجه لا يحل لما دخلوا فيه . وذلك يؤل<sup>(١)</sup> في الجملة على بطلان هذا الاعتراض .

- ٥ وقال رحمه الله : إن صح ذلك فله وجه يخرج على الصحة ، وهو مثل ما تأولناه في قول عمر : كانت بيعة أبي بكر فلتة وفي الله شرها ، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه ، فكأنه أخبر أنهم إن تأخروا عن البيعة ، كان طريق شق العصا وطلب الأمر من غير وجهه ، بل على سبيل ما يطلبه المنقلب ، وأظهروا ذلك وإن أبي القتل عليهم ، لأن هذا هو الواجب في الدين ، ولا يحتاج أن يقول ذلك على طريق التهديد ، وإن بعد عنه أن يقدموا عليه كما قال عمر وجل :

١٠

(لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَعْبُطَنَّ عَمَلُكَ) .

فليس في هذا / طعن عليه لو ثبت على هذا الوجه . ١٤٥

- وجملة الأمر أن إجماع القوم على الرضا بالشورى وإجماع غيرهم يدل على بطلان كل طعن يطعنون فيها<sup>(٢)</sup> ، لأنه لو كان الطعن صحيحا لما حصل فيه ما ذكرناه من الإجماع ، فصار حله على ما ذكرناه دالة على أن الرضا بهتان إجماع لا خلاف فيه ، لأن الشورى إذا كان فيها إجماع ، ثم حصل من بعد الرضا بما يختاره عبد الرحمن على ما قدمناه ، فقد حصل الإجماع في الجملة على من يختاره ، وصار ذلك بمنزلة الإجماع على من يقدمه ، فكيف يصح الطعن بشيء مما حكيناه على ما حصل الاتفاق عليه أولا وآخرا ؟

١٥

(١) انظر رعا يقصد التاسع ( يؤول ) .

(٢) كذا في الأصل ، وله ( به ) بدل ( فيها ) .

### شبهة اخرى لهم

وربما قالوا : إنه أبدع في الدين مالا يجوز كالتراويح ، وما عمله في الحجاج ، الذي وضعه السواد ، وفي ترتيب الحرية ، وكل ذلك مخالف للقرآن والسنة ، لأنه تعالى جعل النسيئة للعاملين <sup>(١)</sup> ، والجنس منه لأهل الجنس مخالف للقرآن .

وكذلك فالسنة تنطق في الحرية <sup>(٢)</sup> أن على كل حالم دينارا ، وخالف ذلك .  
والسنة أن الجماعة لا تكون إلا في المكتوبات ، لخالف السنة . ويذكرون مسائل كثيرة من هذا الجنس لا وجه للإطالة بذكرها .

وهذا بعيد ،

لأن قيام شهر رمضان قد روى عن الرسول أنه عمله وتركه ، فإذا علم أن ذلك الترك ليس للنسخ صار سنة يجوز أن يعمل بها . فإذا كان مالا تجله ترك عليه السلام من التنبيه بذلك على أنه ليس بفرض ومن تخفيف التعبد ، ليس بقائم في فعل عمر لم يجتمع أن يدوم عليه . فإلّا الذي يمنع من أن يعمل به على وجه يعلم أنه مستنون ؟

ولأن يعمل ذلك مدحا لما فيه من تحصين القرآن وحفظه ، وغير ذلك مما قدمناه ، أولى .

فأما أمر الحجاج فأصله السنة لأن رسول الله عليه السلام بين أن لمن يتولى الأمر ضربا من الاختيار في النسيئة ، وكذلك فصل بين الأموال والرجال/بجمل الاختيار <sup>ب ١٤٥</sup> في الرجال إلى الإمام في القتل والاسترقاق والمفاداة ، وفصل بينه وبين المال ، وإن كان الجميع غنيمة .

وقد كان عليه السلام فصل بين منازل مكة ، وبين أموالهم ، وإن قضت غنوة ، وبين أن للإمام أن يختار من النسيئة لنفسه ، كما كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وكل ذلك يدل

على أن النعمة لم تنصف إلى الفاتحين إضافة الملك ، وأن المراد أن لهم في ذلك من الحظ والاختصاص ما ليس لغيرهم ، فإذا عرض ما يوجب تقديم أمر آخر جاز للإمام أن يفعل ورأى حصر في أرض السواد ، أن الاحتياط للإسلام أن سر لدتهم <sup>(١)</sup> على الخراج الذي وضعه ، لما فيه من الأحوال المؤدية لقوة الدين ، ففعله ، وإن كان في الناس من يقول : فعل ذلك برضا الفاتحين ، وإن عوض بعضهم ، وكل ذلك يخرج هذا الفعل عن أن يكون طعناً ، ويتقاضى أن الذي سلكه طريقة في الاجتهاد صحيحة .

ويدل على صحتها إجماع الأمة على ذلك ، وأنه لما أفضى الأمر إلى أمير المؤمنين تركه على جهته ، ولو كان ذلك منكراً لغيره ، كما غير في أيامه الأمور المنكرة .

وكذلك القول في الحرية <sup>(٢)</sup> أن طريقها الاجتهاد ، لأن الخبر المروي في هذا الباب ليس بمقطوع به ، ولا معناه معلوم . وقد روى عن الرسول أنه جعل على بعضهم ما يجرى مجرى الضيافة ، وعلى بعضهم شيئاً مقدراً ، وذلك يبين أن طريقه الاجتهاد ، ولذلك لم ينكر عليه .

وقد نهينا بهذا الجواب عن سائر ما يشكون عنه في هذا الباب من المسائل . والذي يوردونه من المطاعن كثير ، <sup>(٣)</sup> وقد ذكرنا أشهره <sup>(٤)</sup> وما تقوى فيه الشبهة ، ونهينا على ما عده .

فأما ما يطعنون به من الأشياء التي لأصل لها في الروايات المرتبة والمنقولة بين أهل الرواية ، فلا يجوز ذكره في هذا الباب ، لأن الأمر في كدي <sup>(٥)</sup> كثير منه ظاهر ، وفي أن الداعي لهم إليه المتعصب / دون الدين .

١٤٦

وقال شيخنا أبو علي : لو جاز أن نقول في الطعن على مثل ذلك لم يسلم أحد من

(١) كذا في الأصل (٢) كذا في الأصل ولعلها : الجزية (٣) في الأصل (كثيرة)  
(٤) في الأصل (أشهرها) (٥) كذا في الأصل .

الظن ؛ لأن المخالفين من الخوارج ربما قصدوا الظن على أمير المؤمنين بأمر كبيرة  
يذكرونها لا أصل لها ، وإنما نفتى أن تتشاغل بما هو معلوم أو اشتهر نقله . فأما ما عدا  
ذلك فلا وجه لتشاغل به ، كما أننا لا نشغل بتناول الأخبار المغتمة التي تذكر في التشنيع  
وغيره ، وإنما تناول ما اشتهر نقله واحتمل التأويل .

٥ وقد ثبت أن الواجب فيمن علم فضله وظهرت منه أمارات الفضل أن يحسن الظن  
بأحواله وتناول سائر أموره إذا كانت محتملة على ما يوافق حاله المقررة .

وقد بينا من قبل أن ذلك واجب في الدين بأمثال ضرباتها في هذا الباب ؛ ونحن  
تنبه على بعض هذه المطاعن ليعلم الفرق بينها وبين ما جوزنا أن تتكلف القول فيه .

١٠ فمن ذلك ما رووه عن أبي بكر أنه تكلم في الصلاة وجعل ذلك سنة ، وأن السبب  
في ذلك أنه قال لحالد بن الوليد في التشهد : لا تقل ذلك ، لأنه كان واطأه على  
الإقدام على أمير المؤمنين ثم بدله . وهذا في أنه سخط من قائله ، بمنزلة ما ذكره بعض  
الإمامية أن رسول الله لما بعث علياً يوم غدیر خم ، قال عمر لأبي بكر : إن محمداً  
لغفتون بأين حبه ، لو قدر أن يحمله نبياً لفعل . ونظن أن هذا الأمر صائر إلى ضروب  
من السخط ورووها في هذا الباب نحن نتره كتبنا عن ذكره .

١٥ وكالتى رووه عن عمر في إقامته على بيت فاطمة ، وتوعده بإحراقه إلى غير ذلك ،  
ونحو ما رووه من عمر قال : ثلاثة أشياء كانت على عهد رسول الله أنا أنهى عنها ،  
وزادوا على ذلك : « حتى على خير العمل » في الأذان . وهذا الجنس مما لا يصل الاشتغال  
به ؛ لأن الأمر فيه معلوم ، ولو اشتغل به لوجب ما قاله شيخنا أبو علي من أنه لا يسلم  
أحد من الظن .

## فصل

في إمامة عثمان وما يتصل بذلك

١٤٦ ب أما السلام في أنه كان يصلح للإمامة ، فالطريقة فيه ما قدمناه في إمامة أبي بكر وعمر ، لأنه لا شك في دخوله تحت الآيات التي قدمنا ذكرها / وفي أنه عليه السلام كان يعظمه ، وفي أنه كان من المعظمين في الصدر الأول .

وقد روى عن أبي بكر أنه لما أراد أن يهد أنه قال له : ولو أنت<sup>(١)</sup> نفسك لكنت موضعاً لها . وإدخال عمر إياه في الشورى يدل على محله في الفضل . وفضائله ومقاماته المشهورة تدل على ذلك لو لم يكن فيه إلا أنه عليه السلام زوجة مرة بعد مرة . وقال عليه السلام : لو كانت لنا ثلاثة أزواجك ، وما كان منه من تجهيز جيش الفسرة وسرا برروء<sup>(٢)</sup> وإتفاق المال العظيم في تحصيل الإسلام .

١٠

قد روى ما يدل على أن أمر توليته بعد عمر كان كالصورة في النفوس لما كان من تعظيمه في المدور بعد أبي بكر وعمر .

قد روى عن حذيفة أنه قال ، قال لي عمر : من ترى الناس يؤثرون بهدي ؟ قال قلت : قد سمعوا لها عثمان . قال : فسكت . وروى عن حارثة بن مضرب ، قال : سمعت مع عمر ، فسمعت الحادي يقول : ألا إن الأمير بعده ابن عثمان ، وعلى هذا الوجه كان عبد الرحمن يتردد بينه وبين أمير المؤمنين ويلقى الرأي بهما فقط ، وذكر أن المهاجرين كانوا كانوا إلى عثمان أميل .

١٥

(١) كذا في الأصل ، ولعلها ( أنت ) .  
(٢) كذا في الأصل ، ولعلها ( شراء برروء ) .



وإجماع الأمة على الرضا بإمامته يدل على أنه كان يصلح لها ، لما اخص به من السوابق والفضائل .

فأما وجود الصفات التي قلنا ، إن بها يصلح الإمام للإمامة فيه ، فلا شك فيها ، لأنه من قرئش ، وقد اخص من العلم والفضل بما لا يحتاج إلى شرح ، وكذلك القول في الرأي والمعرفة بالأمور .

فأما الكلام في إثبات إمامته ، فمصول بيعة عبد الرحمن له ، مع رضا سائر من دخل الشورى ، والأخبار في ذلك متواترة على ما تقدم القول به ، ولم يكن في ابتداء إمامته من يخالف في الرضا بذلك ، بل الحال فيه أظهر من الحال فيمن تقدم ، لأن بيعته وقعت بعد مشاوره ، لأن أهل الشورى مكتسوا أياماً ينشاورون ، وامتدت الأعناق إلى ما يظهر من أسرم ، فلم تقع بيعته إلا على أشهر درجة يمكن أن تقع عليه ، ثم لم يقع في ذلك اختلاف إلى أن نسب إليه ما نسب من الأحداث ، وقد علمنا أن ما يكون من الحدث لا يمنع من صحة الإمامة أولاً / وإنما نجب إذا حسب <sup>(١)</sup> خله وإخراجه ١٤٧ ١٠

عن الإمامة ، لا أن ما كان عليه في الأول ينقلب ويتبدل ، ولذلك لا تنسخ تلك الأحكام التي تقع منه في حال العدالة ، ولا فرق بين الإمام في ذلك وبين الأمير والحاكم في هذه الوجوه ، وذلك يبين أن طعن الخوارج ، وسائر من طعن في أمر عثمان ، لا يقدر فيها ذكراه .

فأما الكلام على من يمنع من صحة إمامته أولاً ، فليس بكلام يختص به ، لأن من يقول بذلك فيه يقول مثله فيمن تقدمه . والقول معهم يتعلق بالنسب والمصصة على ما تقدم القول فيه ، وذلك يبين أن الذي يختص به هذا الباب من الكلام هو ما من الأحداث في الشطر الأخير من أيامه ، لأنهم لا يختلفون في سلامة الشطر الأول فيجب أن <sup>(٢)</sup> في ذلك ، فإن صح أن فيها ما يقدر في إمامته حل به <sup>(٣)</sup> ولم يؤثر في صحة ما قدسناه ،

وإن لم تثبت سلامة سائر أحواله . فهذا الكلام يتعلق بالكلام على الحوارج وإن كان في العلماء من يبرأ به للأجل ...<sup>(١)</sup> التي كانت منه من حيث يستقد أنها ثابتة على وجه يوجب البراءة أو بعضها .

ومنهم من يقف عنه وفي خاذه وقائله فلا يقطع بالتولى والتبصر ويمحور أن يكون الحق في جهته كما يحوز في ...<sup>(٢)</sup>

فهذا جملة الكلام في هذا الباب ، ونحن نفضله لسما<sup>(٣)</sup> .

---

(١) بياض في الأصل بمقدار كلمة

(٢) بياض في الأصل بمقدار كلمة

(٣) كذا في الأصل ، ولعلها ( إن شاء الله )

## فصل

في السلام على الخوارج ومن نكح نكحهم في البراءة من عثمان  
وخلفه وما يتصل بذلك

الأصل في هذا الباب أن من ثبتت عدالته ووجوب توليه ، إما على القطع وإما  
على الظاهر ، فغير جائز أن يسدل فيه عن هذه الطريقة إلا بأمر متيقن يقتضى المدول .  
يبين ذلك أن من شاهدناه على ما يوجب الظاهر توليه وتنظيمه يجب أن يبقى فيه على  
حالته ويجوز أن يكون متفلاً ، ولم يقدح هذا التجويز في وجوب ما ذكرناه . ومضى  
علمنا من حاله ما يوجب الانتقال وجب أن ينتقل عن التولي إلى التبصر . ١٤٧ ب

والفاصل بين الأمرين ليس إلا ما ذكرناه . ولولا أن الأمر كذلك لم يصح تنظيم  
أحد دون سماع ، لأن أهل القول لا يدعون ويظنون على هذه الطريقة ، بل كان  
يجب لو ثبت بالسمع ما يوجب القطع على تنظيمه وتوليته في الوقت ، ألا يجوز  
أن يفعل ذلك إلا وقتاً واحداً فقط . وبطلان ذلك يبين صحة ما قدمناه . وهذا  
جما لا شبهة فيه . ١٥

واعلم أن الحدث الذي يوجب الانتقال عن التنظيم والتولي إذا كان من باب  
ما يحتمل أن يكون واقعاً على وجه يصح (١) ، فيكون عتياً ، وعلى وجه يحسن  
فلا يكون قبيحاً ، فغير جائز أن ينتقل لأجله إلى البراءة .

يبين صحة ذلك أنه قد وجب الثبات على التولي والتنظيم مع التجويز الذي ذكرناه .  
فإذا كان هذا الحدث ، وإن يتفق فالتجويز فيه قائم ، وجب الاستمرار على الأول .

(١) في الأصل ( يفتح )

وبين ذلك أنه وإن فعل قبيحا لانهل كثيرا ، يجب أن نستمر على الأول ، لما لم نعلم كونه كثيرا ، مع تجويز ذلك فيه ، فبأن يجب البيان على الأول فبا يجوز أن يكون قبيحا وحسنا ، أولى .

واعلم أن الواجب فبا يجوز أن يقع على وجهين . أن ينظر فيه ، فإن ثبتن وقوعه على الوجه الذي يبيع ويكون عطيا ، أو حصل هناك ما يقتضى ذلك فيه من الأمارات ، يجب أن ينقض بذلك فيه .

ومنى لم يكن كذلك لم يجب أن يجعل سببا للانتقال عن التولى إلى التبرى ، وإن اتفق مع ذلك أن يكون قد حصل فيه الأمانة التي تقتضى فيه ضد ذلك وخلافه ، وأولى أن لا يكون سببا للانتقال .

واعلم أن الأحوال المتغيرة في النفوس بالعادات أو الأحوال المعروفة من حال من يتولاه في باب كونه أمانة فبا ذكرناه ، وبما / يكون أقوى من الأمارات المتجددة أو المتأثرة . فلا يجب أن <sup>(١)</sup> الحدوث من الأمارات ، لأن الذي ذكرناه أبلغ وأقوى ، ومنى لم يعتبر <sup>(٢)</sup> ذلك لم يصح لأهل القول <sup>(٣)</sup> التمسك بها . بين ذلك أنا لو خبرنا عن عرفنا عقله ، وحرمة رأيه يلاعب الصبيان ، وهو على ما <sup>(٤)</sup> ولو خبرنا بذلك في الحديث من الناس لجوزناه .

بين ذلك أن مثل مرقد الشي <sup>(٥)</sup> لو شهدوا في دار فيها منكر لقوى في الظان حضورهما للتعمير أو التكبير ، أو على وجه الإكراه والأقنظ <sup>(٦)</sup> . ولو كان الحاضر هناك من علم من حاله الاختلاط بالمنكر ، لجوزنا حضوره للفساد ، بل كان ذلك هو الظاهر من حاله .

(١) يوجد هنا بيان في الأصل بمقدار كلمة .  
(٢) يوجد هنا بيان في الأصل بمقدار كلمة .  
(٣) كذا في الأصل .  
(٤) يوجد هنا بيان في الأصل بمقدار كلمة .  
(٥) كذا في الأصل .  
(٦) يوجد هنا بيان في الأصل بمقدار كلمة .

فلذلك الجملة رتب الله سبحانه من حال الأنبياء بالمعادات في النفوس ما يمنع من التنفير عنهم ، لأن هذه الطريقة قوية في باب السكون والنفور ، ولعلها تزيد على كل طريقة من الأمارات التي تذكر في هذا الباب .

وكيف لا يكون ذلك أمانة وقد علم<sup>(١)</sup> صار طريقه الدلالة على أنه لا يفعل القبيح ، فإذا كان ، مع العلم ، هذه حاله ، فعلى الأمانة يجب أن يكون طريقة قوية في أنه لا يختار هذه الأمور .

وهذه لها مراتب فيما تكون أمانة فيه ، فلذلك لا يجوز على بعضهم لما تقرر من حاله عندنا بعض المأص ، وإن جوزناه تحريمه ، لأن التكبر من المال المشهور بالجود والأفضال لا يجوز فيه وحاله تلك أن يختلط بقطاع الطريق والسراق ويجوز فيه غير ذلك من المنكر المتعلق بالشبهة فغير ممتنع أن يختلف الحال في هذه الأمارات .  
وإنما يجب أن يسوى بين الجميع في ذلك ، إذا كان قد تقرر في النفس بالمعادات المكروهة ديانة الإنسان وتحريمه من القباغ ديناً ونحوها وجلاً . فعند ذلك لا يجوز عليه ما ينقض هذه الطريقة ، وإن جوزناه مع / الشبهة .

١٤٨ ب

واعلم أن الكلام فيما يدعى من الحدث والتنفير فيمن ثبت توليه ، قد يكون من وجهين : ١٥

أحدهما : هل حدث ذلك أم لا ؟

والثاني : - مع ثبوت حصوله - هل هو حدث يؤثر في العدالة أم لا ؟

ولا فرق بين أن يجوز ألا يكون حادثاً أصلاً ، وبين أن يعلم حدوثه . ويجوز ألا يكون حدثاً ، أو يقوى ذلك في الأمانة بسائر ما ذكرناه . وإنما يجب الانتفال متى علم حدوثه وكونه حدثاً أو جعل ما يجرى مجرى العلم فيه . ٢٠

والطريق إلى ذلك مما كان ووقع هو المشاهدة ، إذا كان من هذا الباب ،

أو الخبر الواجب للثيقن ، والبيئة التي هي قول الثقات .

فأما كونه حدثاً وكبيراً فليس ذلك طريقه ، لأنه مما قد يشبهه ويعلم من جهة الاكتساب ، وإن كان مما علم بالسمع كونه كبيراً ، وكان له في المشاهدة طريق ، فالوجه فيه ما قدمناه .

- وكذلك إذا كان قد تواتر الخبر به ، أو أخبر عنه الثقات ، وإن كان مما لم يظهر ذلك فيه ، بل يجوز وقوعه على وجه يعظم ، وعلى وجه لا يكون قبيحاً ، أولاً يكون عظيماً ، فطريق ذلك الأمارات دون المشاهدة . ويجب أن يعتبر فيه ما أذكره .

فكل واقع يحتمل ، لو أخبر الفاعل أنه فعله على أحد الوجهين ، وكان ممن يثلب على الظن صدقه لوجب تصديقه ، فإذا عرف من حاله المتوفرة في النفوس ما يطابق ذلك ، فيجب أن يجري مجرى الأقوال ، بل ربما يكون أقوى منه . ومضى لم تشكل هذه الطريقة في الأمور المشتبهة لم يصح في أكثر من يتولاه ويعظمه أن يسلّم حاله عندنا .

يبين صحة ما قدمناه أنا لورأيانه يكلم امرأة حسنة <sup>(١)</sup> في الطريق لكان ذلك من باب الجبل ، <sup>(٢)</sup> وإذا كان <sup>(٣)</sup> امرأته لوجب أن لا نقول عن توليه .

فكذلك إذا كان قد تقرر في النفوس خلاف ذلك فيه ، لم يجب ، بل ربما قوى ١٤٩

في الظن خلاف ذلك ، وهذه طريقة معروفة تكثر فيها الأمثلة ، من علم طريقته في مذهب مخصوص يحمل كلامه المحتمل في كتبه على ما يوافق ذلك المذهب ولا يحمل خلاف <sup>(٤)</sup> بين ما طريقته الدين وبين الاجتهاد ، فيجوز في أحدهما خلاف ما يجوز في الآخر .

واعلم أن لهذه <sup>(٥)</sup> ظاهراً واحتمالاً صريحاً يكون فيها ما يقع محتملاً ولا ظاهر له .

ومنها ما يقع على وجه متيقن ولا احتمال فيه . فلم تخرج الأقسام عن هذه الأقسام ،  
وهي في بابها بمنزلة الأقوال في كثير مما ذكرناه . فإله ظاهر يجب أن يحصل على  
ما يقتضيه ظاهره إلا أن يحصل فيه ظاهر آخر أقوى منه فيؤثر في ذلك ، ومتى لم يحصل  
ذلك فيه فالواجب ما قدمناه .

٥ وأما المحتمل فيجب أن يكون كالموقوف ، فيحكم فيه بما تقتضيه الأمارات  
إن وجدت ، وإن قدت فالتوقف واجب .

وما له ظاهر متى لم يحصل على ظاهره ، فالواجب إن كان له وجه واحد يحصل عليه  
أن يحصل على ذلك ، وإن كان له وجوه حمل فيه ما قدمناه إن كان محتملاً ، أو كان  
بعضه أظهر من بعض . وأما المتيقن فلا كلام فيه .

١٠ يبين ما ذكرناه أن الواحد منا لو ولى من قد عرف فسقه وفساده وخيائته لم يكن  
لهذا الفعل وجه احتمال ، ولو ولى من ظاهره السداد والمداة والتهوض بذلك الأمر ،  
لسكان ظاهر ذلك الصحة ، وإن احتمل خلافه . وإن ولى من لا ظاهر له فهو من  
باب المحتمل إذا كان ممن يجوز فيه التهوض وخلافه . فإذا كان فيمن نوليه خيانة  
يجوز أن تكون معلومة له ويجوز خلاف ذلك ، وستره ظاهر ، فهو من باب  
المحتمل . وأمثله ذلك <sup>(١)</sup> .

وأحد ما يجب أن يمرض في هذا الباب ، أن الإمام لقوله مزية لأن حاله في ذلك  
ألمع من حال الحاكم . فإذا كان الأمر الحادث مما يختص به حكم لو حكم فيه لنفذ  
حكمه ، فلقوله وخيره فيه مزية فيجب أن يقبل ما يقوله . وكما يجب قبول ذلك فيه ،  
كذلك يجب أن نطلب الأمارات في ذلك إذا كانت متفردة في النفوس / وإنما يجب  
٢٠ العدول عن ذلك إذا خرج من كونه إماماً وأظهر من حاله ما يوجب خله ، ولذلك

(١) ياندر الأصل يتبع لكلمة

يعمل على قول القائل<sup>(١)</sup> : لما ثبت أن قوله ينفذ على نفسه ولم يعدل عن هذه الطريقة إلا بأن يثبت فيه زوال عقل ، أو ما يجري مجراه .

واعلم أن خبر من قوله حجة في هذا الباب أوكد ، لأنه إذا كان قوله وهو إمام يؤثر ، فالخبر المنقول عن الرسول بأن يؤثر أولى . ولا فرق بين أن يكون الخبر مقطوعاً به وبين أن يكون بثقل الثقات في أنه يجب ما ذكرناه . وإن كان إذا قطع به كان حكمه بخلاف حكمه إذا رواه ثقة ، لأن خبر<sup>(٢)</sup> الثقة لا يحول عن الظواهر القوية ، وباليتين يحول عنها .

ففي ادعى على الإمام أو غيره ما قد جعل فيه حتى يقتضى فيه خلاف الوجه الذي ادعوه ، صار قول الرسول مبطلاً لتلك الدعوى ويكون أقوى من كل أماره ، لكن ذلك إما يؤثر مالم يثبتين ، فأما إذا ثبت فلا بد من أن يقال في الخبر إنه غير صحيح ، أو يتناول على وجه يطابقه ، كما نقول في ظواهر القرآن مع أدلة العقول ، وهذه طريقة واجبة في الأقوال والأفعال .

ونحن بعد هذه المقدمات نذكر الكلام فيما ادعوه من أحداث عثمان ولا تشاغل إلا بما يختص به من ذلك ، دون ما تقدم الكلام على نظيره في إمامة أبي بكر وصه .

فمن ذلك أقوالهم<sup>(٣)</sup> أنه ولي أمر المسلمين من لا يصلح لذلك ولا يؤمن عليه ، ومن ظهر منه الفسق والفساد ، ومن لا علم له ، مراعاة لحزمة القراة وعدولا عن حرية الدين والنظر للمسلمين ، حتى ظهر ذلك منه وتكرر ، وقد كان هو حذر ذلك فيه من حيث إنه وصفه بأنه كلف إمارته ، وقال له : إذا وليت هذا الأمر فلا تسلط إلى أبي معيط على رقاب الناس ، فوجد ما حذره ، وهو تب في ذلك فلم ينفع فيه التنبه ، وذلك نحو استعماله الوليد بن عتبة حتى ظهر منه شرب الخمر ، واستعماله سعيد بن العاص

(٢) في الأصل (محر)

(١) في الأصل (القائل)

(٣) في الأصل (أولهم) .



حتى ظهرت / منه الأمور التي عندها أخرجه أهل الكوفة . وتولته عبد الله بن أبي  
شرح وعبد الله بن عامر ، وروان ، حتى روى عنه في أمر ابن أبي مروح أنه لما نظّم  
منه أهل مصر وصرفه عنهم بمحمد بن أبي بكر كاتبه بأن يستمر على ولايته ، وأبطل  
خلاف ما أظهر ، طريقة من غرضه خلاف الدين .

٥ ويقال : إنه كاتبه بقتل محمد بن أبي بكر وغيره ممن يرد عليه ، وظهر بذلك  
الكتاب ، فلذلك عظم الظلم من بعد وكثر الجمع ، وكان سبب الحصار وسبب القتل .  
وحق كان من أمر مروان وتسلمه عليه وعلى رده الحكم بن العاص إلى المدينة ،  
وقد كان رسول الله صلى الله عليه طرده ، واستنح أبو بكر وعمر من رده ، فصار  
بذلك مخالفاً للسنة ولسيرة من تقدمه مدعياً على رسول الله بدعواه من دون بيته .  
١٠ ودون هذا بطلن في حاله .

ومن ذلك أنه كان يؤثر أهل بيته بالأموال العظيمة التي هي من صدقة المسلمين ،  
نحو ما روى أنه دفع إلى أربعة من قريش زوجهم بناته أربع مائة ألف درهم . ونحو ما روى  
في مروان أنه أعطاه ألف ألف على فتح إفريقية . وغير ذلك . وليس هذا عمل من  
يتمتع في أموره على الدين .

١٥ وقد كان من سيرة أبي بكر وعمر القسمة على الناس بقدر الاستحقاق وإيثار  
الأبعد على الأقارب وتقديم في العطاء ، بخلاف ما يقتضيه الدين بهذا الصنيع .

ومن ذلك أنه حى الخي من المسلمين مع أن النبي عليه السلام جعلهم دواء في الماء  
والكلأ ، وأعطى من بيت المال الصدقة المائة (١) وعيرها (٢) .

٢٠ وذلك مما لا يجل في الدين . وحده بالسوط ، وقد كان من قبل يقع الضرب  
بالدرة ، فأبدع في ذلك ما لا يجل .

ومن ذلك أنه أقدم على كبار الصحابة بما لا يحل ، فهو إقدامه على ابن مسعود  
 عندما أحرق المصاحف ، وأقدم على حمار حق روى أنه صار به فتق/ وكان أحد  
 من ظاهر المبطلين<sup>(١)</sup> على قتله ويقول قتلناه كافراً ، وأقدم على أبي ذر مع تقدمه  
 حتى سيره إلى الربرة وفناء ، بل قد روى أنه ضربه ، ثم من عظيم ما أقدم عليه  
 جمعه الناس على قرابة زيد وإحراقه المصاحف ، وإبطاله لما لاشك أنه منزل  
 من القرآن ، وأنه مأخوذ عن الرسول صلى الله عليه ، ثم عطل الحد الواجب في عبيد الله  
 ابن هرة لأنه قتل الحرمران بعد إسلامه فلم يفده ، وقد كان أمير المؤمنين يطلبه بذلك ،  
 ولو كان القود غير واجب لما صح أن يتبع فيه ذلك .

قالوا : ولو لم يكن على ما قتلناه أو بعضه مما يوجب خلمه والبراءة منه لوجب أن  
 تكون الصحابة تنسكروا على من قصده من البلاد متظاهرين بما فعله وأقدموا عليه ؛ وقد علمنا  
 أنهم وبالمدينة المهاجرون والأنصار وخيار الصحابة لم ينكروا ذلك بل أسلموه ولم يدفعوا  
 عنه ، بل أعانوا عليه ، ولم يمنعوا من قتله ومن حصره ومنع الماء عنه مع تمسكهم من  
 خلاف ذلك ، لكان من أقوى الدليل على ما قتلناه .

ولو لم يكن في أمره إلا ما روى عن أمير المؤمنين أنه قال : الله قتله وأنا معه ، وأنه  
 كان في أصحابه من بصرح بأنه قتل عثمان ومع ذلك لا يقدم ولا ينكر عليهم ، وكان أهل  
 الشام بصرحون بأن مع أمير المؤمنين قتله عثمان ويحملون ذلك أوكد الشبه ولا ينكر  
 ذلك عليهم ؛ مع أنا نعلم أن أمير المؤمنين لو أراد مع غيره المنع منه والدفع عنه لما وقع  
 القتل ، فصار كنه عن ذلك مع غيره من أدل الدلالة على أنهم صدقوا عليه ما نسب  
 إليه من الأحداث ، وأنهم لم يقولوا ما جعله عذراً لأنهم لو قبلوا ذلك وصح عندهم ،  
 لكان الواجب الدفاع عنه .

وكل ذلك يبين صحة ما تذهب إليه الخوارج في البراءة منه في الست الأواخر  
ووجوب خلعه .

ونحن تقدم من قبل الجواب عن هذه المطاعن مقدمات تبين بطلانها على  
الجملة ثم نتكلم على تفصيلها .

١٥١ |

٥ قال شيخنا أبو علي : أحد ما يدل على بطلان طعنهم أنه لو كان ذلك صحيحاً  
وصح عند المسلمين لوجب من ذلك الوقت الذي ظهر ذلك من حاله أن يطلبوا رجلاً  
ينصب للإمامة وأن يكون ظهور ذلك فيه كونه ، لأنه لا خلاف أنه متى ظهر من الإمام  
ما يوجب خلعه ، أن الواجب على المسلمين إقامة إمام سواء ، وأن ذلك بمنزلة موته  
وحياته <sup>(١)</sup> إلى ما شاكل ذلك ، فلما علمنا أن طلبهم لإقامة الإمام كان بعد قتله ، ولم يكن  
من قبل ، والتكهن قائم ، فذلك من أدل الدلالة في الجملة على بطلان ما أضافوه إليه  
١٠ من الأحداث ، وليس لأحد أن يقول : لم يتمكنوا من ذلك ، لأن المتعالم من حالهم  
وقد حصروه ومنعوه ، التمكن من ذلك ، خصوصاً وهم يدعون الجميع كانوا على قول  
واحد في خلعه والبراءة منه .

وبعد فإن لم يكن ذلك إجماعاً منهم فلا أقل من أن هناك فرقة عظيمة  
يمكنها ذلك .

وبعد فإن ثبت أن ذلك متعذر <sup>(٢)</sup> قض ما ادعوه من الإجماع على خلعه ،  
واقضى ذلك أنه كان فيهم من يقول بإيمانه ولصبرته ، وفي ذلك لبطلان  
ما يمتدنون عليه .

قال : ومعلوم من حال هذه الأحداث أنها لم تحصل أجمع في الأيام <sup>(٣)</sup> التي حصر  
فيها وقتل ، بل كانت تحصل من قبل حالاً بعد حال ، فلو كان يوجب ذلك الخلع والبراءة

٢٠

(٣) في الأصل ( الإمام )

(٢) في الأصل ( متعذر )

(١) كذلك في الأصل

لما تأخر من المسلمين الإنكار عليه ، ولـكان كبار الصحابة المقيمين<sup>(١)</sup> بالمدينة أولى بذلك من الواردين من البلاد ؛ لأن أهل العلم والفضل بالنسبة في ذلك أحق من غيرهم .

وقد ثبت أنهم تركوه على تلك الجملة إلى أن كان منهم من الأمور ما كان ، وفي ذلك دلالة على بطلان ما ذهب إليه القوم سما<sup>(٢)</sup> .

ومن قول الخوارج أن هذه الأحداث حصلت في الست الأواخر ، وقد كان يجب على طريقهم أن تفصل البراءة والخلع من أول الذي جرى منه ما يوجب ذلك ، ولا تنتظر حصول غيره من الأحداث ؛ لأنه لو وجب انتظار ذلك لم ينته إلى حد إلا ينتظر غيره ، وذلك يؤدي إلى ألا يخلع أبداً وبطلان ذلك بين صحة ما قدمناه .

وبين ذلك أن بعد هذه الأمور قد ثبت أنه كان يقوم بما يقوم به الأئمة من الأحكام والولايات وغيرها ، وأن ذلك حاله إلى الوقت الذي منعه ، ولو كان / الأمر على ما قالوه ، لوجب أحد أمرين :

إما لنسب الجميع إلى الخطأ والضلال ؛ لأنه على هذا القول قد ضل فلا يجوز حكمه .  
والجماعة صالة بأن تركت التكبير عليه وعن خله وذلك يوجب إجماعهم على الخطأ وليس بعد ذلك إلا ما نقله من أنه على إمامته عندهم ، وذلك يبطل صحة ما نسب إليه من الأحداث ، ولا يمكنهم أن يقولوا ؛ إن عليهم بذلك حصل في الوقت الذي منع ؛ لأن في جملة الأحداث التي<sup>(٣)</sup> يذكرونها ما تقدم هذه الحال ، بل كلها أو جلها تقدم هذا الوقت ، فلا يمكنهم أن يمتنعوا فيما حدث في الوقت بما يذكرون من حديث الكتاب النافذ إلى ابن أبي مرثد بالقتل وغيره ، وذلك مما تبين القول فيه .

وبعد فإن الذي يوجب كون ذلك حدثاً يوجب كون غيره حدثاً ، فلو كان الذي

(١) في الأصل ( المقيمين )

(٢) كذا في الأصل

(٣) في الأصل ( المقيمين )

فعلوه عند ذلك فعلوه للاستحقاق، لوجب أن يفعلوا ذلك من قبل لما عداه، وما أوجب أن يقال فيما عداه أنه يحتمل التأويل فلا يجوز أن يزول عن براءته، فوجب في هذه الجملة الواحدة مثله .

وبعد فليس يحل القوم من أن يدعوا أن طلب الخلع وقع من كل الأمة أو من بعضها ، فإن ادعوا ذلك من بعض الأمة ، فقد علمنا أن الإمامة إذا ثبتت بالإجماع لم يجوز إبطالها بالخلاف ، إذ قد علم جواز الخطأ على بعض الأمة ، ووقوع ذلك من كل الأمة لا يصح ، لأن من جهلها عثمان والطبقة التي كانت تنصره ، ولا يمكن إخراجها من الإجماع بأن يقال : إنه كان على باطل ، لأن بالإجماع يتوصل إلى ذلك .

ولما ثبت عن أن الظاهر من حال الصحابة أنها كانت بين فريقين : أما من ينصره فقد روى عن زيد بن ثابت أنه قال لعثمان ومعه الأنصار : ائذن لنا ننصرك ، فقال لهم عثمان : لا حاجة لي في ذلك ، وقد روى مثله عن ابن عمر ، وأبي هريرة والخيرة بن شعبة ، والباقيون ممنتمون انتظار أروال العارض ، لأنه لو ضيق عليهم الأمر في الدفع عنه لما فعلوا ، بل المتعالم من حالهم ذلك ، وعلى ذلك <sup>(١)</sup> أخذ أمير المؤمنين بالحسن والحسين ، حتى روى أنه لما قتل لاهما على وصول القوم إليه ، ظننا منه بأنهما قصرا .

فأما أمير المؤمنين فقد روى أنه / لما قتل وقيل له : قتلوه ، قال : تباهم آخر الدهر ١٥٢

وقد روى عن ابن عباس قال : سمع علي<sup>ص</sup> صرنا فقال : ما هذا ؟ قال : <sup>(٢)</sup> يلنون قلة عثمان ، فقال : اللهم صبح قلة عثمان مثلاً <sup>(٣)</sup> يجرى ، أو قال بلنة ، وروى أنه قال : اللهم المن قلة عثمان في البر والبحر والسهل والجبل .

فأما طلحة فقد روى أنه رجع ورجع معه سبعمائة يوم الدار ، لما أنشدته عثمان وأورد عليه بعض الأخبار . ٢٠

(٢) ليل الصواب (ليل)

(١) في الأصل (وعلى هذا الوجه)

(٣) في الأصل « مثل »

وروى عن أمير المؤمنين أنه قال : إني لأرجو أن أكون أنا وعثمان كما قال الله : « إخواننا على سررٍ مُتَقَابِلِينَ » وأنه قال : كان عثمان من الذين آمنوا وصلوا الصالحات ، ثم اتقوا وآمنوا ، ثم اتقوا وأحسنوا . فظاهر<sup>(١)</sup> .

وقد روى عن عثمان<sup>(٢)</sup> أنه لما رأى قتالهم لعثمان وحصرهم له ، قال : ما سعى قوم لينزلوا سلطان الله في الأرض إلا أذلهم الله في الدنيا قبل أن يموتوا .

وقد روى أصحاب الحديث أنه ، صلى الله عليه ، قال : « ستكون فتنة واختلاف ، وإن عثمان وأصحابه على الهدى » .

وروى عن عائشة بعد قتل عثمان أنها قالت : « قتل والله مظلوما » ، في خبر طويل .

- ١٠ وذلك بين صحة ما قدمناه ، ولا يمتنع أن يتعلق بأخبار الآحاد في ذلك ، لأنه ليس هناك أمر ظاهر يدفعه نحو ما يدعون عليه<sup>(٣)</sup> السلام ، كانوا عليه وكانوا مع القوم في قتله وخلمه لأن كل ذلك دعوى منهم .

وبعد فقد بينا في الفصول المتقدمة أنه لا يجوز أن نعدل عن تعظيمه وإمامته بأمر محتملة ، ولا شيء مما ذكره إلا ويحتمل الوجه الصحيح .

- ١٥ وقد علمنا أن الإمام لا بد أن يجتهد في الأمور المنوطة به ، ويعمل فيها على قالب غنه ورأيه . والاجتهاد يقتضى صواب الفعل في الوقت ، وأن لا تعلم عاقبته ، لأنه قد يكون مصيبا فيما تدم فيه العاقبة ، وقد يكون مخطئا فيما يحصل ذلك فيه ، وعلى هذا الوجه تجري مصالح الدين والدنيا إذا تعلق بنائب الظن ، ولذلك صح ما كان من النبي عليه السلام من توليه من ظهر منه الخيانة وكذلك من غيره .

(١) كذا في الأصل . (٢) كذا في الأصل . (٣) كذا في الأصل .

فإذا صح ذلك لم يمتنع فيما أُضيف إليه أن يكون قد اجتهد فيه على الوجه الذي يلزمه ؛ لأنه ليس في الاجتهاد حد وحصر ، يمكن أن يقال إنه به يتميز من غيره / ولا هو مما يلزمه فيه مناظرة ، كما يقع في المذاهب ، وكذلك قد يكون المجتهدان مع اختلافهما مصيبين فيه ، فلا يمتنع في كثير مما سبقوه أن يكون قد اجتهد رأيه وأصاب ، وإن كان عند غيره أن خلاف ذلك أولى ، وإن كانت العاقبة لم تحمد فيه . ٥

ولا يمتنع أيضا في بعضه أن يكون قد أخطأ فيه ، ولا يبلغ الخطأ فيه الحد الذي يخرج به عن الولاية . وقد قال شيوختنا : إنه لا عذر فيما نسب إليه من الأحداث أو صح مما روى عنه وقد عرتب في ذلك لأنه يبين فيه ما يدل على أنه مبزه عن الخطأ ، وفي بعضه غير لما تبين له ما يوجب تغييره وهذه طريقتا فيمن كان ولاد ؛ لأنه كان على شك بما كان ينسب إليهم ، فلما ظهر عنده غيره ؛ لأنه روى أنه قيل له : حيث أخطى ، قال : ما أنا بأول من حواه ، قد حواه من قبلي ، فإنما حيثه لإبل الصدقة ، وقد أجهته وأستغفر الله . ١٠

وقيل له : أعطيت مروان من مال المسلمين مالا عظيما ، فقال لهم : دفعت إليه ذلك من مالي ، وقد كان في ماله من البيعة ما يمكن ذلك فيه . وقيل له : كتبت إلى ابن أبي مرصم بقتلنا ، فقال : ما كتبت ولا أمرت ولا أمليت ، فقالوا : هذه راحلتك ، فقال : والله ما تلك راحلتي ، فقالوا له : هذا غلامك ، فقال : والله ما أملك غلاما ، فقالوا : سلم إلينا مروان ، فقال : لا يجب ذلك لكم ، يبنوا عليه ما يستوجب القتل أو غيره ، فلما أقره . ١٥

وقالوا له : إلك غبت عن بدر ، وهربت يوم أحد ، ولم تشهد يمة الرضوان ، فقال : أما هربتي يوم أحد فقد عفا الله عني بقوله : [ إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَفَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا ، وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ ] . ٢٠

وأما تخلفي عن بدر فأنا تخلفت على ابنة رسول الله بأمره لي بسهم من المنعم .  
وأما يمة الرضوان فقد كانت نيتي لما انتهى إلى رسول الله أتى قبلت ، فلما وقف على  
خبري ضرب شماله على يمينه ، وقال : هذه عن عثمان ، وشماله صلى الله عليه أفضل من  
يمين عثمان ، وكل ذلك مروى ، لأنه روى / أنه صلى الله عليه خلف عثمان يوم  
١٥٣ بدر على ابنته رقية ليرضا وضرب له سهم من بدر .

وروى عن أنس عن النبي صلى الله عليه أنه قال في بعض الغزوات : إن بالمدينة  
أقواما ما قطعتم واديا ، ولا سرتهم شبرا إلا كانوا معكم . قالوا : يا رسول الله وأين هم ؟  
قال : بالمدينة ، حيسم المذر . وهذا بين .

فأما أسرى يمة الرضوان ، فقد روى أبو الزبير عن جابر ، قال : إنما كانت يمة  
الرضوان في عثمان ، فسبته رسول الله وأحسن عليه ، فباع الناس على أن لا يغزوا ،  
١٠ وكانوا ألفا وثلاثمائة . وروى عنه أنه قال : هذا يوم لا يفتب عنه عثمان ، فضرب  
رسول الله عليه السلام إحدى يديه على الأخرى ، فقال : هذه يد عثمان وهذه يدي .  
وقال شيخنا أبو هاشم : بين عليه السلام بذلك أن عثمان لو كان حاضرا لباع  
فاستحق الأجر على صدق نيته .

والمعلوم من حاله وإن كان غائبا ، أنه له ما للحاضرين ، لأنه لا يجوز أن يؤجر  
١٥ على فعل الرسول عليه السلام .  
وكل ذلك يبين أنه بين المذر الذي يسقط جميع ما نسب إليه ، فلا يجوز مع ذلك أن  
يزول عن توليه ، ويزيل إمامته .

ونحن نبين الآن القول على واحد واحد مما أوردناه مختصرا ، وإن كانت  
٢٠ الجملة التي أوردناها كفاية .



أما ذكره من توليته من لا يجوز أن يستعمل ، فقد علمنا أنه لا يمكن أن يدعي أنه حين استعمالهم علم من أحوالهم خلاف السر والصلاح ، لأن الذي ثبت عنهم من الأمور حدث من بعد ، ولا ينتج كونهم في الأول مستورين في الحقيقة ، أو مستورين عنده ، وإنما كان يجب تحفظه لو كان استعمالهم وم في الحال لا يصلحون لذلك .

- ٥ فإن علم قبل ، لما علم <sup>(١)</sup> بحالهم كان يجب أن يزلم . قيل له <sup>(٢)</sup> : كذلك فعل ؛ لأنه استعمل الوليد بن عقبة قبل ظهور شرب الخمر منه ، فلما شهدوا عليه بذلك حذره وعزله عن الكوفة وولى مكانه أبا موسى . وكذلك ابن أبي سرح عزله وولى مكانه محمد بن أبي بكر ، ولم يظهر له في باب مروان ما يوجب صرفه عما كان استعمال فيه ، ولو كان ذلك طنا لوجب مثله في كل من ولى ، وقد علمنا أنه عليه السلام ولى الوليد ابن عقبة / فحدث منه ما حدث ، وولى أمير المؤمنين القمقاع جباية المال لجباة وخلق <sup>١٥٣</sup> بمعاوية ، وكذلك فعل الأشعث بن قيس بمال أذربيجان ، وولى أبو موسى الحكم وكان منه ما كان ، فلا يجب أن يصاب أحد بفعل غيره ، وإذا لم يلحقه جيب في ابتداء الولاية ، فقد زال العيب عنه فيما عداه .

- فأما قولهم : إنه كتب إلى ابن أبي سرح حيث ولى محمد بن أبي بكر أن يقتله ويقتل أصحابه ، فقد بلغنا أنه أنكر ذلك أشد نكير ، حتى حلف على ذلك ، وبين أن الكتاب الذي ظهر ليس بكتابه ، ولا الفلام بفلامه ، ولا الراحلة براحتله . وكان في جملة من خاطبه في ذلك أمير المؤمنين ، فقبل عذره ، وذلك بين لأن قول كل أحد مقبول في مثل ذلك ، وقد علم أن الكتاب قد يجوز فيه التزوير ، فهو بمنزلة الخبر الذي يجوز فيه الكذب ، ولو لم يحلف على ذلك كان لا يجوز أن يعقوه عليه ، فكيف وقد أنكره وحلف عليه ؟ <sup>٢٠</sup>

فإن قال <sup>(١)</sup> : فقد كان مروان هو الذى يكتب عنه ، وكان المعلوم أنه هو الذى زور وكتب ، فهلا أقام الواجب فيه ؟ قيل له <sup>(٢)</sup> : ليس يجب لهذا القدر أن يقطع على أن مروان هو الذى فعل ذلك ، لأنه وإن غلب ذلك فى الظن فلا يجوز أن يحكم به ، وقد كان القوم يسامونه بتسليم مروان إليهم وذلك حيف وعظم ، لأن الواجب على الإمام أن يقيم الحد على من يستحقه ، أو التأديب ، ولا يحل له تسليمه من غيره ، فقد كان الواجب أن يبينوا عنده فى مروان ما يوجب الحد أو التأديب ليفعله به ، وكان إذا لم يفعل والحال هذه يستحق التعنيف .

فإن قيل : فقد كان يجوز ، وإن لم يثبت ذلك ، أن يمزره على ما فعل ، لأنه جرى مجرى الإغراء بقتل المؤمنين ، ومعاودة الظالم <sup>(٣)</sup> الحافض على ما يريد من الظلم . قيل له <sup>(٤)</sup> : لو ثبت عنده أنه الفاعل لذلك بإقرار أو بيعة لعزوه ، لأن ذلك مما يجب فى هذا الصنيع ، وإن لم يجب فيه حد ولا قتل .

وقد ذكر الفقهاء فى كتبهم أن الأمر بالقتل لا يوجب قوداً ، ولا دية ، ولا حداً ، لكنه لما لم يثبت ما ذكرناه لم يجب لعزيره .

وقد يجوز أن يكون عثمان قد غلن أن هذا الفعل قد فعله بعض من ينادى مروان / قبيحاً لأمره ، لأن ذلك يجوز كما يجوز أن يكون من فعله ، ولا يعلم كيف كان اجتهاده وظنه . ١٥٤

وبعد فإن هذا الحدث من آخر ما تقموا عليه ، فإن كان شئ من ذلك يوجب خلع عثمان وقتله فليس إلا ذلك ، وقد علمنا أن هذا الأمر لو ثبت ما كان يوجب القتل ، لأن الأمر بالقتل لا يوجب القتل ، سيما قبل وقوع القتل المأمور به .

فيقال لهم : لو ثبت ذلك على عثمان ، أكان يجب قتله ؟ فلا يمكنهم ادعاء ذلك ، لأنه بخلاف الدين ، فلا بد من أن يقول <sup>(١)</sup> : إن قتله ظلم ، وكذلك حبسه في الدار ومنعه من الماء ، فقد كان يجب أن يدفع القوم عن ذلك وأن يقاتلوا ، إن من لم يدفعهم ولم ينكر عليهم يكون معظما ، وفي ذلك تحفظة أصحاب النبي صلى الله عليه .

٥ ثم يقال لهم : خبرونا عن يستحق القتل والتخليع ، أليجب أن يمنع من الطعام والشراب ؟ أولستم قد علمتم أن أمير المؤمنين لم يمنع في صفين أهل الشام من الماء ، وقد تمكن من منهم ؟ أو ليس الواحد منا لا يحمل له منع الكفار من ذلك ، ولا منع من يستحق القود والرجم ؟ وهذا بين كونهم ظالمين بما فعلوا ، وأنه كان يجب على الصعابة منهم من ذلك ، وإن ادعوا أنهم لم يمنعوا ، وذلك ذم لهم ، وقد نزههم الله عن الضلال والباطل . ١٠

ثم يقال لهم : رأيتم لو وجب عليه القتل ، أكان يجوز أن يتولى قتله العوام من الناس والموالي ، وإنه لا خلاف أن الذين أقدموا على قتله كانوا بهذه الصفة ، وإذا صح أنه ليس لهم ذلك ، فقد كان يجب منهم والنكير عليهم ، وإن لم يفعل ذلك فالدم لاحق بمن لم يفعله دون عثمان .

١٥ ثم يقال لهم : أليس القتل لو استحقه لحل محل الحدود ، لأنه لا يمكن أن يقال : إنه كفر وارتد واستحق القتل لذلك ، لأن إيقاع خصال الكفر معلومة ، ولم يقع منه شيء منها ، وقد أنشدتم لا أشرف عليهم وقال لهم : أليس قال رسول الله : « لا يحمل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : كفر بعد إيمان ، أو زنا بعد إحسان ، أو قتل / نفس ١٥٤ بغير نفس » . ثم أظهر أنه منزه من ذلك .

٢٠ فإذا صح أنه لم يفعل ما يستوجب به القتل ، فكيف لم ينكروا قتله ؟ ولو كان

يستحقه لكان لا يهل أن يتولاه إلا الإمام ، فكان يجب أن يؤخر ذلك إلى أن  
يقام من يتولى<sup>(١)</sup> ذلك .

وليس لأحد أن يقول : إنه أباح قتل عثمان نفسه من حيث امتنع من دفع الظلم  
عنهم ، لأنه لم يمتنع من ذلك ، بل أنصفهم ونظر في حالهم ولأنه لو لم يفعل ذلك لم  
يهل لهم قتله ، لأنه إنما يهل قتل الظالم إذا كان على وجه الدفع ، فأما إذا كان  
على غير ذلك فلا يهل .

فإن قال : اعتقدوا فيه أنه من المفسدين في الأرض ، وأنه داخل تحت آية  
المجاربة ، قيل له ، فقد كان يجب أن يتولى الإمام هذا الفعل فيه ، لأن ذلك يجري  
بجري الحد . وكيف يدعى ذلك والمشهور عنه أنه كان يمنع من معاملتهم<sup>(٢)</sup> ، حتى  
روى في عبيده عنه ومواليه حيث هموا بمقاتلة القوم : من غمد سيفه فهو حر ، وقد  
كان يجب تسكين ذلك الأمر بما لا يؤدي إلى الفتنة وإراقة الدماء ، لذلك لم يستعن  
بأصحاب رسول الله صلى الله عليه ، وإن كان لما اشتد الأمر ولم يقف على أمره ، أعانه  
ونصره من أدركه ، لأن عند ذلك يجب النصر والمعونة لا بأمره ، فحيث وقعت النصرة  
على أمره ، امتنعوا وتوقفوا ، وحيث اشتد الأمر ولم يقف على أمره ، أعانه ونصره من  
أدركه دون من لم يدركه ومن غلب في ظنه أن يقتل ، دون من لم يظن ذلك في ظنه .

وقد بينا القول فيمن نصره ، وأبطلنا قول من يقول : إن الكل خذله فلا وجه  
لإعادة ذلك .

فأما رده الحكم بن العاص ، فقد روى عنه لما عرتب في ذلك أنه قد كان استأذن  
النبي عليه السلام فأذن في رده له ، فلم يردده حتى توفى النبي صلى الله عليه ، وإنما  
لم يقل أبو بكر وعمر قوله لأنه شاهد واحد . وكذلك روى عنهما ، وكأنيما جلا .

(١) في الأصل حكينا ( من يتولا من يتولى )

(٢) في الأصل (معاينتهم)

ذلك بمنزلة المحقوق التي تخص ، فلم يقبل فيه خبر الواحد ، وأجرباء مجرى الشهادة ، فلما صار الأمر إليه حكم بصله في هذا الباب وفي غير ذلك من الأحكام عند شيخنا ولا / بفضلان بين حد وصرف ، ولا أن يكون العلم قبل الولاية ، أو في حال الولاية ١٥٥  
ويقولان : إنه أقوى من البيئة والإقرار ، فلا يجوز أن لا يحكم بذلك ويمنان من اتهامه في ذلك ، كما لا يكون منهما في التعديل والتزكية وغير ذلك ، وهذا بين أنه لا عت (١)  
عليه في هذا الفعل .

قال شيخنا أبو علي : يقال لهم : أعلمون أنه فيما رواه عن الرسول صلى الله عليه في رده هو كاذب ، أو يجوزون كونه صادقاً ، وقد علمنا أنه لا طريق تعلمون به كذبه فلم يبق إلا أنه يجوز صدقه ، وفي تمييز ذلك تمييز كونه معذوراً ، وكيف يدعى ذلك حدثاً يوجب البراءة . ١٠

فإن قيل : إن الحاكم وإن كان له أن يحكم بصله فليس له ذلك في الأمور التي ينهم فيها ، وقد كانت المهمة في وجه الحكم قوية لقرايته منه . قيل له : بل الواجب على غيره أن لا يتهمه إذا كان لعله وجه يصح عليه ، وذلك يسقط ما ذكره لأنه قد نصب منصباً يقتضى زوال المهمة عنه وحل أقواله على الصحة ، ولو جوزنا امتناعه المهمة لأدعى إلى بطلان كثير من الأحكام . ١٥

وأما ما ذكروه من إثارة لأهل بيته بالأموال العظيمة فقد كان عظيم اليسار كثير المال ، فلا يخفى أن يكون إنما أعطاهم من ماله ، وإذا احتمل ذلك وجب حمل على الصحة لما قدمناه من قبل .

قال شيخنا أبو علي : أما دفعه إلى ثلاثة نفر من قريش زوجهم بناته مائة ألف دينار لكل واحد فهو من ماله ، ولا رواية تصح أنه أعطاهم ذلك من بيت المال ، لأن ٢٠

ذلك إنما يقبل إذا صح بالخبر ، ولو صح ذلك كان لا تمنع أن يكون أعطى من بيت المال ليرد عوضه من ماله ، لأن للإمام عند الحاجة أن يفضل ذلك ، كما له أن يقرض غيره . وأما ما روى من أنه دفع خمس إفريقية لما فتحت إلى مروان - وقد قال - : إن ذلك ليس بمحفوظ ولا منقول على وجه يجب قبوله ، إنما يرويه من يقصد التشنيع . ولو قيل مثل ذلك لوجب في أكثر الصحابة قبول المطاعن .

١٥٥ ب قال : فأما ما روى من أنه أقطع بني أمية القطائع / فقد علمنا أن الأئمة تحصل في أيديهم الضياع التي لا مالك لها من جهات ويمسكون أنه لا بد فيها ممن يقوم بإصلاحها وعمارتها فيؤدّي عنها ما يجب من الحق فيها ، أو لصرف ذلك إلى من يقوم به . وله أيضاً أن يزيد بعضاً على بعض بحسب ما يعلم من الصلاح والتألف . وطريق ذلك الاجتهاد فلا يمتنع فيما يروى منه أن يصح على ما يقتضيه الاجتهاد ، ومثل ذلك لا يوجب البراءة .

فأما ما ذكره من أنه حى الحى بين المسلمين لجوابه أنه لم يعم السكّال لنفسه ولا استأثر به ، لكن حمّاه لإبيل الصدقة التي منفعتهما وصلاحها يعود على المسلمين ، ولعله لو لم يفعل ذلك لوجب على المسلمين القيام بذلك . وروى عنه هذا الكلام بسببه ، وأنه قال : إنما فعلتها لإبيل الصدقة وقد أطلقتها وأنا أستغفر الله الآن ، فليس في الاعتذار ما يدلك على ذلك .

وأما ما ذكره من إعطائه بيت الصدقة المتأخرة ، فإن صح فإنا فعل ذلك لعلمه بحاجة المتأخرة إلى ذلك ، واستثناء أهل الصدقات على طريق الاقتراض . وقد روى عن النبي صلى الله عليه أنه كان يفضل مثل ذلك . وللإمام في هذه الأموال أن يفضل ما جرى هذا الجرى لأن عند الحاجة إنما يجوز له أن يقترض من الناس فبان يجوز أن يتناول من مال في يده ليرده من المال الآخر أولى .

وأما ما ذكره في باب ابن مسعود من أنه ضربه حتى مات من ضربه إياه فقد قال

شيخنا أبو علي : لم يثبت عندنا ضربه إياه ، ولا صحّ عندنا طعن عبد الله عليه ، ولا إكفاره له ، والذي يصح من ذلك أنه كره ما كان منه من إجماع الناس على قراءة زيد بن ثابت وإحراقه المصاحف فقتل ذلك عليه كما يقتل على الواحد تقديم غيره عليه .

قال : ولو صح لم يكن بأن يكون طعنا في ابن مسعود أولى من أن يكون طعنا في عثمان ، لأن للإمام تأديب غيره ، وليس لغيره الوقعة فيه إلا بعد البيان . قال : وللإمام إذا رأى جمع <sup>(١)</sup> / على شيء من الدين صلاحا لم يحز أن لا يفعله إلا برضى رعيته ، لأن ذلك لو وجب لم يكن ليجب في بعض الأحوال أولى من بعض ، وذلك يطل أكثر الأحكام ورأى أن في جمعه الناس على قراءة واحدة ، وضبط القرآن وتقصينه الصلاح التام ، وقطع المنازعة والاختلاف ، لأنهم الآن قد اختلفوا في ذلك ، فكيف لو لم يفعل ما فعل ، فواجب عليه أن يفعل ذلك ، وليس لأحد أن يقول : لو كان ذلك واجبا لفعله الرسول صلى الله عليه .

وذلك لأن الإمام إذا فعله صار كأنه فعله عليه السلام ، ولأن الأحوال تختلف في ذلك ، فلما حدث في أيامه من الاختلاف ما حدث أداه اجتهاده إلى ذلك ، ولم يكن من قبل قد حدث مثله .

وقد قيل : إن بعض موالى عثمان ضربه لما سمع منه الوقعة في عثمان ، فأما أن يكون هو الذي ضربه أو أمر بضربه فلم يصح عندنا .

وقد روى أن عمر قد كان عزم على ذلك فأتى دونه ، وقد بينا أنه لم يكن في اختلاف القرآن ما يدعيه الإمامية ولا العامة ، وأن الاختلاف في ذلك إنما كان في أشياء مخصوصة . ورأى عثمان أن قراءة زيد لا خلاف فيها ، وهي آخر ما سمعت من النبي صلى الله عليه وأخذت عن الجمع الناس عليها ، وليس لأحد أن يقول : إن إحراقه المصاحف استخفاف بالدين ، وذلك لأنه إذا جاز من النبي صلى الله عليه

- أن يضرب المسجد الذي بنى ضراراً وكفراً فغير ممتنع إحراق المصاحف إذا كان في تركه مفسدة . وأما ما طعنوا به من ضربه عماراً حتى صار به فتق فقد قال شيخنا أبو علي : إن ذلك ثابت ، ولو ثبت أنه ضربه لقول العظيم الذي كان يقوله فيه لم يجب أن يكون طعناً ، لأن للإمام تأديب من يستحق ذلك ، وما تبعه صحة ذلك أن عماراً لا يجوز أن يكفره ولما فعل ما يستوجب الكفر ، لأن الذي يكفر به الكافر معلوم ولأنه لو كان قد وقع ذلك منه لكان غيره من الصحابة أولى بذلك ، ولوجب / أن يجتمعوا على خلعهم ، ولوجب أن لا يكون قتلهم مباحاً ، بل كان يجب أن يقيموا إماماً ليقتله على ما قدمنا القول فيه ، وليس لأحد أن يقول : إنما كفره من حيث وثب على الخلافة ولم يكن أهلاً لها ، لأننا قد بينا القول في ذلك ، ولأنه كان مصوباً لأبي بكر وهو على ما قدمنا من قبل ، وقد بينا أن في صحة إمامتها صحة إمامة عثمان .

- قال : وقد روي عن الحسن بن علي عليه السلام ما يبطل قوله ، لأنه روى أن عماراً قال : قتل عثمان كافراً . وقال الحسن عليه السلام : قتل مؤمناً ، وتعلق بعضهم ببعض ، وصاروا إلى أمير المؤمنين فقال : ماذا تريد من بني أخيك ؟ فقال : إني قتل كذا ، وقال الحسن كذا . فقال علي عليه السلام : أتكفر برب كان يؤمن به عثمان ؟ فسكت عمار .

- وأما قولهم : إنه نفى أبا ذرٍّ إلى الربهة ، فقد قال شيخنا أبو علي : قد اختلف الناس في خبره ، لأنه روى عن أبي ذر أنه قيل له : أعتان أنزلك الربهة ؟ قال : لا ، بل اختبرت ذلك لنفسى .

- وروى أن معاوية كتب إليه يشكوه وهو بالشام ، فبعث إليه عثمان أن صر إلى الخدمة ، فلما صار إليه قال : ما أخرجك إلى الشام ؟ قال : لأنني سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول : « إذا بلغت عمارة المدينة موضع كذا وكذا فاخرج عنها » فلذلك خرجت ، فقال له : أي البلاد أحب إليك بعد الشام ؟ فقال : الربهة ، قال : صر إليها ،



فإذا بكافة الأخبار لم يكن لهم في ذلك حجة ، ولو ثبت ذلك كان لا يمتنع أن يخرج  
إلى الرتبة لصالح يرجع إلى الدين ، ولا يكون ظاهراً لأبي ذر ، وربما يكون إشفاقاً عليه  
لئلا يلحقه من بعض أهل المدينة مكروه . فقد روى أنه كان يلفظ في القبول ، ويحش  
في الكلام ويقول : لم يبق أصحاب النبي عليه السلام على ما عهدم وينفر عنهم ، فرأى  
أن إخراجه لصالح لا يرجع إليه وإليهم وإلى الله .

وروى أن عمر أخرج من المدينة نصر بن حجاج لما خاف ناحيته .

١٠ / قال أبو علي : وقد نذب الله تعالى إلى خفض الجناح للمؤمنين ، والقول الذين  
لكافرين ، وبين رسوله أنه إذا استعمل الفظاظه انفضوا من حوله ، فرأى عثمان  
خشونة كلام أبي ذر ، وما كان يورده مما يخشى فيه التنفير ، فأورده ما أورده ، فإن  
صح هذا الخبر فيجب أن يحمل على ما ذكرناه .

وقد روى عن زيد بن وهب قال : قلت لأبي ذر وهو بالهبة : ما أنزلك  
هذا المنزل ؟ قال : أخبرك أني كنت بالشام فذاكرت أنا ومعاوية هذه الآية  
(وَالَّذِينَ<sup>(١)</sup> يَكْفُرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبِئْسَ مَرْحَمٌ  
بِمَذَآبِ أَلِيمٍ) . فقال معاوية : هذه في أهل الكتاب وقلت فيهم ولينا ، فكتب  
معاوية إلى عثمان في ذلك ، وكتب إلى أن أقدم علي . فقدمت عليه . وأتاه الناس  
على كأنهم لم يعرفوني ، فشكوت ذلك إلى عثمان فقال : أنزل أين شئت . وخبرني ،  
فزلت الرتبة . وكل ذلك يزِيل القدح بما ذكرناه .

فأما جمعة الناس على قراءة واحدة ، فقد ثبت أن ذلك من عظيم ما خص به  
القرآن لأنه مع هذا الصنيع قد وقع فيه من الاختلاف ما وقع ، فكيف لو لم يفعل ذلك ؟  
وقد بينا ما يتصل بهذا الباب .

فأما سبب إياه إلى أنه عطل الحد في الحرمان فقد قال شيخنا أبو علي : لم يكن لحرمان ولي يطلب بدمه والإمام ولي من لا ولي له ، ولولي أن يغفو كما له أن يقتل ، فجاز لعثمان أن يغفو ولم يفعل إلا ما جاز له . وروى أنه سأل المسلمين أن يغفوا وأن يتركوه فأجابوه إلى ذلك ، وإنما أراد<sup>(١)</sup> عثمان ترك قتله والغفو عنه ما يعود إلى عز الدين ، لأنه خاف أن يبلغ العدو قتله ، فيقال : قتلوه وقتلوا ولده ، ولا يعرفون الحال في ذلك فتكون شناعة . قال : ولم يثبت أن أمير المؤمنين كان يطلبه ليقته بالحرمان ، لأنه لا يجوز قتل من عفا عنه ولي المقتول ، وإنما كان يطلبه / ليضع من قدره ، ويصغر من شأنه ، ولا يجوز أن يكون الغفو من الإمام قد وقع عنه ثم يقتل ، كما لو وقع الغفو من واحد من أمير المؤمنين ما كان يجوز أن يقتله غيره .

١٥٧ب

وروى عن عثمان أنه صد المنبر وشاور الناس في هذا الباب ، وأظهر أنه لا يأمن في قتله الشناعة بأشار الخبر إلى العجم أن الإمام وابنه قتلا فأشار المسلمون بالغفو ، وإذا كان ذلك ظاهراً وكان أمير المؤمنين طارفاً به فكيف يصح ما ذكروا فيه ؟ ويجوز أن يكون عليه السلام قال : لو كنت بدل عثمان لقتلته ، يعني بذلك أنه كان يرى ذلك أقوى في الاجتهاد ، وأقرب إلى التشدد في دين الله تعالى .

فأما ما يروى من أن عثمان بعد القتل ترك ثلاثة أيام لم يدفن وجعلهم ذلك طعناً فعلى ما يثبت إن صح كان طعناً على من لزمه القيام بأمره ، لكن ذلك ليس بثابت .

قال شيخنا أبو علي : ولا يمتنع أن يشتغلوا بأمر البيعة لأمر المؤمنين خوفاً من الفتنة فأخروا دفنه . وبسبب حضور قريش وقبائل العرب وسائر بني أمية ومواليهم أن يترك عثمان فلا يدفن هذه المدة ، وبسبب أن يكون أمير المؤمنين لا يتقدم دفنه ، ولو مات في جواره يهودي . ولم يكن له من يواريه لما تركه أن لا يدفن ،

(١) إنما أراد : ذكرهما مريين في الأصل .

فكيف يجوز مثل ذلك في عثمان ؟ وقد روى أنه دفن في تلك الليلة ، وهو الأول  
في هذا الباب .

فأما تعليقهم بأن الصحابة لم تنكر على القوم ولا دفعت عنه ولا أنكروا قتله  
إلى غير ذلك ، فقد بينا ما يقطع كل ذلك بوجوه كثيرة لا وجه لإعادتها ، وبيننا  
أن الصحيح عن أمير المؤمنين تبرؤه من قتل عثمان ولعن قتلة عثمان في البر والبحر  
على ما روينا من قبل ، وإنما كان يجري من حبسه هذا القول على وجه المجاز ،  
لأننا نعلم أن جميع من كان يقول : نحن قتلناه لم يقتله ، لأن في الخبر أن العدد الكثير  
كانوا يصرحون بذلك .

- ١٠ / والذين دخلوا عليهم فقتلوه هم نفسان أو ثلاثة ، وإنما كانوا يريدون بهذا  
القول ، أحسبوا أنا قتلناه ، فالكم وهذا الكلام لأن الإمام هو الذي يقوم بأمر القود  
وليس للخارج عليه أن يطالب بذلك ، ولم يكن لأمر المؤمنين أن يقتل قتله لو عرضهم  
بيينة أو إقرار ، ويمزج من غيرهم إلا عند مطالبة ولي الدم ، فأما على جهة الابتداء  
فلم يكن له ذلك . والذين كانوا أولياء الدم لم يكونوا يطالبونه ، ولا كانت صفتهم صفة  
من يطالب ، لأنهم كانوا أو بعضهم يدعون أن علياً ليس بإمام ، ولا يحمل لولي الدم  
مع هذا الاعتقاد أن يطالب بالقود ، فلذلك لم يقتلهم أمير المؤمنين ، هذا لو صح أنه  
١٥ كان يميزهم ، فكيف وذلك غير صحيح ؟

- فأما ما روى عنه من قوله : الله قتله وأنا معه ، فإن صح فمناه مستقيم ، فيريد به :  
الله تعالى أمانته وسيميتى وسائر العباد . فإن قال : وكيف يقول ذلك وعثمان مات  
مقتولا ؟ قيل له : إنه وإن قتل بالإمارة من فعل الله تعالى . ويجوز أن يكون ما قاله  
من الجراحة لا يوجب انتفاء الحياة لا محالة ، فإذا مات صحت الإضافة على طريقة  
٢٠ الحقيقة ، فعلى هذا الوجه يصح هذا القول .

## فصل

في السلام على من وقف في عثمان وخالفه وقاتليه

- المروى عن أبي الهذيل أنه كان يقف في ذلك ، لأنه لم يتضح عنده من عذره ما يوجب سلامة حاله ، وبقاء على ما يجب من التعظيم والتولي ، ولا ثبت عنده في هذه الأحداث ما يوجب القطع على التبرؤ منه وخطمه ، فوقف في ذلك وأجراه ٥  
بجري من تحدث منه هذه الأمور ونحن لا نعرف حاله في أن الواجب التوقف ، وقد كله شيخنا أبو علي في ذلك بحجة بينة ، وذلك لأن ولايته قد ثبتت من قبل ، كما صحت إمامته ، ولم يثبت ما يوجب البراءة منه من الأحداث ، فيجب أن يكون ١٥  
ب على ما كان عليه من قبل . وقد بينا القول في ذلك من قبل وفصلناه ، / ولا يخلو من أن يكون قد عرف أن هذه الأحداث صحيحة ، فيجب أن يتبرأ ولا يقف ، ١٠  
أولا بطلها صحيحة ، فيجب أن يبقى على ما كان عليه ويلزمه على هذه الطريقة فيما يجوز من المعاصي أن تكون صغيرة وكبيرة أن يقف لأجلها في عدالة فاعلها وسيره ، وإن كان قد ثبت ذلك فيه من قبل ، ثم يقال له : كيف يقف فيه وفي قاتليه ! ولو ثبتت هذه الأحداث ما كان يحل لقوم أن يقتلوه ، ولوجب أن ينصبوا إماماً ليقتله ، أو يحكم بالواجب فيه ، وهذا يمنع من توقفه فيه وفي قاتليه ، وإذا صح<sup>(١)</sup> أن هذا القتل ١٥  
ظلم ومحرّم فيجب فيمن خذله ، أن يكون مخطئاً ، وإذا صح أن هذا القتل ظلم لأن الواجب أن يمنع من ذلك على كل حال ما تقدّم القول به ، وذلك يمنع من الوقف . ثم يقال له : خبرنا عن رجل ثبتت عدالته وسيره في هذا الزمان ، أيجب أن يزول عن تولى كل واحد باله عاوى ، وأن يبلغ ذلك ؟ فإن قال : بل يجب أن أبى على ما كنت

عليه حتى يثبت ما ادعى . قيل له : قلت بثله في عثمان ، فإن قال : إن الذي ادعوه ظاهر وانكشف ، ولم يبلغ عندي مثل القطع .

قيل له : فيجب إذا لم يبلغ هذا المبلغ أن يجوز أن يكون له فيه عذر من بعض الوجوه ولا يمكنه إحالة ذلك . وهذا يوجب أن يبقى على توليه . والجل التي قدمناها من قبل تبطل هذا القول ، ولا ينتج أن يغلب على الظن أمر ، ولا يلزم في ذلك للعمل عليه ، وليس له أن يقول : قد قوى في ظني أنه لا تأويل في شيء من الأحداث المروية فيه ؛ لأنه لا يحل إما أن يجب أن يعمل على هذا الظن ، أو لا يجب . فإن وجب أن يعمل عليه وجب القطع على البراءة منه ، وفي ذلك إبطال الوقف . وإن لم يجب أن يعمل عليه ، فالواجب أن يبقى عن التولي المتقدم ، فعلى جميع الوجوه يبطل الوقف . ١٠

/ فإن قال : فلو<sup>(١)</sup> لم أتقن من حال عثمان العدالة وسائر ما يوجب توليه وإنما اتبع في ذلك الظاهر ، فإذا روى ما يقابل هذا الباب وبساويه لزم التوقف . قيل له : إذا وجب أن يعمل على هذا الظن لو انفرد وقد حصل نافي للأول ، فالواجب أن ينتقل عن الأول إليه متى كان لو انفرد لم يجب أن يعمل عليه ، فالواجب الثبات على الأول . ١٥

وقد بينا في كل واحد من هذه الأحداث ما يفرج من أن يكون موجبا على الوجه الذي وقع عليه ، وبيننا أنه لا إجماع على قتله وخذلانه . وأن الأمر بخلاف ما ادعوه ، وبيننا نصرة كثير من الناس له . وبيننا الوجه الذي لأجله عدلوا عن نصرته ، وكل ذلك يبين طريقة الوقف في هذا الباب ويوجب صحة ما ذكرنا فيه .

## فصل

في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام

لا خلاف أنه عليه السلام كان يصلح للإمامة ، وإنما قال بعضهم : إنه كان لا يصلح لها سواء في أيامه للنص والمصبة ، الذين ادّعاهما .

وقال غيرهم : إنه يصلح لذلك على طريقة الاختيار ، ولا أحد من أهل القبلة يخالف في ذلك ، لأن الذين غلوا في أمره لا معتبر بهم في هذا الباب .

فإن قيل : أليس من مذهب أجداد وطريقته أنه كان لا يصلح للإمامة ؟ قيل له : إنما قال ذلك قبل الوقت الذي يوجب له ، لأن عنده لا يصلح للإمامة في الزمان إلا واحد ، وقد يئسنا فساد ، فأما في الوقت الذي يوجب له ، فنقول : إنه يصلح للإمامة ، بل يقول : ما كان يصلح لها سواء .

١٠

فإن قال : أليس الخوارج تكفروه فكيف يصح ما ذكرته ؟ قيل له : إنهم مجمعون على أنه كان يصلح للإمامة ، وإنما ادّعوا/ أنه أحدث ما خرج به عن أن يكون إماماً فالإجماع الذي ادّعيته قد حصل منهم ، فإذا ثبت إنما نذكره من بعد<sup>(١)</sup> فساد ما يذهبون إليه في باب التحكيم فقد صح ما قدمناه .

ب ١٥٩

فإن قال : أليس في الخوارج من يدعى أنه كان كافراً من أول أمره ، فكيف يصح ما ادّعيتموه من الإجماع ؟ قيل له : إنما أتوا في ذلك من حيث ظنوا أن التحكيم كفر . ومن قولهم : إن من كفر في وقت لا يجوز أن يكون مؤمناً في وقت آخر ، فسوا<sup>(٢)</sup> هذه المقالة على مذهبهم في التحكيم ، فإذا يئسنا فساد ذلك لم يبق إلا ما ذكرناه .

١٥

فإن قيل : الأهم قد صحح<sup>(١)</sup> في إمامته وزعم أنه لم يثبت فيها الرضى من الأمة ولا الإجماع كما يثبت في إمامة غيره فيوقف لأجل غيره ، قيل له : إنه موافق لغيره في أنه عليه السلام يصلح للإمامة ، وإنما قدح في الإمامة وقدح في البيعة لما وقع في أيامه من قصة الجمل ، فإذا يثبتنا فساد هذا القول صح ما ادّعيناه من الإجماع ، فإن كنا لا نعتبر هذه المقالات إلحادية إذا كنا لا نعتبر على الإجماع المتقدم في الصحابة والتابعين . وأما الحشو ومن يجرى مجراهم ممن يظن فيه عليه السلام ، أو يوقف فيه وفي غيره فإنما أتوا في ذلك من جهة ما اتفق من الحروب لظنهم أن ذلك لا يهمل في أهل القبلة ، فإذا يثبتنا فساد ذلك لم يبق إلا ما قدمناه وإن كنا لا نعتبر بخلافهم لأنهم ليسوا من أهل النظر وطريقتهم التقليد ، والحال فيه عليه السلام في أنه يصلح للإمامة بخلاف ما تقدم ، فلا يحتاج فيه من تكلف القول إلى ما يحتاج إليه في إمامة أبي بكر وعمر وعثمان ، على أن جميع ما قدمناه من الأدلة على أنهم يصلحون للإمامة يدل على أنه عليه السلام يصلح لذلك ، وما يثبتنا من الشروط التي معها يصلح الإمام للإمامة يدل على ذلك ، لأنها / حاصلة فيه عليه السلام على أبلغ الوجوه وأجلها ، إذ المتأمل من حاله في الفضل والعلم والسير ينفى من الشرح والإطالة ، وكذلك القول فيما كان عليه من السيادة والشجاعة .

ونحن نبين أن من قال من المخالفين أنه لم يكن له رأى وطمع فيه من هذا الوجه فتوجه في نهاية الركائز ، لأنه عليه السلام إنما كان بوى<sup>(٢)</sup> في بعض الأحوال من جهة أنه كان لا يبدل عما يقتضيه الدين من الرأى ويتشدد فيه ، ويعدل عن طريق التيسير ، وما ثبت من فضائله عليه السلام في الجملة والتفصيل يدل على ما قلناه فهو ما ذكرناه من خبر غدير خم<sup>(٣)</sup> ويثبت أنه يدل على فضله على جهة القطع ، ونحو قوله في عزوه<sup>(٤)</sup>

(٢) كننا في الأصل

(١) لله : طعن

(٣) كننا في الأصل

يقول : أنت منى بمنزلة هارون من موسى ، ونحو خبز الطائر ، ونحو قوله عليه السلام :  
وإن وليتم فخذوه هادياً مهادياً ، ولأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ، ويحبه  
الله ورسوله ، إلى غير ذلك من الأخبار الصحيحة تدل على ما قدمناه .

فأما المنقولة من جهة الأحاد وإن كان أكثرها مشهوراً في النقل - فلا يكاد يحصى  
كثرة ، فهو ما روى عن أم سلمة عند خطابها لعائشة أن أبا بكر وعمر دخلا على النبي صلى الله  
عليه فقالا : يا رسول الله ، لا ندري ما قدر ما تمها وإلا<sup>(١)</sup> تعلمنا خيلتك فينا فنفرج<sup>٥</sup> إليه ؟  
فقال عليه السلام : « أما إنى أرى مكانه ولو قعلت لثفرتم عنه » ، فلما خرجا قالت له  
عائشة : يا رسول الله ، من كنت مستخلفاً عليهم ؟ فقال : « خاصف النمل » ، يعنى علياً  
عليه السلام . وقد روى عنها أنها قالت لعائشة عند منمها لها من الخروج إلى البصرة :  
أذكركن أنه عليه السلام قال : « لا ييفضه أحد من أهل بيتي وغيرهم إلا خرج من  
الآيمان وأنه مع الحق والحق معه » وما روى من قوله في ذى الندية : « يقتله  
خير هذه الأمة » وفي بعض هذه الأخبار : « يقتله خير الخلق والخلق » وما روى أنه  
قال / لفاطمة - وقد شكت - : « أما ترضين أنى زوجتك بأولهم لإسلاماً  
وأعظمهم حلاً وأكثرهم علماً ؟ » وما روى في غير خبر من قوله : « على منى وأنا  
منه » وما روى في خبر المواخاة الذى يدل على أنه عليه السلام أخى بينه وبين نفسه ،  
وذلك يدل على شدة اختصاصه وعظم فضله ، إلى غير ذلك ، يدل على أنه يصلح  
للإمامة بما خص من الفضائل والمحسن ، وما ثبت في القرآن من الآيات المنزلة  
فيه خاصة ، أو المنزلة بسببه وإن عمت عمر فهو قوله : ( إنما يريد الله ليذهب  
عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً ) وقوله : ( إنما وليكم الله  
ورسوله ) وقوله : « يطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيمماً وأسيراً » ، وغير ذلك  
من الآيات .

(١) كذا في الأصل ولها « إلا » .



- وروى عن ابن عباس أنه قال : ما نزلت آية فيها : « يا أيها الذين آمنوا » إلا وعلى بن أبي طالب رأسها وسريها ،<sup>(١)</sup> ولقد عاتب الله أصحاب محمد في أشياء ، وما عاتبه في شيء يدل أيضاً على ما ذكرناه ، ونحن نستوفى القول في ذلك عند الكلام في التفصيل ، على أنه في الوقت الذي انتصب للإمامة ويوع له كانت الشبهة زائلة في أن لا يساويه غيره ، ولذلك قال شيخنا أبو علي : إن من كان في مثل حاله فينبه الواحد بصير إماماً ، لأن الرضى به كالمقرر في النفوس . وقد ذكر أبو جعفر الإسكافي في هذا الباب طريقة واضحة ، لأنه قال : جعل حر الإمامة شورى بين ستة ثم وثبهم<sup>(٢)</sup> وجعل الاختيار إلى عبد الرحمن ورضى أهل الشورى بذلك لما أخرج عبد الرحمن نفسه من الجلبة وأظهر الزهد في ذلك ، ووجدناه عدل عن الثلاثة إلى الاثنين الذين هما علي وعثمان نصار ذلك بمنزلة الرضى من الجميع في أنهم أولى من السكل ، فإذا صح ذلك ثم قتل عثمان / قالوا يجب أن يضمن اختياره عليه السلام ١٦١ ١ للإمامة بالقضية المتقدمة ، وأبطل بذلك قول من قال : كيف تصح إمامته وفي الزمان من أهل الشورى من ينازع في ذلك ويدعى في بيته الإكراه بأن ثبت أنه لو كان هناك إكراه لم يؤثر في أنه الأولى ، لأن القضية من عبد الرحمن برضى الجميع سبقت في أنه أولى القوم بالإمامة وأحق ، فكيف وقد صح أنهم بايعوه طائعين ، ثم جحدوا ذلك وادعوا الإكراه . ١٥

وقد ادعى شيخنا أبو علي الإجماع في أنه لا أحد بعد رسول الله أفضل من الأربعة ، وإنما اختلفوا فيهم على ما سنذكره ، وذلك يبين بعد موت الثلاثة أنه لا أحد أفضل من أمير المؤمنين ، فإذا صح ذلك فيجب أن يكون أصلهم للإمامة حتى يصير الفرض فيه ، وتزول طريقة التخيير في اختيار الإمامة ، وعلى هذا جرى به الأمر في بيته مع عدوله عن طريقة الحرص في هذا الباب ، لأنهم أخرجوه من المسجد وبايعوه فوجاً فوجاً ثم حدث ما حدث ، ولستأ نفهز في ابتداء بيته الاختلاف ، لأن الاختلاف

- إنما حدث من بعد ، فصارت إمامته ثابتة من جهة الإجماع على ما ذكرناه في إمامة من تقدم ، وبطل بذلك قول من يقول : إنها وقعت على خلاف ، وإنما لم يعد معاوية ومن يجرى مجراه خلافاً في هذا الباب ، لأنه قد ظهر من أحوالهم ما يمنع من الاعتداد بهم في هذا الإجماع ، ولم يذكر الإجماع لأن به ثبتت إمامته ، لأننا قد بينا أنها ثبتت بطريقة مخصوصة حصل الإجماع معها أو لم يحصل ، وإنما احتجنا إلى إثبات الإجماع .
- في إمامة أبي بكر من حيث وجب كونها أصلاً في باب الإمامة فاحتج إلى دليل سمعي مقطوع به يقتضيه ذلك ، وهذه العلة غير داخلة في إمامة غيره ، فلا يجب اعتبار الإجماع فيها .

## فصل

/ في اثبات إمامته عليه السلام ، وما يتصل بذلك

١٦١ ب

قد ثبت أن من يصلح للإمامة إذا بايعه واحد يرضى أربعة وكانوا من أهل  
المعرفة والصلاح فقد صار إماماً إذا لم يكن هناك إمام ولا عقد لإمام ، وقد ثبتت هذه  
الطريقة في بيعة أمير المؤمنين ، لأننا نعلم باضطراب أن جماعة كثيرة بايعته ورضيت  
إمامته ، لأن بيعته كانت على خلاف بيعة من تقدم لاجتماع الجميع عليه بالمدينة في مسجد  
النبي صلى الله عليه ، ولو لم يصح ذلك إلا ببيعة الكبار من أصحابه كمنار والمقداد  
وغيرهما لكان كافياً في إثبات إمامته ، وقد بينا أنه كان أفضل من في الزمان وأصلحهم  
وأحقهم بذلك ، فصار الفرض فيه متيناً ، ومن هذا حاله يجب على الكل بيعته حتى  
يكون امتناعهم من بيعته ابتداء بمنزلة امتناع من يمتنع من بيعة من ثبتت إمامته من قبل ،  
وذلك يوجب إمامته لو لم يقع الرضا من الجميع . وبعد فلا يخلو من خالف في هذا الباب  
من أن يقول : إن إمامته لم تثبت ، لأنه لا يصلح لها وقد أفسدناه ، ولولا أن البيعة  
لم تحصل وقد بينا أنها حصلت على الوجه الذي يصير به إماماً ، وأنها أقوى من بيعة  
من تقدم في مبدأ أمرها ، أو يقول : لأن أهل الشورى نازعوه في ذلك وهم يصلحون  
للإمامة من حيث جعلهم إمامة في جماعتهم ، وهذا مما يبين فسادهم بأنهم بايعوه  
ورضوا بإمامته ، وأنه كان يلزمهم ذلك لو لم يبايعوه ، وبأن القضية في أهل الشورى  
قد سبقت ما يقتضى أنه أولى منهم ، أو يقول : أطمئن في إمامته حديث ، ومن قال  
بذلك يقر بثباتها أولاً ، وإنما تنازع في سلامتها من بعد من الحوادث ، فالكلام في  
ذلك مخالف للكلام فيما قصدناه .

وذكر الإسكافي في كتاب المقامات كيفية البيعة الواجبة لأمر المؤمنين وأنه لما  
قتل عثمان / مال الناس على علي عليه السلام بالرغبة والطلب بعد أن أقر<sup>(١)</sup> مسجد النبي ١٦٢

(١) كذا في الأصل .

- عليه السلام وحضر المهاجرون والأنصار فأجمع رأيهم على أنه أولى بها من غيره فقاموا إليه حتى أخرجوه من منزله ، فضى عليه السلام إلى طلحة فقال : إن الناس قد أجمعوا إلى ليابوني فلا حاجة لي في يمتهم فأبسط يديك ليأبئك الناس على كتاب الله وسنة نبيه عليه السلام ، فقال له طلحة : أنت أولى مني بذلك لفضلك وسابقتك وقرابتك ، وقد اجتمع لك من مثل الناس ما اجتمع ، فقال له عليه السلام :
- إني أخاف أن يفسدوني وينكث يميني ، فقال : لا تخافن ذلك ، فوالله لا رأيت من قبل شيئاً تسكره ، فقال : الله عليك بذلك كفيلاً ، قال : الله على به كفيلاً ، ثم أتى<sup>(١)</sup> فقال له مثل قوله ، فردّ عليه مثل ردّ طلحة ، ومضى عليه السلام إلى منزله بإرادة ثنائي والتأكيد فرجع الناس إليه وهم مجتمعون ، فاستخرجوه من داره وقالوا له :
- ١٠ أبسط يديك ليأبئك ، قبضها ومدّها ، فلما رأى اجتماعهم عليه قال : لا أبأيكم إلا في مسجد رسول الله فإن كرهني قوم لم أبأي ، فأتى المسجد وخرج الناس إلى المسجد فنادى مناديه فروى عن ابن عباس أنه قال : إني متخوف أن يشكلم بعض السفهاء أو بعض من قتل أباه أو أخاه في مغازي رسول الله فيقول : لا حاجة لنا في عليّ فيمنع عليه السلام من البيعة ، قال : فلم يشكلم أحد إلا بالتسليم والرضا . فلما بلغه تغلف ابن عمر وسعد ومحمد بن مسلمة عن يمينه قام خطيباً في الناس فحمد الله وأثنى عليه وقال :
- ١٥ أيها الناس ، إنكم يا يمتوني على ما كان يبيع عليه من قبل ، وإنما الخيار للناس قبل البيعة ، فإذا بايعوا فلا خيار لهم . ألا وإن عليّ الاستقامة وعلى الرعية التسليم ، وهذه بيعة عامة / من ردّها وغب عن دين المسلمين واتبع غير سبيلهم . ألا وإنه لم تكن يمينكم إياي فلتة ، وليس أمري وأمركم واحد ، إنما أريدكم الله ، وإنما تريدوني لأنفسكم . وإيم الله لأنصحن الحنم ولأنصحن المظلوم . وقد بلغني عن ابن عمر وسعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة أمور كرهتها والحق بيني وبينهم في ذلك . ثم نزل وبث إليهم وجمع

ب ١٦٢

الناس إليهم وقال لهم : بلقي عنكم أمور كرهتها ، ألا وإني لست أكرهكم على القتال بعد يستكم فأخبروني عن السبب الذي بطأ بكم عما دخل فيه المسلمون ، وما الذي نكروه من القتال معي ؟ أليس قد بايتم أبا بكر وعمر وعثمان ؟ قالوا : بلى ، قال : فأخبروني لو أن معاوية وعمر بن العاص قاتلا واحداً من الخلفاء ، أكنتم قاتلوهما معه ؟ قالوا : نعم ، قال : فلم نكروه من القتال معي وقد علمت أني لست بدونهم ولو أشاء أن أقول لقلت ، فأخبروني عنكم هل تخرجون من بيعة ؟ قالوا : لا والله ولكننا نكره مملكت قتال أهل الصلاة . فقال عليه السلام : إن أبا بكر قد استحل قتال أهل الصلاة ، وقد رأى عمر مثل ما رأى أبو بكر وذكروا أن ابن عمر قال : « نشدتك بالله والرحم أن تدخلى فيما لا أعرف ، ثم انصرف القوم .

- ١٠ وقيل : إن عمار بن ياسر قال : يا أمير المؤمنين ، أتأذن لي في كلام ابن عمر ؟ فأذن له ، فقال له : يا ابن عمر ، إنه قد بايع علياً من المهاجرين والأنصار من إن فضلتاه عليك لم نفضب ، وقد أنكرت السيوف قتال أهل الصلاة وقد علمنا وتعلم أن القاتل عليه القتل ، وعلى الحصن الرجم ، وهذا يقتل بالسيف ، وهذا يقتل بالحجارة ، ألا وإن علياً لم يقاتل أحداً من أهل الصلاة حتى لزمه من حكم للقتال ما لزم هؤلاء . فقال ابن عمر : / إن مرجع أهل الشورى من قريش وهم الذين مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض فكان أحقهم بما في نفسي على بن أبي طالب ، وهو اليوم على ما كان الأئمة ، غير أنه جاء أمر فيه السيف فضعت عنه ، ولكن والله يا أبا البقطان ما اختار الدنيا وما فيها وإن أظهرت عداوة على يوماً ، أو أضمرت بنفضه ساعة ، فضحك عمار وقال : يا ابن عمر تعلمون ولا تعلمون ، واستأذنه في كلام محمد بن مسلمة ، فلما لقيه قال له محمد : مرحباً بك يا أبا البقطان إنه لولا ما في يدي من رسول لباييت علياً ، ولو أن الناس مالوا جانباً ، ومال على جانباً لكنت معه ، وأشار إلى ما سمع من النبي صلى الله عليه من قوله : « إذا رأيت أهل الصلاة أو إذا رأيت المسلمين يقتلون فاعدل عن مقاتلتهم » أو كلام هذا معناه . فقال له عمار : إنك لا ترى مسلمين يقتتلان أبداً .

وذكروا أن علينا قال لمار بعد ذلك : دع عنك هؤلاء الرهط الثلاثة ،  
أما ابن عمر فضيف في دينه ، وأما سعد فחסود ، وأما محمد بن مسلمة فقد يسره  
إليه أنى قتلت قاتل أخيه مرجا يوم خير . وكل ذلك يبين صحة ما قدمناه  
من أن يمتعه جرت على كل أحد من الإجماع لا فرقة فيها ولا خلاف ، لأن ابن  
عمر وسعداً ومحمداً بن مسلمة لم يمتنعوا من البيعة والرضا بإمامته ، وإنما امتنعوا  
من المقاتلة ولم يشدد عليهم صلى الله عليه بالمقاتلة ، بل تركهم وإن كان نسبهم إلى ضعف  
في الدين والنصرة ، وإنما وقع الخلاف من بعد على ما نذكر لأمر منها : أنه عليه  
السلام قسم بينهم بالسوية ولم يفاضل ، ففضب عند ذلك قوم ، ولأنه دفع إلى المحاربة  
فأنكرها قوم . وكل ذلك أمور عارضة لا تطفن في صحة البيعة وثبوت إمامته  
عليه السلام .

١٠

١٦٣ ب

ومما يبين أنه / لا مستبر في صحة إمامته بالإجماع أنه لو كان لا يتم عقد الإمامة  
إلا بإجماع ، وقد علمنا أن الناس مختلفون في المذهب حتى يقع بينهم تكفير وتفسيق ،  
ولا يرضى كل فريق بما يختاره الآخر فلو لم يتم ذلك الإجماع لما تم أبداً ، وبين ذلك  
أن نصب الإمام واجب على أهل المدينة التي مات فيها الإمام ، وهم يوجبون ذلك أولى  
من بعد على ما تقدم ذكره ، فلو لم يتم إلا بالإجماع لكان قد لزهم على وجه لا يتم ،  
وذلك مجرى مجرى تكليف مالا يطاق ، وبين ذلك أن من لزمه لحضرة الإمام  
الذي مات إقامة الإمام إذا قال بذلك على الوجه الذي لزمه لم يخل من أن يلزم سائر الناس  
الرضا والبيعة إذا وقفوا على ذلك أولاً يلزم ، فإن يلزمهم ذلك فقد صار إماماً من دون  
الإجماع على يمتعه ، وإن لم يلزمهم فيجب أن يكون تقدم البيعة من القوم كمدمه في أن  
الاختيار قائم ، ولو كان كذلك لم يصح دخوله في فروض الكفايات ، لأن الفائدة  
في ذلك قيام فريق به إسقط عن الباقيين ، وذلك يبين أن لا مستبر بالإجماع . وبعد ،  
فلو وجب اعتباره لكان موت بعض من يدخل في الإجماع في حال البيعة ، وقد خرج  
في تمامها وإن اتفق الباقيون عليها ، وفساد ذلك يبين أن المستبر في كون الإمام إماماً

٢٠

- بما ذكرناه من يمة فرقة مخصوصة ، وقد ثبت أن الإجماع الذي اعتبرناه في إمامة أبي بكر لم نفتبره ، لأن الإمامة لا تصح إلا بالإجماع ، لكن نشكون دلالة لنا على وقوع البيعة على الوجه الصحيح الذي يقتضيه الشرع وليس لأحد أن يظن بذلك في كلامه ، وذلك بين فساد العطن في إمامة أمير المؤمنين ، وأنها وقعت على خلاف / ولم ١٦٤
- ٥ يقدر بها الإجماع ، فإن كنا قد بينا أنها وقعت على رضى الجماعة كما وقعت إمامة من قبله ، وقد بينا بطلان قولهم : إن إمامته لا تتم من حيث لم يكن المباح له من دخل في الشورى لأننا قد دللنا على أن أصحاب الشورى قد رضوا بذلك وبايوه ، ونقلنا فيه من الخبر ما يدل على ذلك ، ومن حيث بينا أن إجماعهم قد تقدم في أيام الشورى على أن أمير المؤمنين أولى من غيره سوى عثمان ، ومن حيث بينا من قبل أنه لا يجب في الماقدن أن يكونوا أفضل من في الزمان ، وأنه يكفي في صفتهم أن يكونوا من أهل العلم والمعرفة ١٠
- بالفضل بين من يصلح أن يكون إماما ، وبين من لا يصلح لذلك ، وأن يكونوا من أهل السر والأمانة ، وأن المتبر في ذلك أفضل من في الزمان ، لم تتم إقامة أبي بكر ببيعة بشير بن سعد وأسيد بن حضير لأنهما ليسا بمنزلة عثمان وأبي عبيدة في الفضل ، وإنما وجب أن لا تتم إمامة الواحد ممن دخل في الشورى إلا برضا الجماعة على الترتيب الذي قد منا ، لا لأن المقد لا يصح إلا بالأفضل لكن مر جمل إليهم المقد ١٥
- كما جعل اختيار الإمامة في واحد منهم فلا اجتماع أمرين وجب ذلك فيهم .

- وقد قال شيخنا أبو علي لمن تعلق بهذه الشبهة : قد علمنا أن هار بن ياسر ومقداد وسلمان وحذيفة ومن يجرى مجرام لو عقدوا الإمامة لبعض من تقدم لكان يصير بذلك إماما ، فما الذي يمنع من أن يصير أمير المؤمنين بيعة أمثالهم إماما لو لم يرض به أهل الشورى ، فكيف وقد بينا أنهم بايوا ورضوا بإمامته ، وأن فيهم من نكث البيعة وخرج بذلك من الطاعة وشق العصا ، وفيهم من قد / عن المعونة ٢٠
- ١٦٤ اب

والمحاربة من غير إلزام مضيق فساد مذكوراً بذلك ، وكل ذلك لا يتمتع من كونهم راضين بإيمانه ، وقد بينا أنهم لو لم يرضوا للزمهم الرضى من جهات بينناها من قبل ، فأما الجبال الذين حكى عنهم الطعن في إيمانه عليه السلام من جهة مخالفة معاوية وقولهم : إنه إذا كان يزعم عثمان وواليه على الشام فهو أهل للإمامة وخلافه خلاف ، فقد بينا أن ما ظهر من أفعاله يخرجهم من أن يكون من يتدبّر بمخالفته لو كان طريق لإثبات الإمامة الإجماع ، فكيف وقد بينا خلاف ذلك ! وقد بينا أن أهل المدينة من المهاجرين إذا عقدوا الأمير المؤمنين على ما بيناه من قبل ، فالواجب على من يبليته الخبر في سائر البلاد أن يرضوا لصنهم ، فإذا وجب ذلك في غير معاوية وجب في معاوية مثله ، وإذا خالف كان شاقاً للمصا .

- وقد روى عن ابن عباس أنه التقى بمعاوية فأعرض عنه ، فقال له معاوية : تعرض حنى لأنى قالت ابن هسك وقد كنت أحق بالأمر منه ، فقال له ابن عباس : لأنك كنت كافراً وكان مؤمناً ، قال : لأنى ابن عم عثمان ، ولأن عثمان قتل مظلوماً ، فذلك كنت أولى ، قال له ابن عباس : فهذا أولى منك به لأنه ابن عمر ، ولأن أباه قتل مظلوماً ، يعنى عبد الله بن عمر ، فقال له معاوية : هذا قتل أباه كافراً ، وعثمان قتله المسلمون ، فقال له ابن عباس : ذلك والله أرخص لحبكتك ، ولعل ابن عباس كان قد عرف من معاوية بعض خصال الكفر فقال ما قال ، والذي حاجه به في نهاية القوة ، لأنه ليس المشتهر بالقراءة ، ولو كان هو المشتهر لما تمت إمامة أبى بكر وعمر ولوجب أن يكون الحق لعماس وعلى عليهما السلام ، ولوجب ما قاله من أن أولاد أبى بكر وعمر أولى بالإمامة وقد بينا / أنه لا يصح ما ادعوه على أمير المؤمنين ١٦٥ من قتل عثمان أو معاوية في ذلك ، ولا أنه خذله ولم ينصره وأوردنا ما فيه كفاية ، وإنما يشبه الحال في إمامة من يصلح للإمامة لفضل فيه وعلم وسابقة . فأما من حاله مثل حال معاوية فلا شبهة في أمره مع الأمور التي ظهرت فيه التي أقل أحوالها الفسق من ٣٠



جهات كثيرة . وقد صرح عنه عليه السلام أنه قال في الحسن والحسين عليهما السلام :  
« من أبغضهما بغضته ومن أبغضه أبغضه الله » إلى غير ذلك من الأخبار . وقد كان  
معاوية يبغضهما على ما ظهر من أحواله .

وقد قال عليه السلام في صفة الأئمة : « وإذا حكموا عدلوا ، فمن لم يفعل ذلك فعليه  
لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » . وهذه صفة معاوية ولو لم يكن فيه إلا ما فعله  
بمحبور وأصحابه واستحقاق زيد وقبوض أمر الأمة إلى يزيد ، وتحكمه على أموال  
المسلمين ورضعها في غير حقها ، ووثوبه على الأمر ، وشقه عصا الأمة ، وما ظهر عنه  
من الخزي لكان كافياً ، وما كان يظهر من أحواله مما يجري مجرى المكر والخديعة ،  
والاستمراء بالدين فيما كان يأتي وينذر يُبين أنه ليس بأهل لهذا الشأن . فإن قيل :  
قد اعتل القوم بأنه كان صاحب رسول الله عليه السلام فكشفت الوحى وهو حال  
المؤمنين فيجب أن يكون صالحاً للإمامة . قيل له : إنما لا تصلح لأهل السجعة قطع ،  
ولا بكتابة الوحى ولا للواسة ، وإنما تصلح لمن يختص بالعلم والفضل إذا كان من قريش  
على ما قدمناه ، فلا وجه لهذا الكلام لو كانت هذه الخصال سليمة عن الفسق ، فكيف وقد بينا  
أنه فسق من جهات ، وأنه إن صح كثير مما روى عنه في الخبر وغيره فهو كافر في الحقيقة .  
وقد روى عن كثير / من أصحابه أنهم شكوا في إسلامه ، وما روى عنه من بشة  
الأصنام إلى بلاد الروم يُبين أيضاً كفره . وقد قال عليه السلام : « سباب المسلم فسق  
وقتل كفر » ، وقد دخل معاوية في ذلك لا محالة . والخبر المتظاهر عنه عليه السلام  
أنه قال لعل عليه السلام : « لا يهلك إلا مؤمن ولا يفسد إلا منافق » يقتضى دخول  
معاوية فيه .

١٦٥ ب

١٥

٢٠ وروى أن معاوية قال لأبي الأسود : لو حكمت ما كنت صانفاً ؟ قال : كنت  
أجمع الماهجرين والأنصار فأقول : نشتكم بالله من أحق بها : رجل من المهاجرين  
أو رجل من الطلقاء ، فأما تسميته بأنه حال المؤمنين فأجد ما أقدم عليه من المنكر ،

لأن وصف أزواج النبي بأمهات المؤمنين مجاز ، ولا يجوز في المجاز طريقة القياس وكذلك لم يوصف أبو بكر وعمر بأنهما جدا المؤمنين ، ولا وصف أخواتهم بأنهن خالات المؤمنين ، وإنما تكلم بذلك على ما يحكى عن بعض الأعراب فيقتله<sup>(١)</sup> معاوية وطرحه بالشام على ما كان يفعله في أمثاله من السكر والحديقة . ونحن نبين الآن الكلام على من ثبتت إمامته ويعطى بأمور حادثة كالحجورج وغيرهم .

---

(١) كذا في الأصل .

## فصل

في إبطال قول من<sup>(١)</sup> في إمامته بمقاتلة أهل القبلة

اعلم أن في الناس من جعل ذلك مؤثراً في إمامته وقال : إنه عليه السلام وإن كان يصلح للإمامة لفضله وسابته وعلمه وغير ذلك من أحواله وصار إماماً لما كان من بيعة المهاجرين والأنصار ورضاهم بإمامته ، فقد وقع منه ما قدح في إمامته وهو مقاتلته لطلحة والزبير وعائشة وعلمهم من الرسول ومن الإسلام مشهور معلوم . قالوا : والذي يدل على / أنه قصد بذلك أنه جمع الجيش العظيم وتوجه نحوه ، فلو لم يرد مقاتلتهم لما فعل ذلك .

قالوا : وقد ثبت أن القتال إنما يستحق بخصال ، وهي الكفر والردة والتلذذ والزنى ، فإذا لم يقع منهم ذلك قتلهم وقاطعهم محرم . قالوا : وقد ثبت عن سعد وابن عمر وعبد بن مسعود وأسامة بن زيد وغيرهم أنهم امتنعوا من قتال المسلمين وقتلوا بأخبار رووها عن النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذكر أمراء الجور ، وقد قيل له : أفلا تقاتلهم ؟ قال : لا ما صلا الحسن ، وذكروا الأخبار التي ذكرناها في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وذكر أبو جعفر الإسكافي : أن الناس في ذلك على فرق ، فبعضهم من خطأ أمير المؤمنين في حرب طلحة وعائشة ، وفيهم من خطأ في قتاله لأهل القبلة أجمع ، وفيهم من صوبه في محاربة معاوية ، وفيهم من وقف فيه وفي طلحة ، وفيهم من وقف فيه وفي معاوية وصوبه في محاربة الخوارج .

واعلم أن الذي يتناهى في باب النهي عن المنكر من أن الواجب في كثير من الأحوال القتال واعتقاداً في ذلك على قوله تعالى : ( وإن طاقنتان من المؤمنين اقتتلوا

(١) كذا في الأصل ولعل الصواب « من ملن »

فأصلحوا بينهما) وعلى غير ذلك يعطل هذا القول . لأنه بنى أعظم من مخالفة الإمام والخروج عن طاعته ، وشق العصا على المسلمين وتفريق كلمتهم ، فيجب أن يكون الكتاب دلالة على وجوب محاربتهم إذا استمروا على هذه الطريقة ، وقد بينا مفارقتهم لكفار حيث يفرقون ، ومواقفتهم حيث يتفقون . وإذا كان عليه السلام قد أباح لمن أريد<sup>(١)</sup> ماله المقاتلة ذباً عن ماله ومنعاً منه ، فكيف لانهب / المقاتلة<sup>٥</sup> ذباً عن الإمامة التي هي طريق استقامة أمر الأمة ؟ وما روى عنه عليه السلام في علي عليه السلام : ستقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين ، وما ذكره في أمر ذي الندي يدل على صحة ما ذكرناه ، على أنه لا خلاف من المسلمين أنه يجب مقاتلة الصوص إذا قصدوا بلداً ، أو خيف منهم سفك الدماء ، أو أخذ الأموال وإن كانوا من القبة ، لأن تركه مقاتلتهم يؤدي إلى فتنة في الدين ، وذلك<sup>١٠</sup> أبين فيمن شق العصا وخرج على الناس ، ولو كانت مقاتلة طلحة والزبير لا تحمل لوجب مثله في معاوية والخوارج ، لأن حال الجميع منساوية في الخروج على الإمام ، ولا يثبت بطلان ذلك بما قدمناه .

وقد روى عنه عليه السلام أنه قال : ستكون هنات وهنات ، فمن أراد أن يفرق بين هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كأننا من كان . وقد روى عنه عليه السلام<sup>١٥</sup> أنه قال : من رأى منكرًا فاستطاع أن يغيره بيده فليقبل .

وروى حذيفة قال : قلت يا رسول الله ، أيمكن بعد الخير الذي أعطينا شرًا كان قبله ؟ قال : نعم ، قلت : فمن ننتقم ؟ قال : بالسيف : قلنا : يا رسول الله أو السيف بقيه<sup>(٢)</sup> قال : نعم . وروى عن حذيفة أنه قال : والله ليأتين على الناس زمان لا يدخل فيه رجل الجنة إلا لرجل ضرب بسيفه ابتغاء وجه الله . وما روى عن أبي بكر أنه قال :<sup>٣٠</sup>

(١) كذا في الأصل ولعلها « أخذ » . (٢) كذا في الأصل .

- إنكم ترون هذه الآية : ( يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم ) ونصيحتهما في غير موضعها ، وإني سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي ثم لا يغتروا<sup>(١)</sup> إلا ويوشك أن يسهم الله منه بقاب » ، وعلى هذا تأولوا قوله : ( واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ) ( وعلى هذه الطريقة كانت سيرة أمير المؤمنين / حتى إنه ربما قال : ليس إلا قتالهم أو الكفر بما أنزل على محمد . ١٦٧
- وكان بعد القتال على تأويل القرآن كالقتال على تنزيهه ، وعلى هذا الوجه قال حماد يوم صدّين : ( الروح إلى الجنة ، بحث أصحابه على القتال . وروى عنه أنه قال : ادقنوني في بناء فاني غاصم . وقوله : ( ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ) . ( ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ) . وقوله : ( وقاتلوم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ) يدل على ما قلناه . ١٠

- وقد احتج أمير المؤمنين على القوم بأن قال لهم : لو أن القوم خرجوا على أبي بكر وصهر أليس كان يجب مقاتلتهم ! فنبه بذلك على أن السيرة التي هو عليها صحيحة واجبة . وقد روى عن حماد يدل على ذلك من قوله : كانت يعة أبي بكر فتنة وقي الله شرها فن عاد إلى مثلها فاقتلوه . وقد بينا أن مراده من عاد إلى التوسب على الإمامة وشق العصا فاقتلوه . وروى عنه أنه قال لأصحاب النبي صلى الله عليه : أنشدكم الله هل ترونني عدلا ؟ قالوا : لو غير ذلك رأيناك لتومناك بأسيا فناء فقال : الحمد لله الذي جعلني بين قوم إن أردت غير الحق قوموني بأسيا فهم . وروى عنه أنه قال : والله ما لن قارق الحق إلى الباطل إلا ضرب المنق ؛ وذلك محمول من قوله على الباطل الذي تنجب فيه المحاربة ، وقد يجب على هؤلاء القوم ألا يهزؤوا بحاربة يزيد والحجاج ٢٠
- ومن يهزئ بحرام ، فإن قالوا : لو كان القتال هو الحق لفعله الحسن بن علي عليهما السلام ولما وادع معاوية . وقد روى عنه عليه السلام تصويبه في ذلك ، وهو أنه

١٦٧ ب كان يخطب إذ جاء الحسن فضمه إليه / وقال : إن ابني هذا سيد لعلّه يصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين فيدلم أنا لا نوجب القتال في كل وقت ، لأن الغرض به زوال الفساد والفئة ، فإذا قوى في الظن أنه لا يزول بل يتضمن إلقاء اليد إلى الهلكة فالقتال يصبغ وهذه طريقة الحسن عليه السلام ، لأنه عند المعجز عن هذا الأمر فعل من المودعة ما فعله . وليس كذلك حال أمير المؤمنين لأنه قاتل ، ٥ والنسكن قائم على ما ظهر من أحواله ، وقول أبي بكر : لو منعوني عقاباً مما أعطوا رسول الله صلى الله عليه لقاتلهم عليه بدل على ذلك .

وقد روى عن عمر أنه قال : لو تركوا<sup>(١)</sup> الناس الحج عاماً واحداً لقاتلهم عليه .

وقد روى عنه عليه السلام : في يده<sup>(٢)</sup> مداراة يجلد بها شعره ورجل ينظر إليه من وراء الباب فقال عليه السلام : لو أعلم أنك تراني لطمنت به في عينك . ١٠

وروى عنه أنه قال : « من دخل دار قوم بغير إذنهم فقد حل دمه » . وبعد ، فإننا نقول للقوم : ما الذي كان يجب على أمير المؤمنين والقوم قد استمدوا لقتاله ! فإن قالوا الكفر وإن أتى على أصحابه فقد التزموا أعظم مما هربوا منه ، لأنهم هربوا من المناظرة والتزموا حسن إلقاء اليد إلى الهلكة والصبر<sup>(٣)</sup> يجب القتل . وقد علمنا أن دم الغير إن حرّم على الإنسان فدمه بأن يحرّم عليه أولى ، فلا بد عند ذلك من أن يجوز له المدافعة والممانعة ، وفي ذلك إثبات القتال ، وإذا صح ثباتهم على طريقة المنع والفساد والبني قاصمة التي لها يظل قتالهم قائمة ، فإن قالوا : لسنا نمنع من مقاتلة البغاة وإنما نمنع من ذلك في طاعة والوزير لأنهما من أهل الشورى ومن شهد لها بالجنة ، قيل له : لا يخلو من أن قول / إن إمامة أمير المؤمنين قد صححت ، ونفع ذلك ، فقتالها وقد شقاً المصلا لا يجل ؛ أو نقول : لم تثبت ، فإن فصلت بالوجه الثاني فقد قدمنا القول ١٦٨ ١

٣٠ شقاً المصلا لا يجل ؛ أو نقول : لم تثبت ، فإن فصلت بالوجه الثاني فقد قدمنا القول

(٢) كذا في الأصل ولعلها « ترك » (٢) كذا في الأصل

(٣) كذا في الأصل ولعلها « يجب » .

- فيه ؛ وإن تملّقت بالوجه الأول فلا فرق مع ثبوت الإمامة بينهما إذا خالفا عليه وبين غيرهما ؛ فإذا وجب في غيره القتال منأله عن بنيه فكذلك فيها ، لأن الصلة إذا حصلت لم يكن باختلاف أحوال البغاة معتبر ، وظاهر القرآن يقتضى أن حال الجميع واحدة في هذا الباب ، وإنما تقع الشبهة في ذلك لمن لا يفر بإمامته ؛ وقد يئينا الحال في ذلك ، فأما من توقف فيه عليه السلام وفي طلحة والزبير فسند ذكر الكلام فيه . وأما تعلقهم بأن القتل لا يستحق إلا بالكفر وقتل النفس ؛ والذي يئناه من قبل بين فساد ذلك بأن قلنا ؛ إن ذلك هو القتل على طريق القصد إليه ، والذي جوّزناه لا يحل فيه القصد إلى القتل إلا إذا لم يمكن المنع إلا به ، ولذلك لو كفّوا عن البني لما حل قتالهم ، وكل ذلك في المرتد وقاتل النفس ؛ ويئينا أن الشرح الذي دلّ على أن المباح لهذه الوجوه الثلاثة هو الذي يدل على أنه مباح على جهة البني ، وأما تعلقهم بفعل سعد وغيره فليس ذلك بحجة مع الأدلة التي ذكرناها ، وقد يئينا أنهم ضعفوا من القتال إما لشبهة تدل على ضعف البصيرة ، أو لرقعة القلب أو تأويل الخبر روه عن النبي صلى الله عليه ، وكل ذلك لا يؤثر في هذا الباب ، لأن تعلق أسامة بقوله عليه السلام : هلا شققت عن قلبه ؛ فما <sup>(١)</sup> أخبر بأنه قتل رجلا شهد الشهادتين ، وأنه قاله متعوذاً ، لا يصح ، لأنه عليه السلام إنما قاله فيمن يستباح قتله / لهذا الوجه ولم يمنع من قتل الباغي إذا قاتل على بنيه .
- فأما الكلام في الأخبار التي يمتنعون بها في هذا الباب فقد تقدم القول فيها في باب النهي عن المنكر ، فلا وجه لإعادته . على أن الذي نبيته من بعد في توبة القوم وندمهم على ما كان منهم يدل على أنه عليه السلام كان محمّداً في محاربتهم وكانوا مبطلين .

١٦٨ ب

## فصل

في إبطال قول من وقف فيه وفي القوم وزعم انهما كالتلاعنين وما يتصل بذلك

- قد حكى ذلك من قوم من المتقدمين والمتأخرين ، ومذهبهم في ذلك يختلف ؛  
 فمنهم من يتوقف في ذلك توقفاً يدعو إلى التوقف في نفس إمامته ؛ ومنهم من يقر  
 بصحة إمامته ويتوقف من بعد على ما حكى من أبي الهذيل في هذا الباب ، لأنه قال  
 بصحة إمامته عليه السلام ثم توقف لأجل المحاربة الواقعة ، ولم يدعه هذا التوقف إلى  
 الشك في الإمامة كما لا يدعو<sup>(١)</sup> التوقف في الإمامة . ومنهم من اعتقد أن بشاره النبي  
 عليه السلام لهم بالجنة على الحال فامتنع لأجل ذلك عندهم أن يقدموا على الكبار  
 فتوقفوا لأجل ذلك توقف شاك متحير فكروا<sup>(٢)</sup> كما يجب لعلوا أن تبرز الخطأ  
 عليهم ، فأثبت ما أقدموا عليه خطأ عظيماً<sup>(٣)</sup> ثم إثبات توبتهم أسلم وأصح ، لأنه  
 يسلم مع ذلك إمامة أمير المؤمنين ، ويصح معه القول بتعظيمهم ، وسلم ماروى من بشاره  
 النبي عليه السلام لهم بالجنة ، لأن بشارته لا تكون في الحال بل يجب حمله على  
 العاقبة ، يدل على ذلك أن حمله على ذلك أن حمله على الحال لا يمكن لعلنا أنهم ليسوا في  
 الجنة فلا بد من حمله على الثاني ، ولأن حمله / على الحال يخرج الكلام عن الفائدة  
 المقصودة ، وحمله على العاقبة لا يؤثر في ذلك . وعلى هذا الوجه حمل قوله عليه السلام  
 في الحسن والحسين أنهما سيّدا شباب أهل الجنة ، وفي أبي بكر وعمر أنهما سيّدا  
 كهول الجنة على العاقبة . وإذا حمل على ذلك لم يناف وقوع الخطأ منهم وإن عظم ،  
 أو كان المعلوم أنهم يستدركون بالتوبة ، ولا ينبغي أن يحمل الأمر المحتمل بشبهة في  
 أمر غير محتمل ؛ فقد علمنا أن بشارته لهم بالجنة يحتمل الحال ويحتمل العاقبة .

١٦٩

(١) كذا في الأصل (٢) كذا في الأصل وله « ولو فكروا . . . »

(٣) كذا في الأصل والصواب « خطأ عظيم » .



وما وقع منهم من الخلاف على الإمام ومحاربه لا يحمل إلا على وجه الخطأ ، فكيف يجوز التوقف فيما لا يمتثل لأجل أمر محتمل ؟ بين ذلك أن الذي وقع منهم ، لأن حكم الفعل في قبحه لا يختلف باختلاف صفات (الفاعلين<sup>(١)</sup> ، وإنما يؤثر اختلاف صفاتهم في أن يقع بعض دون بعض (لا في أنهم<sup>(٢)</sup> إذا) اشتركوا في الوجه على فعل مخصوص يجوز أن يختلف حكم فعلهم ، فإذا كان محاربة معاوية لأمر (المؤمنين<sup>(٣)</sup>) وطبقته خطأ (لا محالة<sup>(٤)</sup>) ، فكذلك محاربة طلحة والزبير (وطبقتهما ، ولا فرق بين<sup>(٥)</sup> من دعا إلى ما قدمناه ) من خير البشارة إلى تقويتهم أو التوقف في فعلهم ، وبين من دعاه ذلك إلى إنكار ما كان منهم على ما يحكى عن عباد وغيره في هذا الباب ، فإذا بطل ذلك من حيث تواتر الخبر به ، فكذلك يبطل ما قالوا من حيث علمنا من حال هذا الفعل أنه لا يكون إلا خطأ ولم يحط القوم من حيث تركوا معاضدته قط حتى يلزمنا تخطئة سعد وابن عمر وأسامة ومحمد بن مسلمة وأبي موسى الأشعري ، لأن هؤلاء القوم على ما قدمنا تركوا المحاربة لأمر من غير أن لزمهم المحاربة لزوما مضيقاً لأن ذلك إنما يلزم إذا تشدد في الأمر ، فأما إذا عذر في التأخر ، فذلك غير لازم كان العذر صحيحاً أو غير صحيح ، وإنما

١٠

١٥

٢٠

٢٥

٣٠

٣٥

٤٠

٤٥

٥٠

٥٥

٦٠

٦٥

٧٠

٧٥

٨٠

٨٥

٩٠

٩٥

١٠٠

١٠٥

١١٠

١١٥

١٢٠

١٢٥

١٣٠

١٣٥

١٤٠

١٤٥

١٥٠

١٥٥

١٦٠

١٦٥

١٧٠

١٧٥

١٨٠

١٨٥

١٩٠

١٩٥

٢٠٠

٢٠٥

٢١٠

٢١٥

٢٢٠

٢٢٥

٢٣٠

٢٣٥

٢٤٠

٢٤٥

٢٥٠

٢٥٥

٢٦٠

٢٦٥

٢٧٠

٢٧٥

٢٨٠

٢٨٥

٢٩٠

٢٩٥

٣٠٠

٣٠٥

٣١٠

٣١٥

٣٢٠

٣٢٥

٣٣٠

٣٣٥

٣٤٠

٣٤٥

٣٥٠

٣٥٥

٣٦٠

٣٦٥

٣٧٠

٣٧٥

٣٨٠

٣٨٥

٣٩٠

٣٩٥

٤٠٠

٤٠٥

٤١٠

٤١٥

٤٢٠

٤٢٥

٤٣٠

٤٣٥

٤٤٠

٤٤٥

٤٥٠

٤٥٥

٤٦٠

٤٦٥

٤٧٠

٤٧٥

٤٨٠

٤٨٥

٤٩٠

٤٩٥

٥٠٠

٥٠٥

٥١٠

٥١٥

٥٢٠

٥٢٥

٥٣٠

٥٣٥

٥٤٠

٥٤٥

٥٥٠

٥٥٥

٥٦٠

٥٦٥

٥٧٠

٥٧٥

٥٨٠

٥٨٥

٥٩٠

٥٩٥

٦٠٠

٦٠٥

٦١٠

٦١٥

٦٢٠

٦٢٥

٦٣٠

٦٣٥

٦٤٠

٦٤٥

٦٥٠

٦٥٥

٦٦٠

٦٦٥

٦٧٠

٦٧٥

٦٨٠

٦٨٥

٦٩٠

٦٩٥

٧٠٠

٧٠٥

٧١٠

٧١٥

٧٢٠

٧٢٥

٧٣٠

٧٣٥

٧٤٠

٧٤٥

٧٥٠

٧٥٥

٧٦٠

٧٦٥

٧٧٠

٧٧٥

٧٨٠

٧٨٥

٧٩٠

٧٩٥

٨٠٠

٨٠٥

٨١٠

٨١٥

٨٢٠

٨٢٥

٨٣٠

٨٣٥

٨٤٠

٨٤٥

٨٥٠

٨٥٥

٨٦٠

٨٦٥

٨٧٠

٨٧٥

٨٨٠

٨٨٥

٨٩٠

٨٩٥

٩٠٠

٩٠٥

٩١٠

٩١٥

٩٢٠

٩٢٥

٩٣٠

٩٣٥

٩٤٠

٩٤٥

٩٥٠

٩٥٥

٩٦٠

٩٦٥

٩٧٠

٩٧٥

٩٨٠

٩٨٥

٩٩٠

٩٩٥

١٠٠٠

(١) ما بين التوسين مطبوس في الأصل .

(٢) ما بين التوسين مطبوس في الأصل .

(٣) ما بين التوسين مطبوس في الأصل .

(٤) ما بين التوسين مطبوس في الأصل .

(٥) ما بين التوسين مطبوس في الأصل وإن كان يشبه واحدا .

أولى به منكم . قال : فإذا نصنع ؟ قد كان ما رأيتم . قال ابن عابر وهو طريد من المراق : عندي مائة ألف سيف نضرب بها من يؤذيكم ، وأنا أحسن الناس في أهل البصرة أنرا وأشد الناس حباً لعثمان . وقال يعلى : عوتوا على ما شئتم من دنائير .

- قالوا : فكيف لنا بأن نكون معنا أم المؤمنين ؟ فأتوها وأخبروها أنها هي التي قتلت عثمان لظننها عليه وعيها إتياء ، وأنها لا توبة لها حتى تسير حتى نرد هذا الأمر إلى الجماعة على ما كان عليه من الشورة وقتل قتلة عثمان . فسارت معهم لهذه الشبهة من غير أن كانت على بينة من أمرها ، ولذلك لما نبح عليها كلاب الخونة مزمت على الرجوع حتى شهدوا بالزور ، ويقال : أول شهادة في الإسلام بالزور . وعلى هذا الوجه روى عن أمير المؤمنين أنه قال : امتحنت بأربعة لم يمتحن أحد قبلى ولا بعدى بمثلاً :  
١ . عائشة وهي أطوع الناس في الناس ، والزبير مع شجاعته ، وطلحة مع سخائه ، ويعلى بن منه مع كثرة ماله .

- وذكر الإسكافي في كتاب المقامات عن الزبير أنه لما سئل عن الأمر الذي له خرج إلى البصرة صدف عن الصورة وقال ما يدل على أنه قصد/ البصرة رغبة في السرايم ١٧٠  
المجتمعة فيها . وقد روى عنهم ادعاء الإكراه . وروى عنه عليه السلام أنه واقفهما على أنهما دخلا في البيعة على الرضا ، وأن الإكراه دعوى منهما وقال لهما :  
١٥ آخر جئاني من المنزل إلى المسجد ثم قبضت يدي وبسطتموها وباحتمنى .

وروى أن الحسن عليه السلام قال لا ين الزبير : إن أعظم حجة أليك أنه ادعى الإكراه ، وللإكراه أسباب ظاهرة وهم مقرون بالبيعة ، وإلا كان هذا الإكراه كظهور البيعة .

- وروى عن الأحنف أنه قال : قدمت المدينة أريد الحج فإذا أنا بغرفي المسجد  
٣ . قد اجتمعوا فلما دنوت إذا على وطلحة والزبير وسعد فلم يكن بأسرع من أن جاء عثمان ،

فلما دنا منهم قال : ها هنا على ؟ قالوا : نعم ، قال : ها هنا طلحة ؟ قالوا : نعم ، قال :  
 ها هنا الزبير وسعد ؟ قالوا : نعم ، قال : أنشدكم بالله — وذكر ما كان منه في بئر رومة ،  
 ونهجز جيش السرة ، والزيادة في المسجد — قال الأحنف : فانصرفت ولقيت طلحة  
 والزبير قتل ، لا أرى هذا الرجل إلا مقتولا ، فأتأمراني به وتوصيانيه ؟ قالوا :  
 ٥ على ؟ قلت : أتأمراني به وتوصيانيه لي ؟ قالوا : نعم ، فانطلقت إلى الحج ، فإذا نحن  
 ببائشة ، وجاء خبر قتل عثمان قتل : يا أم المؤمنين ، ما تأمرين به ؟ قالت : على ؟ قلت :  
 أتأمريني به وتوصيني به ؟ قالت : نعم ، قال : فررت إليه عليه السلام فبايعته وانصرفت ،  
 فينا أنا في منزلي بالبصرة إذا بآت فقال : هذا طلحة والزبير ومائشة في جانب الخريبة  
 أرسلوا إليك ، قلت : ما جاء بهم ؟ قال : جاءوا يستنصرون على دم عثمان ، قال :  
 ١٠ فأيتهم فقالوا : جئنا نستنصر على دم عثمان ، قتل مظلوما ، قلت : يا أم المؤمنين ،  
 نشدتك بالله أفلت لي وقد استشرتك أرضي لك على<sup>(١)</sup> ؟ وكذلك قلت لطلحة والزبير  
 فقالوا : امن<sup>(٢)</sup> قال بذلك ، ولكنه بدل / وغير ، فقال الأحنف : قد بايعته  
 وبايعته ، فما البديل الذي ذكرتموه ؟ قال الأحنف : فعرفت بنية القوم وصواب  
 على عليه السلام ، فما زلت له فاصراً .

١٥ وروى عن همران بن حصين الخزاعي أنه قال لعائشة لما قدمت البصرة : يا أم  
 المؤمنين ، بعدد من الله خرجت من بيتك ؟ قالت : جئنا نطلب بدم عثمان ، قال لها :  
 ليس بالبصرة أحد من قلة عثمان ، فلماذا جئتم ؟ قالت : لكنهم مع علي جئنا لتعاطفهم ،  
 فن يتبئنا من أهل البصرة ؟ فقال لها : ما أنت وذلك ؟ وقد أمرك الله أن تَقْرَئِي  
 في بيتك ، وتدا عليها كتاب الله وقال لها : اتقي الله يا أم المؤمنين ، فإن الله إنما  
 ٢٠ عظمك في أعين الناس يفي هاشم ، فاحفظي علياً وقرايته من رسول الله فقد بايعه الناس

كما يأمروا بذلك ، وما يرويه بعد ذلك من توبة القوم وندامتهم يدل على أنهم كانوا على خطأ ، وكيف يجوز التوقف في ذلك ؟

- قال شيخنا أبو علي : ويقال للقوم : إذا كانت إمامته قد صحّت فلماذا وقفتم فيه وأنتم لا تعلمون وقوع كبيرة منه أنه <sup>(١)</sup> كان ماضيه خطأ ، فإن قالوا : قد علمناه كبيراً فقد لزّمهم التبرؤ ، وفي ذلك إبطال التوقف ، وإن كان قالوا يجوز كونه كبيراً فبـ
- إبطال التوقف ، لأن الواجب أن لا يزال عن الولاية بما هذا سبيله ، وكذلك القول في إلزامهم أن الذي فعله هل هو صواب أم خطأ ؟ فإن قالوا : يجوز أن يكون صواباً ، فلماذا توقفتوا ؟ ولو جاز التوقف لثل ذلك لكان لا أحد ممن لزّمنا توبأيه إلا ويجب أن نقف فيه لإقدامه على قيام وقعود وغيرها ، ولزّمهم إذا ثبت أنه إمام وجوب
- اقتياد طلعة والزبير ، وإذا وجب ذلك لزّمهم تحطّتهما بالخلاف . قال : وقد علمنا ١٠
- أنه لو كان بدلاً منهما معاوية وعبد الله بن وهب صاحب / الخوارج كان لا يجب ١١٧١
- التوقف فيما وفيه ، فكذلك القول في طلعة والزبير إذا أراد أحارجه وراماً خله من الإمامة ، لأن الفعل لا يختلف ، ولزّمهم الشك في كونه إماماً بأن يبين أنه إذا جوز فيما أقدم عليه أن يكون هو المخطئ ، دون القوم ، كما جوز كونهم مخطئين دونه ، ولا بد في ذلك الخطأ من أن يكون كبيراً ، فقد أوجب هذا التجريز كونه قاسقاً ، ١٥
- وذلك يمنع من صحة إمامته ويطل التوقف ، ويبين أن الوقف إنما يجب في الأمر إذا لم يكن عليه دليل . وقد عرفنا أنه لا بد من دليل على تخطئة أحدهما في الحرب التي جرت بينهما . ولا فرق بين من قال : إنه لا دليل على ذلك ، وبين من قال : إنه لم يكن القوم دليل ، وذلك يجري مجرى تكليف ما لا يطاق ، فإذا وجب أن يفرّق القوم بين الخطأ والصواب ، فكذلك القول فينا ، وليست الطريقة إلا ما قدّمناها من أن الإمامة ٢٠
- إذا ثبتت من يحسن منه التكليف والذلة وطلب الخلع ورام الفتنة فهو مخطئ وسخطوه

(١) كذلك في الأصل

عظيم يفسق به ويخرج عن الولاية ، ويكون ذلك حاله ما لم يتب ، وألزمهم الوقف  
في حرب أمير المؤمنين عليه السلام ومعاوية على الوجه الذي وقفوا فيه وفي طلحة ،  
ولا شيء منه يكون الوقف في أحدهما إلا وهو قائم في الآخر . فإن قيل : إن قولكم  
بترك الوقف ، والقطع على خطأ القوم يوجب أن يشهدوا بفسق كل من حاربه ،  
بل بفسق كل من ترك المحاربة معه ، وذلك يوجب في فضلاء الصحابة ومن شهد لهم النبي  
عليه السلام بالجنة ، البراءة منهم ولعنهم ، وذلك قاسد . قيل له : لا يجب ذلك ،  
لأن التوبة قد ظهرت من الجميع على ما سنبينه ، وبعد التوبة لا يهل لإظهار هذه الأمور  
التي تجري مجرى الذم ، وإنما / يجوز ذكره على طريق الخبر على ما يأتينا في باب ١٧١ ب  
الأسماء والأحكام .

## فصل

في بيان توبة كليلة والزير وعائشة وغيرهم وما يتصل بذلك

- قد صبح بما قدمناه أن الذي أقدموا عليه عظيم فلا بد من بيان توبتهم لأننا قد  
تبعنا فيهم بالمدح والتعظيم ، وهذا فائدة بيان توبتهم ، وفائدة أخرى ، وهي أن في  
بيان توبتهم إبطال قول من وقف فيهم وفي أمير المؤمنين ، لأن توبتهم تدل على كونه  
عفاً وكونهم مبطلين ، وفيه إبطال قول من يقول : إنه عليه السلام لم يكن مصيباً في  
محاربتهم لما قدمناه ، وفيه تحقيق ما روى من خبر البشارة للمثيرة بالجنة ، وما روى  
في عائشة وغيرها من أنهم أزواجه عليه السلام في الجنة ، وفيه بيان زوال الخلاف في  
إمامة أمير المؤمنين ، لأن من يذكر بالخلاف ممن يمتد به إذا صححت التوبة عنه فقد  
صح طريقه <sup>(١)</sup> الإجماع ، فليس لأحد أن يقول : ما الفائدة في ذكر ذلك في هذا الموضع ؟

- واعلم أن طريق معرفة التوبة لا يكون إلا غالب الظن ، ولا يعلم صحتها من أحد  
إلا بالسمع ، لأنها وإن علمت فلا يصح أن تعلم شروطها على وجه يصح عليه ، ولا يعلم هل  
تناولت كل ذنوبه أم البعض ؟ وهل تناولت على الوجه الذي يصح عليه أم لا ؟ لأن ذلك مما  
يلطف فلا يعرفه الإنسان من غيره ، وإن جاز أن يعرفه من نفسه ، وقد ثبت أن أحدنا  
وإن شاهد من غيره إظهار التوبة واضطر من جبهته إلى الندم فليس يقطع على أنه  
في الحقيقة تائب ، وعلى أنه قد أزال العقاب ، فلو لم يحكم بتوبة أحد إلا مع العلم لما عرفنا  
أحدًا ثابتاً من جهة النقل والمادة ، ولما صح أن نزيل الدم عنهم إلى المدح ، وفساد  
ذلك يبين أنها في هذا الوجه بمنزلة / الطاعات والواجبات التي طريق المدح فيها غالب  
الظن من حيث لا يقطع على وقوعها على وجه يستحق به الثواب إلا من جهة السمع .

واعلم أن ما طريقه الظن يتمد فيه على الأمارات ، فما صح كونه أمانة فيه من جهة الفعل يجب أن يعمل عليه ، لأننا إن لم نعل بذلك لم يكن بعضها بأن يعمل عليه أولى من بعض ، لأن طريق وجوب العمل على جميعها يفتق فلا يختلف . وقد بينا أن إظهاره لندمه بالقول والفعل اللذين نشاهدهما نعمل على ، فيجب أن يعمل على خبر الثقة عنه ، ولا فرق بين أن يكون الخبر متواتراً فيعمل محل المشاهدة ، وبين أن يكون خبر واحد ثقة يقلب على ظننا صدقه في هذا الوجه الذي ذكرناه ، كما أنه لا فرق في صلاح الرجل بين أن نشاهده وبين أن يثبت بالتواتر ، وبغير الثقات فيما يلزم مدحه وتنظيمه ، ولولا أن الأمر كذلك لوجب فيمن قد غاب عنا ، وقد شاهدنا منه الفسق ألا يعدل عن ذمه بأخبار الثقات ، وأن يتميز في ذلك بالتواتر والمشاهدة ، وبطلان ذلك بين صحة ما قدمناه ، وبين ذلك أن دعواه على نفسه وإظهاره التوبة في باب ما يحصل من غلبة الظن بمنزلة دعوى غيره عليه ، ولا يجوز مع تساويهم في طريقه أن يفصل بينهما ، على أنه لا خلاف أن الواجب أن يرجع إلى ما يصل هذا المحل في باب ما يلزم من المدح والتنظيم في صلاح الرجل في توبته ، فليس لأحد أن يقول : إذا كان متبجحاً فيجب أن يزول عن ذمه إلا بأمر متيقن ، لأن ذلك مما لا سبيل إليه البتة ، فلو صح اعتباره لوجب ألا يزول عن ذم أحد ؛ وبطلان ذلك بين صحة ما قدمناه .

ولهذه الجملة قلنا ، إن استحقاق الذم يعلم من جهة الفعل ، / واستحقاق المدح على ١٧٢ ب الطاعات في الأخبار لا يصلح عقلاً ، وإعنا يعلم ذلك من جهة السمع ، فلو وجب ألا يزول عن الذم بالتوبة إلا بهذه الطريقة لوجب ألا يمدح أهل الصلاة إلا بهذه الطريقة ، ولو كان كذلك لما صح لأهل العقول أن يمدحوا أحداً على وجه من الوجوه ؛ وفساد ذلك يصح ما قلناه . وقد كان يجب على هذا القول لو جاء إلى أمير المؤمنين عمار بن ياسر بخبر عن طلحة والزبير بتوبتهما ألا يقبل ذلك ، بل يجب على هذا القول لو جاء إليه هو مع سلمان والمقداد ألا يقبل ذلك ، وأن يكون على جملة في الاعتقاد فيهما ، وبطلان

- ذلك بين أن الواجب علينا أن نفتقد عند الخبر من حالها ما كان يجب عليه أن يستند عند خبر الثقات ، ولا يمكن أن يستبر في ذلك الشهادة ، لأنه ليس من باب الحقوق فيعتبر فيها العدد فالواجب أن يرجع إلى خبر الثقات قلوا أم كثروا ، كما قوله في أخبار الآحاد الواردة فيها طريقه غالب الظن ، وحل هذا الباب محل الاملاك التي لما كان الأصل فيها الأمارات وجب أن ترجع في إلى الأخبار ، وكذلك القول في الأسباب .
- وهذه الطريقة واجبة في كل شيء لا طريق للعلم به ، وإن كان يختلف فيه ما يكون في الحقوق المختلفة فيتمتع بالثبوتات ، ومنه ما يستبر في الأخبار فقط ، فإذا صححت هذه الجملة لم يبق إلا أن نبين بالأخبار توبة القوم ، فإن صح في الخبر طريقة الاشتهار والتواتر فهو أقوى في بابه ، وإن لم يتم وجب أيضا إذا كان من خبر الثقات أن يعمل به . وقد ظهرت من أمارات توبة الزبير ما يقطع به ، لأن الخبر متواتر بأنه فارق التوم / وخرج عن جعلتهم بعد ما جرت له من المحاطبات ، وبعد ما تحمل العار الذي أضافوه إليه من الجبن والجزع ، وصح أيضا بالتواتر سبب ذلك ، وهو موافقة أمير المؤمنين له على الخبر الذي سمعه من الرسول عليه السلام أنه يقايله وهو ظالم له .

١١٧٣

وروى عنه أنه عند مفارقة القوم وخروجه ومسيره إلى ناحية المديفة أشد

هذين البيتين :

١٥

تَرَكْتُ الْأُمُورَ الَّتِي يُخَشَى عَوَاقِبُهَا      اللَّهُ أَسْلَمُ فِي الدُّنْيَا وَفِي الدِّينِ  
اخْتَرْتُ عَارًا عَلَى نَارٍ مُؤَجَّجَةٍ      أَنِّي يَقُومُ لَهَا خَلْقٌ مِنَ الْعَالَمِينَ

- ويروى عنه أنه قال عند نزول على البصرة ، أنه قال : والله ما كان أمر قط إلا عرفت أين أضع قدمي فيه إلا هذا الأمر فإني لا أدري ، أقبل أنا فيه أم مدبر ؟ قال له ابنه : لا ولكنك خشيت رايات ابن أبي طالب ورأيت أن الموت النافع نصيبها . فقال له الزبير : مالك أخذك الله ! وذكر عن ابن عباس أن عليًا بنه إلى الزبير يوم الجمل فقال له : أمير المؤمنين يقرئك السلام ويقول لك : ألم تبأيني طائفة

٣٠



غير مكروه ، فوالذي رأيت مني مما استحللت فيه قتالي ، قال : فأجابني : إنا مع الجود الشديد لنطعم .

- وروى عنه [أن] علياً عليه السلام لما تصافى الفرقيان نادى الزبير بن العوام ، وقد خرج في إزار وعمامة مثقلاً بسيف رسول الله على بقلته دامل ثقيل له : تخرج إليه يا أمير المؤمنين حاسراً فقال : ليس عليّ منه بأس ، فخرج إليه الزبير فقال له : ما حالك يا أبا عبد الله على ما صنعت ؟ قال : العطب بدم عثمان ، قال : أنت وأصحابك تقتلوه ، أنشدك بالذي أنزل القرآن على عهد علي السلام ، أليس النبي صلى الله عليه قال لك : أنهب علياً ؟ قلت : وما يعني من ذلك وهو بالمكان الذي علمت ؟ فقال لك : أما والله لثقلتني يوماً / في فتنة وأنت ظالم له ، قال الزبير : اللهم نعم . ثم قال له : أملك نساؤك ؟ قال : لا ، قال : فهذا قلة إنصاف ! أخرجه حيلة رسول الله وصنتم حلالكم - الكلام طويل يذكر له مباحته طوعاً وغير ذلك - قال : فبكي الزبير من ذلك وانصرف ، وآتى عائشة فقال : يا أمه ، ما شهدت موطننا قط في جاهلية ولا إسلام إلا دلى فيه دلع غير هذا الموطن ، ما لي فيه بصيرة ، وإن لي لملي باطل ، فقالت له : يا أبا عبد الله ، حدثت سيوف ابن أبي طالب وبني المطلب ، وقال له ابنه : لا والله ما ذلك زهداً منك ، ولكن رأيت الموت الأحمر ، فلمن ابنه وقال : ما أشأملك من ابن أم بعد ذلك انصرف الزبير راجعاً إلى المدينة على ما حكاها ، فقد كانت أحوالهم أحوال من يظهر منه التحير ، بل أحوال من كان يعلم أنه مخطئ .

- وقد روى عن أمير المؤمنين أنه قال في خطبة له لما بلغه خروج القوم إلى البصرة عند ذكره لهم : « كل يدهي الأمر له دون صاحبه ، لا يرى طلحة إلا أن الخلافة له لأنه ابن عم عائشة ، ولا يرى الزبير إلا أنه أحق بالأمر لأنه خنث عائشة ، والله لئن غفروا بما يريدون ولا يرون ذلك أبداً ليضربن طلحة عنق الزبير ، أو الزبير

عنى طلحة . ثم قال بعد كلام طويل : « والله إن طلحة [ والزبير ] ليعان أنهما غنطان وما يجهلان ، ولربَّ عالم قتله جبهه ولم ينفعه <sup>(١)</sup> عليه » : أو كلام هذا معناه . وكل ما ذكرناه من أمر الزبير يدل على توبته وندمه .

فأما طلحة فإنه أصابه في المعركة سهم فأظهر عند ذلك الندم . ويروى أنه قال بعدما أصابه السهم : « ندمت ندامة الكسبي لما . . . رأيت عيناه ما صنعت يدها » <sup>(٢)</sup> . وقال : « والله ما رأيت مصرع شيخ أضيع من مصرعي / اللهم خذْ لعنان منى حتى يرضى » . وروى أن علياً عليه السلام وقف عليه بعد الحرب وهو مقتول فقال : « يرحمك الله يا محمد » . وترجه عليه يدل على توبته . ١١٧٤

وروى أنه قال : « إني لأرجو أن أكون أنا وطلحة والزبير كما قال الله : ( وَتَوَّعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ قَوْلٍ إِنْ أَخَوْنَا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ ) » . ولو لم تكن التوبة حصلت منهما لم يجر أن يقول ذلك . ١٠

وروى عن الزبير أنه لما نظر إلى حمار في أصحاب علي قال : « وإقطاع ظهره ! » فقال له بعض أصحابه : ممن قال يا أبا عبد الله ، قال : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : « ما لهم ولمتار يدهوم إلى الجنة ويدعونه إلى النار ؟ » . وعند ذلك لحق بأمر المؤمنين ، ثم انصرف . ١٥

وليس لأحد أن يقول : لو كان ثابتاً لوجب أن يدل إلى علي عليه السلام ، والحارب معه ويصلح ما أفسده حتى تصح توبته ، لأن ذلك هو التوبة والندامة ، ولأن عدوله إلى حيث يملك الأمر فيه كعدوله إليه وتركه قبض ودلالة الندامة ، وإنما يجب أن يحارب معه إن طلب ذلك منه . فأما إذا لم يتشدد عليه فليس ذلك بواجب حتى يفتح تركه في التوبة . ٢٠

(١) في الأصل « ينفعه » (٢) بيت شعر .

وقد قال شيخنا أبو علي : إن أكثر المروى عن النبي صلى الله عليه في بشارة طلحة والزبير بالجنة يدل على توبتهما ، لأنه لا يجوز أن يريد أنهم من أهل الجنة في الحال ، لأن من يستحق الجنة لا يقال إنه في الجنة ، كذلك إذا كان المعلوم أنه يصير إلى النار لا إلى الجنة ، لأن الخبر يكون كذبا من حيث يكون في وقت الخبر في الدنيا وفي آخر الأمر في النار ، فلا يحصل وقت يكون فيه في الجنة ، فلا بد من أن تحصل البشارة/ على العاقبة ، فلم يتوبا مما فعلاه لم يصح ذلك . قال : والخبر الوارد في ذلك مما لا اختلاف بين أهل الرواية فيه ، فلا فرق بين من أنكر ذلك فيهم ، وبين من أنكره في أبي بكر وعمر ، وفي ذلك إبطال البشارة .

وروى أيضا أن الزبير حيث ولى بيعة حمار بن ياسر حتى لحقه فمرض حمار وجه فرس الزبير بالرمح ، فقال : إلى أين أبا عبد الله ؟ قواله ما أنت ببجيان ، ولكني أراك شككت ، فقال : هو ذلك أيها الرجل ، فقال حمار : يضر الله لك .

وروى وهب بن جرير قال : قال رجل من أهل البصرة لطلحة والزبير : إن لكما محبة وفضلا فأخبراني عن مسيركما هذا وتالكما ، أشي . أمركما به النبي صلى الله عليه ، أم رأى رأيته ؟ . فأما طلحة فسكت وجعل ينكت الأرض ، وأما الزبير فقال : ويحك ! خبرنا أن ههنا دراهم كثيرة نجثنا لنأخذ منها . وأما توبة عائشة فمشهورة ، لأن عمرها امتد بعد الصنيع الذي كان منها ، وتواتر عنها ما كانت تذكره من الندامة حالا بعد حال ، فروى عن حمار أنه جاءها فقال : سبحان الله ! ما أبعد هذا من الأمر الذي عهد إليك ، أمرك أن تهرى في بيتك ، فقالت : من هذا ؟ أبو اليقظان ؟ فقال : نعم ، فقالت : أما والله ما علمت إلا أنك تقول بالحق ، فقال : الحمد لله الذي قضى لي على لسانك . والمشهور عن حمار أنه خطب بالكوفة عند الاستنثار فذكر عائشة فقال : أما إنها زوجته في الدنيا والآخرة ، ولكن الله تعالى ابتلاكم بها لتنبؤوا ولياها .

وذكر عن ابن عباس أنه قال لعائشة : أأنت إنما نبيت أم المؤمنين بنا ؟ قالت : بلى ، قال : أولسنا أولياء زوجك ؟ قالت : بلى ، قال : فلم خرجت بنير إذنا ؟ قالت : أيها الرجل ، كان أمر قضاء وأمر خديعة .

١٧٥ ١ وروى عنها أنها قالت : لوددت / أني فخصن رطب وأنى لم أمر في هذا الأمر ، تنفي يوم الجمل . وروى أن سائلا سأل أبا جعفر بن محمد بن علي عن عائشة ومسيروها في ذلك الحرب فاستغفر لها ، فقال له : استغفر لها وبهوها <sup>(١)</sup> ، فقال : نعم ، أما علمت ما كانت تقول ؟ كانت تقول : يا ليتني كنت شجرة ، يا ليتني كنت مدرة ، وذلك توبة .

وروى عن الحسن أنه قال : قالت عائشة : لأن أكون جلست في منزلي من مسيرى الذي سرت أحب إلي من أن يكون لي عشرة أولاد من رسول الله صلى الله عليه ، كلهم مثل ولد الحارث بن هشام وأنسكلهم .

وروى عن خديجة أنه قال : إني لأعلم قائد قتنة في الجنة ، ومن اتبعه في النار . وروى عن عائشة أنها أرسلت إلى أبي بكر رجلا من بني ججع فقالت : ما منك من إتياني ، أهد عهدي إليك رسول الله ، أم أحدث بدعة ؟ فأرسل إليها : لا هذا ولا هذا ، ولكن تذكرين يوما كان رسول الله عندك فبشّر بظفر أصحاب له فخر ساجدا ثم قال للرسول : حدثني ، فقال : كان الذي يلي أمرهم امرأة فقال عليه السلام : هلكت الرجال حين أطاعت النساء - قالها ثلاثا - فلما <sup>(٢)</sup> رجع الرسول إلى عائشة بكت حتى بليت خمارها ، وكل ذلك يبين ما وصفناه من توبتها . وقد كانت وجدت في قلبها ما كان من أمير المؤمنين ووالاه <sup>(٣)</sup> عند استشارة الرسول عليه السلام ، فابحكي منها بعد ذلك لا يدل على خلاف التوبة ، وإنما كانت تأنيه لهذا الوجه ، ولم يكن الذي تأنيه مما يتدح في إعظامها لأمير المؤمنين ، لأن الواحد قد يعظم الواحد في الدين ، وأن كان مع ذلك يجد الألم في قلبه ، والنعم من بعض أفضاله ، وما ذكرناه عن حمار

(١) لها : يوم الإذك

(٢) في الأصل : ظم

(٣) في العبارة وكذا

وغيره من الدلالة على أنها <sup>(١)</sup> زوجته في الجنة يدل على توبتها / أيضاً على ما بيناه من ١٧٥ ب  
قبل في طلعة والزير . وأما سعد بن أبي وقاص فقد بينا أنه رضى بيته ، وإنما ترك  
القتال معه .

وقد قال شيخنا أبو علي : إن من قد عن الحرب معه ولم يضيق عليه فلا إثم  
عليه ولا حرج . وذكر أنه عليه السلام ما ضيق عليهم في القمود ، بل وسَّع عليهم  
في ذلك لما رأى نفورهم عن محاربة أهل الصلاة ، وما روى عنه في هذا الباب يدل  
على ذلك ، قال ، وإن كان ضيق عليهم في ذلك فهم آمنون ولا ندرى ما يبلغ هذا الإثم ،  
لأن الذي يعظم قومهم في حال تكون الحاجة إليها ماسة ، فأما إذا كان في حكم المستغنى  
عنهم فالحال ما ذكرناه . وروى مع ذلك عنه ما يدل على الندامة مما لا يحضرني في  
الوقت ذكره . وأما ابن عمر فقد روى عنه سعيد بن جبير أنه قال : يابن الدهماء ، أما  
إني لأأساء على فراق الدنيا إلا على غلباً المواجه ، وأن لا أكون جاهدت الفئة الباغية  
مع علي عليه السلام . وروى جندب بن أبي ثابت عنه أنه قال : ما ندمت على شيء  
كندامتي إلا أن أكون قاتلت الفئة الباغية مع علي عليه السلام .

وروى الزهري أنه لما بوج معاوية قال : من أحق بهذا الأمرني ؟ قال ابن عمر ،  
إن من ضربك وأياك هذه <sup>(٢)</sup> .

والكلام في محمد بن مسلمة وأسامة بن زيد كالكلام فيمن تقدم : وإنما وجب  
التشديد في ذكر توبة طلعة والزير وماتشة ، لأن العلم يعظم خطيئتهم تقدم ، فكان  
لا بد من ذكر ما به يزول الذم ، وما يثبت به المدح ، فأما غيرهم من ذكرنا فلا وجه  
تقطع به على أن الذي فعلوه كبير ومعصية ، ولو ثبت ذلك لكان يجب الاستمرار على  
ما وجب فيهم لسكن الذي بيناه فبدل على ذلك .

(١) في العبارة أيهاهم غير المراد (٢) كذا في الأصل .

فأما سعد بن أبي وقاص خاصة / فهو من المشرة . وما قدمنا ذكره من خبر  
البشارة يدل على توبته . وأما أبو موسى فقد كان قبل التحكيم منه بالكوفة  
ما كان ، لكن الذي ظهر منه قعوده عن الحرب ، وذلك محتمل . فأما ما عهد بهد  
التحكيم فعظيم كبير يوجب البراءة لا محالة ، لكن شيقنا أبا على ذكر أنه تاب  
بعد ذلك ورجع إلى أمير المؤمنين بالكوفة بعد ما كان تنحى عنه وخرج إلى الحجاز ،  
وفي ذلك أخبار مروية منها ما روى عن على عليه السلام قال له - وقد دخل إلى  
الحسن عليه السلام يعود من علة أصابته - : أشامت أم عائد ؟ قال : بل عائد ،  
أما إنه لا يمتنى ما في قلبي عليك أن أقول ما سمعته من النبي عليه السلام ، سمعته يقول :  
« من عاد مريضاً كان في رحمة الله ما شياً حتى إذا قعد غفرته التوبة » . وإن صح ذلك  
وما شاكه من الأخبار فقد أزال عن نفسه ما يستحقه ، وإلا فالدم والمغاب لازم له على .  
الأمر العظيم الذي ارتكبه .

وهذه جملة كافية في هذا الباب .

## فصل

### في بغي معاوية ووجوب محاربه

الذي يئناه من قبل أن أمير المؤمنين كان مصيباً في محاربة طلحة والزبير يدل على صواب ذلك فيما فصله من حرب معاوية لأن حاله إن لم تزد شراً لم تزد خيراً .  
 ٥ وقد بينا من قبل الكلام في فسقه . وأن الشك إنما هو في كفره ، وبيننا وجوه فسقه ، وذكرنا أن النبي أوردناه قليل من كثير ، وكل ذلك يبين كونه باغياً ، وما روى من النبي عليه السلام من قوله لم يل عليه السلام : « إنك ستقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين » يدل على ذلك ، لأن معاوية لم يكن باغياً لم يكن قاسطاً جائراً . وقد روى عنه عليه السلام أنه قال ذلك اليوم : أما الناكثون فطلحة والزبير وأصحابهما وأما القاسطون فهؤلاء ، وأشار إليهم ، فهم وإن افرقوا في هذا / فقد اتفقوا في أنهم داخلون ١٠  
 في البغي .

وقوله : ( فإن بفت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبقى حتى تبقى إلى أمر الله ) يدل على وجوب مقاتلتهم . وقد استوفينا القول في ذلك ، وقلة الشبهة في أمره تبقى من قصه . فإن قيل : لو كان أمره واضحاً لما اشتهت الحال فيه حتى جرى في التحكيم ما جرى ، وذلك يدل على أن الأمر مشتبّه . قيل له <sup>(١)</sup> : قد بينا من قبل ما يدل على وضوح الأمر من جهة الدلائل ، ولا معتبر بما يتصل بالهوى والتعصب ، لأن ذلك ربما أثر في المشاهدات ، فكيف في غيرها ؟

وروى عن حذيفة أنه قال : ما أجزعني ما أذهب لعقول الرجال من الفتن ، فلما حدث من الفتنة ما حدث ، وكان من معاوية من البذل وقلة المبالاة في الدين ما كان ، ومن أمير المؤمنين من التشدد ، وإنزال الكبير منزلة ٢٠

الصغير، والاحتياط في باب الدين ما كان، ثم حصل يوم صفين ما حصل من كثرة القتل، صار ذلك سبباً للتوقف من بعض والشك من آخرين، ولم يحصل ذلك من أهل البصائر وإنما حصل من أحد رجلين : إما مقلد بايع، وإما منهم في باب الدين . فلا معتبر بالقوم الذين ظهر منهم هذا التعبير<sup>(١)</sup>، لأن المتعالم من أهل البصائر أنهم استمروا على طريقهم إل كان فيهم من تزيده هذه الأمور بصيرة فكيف يجوز أن يتسلق بهذا إلى تصويب معاوية أو التوقف بينه وبين أمير المؤمنين ؟ ولولا أن مساوئه ومثالبه وعنازیه أظهر من أن تحصى لكتبت نودع منه طرفاً في هذا الكتاب، لكن اشتباهه وعلوه يفي عن ذلك، وإنما تكلفنا في أمر طلحة والزبير ما تكلفنا لأن الشبهة فيه أقوى، وكل ذلك بين، ونحن نبين الآن القول في التحكيم إن شاء الله .

---

(١) كذا في الأصل



## فصل

### في الكلام على فتاوى

/ في باب التحكيم والبراءة من أمير المؤمنين وإثبات كونه معصياً فيما فعل ١٧٧  
من ذلك .

٥ اعلم أنا قد يئسنا أن الفعل المحتمل في وقوعه حسناً أو قبيحاً ، وفي كونه كبيراً أو صغيراً ، إن كان قبيحاً لا يجوز أن يزيل الولاية ولا أحكامها ، فمن كان ثابت الإمامة بالوجه الصحيح لم يجوز عند وقوع أمر من الأمور أن يزول عما وجب له إذا كان ذلك الأمر بالمنزلة التي وصفناها ، وقد تعصينا القول في هذه الطريقة من قبل فإذا ثبت ذلك لم يجوز أن يظن في إمامة أمير المؤمنين بما كان منه من الرضا بالتحكيم ، لأن حال التحكيم لا يخرج عما وصفناه . ١٠

وبعد ، فإنه قد يجوز أن يعلم من حال التحكيم قبل النظر في صفته وكيفية وقوعه أنه ما وقع على وجه يوجب البراءة ، لأنه لو كان كذلك لم تصح أمور قد عرفنا أنها قد صححت ، منها ما ثبت في قتل ذى النديبة ومنها ما ثبت من قوله عليه السلام : إنك تقاتل الناكثين والفاصلين والمارقين ، ومنها ما روى في باب حمار ، وأن الفتنة الباغية تقتله إلى غير ذلك من الأخبار الدالة عليه ، وكان لا يجب أن يصح في فضائه ما يدل ١٥ على سلامة العاقبة . وقد يئسنا من قبل أن كثيراً من الأخبار عن فضائه المقطوع بها يدل على ذلك من حاله ، فكيف يصح أن يقال إنها توجب البراءة والحال ما ذكرناه ؟ وهذا بمنزلة ما يقوله المجبرة ، إن هذه الأمراض تعلم في الجملة أنها واقعة منه قبل النظر في وجه جنسها لما عرفناه من حال التقديم تعالى . وكذلك إذا عرفنا ٢٠ بالأخبار المتواترة من حال أمير المؤمنين أنه من أهل الجنة ، فإنه عن يجب موالاته

في كل حال إلى غير ذلك ، فيجب أن / نعلم في الجملة أن التحكيم الذي وقع منه ١٧٧ب

ليس بكبير ، لأن الجمع بين اعتقاد كونه كبيراً وبين ما قدمناه من السلم قلنا :  
 ويمتنع والجمع <sup>(١)</sup> بين السلم بفضل وبين كون ذلك كبيراً يمتنع ، والجمع بين كونه  
 أفضل في زمانه وبين ذلك ممتنع ، وإنما يلغى الشبهة بهذه الأدلة من هذا  
 الوجه ، وذلك أن السلم بدلوها إذا منع ما تقتضيه الشبهة من الاعتقاد وجب  
 إبطال الشبهة ، وقد بينا من حال هذه الشبهة ما ذكرناه ، فيجب بطلان ما ذكرناه  
 في التحكيم .

وهذه الجملة تبين أن الكلام في تفصيل التحكيم كالمستغنى عنه بهذه الجملة التي  
 قدمناها وإن كنا نتكلف ذكر القول فيها لأن تفصيله في الوضوح كالذي قدمناه ،  
 وليس يخلو من طعن بذلك من وجوه ، إما أن يقول : 'إن نفس التحكيم في هذا الباب  
 يكون خطأ من حيث ينبغي عن شك في إمامة نفسه ، لأنه لو كان على بصيرة ويقين  
 ١٠ لم يكن ليحكم في الأمر الواضح الرجال الذين يجوز عليهم الخطأ ، أو يقول : إن التحكيم  
 قد أصبح ويحس ، لكنه إذا كان قد حكم من لا يجوز حكمه لكونه فاسقاً غير موثوق به  
 فيجب أن يكون عظيماً ، ومن يقول ذلك لا يخلو من وجهين : إنه حكم أبا موسى  
 وهو في نفسه غير مأمون للأموال التي وقت منه ، أو يقول من <sup>(٢)</sup> حكمه ، لكنه ضم إليه  
 في التحكيم من ثبت فسقه ، وجعل الحكم لا يتم إلا بهما ، وذلك مما لا يجوز في الدين ،  
 ١٥ أو يقول : إنه فرض مالا شبهة فيه إلا <sup>(٣)</sup> إلى رأى غيره كان عدلاً أو فاسقاً وحكم بنسخة  
 ذلك لأمر حيث لا يؤمن منه خله مع وجوب إمامته ، أو يقول : إن من حق التحكيم  
 أن يصح في الأمر المتردد بين شيئين يرجع فيهما إلى رضا الحسنيين واختيارهما  
 وذلك لا يتأتى في الإمامة فلا بد من أن يكون خطأ ، وليس في جملة ما يذكرونه من  
 الطعن في هذا الباب إلا ما ذكرناه من هذا الوجه وما يقارنها ، لأنه / لا بد عند  
 ٢٠

١٧٨

(١) كذا في الأصل وفي العبارة من قبل ومن بعده (٢) كذا في الأصل (٣) كذا في الأصل

القسم من أن يكون ملعنهم في أصل التحكم ، أو في صفته ، أو في صفة الحكم ،  
أو الحكيم ، وقد دخل كل ذلك فيما قدمناه ، ولكن القوم ذهبوا إلى أن الخطأ  
الجاري كفر ، فلما ضموا إلى شبههم هذا الجبل أقدموا على ما أقدموا عليه ، ونحن نورد  
في ذلك ما يصلح :

\*\*\*

قد علمنا أن الإمام مدفوع بما يتصل بأمر السياسة إلى أمرين ، أحدهما : أمر الدين ،  
والآخر : أمر الدنيا . وفي كل واحد منهما يلزمه النظر من وجهين ، أحدهما : ما يعود  
بالنفع ، والآخر ما يتدفع به الضرر ، وإلما نصب هذه الأمور التي ذكرناها إذا كانت  
هاتدة على الناس ، لأن ما يخص كل واحد من اجتلاب المنفعة ودفع المضرة بالوجوه  
المعقولة قد جوز له السعي فيه إلا في مواضع مخصوصة ، وإلما يراد للإمام لما لم يميز  
للإنسان السعي فيه ، ولأن لا يكفل التصرف في مناهه ومضاره ، ولما يعود النفع ودفع  
الضرر فيه على الكفاية دون الأعيان المخصوصة ، فإذا صححت هذه الجملة فلا بد إذا دفع  
إلى أمر يلحق الدين بتركه مضرة أن يجتهد في إزائته ، فإن دفع إلى أمرين من هذا  
القبيل فكأن ، فإن لم يمكنه إزالة أحدهما إلا بترك الآخر ، فلا بد من الترجيع والرجوع  
إلى ما يقتضيه غالب الظن .

وقد علمنا أن أمير المؤمنين النعمان أهلك الشام لدفع الضرر عن الدين والدنيا  
جميعاً ، لأنه علم أن تركهم على ما هم عليه مع تمجيز فواقم أمرهم يؤدي إلى بطلان الإمامة  
وما يتصل بها من السياسة ، ويوجب وهنة في الدين لا يعرف غورها وقدر الضرورة  
فيها ، فلزمه إزالتهم عما هم عليه ، فلذلك كان عليه السلام لا يقاتل إلا عند الضرورة ،  
ويبدأهم بالنصيحة والدعاء إلى الصلاح والاستقامة ، فإذا رأى منهم الاستمرار والإصرار  
وغلب في غلته أن إزالتهم لا يمكن إلا بطريق المحاربة يقدم عليه <sup>(١)</sup> / وذلك من سيرته  
١٧٨ ب

(١) كذلك في الأصل ، ولعلها « عليها »

معروف ، لأنه كان ربما يعدل عن القتل والقتال عند ضرب من الاحتياط في الدين ، وإن كان القتل أقرب إلى حسم ما يخاف من الفتنة ، والمحكي عنه عليه السلام أنه كان لا يبدأهم بقتال ولا يمار بهم بل يتأني بهم ، فلما كان يوم صفين أنظروهم وجرى معهم على طريقته ، ثم نادى في أهل الشام : قد توقفت لتراجعوا الحق وتنبهوا إلى الله ، واحتجبت بكتاب الله ودعونهم إليه فلم يتناهوا ، ألا وإني قد لبذت إليكم إلى سواء .  
 « إن الله لا يحب الخائنين » .

ثم تقدم بالاستعداد للحاربة وأمر أصحابه ألا يقدموا لإقدام من يريد الحرب ولا يتأخروا تأخر من يظهر عليه العجز ، وقال لهم : لا تهللكم القوة والشباب على الإقدام قبل الإعداد لتعلموا أن المراد اتباع حكم الله واضحاً به الحق . فلما دفع إلى المحاربة قال لهم : عباد الله ، اتقوا الله وغضوا الأبصار واخفضوا الأصوات وأقلوا الكلام .  
 ١٠ ووطنوا نفوسكم على المنازعة واذكروا الله واصبروا إن الله يحب الصابرين . ثم قال : ( اللهم ألهمهم الصبر وأنزل عليهم النصر وعظم لهم الأجر ) ، فهذه الطريقة من سياسته تدل على ما قلناه من أنه كان يحارب القوم على سبيل دفع الضرر عن الدين والدنيا ومنعهم من الفساد والفتنة دون اتباع الهوى والشهوة ، وطلب الدنيا وأعراضها والتماس شفاء النفيظ ، بل كانت هذه طريقة معاوية وأصحابه ، لأنهم كانوا مع البصيرة بأن لا حق لهم في هذا الأمر ، يتطلبون ضروب الخديعة والمكر ، ويتوصلون إلى ما ذكرناه من شفاء النفيظ واتباع الهوى ، فسكانوا بين رجلين : أحدهما سبيله ما ذكرناه من كانوا يعرفون معاوية وأنه ليس بأهل لهذا الأمر ، وأن الواجب عليه الاقياد لأمر المؤمنين عليه السلام . فهذه طريقة كبارهم ، وبين رجل من طغام أهل الشام جاهل بالأمر لا يعرف ما الذي يقدم عليه ضرورة كالأله<sup>(١)</sup> لهم .  
 ٢٠

وقد روى ما يدل على ذلك ، وهو أن غلاماً من أهل الشام قاتل قتالا شديداً فقال له بعض أصحاب علي عليه السلام : يا غي ، هل أمك أمر هذا الدين ؟ قال :

لا والله ولا أقول باطلا ، ما أهمي ذلك قط ، قال ه : فتسلم من قتال ؟ قال :  
إن أصحابي يخبرون أن صاحبكم لا يصل ، قالوا له : وكيف يقولون ذلك وهو أول من  
صل ، وأجاب الرسول إلى الهدى ، وأصحابه أهل القرآن والفقه ، فرجع النبي إلى أصحابه  
فقالوا له : خدعك المراق ، فقال : لا والله ولكنه نصح لي . وترك المحاربة .

وروي أن رجلين تخاصما عند معاوية في قتل عمار فقال أحدهما : أنا قتلت ، وقال  
الآخر : أنا قتلت ، فقال عمرو : إنا نختصمان في دخول النار ، سمعت رسول الله صلى  
الله عليه يقول : « قاتل عمار وسأله في النار » وعلى هذا الوجه جوز عليهم معاوية لما  
اشتهر في أصحابه قتل عمار ، فكان قد ظهر منهم أن من يقتله على الباطل قال عند ذلك  
عبد الله بن عمرو ( إنا لله وإنا إليه راجعون ) سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول :  
« إن عماراً قتله الفئة الباغية » فقال معاوية : أنحن قتلناه ؟ وإنا قتله الذين جاءوا به ،  
فجوز ذلك على القوم لجهلهم .

ومما يدل على ذلك من حالهم كثير ، فإذا صح أنه عليه السلام كان يسلك في سيرته  
الطريقة التي ذكرناها ، فقد صح ما ذكرناه من أنه لم يكن به في محاربة القوم إلا رد  
عن الضلالة إلى الحق وتقوية الدين ، وإزالة ما يخاف من الضرر والفتنة ، ولم يزل

مستمراً في محاربتهم على هذه الطريقة الصحيحة حتى حدث أمر / التحكيم والسبب فيه ١٧٩  
معروف ، لأنه لما ضاق بالقوم وظهر أصحابه - عليه السلام - عليهم ظهوراً شديداً شاور  
في الأمر عمرو بن العاص فأشار برفع المصاحف والدعاء إلى كتاب الله مريداً بذلك إيقاع  
الخلاف بين أصحاب أمير المؤمنين ليقترعوا عن الاستمرار عن الحرب ويفشلوا عنه ،  
وقد قال أمير المؤمنين لهم ، وقد قالوا : « بيننا وبينكم كتاب الله » ورفضوا المصاحف ،  
« أما والله ما الكتاب يريدون ، وإن هذا منهم لمكيدة » ، وقال لأصحابه : اتقوا الله  
وامضوا على حقكم وصدقكم فإن القوم ليسوا بأصحاب دين ولا قرآن ، وأنا أعرف  
بهم منكم ، وقد صحبتهم أطفالاً ورجالا ، فكانوا أشراً أطفالاً وشر رجالا ، لأنهم والله

ما رفضوا المصاحف ليعملوا بها وإنما رفضوها بخديعة ودهاء ومكيدة فيعرف<sup>(١)</sup> عند ذلك أصحابه .

- واختلف قولهم وصار ذلك شبهة على بعضهم ، لأنه كان في جملتهم طبقة يرجعون إلى الهد وكثرة الصلاة مع قلة العلم وفيهم من سلك طريقة التفات كالأشعث بن قيس وغيره ، فصار ذلك شبهة على الأولين ، وبغزلة الشبهة على الآخرين . وعلم عليه السلام • أن المذر الذي يعمدون عن هذه الشبهة وعن هذه الطريقة لا تستكتفي بهم في المناجزة القتال فلزمه التوقف عند ذلك ، وعلى هذا الوجه قالوا له عند ورود هذه الشبهة : سوا الأشر يمدد في المناجزة - رده وامتنع من القتال ، فأرسل إليه أن أقبل إلى ، فأرسل إليه الأشر : ليس هذه ساعة ينبغي أن أزول فيها عن موضعي ، فقد رجوت أن يفتح الله ، فارتفعت الضجة وعلت الأصوات من ناحية الأشر ، فقالوا له عليه السلام : ما / نراك إلا ١٨٠ قد أمرته أن يقاتل ، فقال عليه السلام : من أين ذلك ؟ هل رأيتموني ساروت الرسول ؟ ألم أكله جبراً فأذاهم ذلك إلى أن اتهموه في خلاف المشاهدة ، وبلغ من الأمر أن بعض القوم قال للأشر : أئحب أنك ظفرت هنا وأمير المؤمنين بمكائه يتفرق عنه الناس وسلم إلى عدوه أو يقتل ، فقال الأشر : لا والله ، وقال عند ذلك : يا أهل العراق ، يا أهل القل والوهي ، أحين علوتم القوم وقهرتموهم خدعوكم برفع ١٥ المصاحف ، فقد والله تركوا ما أمر الله فيها ، وقويت عليهم الشبهة بكثرة ما رأوا من القتل ، فإنهم لما قتلوا جملوا يتنادون وأكلتنا الحرب ونحن لا نرى البقاء مع الاستمرار فوادعوا فلما كثرت ذلك منهم قويت الشبهة ، واجتهد أمير المؤمنين وكبار الصحابة أن يزيلوها بغير التحكيم ويستمروا على المناجزة فلم يتم ، لأنه روى عنه عليه السلام ما قدمناه من يانه ، ودلالته على أن ذلك مكيدة . ٢٠

وروى عن الأشتري أنه قال لهم : كيف يقع الاغترار برفهم المصاحف وقد تركوا ما فيها وما أنزل الله تعالى في كتابه ؟ وقال لهم : قد حسست بالفتح والنصر فأملون غدوة . قالوا : إذا ندخل في خطيئتك ، قال : فخذ ثوبى عنكم وقد قتل أمانتكم وقرأؤكم ، هل كنتم محققين حين كنتم تقاتلون وخياركم مقتولون ؟ فإن كنتم كذلك وأنتم <sup>(١)</sup> الآن بالامساك عن القتال مبطلون ، وإن كنتم الآن محققين تقتلكم الذين لا تسكرون فعلهم <sup>(٢)</sup> وكانوا خيراً منكم أن يكونوا <sup>(٣)</sup> في النار ، قالوا عند ذلك قول من يجبل الحجاج : قاتلناهم في الله ، وندع قتالهم فه . إنا لا نطيعك ولا صاحبك ، فقال عند ذلك : خذعه / ما خدعتم بأصحاب الجباه السود ، كنا نظن صلاتكم زهادة في الدنيا ، ١٨٠ ب وشوقاً إلى لقاء الله .

- ١٠ وروى عن ابن عباس أنه قال : يا قوم ، إنه يكرم <sup>(١)</sup> معاوية فلا تختلفوا واستمعوا ، فلم يقع منهم القبول ، ولا زالت الشبهة بطريقة الحجاج ، لأنه قد روى عنهم المكابرة والمعاندة والمعارضة الفاسدة ، لأنه روى عن بعضهم أنه قال : دعوناكم إلى كتاب الله فردوه علينا قاتلناهم ، وإنهم اليوم دعونا إلى كتاب الله فرددناه عليهم لعل لهم منا ما حل لنا منهم وقوى من يؤتى على هذه الطريقة ، ورأى أمير المؤمنين ١٥ في الوقت أن الاستمرار على الحرب مستعذر ، وأن طريقة الحجاج لا تنفع ولا تزول بها الشبهة ، وأن إزالة مالحقهم من التنازع والاختلاف والفشل غير ممكن ، فبعد ذلك لم يفل الحال في الرأي من وجهين : أحدهما : انصراف من غير تحكيم ، وذلك بما يظم ضرره في الدين ، أو التحكيم ، والضرر فيه أقل ويرجى منه عود الأمر إلى الصلاح ، فذلك رضى بالتحكيم ، وكل أمر من الأمور يرتجى به دفع المضرة لا يجب أن يكون حسناً إذا زالت المضرة أو زال الخوف منها ، وليس لأحد أن يقول : إن كان هذا ٢٠

(٢) كذا في الأصل ولها « فأنتم »

(٤) لله : ( مكر ) .

(١) كذا في الأصل ولها « فأنتم »

(٣) لعل عبارة « أن يكونوا » زائدة

- التحكيم حسناً منه فيجب أن يكون حسناً ، وليست الحال حال ضرورة ، لأننا قد بينا أنه لما حسن منه الرضا به لدفع ما ذكرناه من المضرة ، ولأنه ظن أنه أقرب الوجوه إلى زوال الشبهة عن القوم ، وقد كان على ثقة من أن كتاب الله لا يقتضى إلا إثبات أمره وزوال أمر القوم ورضى بذلك وخاف إن لم يرض به من فساد أصحابه ولا ينافي<sup>(١)</sup> ، لأن الذين طلبوا ذلك كانوا أكثر عدداً وإن كانوا أقل نصرة ، ٥
- ولعله خاف منهم على أهل البصائر ، فإذا جاز له عليه السلام أن يحارب أهل الشام / لدفع ضررهم من الوجه الذى ذكرنا حتى لولا ما يخاف من المضرة على الدين والدنيا منهم لما حسن أو قصد إلى محاربتهم فكذلك إذا خاف في أصحابه المضرة والشبهة وتمكن بعضهم من بعض بالليل فواجب عليه من جهة السياسة أن يرضى عند ذلك بما لولا هذا الفعل قصر ما كان يجب الرضا به ، لأن الواجب على الإمام الذى أقيم للدين والسياسة أن يسلك عند هذه العوارض أقرب الوجوه إلى زوال ما يخاف على الدين والدنيا ، ١٠
- فإذا قدر عليه السلام أن أقرب الوجوه والحال ما ذكرنا إلى زوال الفساد الذى هو أهم إليه من فساد أهل الشام وزوال المضرة التى هى أقرب إليه من ضررهم الرضا بالتحكيم أن يرضى بذلك ، لأنه لو لم يرض به لم يخل حاله من وجوه : إما أن يستمر على مناجزة القوم وحال أصحابه فى الفشل والفتور ما ذكرنا وذلك متعذر ، ١٥
- أر يحارب من دخلت عليه الشبهة من أصحابه بأهل البصائر وذلك محذور عنده إذا أمكنه أن يردم عن شبههم من غير هذا الوجه ، وإذا كانوا غير منافذين له ، أو ينصرف من القتال أصلاً ، وذلك أعظم مضرة من الرضا بالتحكيم من وجوه كثيرة ، فلم يبق فيها يقتضيه رأى والحال هذه إلا ما ذكرناه ، فإن قال : أفيسوغ ما ذكرتموه الرضا بما يبيع ؟ قبل له : لم يقل إنه يبيع فيصح ما ذكرته ، ٢٠
- بل هو حسن ، فإن قال : إن كان حسناً يجب أن يحسن فى كل حال . قيل له :



لا يجب ما ذكرته ، لأن إظهار كلمة الكفر وعبر ذلك يحسن عند الإكراه وجوب  
المفردة ولا يحسن في / سائر الحالات . وقد يئنا أن ما المقصد فيه دفع المفردة  
لا يحسن مع زوالها ، وهذه طريقة ثابتة في القليات والسميات فلا وجه  
لما سأولوا عنه .

٥ فإن قيل : أليس التحكيم في أمره وأمر القوم يقتضى شكاً في أنه الحق وفي أنه  
الإمام ، لأنه إن كان على بصيرة وتبين فلا وجه لهذا التحكيم ، وما هذا حاله  
يقبح على كل حال ، ويخالف ما ذكرتموه من كلمة الكفر .

١٠ قيل له : لو كان ذلك مما يدل ظاهره على ما قلته لم يدل ذلك إلا إذا كانت  
هناك أحوال تنبئ بحكمه ، لأن كلمة الكفر مع الاختيار تدل من حال التسليم على  
اعتقاد ذلك ، ومع الإكراه لا تدل عليه ، ودلالة هذه الأور هو بمنزلة دلالة الكلام  
الذي إنما يدل باختيار فاعله ، ولا يمنع أن يتنبئ بحكمه بما يقتضيه من القرائن ،  
فإن أين أنه يدل على ما ذكرتموه ، وقد ظهر من أصحابه عليه السلام ما ظهر ،  
هذا لو سلم ما قالوه من كونه دالاً على الشك ، فكيف وقد علمنا أنه لا يدل على ذلك ،  
لأنه قد يجوز أن يرضى بالتحكيم لإزالة الشبهة من قلب غيره ، وإن كان على فقه يبين  
١٥ وبصيرة ، ويجرى ذلك في باب مجرى ما يفعله من المناغرة والتشدد في ذلك ، أو يأمر  
به ، لا أننا شاكون لكن لإزالة الشبهة عن الغير ، فما الذي يمنع من مثله في باب  
التحكيم فكيف يجوز أن يثبتها على أمير المؤمنين عليه السلام أنه رضى بذلك الشك  
مع أن الحكم بحاله لمن شاهده ، ولنا من جهة الخبر ضرورة بأنه كان على بصيرة  
ويقين ، وقد كان يظهر منه في ذلك الوقت ما يبين ذلك من حاله ، فلو كان الأمر  
٢٠ في دلالة التحكيم ما ذكروه لكأن هذه الأحوال بمنزلة كلام متصل بكلام  
في أنه يغير دلالة .

فإن قيل : إن التحكيم يجب أن يصح لأنه يتضمن الرضا بما يحكم به الحكمان من إيجابات ونفي ، ولا بد من أن يكون / أحدهما بإطلاق الرضا بالبطل قبيح<sup>(١)</sup> لا محالة ؛ قيل له<sup>(٢)</sup> : هذا إن كان عليه السلام ورضي<sup>(٣)</sup> بحكما مطلقا ، فأما إذا كان إنما رضى بحكم الكتاب دون حكمهما ، وقد علمنا أن حكم الكتاب لا يكون إلا حقا ، فقد صار التحكيم لا يتضمن إلا الرضا بالحق .

- وبعد ، فلو صح ما قالوه لوجب أن لا يحسن من الإمام أن يولّي حاكما وأميرا مع تفويذه أن يحكم بالبطل بأن يقال : إن توليته إياه تقتضى الرضا بالحكم فإذا بطل ذلك بأن يقال : إنما توليه ليحكم بالكتاب والسنة فلا يلزم هذا القول وجب بمثله بطلان ما ذكره ، فإن قال : إنما<sup>(٤)</sup> حكم بالكتاب فما الحاجة إلى الحاكمين ، قيل له : لأن الكتاب لا ينطق بنفسه فلا يمتنع أن الحكم من يظهر ما فيه من دلالة الحق فيبينه ودلالة الباطل فيزيله ، وقد كان عليه السلام عالما بأن الكتاب لا يقتضى إلا إيجابات أمره ، فإن قيل : أليس الحاكم قد يجوز أن يفلط إذا تأمل الكتاب وتصور الحق فلماذا رضى بذلك ؟ قيل له<sup>(٥)</sup> : لو كان تفويذه ذلك يبطل التحكيم لوجب بطلان تولية من يجوز الفلط عليه ، على أنه يقال لهم : إذا كان إنما رضى بحكما في أمر مخصوص على وجه مخصوص ، فإن عدلا عن هذه الطريقة صار الذي يأتيان به بمنزلة أمر مبتدأ فلا يؤثر ، ويكون وجوده كعدمه ، ويصير [ بمنزلة<sup>(٦)</sup> ] ولي أمر أفحكم في غيره ] ، وهذا لا يمنع من صحة التحكيم ، على أن الأصل في التحكيم ما ورد به الكتاب في شقاق الزوجين ، لأنه قال : ( فابشروا حكما من أهله وحكما من أهلها ) فأمر تعالى بالحكمين في ذلك مع تفويذه أن يريد إصلاحا أو إفسادا ، ولذلك قال تعالى : ( إن يريدوا إصلاحا يوفق الله

(١) كذا في الأصل . (٢) الأول حذف (٤) (٣) كذا في الأصل .  
(٤) كذا في الأصل ولله « إن » بدل « إنما »  
(٥) الأولى حذف « له »  
(٦) لعله : بمنزلة من ولي أمرا لحكم . الخ .

بينهما) لأن ذلك يدل على تجويز خلافه ، ثم لم يمنع ذلك من حسنه ، وكذلك القول  
فيا ذكرناه ، وإنما نلتبس / بذلك قرب الإصلاح ، لأن الغالب عند الشافعي أن توسط  
الحكمين من جهتهما والرضا بما يتفقان عليه أعزب إلى زوال الشقاق وعود الصلاح  
من أن يتولياهما بأنفسهما المناظرة وأمر تعالى بذلك لدفع الضرر ، وعلى هذا الوجه  
سلك أمير المؤمنين في التحكيم على ما فصلنا ، وكان الحكمين من جهة الزوجين  
لورضا تكون المرأة مطلقة أو زوجة لغيره لم يؤثر ذلك في صحة التحكيم ، بل يجب  
أن يقال : إنهما عدلا عن الوجه الذي وقع التحكيم عليه ، فذلك القول فيما فعله  
الحكمان من خلق أمير المؤمنين ، وهذا بين .

فإن قيل : أليس من جعل حكما في أمر من الأمور فقد جعل حاكما فيه وقد بينا  
أنه لا يجوز تفويض الحكم إلى الفاسق ، كما لا يجوز تفويضه إلى الجاهل ، فكيف جاز  
أن يحكم في دين الله من ليس بهدل ، وهلا ذلكم ذلك على فساد ما رضى به من  
التحكيم لهذا الوجه . قيل له <sup>(١)</sup> : قال شيخنا أبو علي : إن الذي بيناه في الشرع أنه لا يجوز  
أن يولى الحاكم المتعلق باجتهاده ورأيه إلا العدل الصالح ، فأما ما لا يتعلق بالرأى بل  
حصل فيه التغيير ، وبين فيه الوجوه ، فمن أين أن السمع قد أوجب من أن لا يد من  
كونه عدلا مع علمنا بأن من هذا حاله بمنزلة المؤدى الرسالة المخصوصة أو القيم بوكالة  
معيّنة إلى ما شا كل ذلك .

قال : ولم يثبت أنه عليه السلام حكم فاسقا ، لأن الذي كان من قبله أبو موسى  
ولم يثبت فسقه ، لأن الأمور التي كانت منه لا تقطع بكونها فسقا فحكم إلا عدلا ،  
وأن حكم معاوية من ثبت فسقه وليس عليه في ذلك عيب إذا لم يرض وقد يقع الشقاق  
بين الزوجين فتكون الزوجة ذمّية قترض بذمتي ، ولا يكون على الزوج في ذلك عيب ،  
على أن الذي دعاه عليه السلام إلى الرضا بالتحكيم دعاه بينه إلى الرضا بتحكيم  
أبي موسى فلم يفعل ذلك عن اختياره ، وإنما فعله لضرورة ، وقد قل عنه عليه السلام

١٨٣ ما يدل على ذلك ، لأنه / أراد أن يبعث بعبد الله بن عباس فقال الأشعث بن قيس مع أهل اليمن : لا نرضى إلا برجل من أهل اليمن ، حتى قال عند ذلك : فإني أبست بالأشتر فهو يمانى ، فقال الأشعث : حكومة الأشتر طرحتنا فيما نحن فيه ، أبست رجلاً لم يختلط بنا ، واختاروا أبا موسى وعينوا عليه ، لأنه كان قاعداً عن نصرته والمহারبة معه وقال لهم : قد رموكم بحجزكم الأرض فدعوني أريهم بسلام من قريش ، فأبوا .  
عليه في ذلك وأداه خوف زيادة الفساد والشبهة إلى الرضا .

فإن قيل : فقد روى عن جماعة من أصحابه أنهم التمسوا المدول عن التحكيم إلى المناجزة . وقد روى عن عدى بن حاتم أنه قال : إن أهل الباطل وإن كانوا لا يقولون فإنه لم يقتل منا عدداً<sup>(١)</sup> إلا وقتل منهم مثله ونحن أمثلُ قبيلة ، وقد جزع القوم وليس بعد الجزع إلا ما نريد فتأخر القوم ، وقال الأشتر : يا أمير المؤمنين ، إن معاوية لا خلف له من رجاله ، فلو كان له مثل رجالك لم يكن له مثل صبرهم فاستمن بالله .  
قيل له<sup>(٢)</sup> ، إنه ليس بواجب على الإمام أن يفتل في الرأى غيره ، وإنما يلزمه أن يعمل على قدر اجتهاده ولا يلزمه ترك اجتهاده لاجتهاد غيره ، فلا يصح ما ذكرتموه .

وقد روى أن الأشعث بن قيس قام عند هذا الكلام من بين أصحابه عليه السلام مضطرباً وتكلم بما يدل على الشك ، وأن القوم قتلوا عن الحرب وقتلت بصائرهم ، فلم عليه السلام أن الأولى - وقد انتهت أحوال القوم إلى ما انتهت إليه - الرضا بما يؤدي إلى ترك الحرب وتأخيرها ، لأن مناجزة الحرب لا يمكن بالعدد القليل ، وقد يجوز أن يقال : إن رضا عليه السلام بالتحكيم لم يكن إلا ليمتكن من إزالة الشبهة عن الحقته ، ورأى بأن إزالة ذلك في الوقت يتعذر ، وأن مخالفتهم فيما رأوه من التحكيم يصرفهم عنه أصلاً فضلاً عن استماع حجابه وكلامه ، فأجاب إلى ذلك ، وغرضه ما قلناه دون  
٢٠ ففى التحكيم لأن / ذلك يحسن فله في الدين ، لأن أحدنا لو استدعى إلى الدين

١٨٣ ب

هناك لحسن منه الرضا بما يؤدي إلى لزومه المجلس مدة وسماه الحجاج والبيان ، فلي  
هذا جرى التحكيم من أمير المؤمنين وصرف الأصل فيه إلى مدة ولم يكن يظن بأبي  
موسى مع صحبته وثقه في الدين أن يخفى عليه الأمر مع ظهوره ، ولا أنه يُخدع  
في الأمر الواضح فرضى بذلك ، وكان عنده أن الرضا بذلك أولى في الرضا وأقرب  
إلى رد ما جاء من <sup>(١)</sup> قلوب القوم من الشبهة ، وأراد بذلك أن يتمكن من بعد من معاودة  
القوم ومناجزة الحرب ، فوقع الأمر بخلاف ما ظنه ، فصار المعب على غيره دونه ،  
وذلك بمنزلة توليته عليه السلام من ولّاه ممن أخطأ وأقدم على ما لا يجوز .

وقد قال شيخنا أبو جعفر الإسكافي ما يدل على أن أمير المؤمنين لم يرض  
بالتحكيم في الحقيقة ، وإنما أظهر الرضا لحرف الفتنة ، وروى عنه أنه قال لهم :  
« لقد أمسيت أمير المؤمنين وأصبحت اليوم مأموراً ، وكنت أسباً ناهياً فأصبحت  
اليوم منهيّاً ، وقد أحييت البقاء وليس لي أن أحلّم على ما تكرهون » .

وروى ما يدل على أن القوم أغلروا الرضا بذلك ، ولم يكن قصدهم حكم الحكيم ،  
لأن فليس بن سمد قال لأهل الشام : قد دعوتونا إلى ما عليه فافتناكم ، ولم يكن ليرجع  
أهل العراق إلى عراقهم ، ولا أهل الشام إلى شامهم بأمر أجل منه ، وأن يحكم  
بما أنزل الله تعالى ، فالأمر في أيدينا دونكم ، وإلا فنحن نحن وأنتم أنتم . قال :  
وقد كانت الشبهة ودوام القتال وكثرة القتل أورتهم فشلاً ، فأثر فيهم رفع المصاحف  
وما كان من القوم عند ذلك .

وقد روى عن عبيد الله بن عمر أنه وقف بين الصفين فقال : يا أهل العراق ،  
كانت بيننا وبينكم أمور فإن تسكن قد بين فقد والله عثرنا ، وإن تسكن قد بين فقد  
أسرفنا وأسرفتم ، وقد دعوتناكم إلى ما دعوتونا إليه فأجبناكم ، فاعثموا هذه الفرصة  
التي لعل أن يعيش بها الحى ويشر بها القتلى ، ومثل هذا الكلام إذا صادف قلباً  
خاسرتها الشبهة تقدر <sup>(٢)</sup> فيها الحيلة فوقع التحكيم على هذا الوجه .

وروى عن أمير المؤمنين أنه صرح لهم بذلك اليوم فقال : لست أحكم الرجال ولكني أحكم الكتاب ؛ وإن حكوا به قُلت منهم ، وإن لم يحكوا لم أقبل ؛ وهذا يدل على ما قدمناه . قال : مع أنه نظر إلى أهل البصائر ، وقد حدث ما حدث ، فإذا هم قليل لا يفوز بمن خالفهم ، فوادعهم لفلة الأنصار .

- ٥ وروى أن سليمان بن صوحاء قتل مضروباً وجهه بالسيف عند كلام الناس في المواقعة فنظر إليه على فقال عليه السلام : ( فتنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً ) فأتى عن لم<sup>(١)</sup> يدل ولم ينتظر . فقال له سليمان : والله لقد جئت أن ألتبس أحوالاً ولأن يهودوا إلى أمرهم الأول فما وجدت إلا قليلاً .

وقد روى عنه عليه السلام ما يدل على أنه قد رضى بذلك ، لأنه خاف لو ناجزهم

- ١٠ الحرب من انقطاع نسل رسول الله صلى الله عليه .

وقد روى عنه أنه لما رجع من صفين وقرب من السكوفة أنه قال جواباً عن خطاب يقتضى عيه فيما أقدم عليه : لقد همت بالإقدام على القوم وكنت سجيناً بنفسى من الدنيا فنظرت إلى هذين وقد ابتدراني - بنى الحسن والحسين - ونظرت إلى هذين وقد قدما في - بنى محمد بن علي وعبد الله بن جعفر - فقلت : هذان إن هلكا انقطع نسل رسول الله من هذه الأمة فكرهت ذلك ، فأشفت على هذين والله على أن لا أحضر حرباً وهما معي . وكل ذلك يجري مجرى المذرة في إظهاره الرضا بالتحكيم ، ولو لم يثبت إلا لواحد<sup>(٢)</sup> من هذه الوجوه لكفى في حسنة فكيف وقد أجمعت أجمع وهو مع ذلك يظهر الدم لأصحابه فيما أتوه من سبب الرضا بالتحكيم .

وقد روى عنه أنه قال يومئذ : لقد فلتتم فلة ضمنت قوام الدين وأسقطت

- ٢٠ منه وأورثت وهنا وذلة - في خطبة طويلة ذمهم فيها وفي عدولهم عن المقاتلة

عند رفع المصاحف . ثم إن الدين / حلوه على إظهار الرضا بالتحكيم بلفت بهم الندامة

١٨٤ ب

(٢) كذا في الأصل ، ولعلها ( واحد )

(١) كذا في الأصل ، وأصلها ( لم )

- وهم أصحاب البرانس إلى أن قال بعضهم : كفرتا وكفرتا فلم يرصوا بالشبهة الأولى مع عظم ما فيها من المفرة حتى عدلوا إلى ما هو أعظم منها وفارقوا أمير المؤمنين .
- ويقال إنهم بلغوا اثني عشر ألفاً وأتوا حرورا، ونزلوا هناك وأمروا على أنفسهم أميراً ورأى أمير المؤمنين أن قتالهم أوجب لما بلغه عنهم أنهم يسترضون الناس بالسيف والقتل ، وأنهم يقتلون الأطفال فضلا عن البالغين ولم يقدم على محاربتهم إلا بعد الحجاج والبيان ، وليس فيما تكلم به القوم أجود ولا أبلغ مما أوجبه عليه السلام عليهم وأورده ابن عباس لما أنفذه إليهم فإنه قال عليه السلام : من زعيمكم ؟ قالوا : ابن السكواء ، فقال : ما أخرجكم من حكننا ؟ قالوا : حكومتكم يوم صفين ، قال : نشدكم بالله أنتم لو أنتم حين رفعوا المصاحف قلت لكم وقد طلبتم أن أجيء إلى ذلك ، إني أعلم بالقوم منكم ، إنهم ليسوا بأصحاب دين ولا قرآن ، وقد محبتهم وعرضتهم أطفالا ورجالا قامضوا على حكم وصدقكم فإن هذه خديعة ودهاء ومكيدة ، فرددتهم على رأيي وقتهم ، لا بل قبل منهم ، فقلت لكم : اذكروا قولي لكم ومصيبتكم إياي ، فلما أليتكم اشترطت على الحكمين أن يحيا ما أحياه القرآن ، ويميتا ما أماته القرآن ، فإن حكما بحكمه فليس لنا أن نخالف ، وإن أيا فنحن من حكمهما براء ، فهل قام إلى رجل منكم فقال : يا علي ، إن هذا الأمر أمر الله فلا تحكم القوم ؟ قالوا : لا ، قالوا : فأخبرنا ، أفن العدل تحكم الرجال في الدماء ؟ قال : إنا لم نحكم الرجال وإنما حكمنا القرآن ، وهو خط مسطور بين لوحين لا ينطق حتى يتكلم به الرجال ، وأنتم حكمت أبا موسى وجستموني به متريساً وقتم ، لا نرضى إلا به وقال عليه السلام : أخبرني يا ابن السكواء ، متى سئى أبو موسى حكما ، حين أرسل / أم حين حكم ؟ قال : لقد سارنى وهو مسلم جانبه أن يحكم بما أنزل الله ، قال : نعم ، قال : فلا أرى الضلال في إرساله أنه كان عدلا ، قالوا : أخبرنا من الأقل ، لم جلسته بيننا وبينهم ؟ قال : ليعلم الجاهل ، ويثبت العالم ، ولعل الله يصلح في تلك المدة بين الأمة .

- وقال عليه السلام : لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل مؤمناً يدعو الكفار إلى كتاب الله فارتد على عقبه كافراً ، أكان يضره عليه السلام ! قالوا : لا ، قال : فما ذنبى إذا ضل أبو موسى ولم أرض بحكومتى ! وقالوا : أفرأيت كتابك باسمك واسم أبيك وتركت النسي بإمرة المؤمنين ؟ قال عليه السلام : دار<sup>(١)</sup> أمر الحديبية كتب النبي صلى الله عليه وسلم : هذا ما صالح عليه محمد رسول الله ، فقال أبو سفيان وسهيل ابن عمرو : لو أقررنا بذلك وشهدنا به ما قاتلناك ، اكتب باسمك واسم أبيك ، فقال عليه السلام : اكتب محمد بن عبد الله فإن ذلك لا يضر نبوتى شيئاً ، وكتبها رسول الله لإياهم فكتبوها أنا لإياهم . قالوا له : صدقت وبقيت خصلة واحدة ، وهو أنا قد هلنا أنك لم ترض بحكمهم حتى شككت فقال عليه السلام ، أنا أولى بأن لا أشك في ديني أم النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد قال الله لنبيه : « قل فأتوا بكتاب من عند الله هو أهدى منها أم أتبعه إن كنتم صادقين » أدل ذلك على شك النبي فيما هو عليه حتى قال هذا ، قال : فقال ابن الكواء : خصمتنا ورب السمكة وأنت أعلم منا بما صنعت ، فقال عليه السلام : ادخلوا مصركم - رحمكم الله - فلم نبرح حتى دخلوا معه المدينة وقال لهم ابن عباس وقد احتج عليهم بقول الله : « يحكم به ذوا عدل منكم » وبالْحَكَمِينَ عند الشقاق ، فقال : لا يمدل عمرأ وأبا موسى فقال لهم : قد قال الله تعالى : « فابشروا حكاماً من أهلها وحكاماً من أهلها » أرايت لو كانت المرأة يهودية قد اختارت حكومة أهلها وهم غير عدول . وقالوا له : كيف تجوز الموادة وقد أزالها عند ظهور / الإسلام وعلو أهلها ، فأجاب بأن سبب زوال الموادة القوة ، فلما قوى الإسلام وكثر المسلمون زالت ، ومتى اختلفت الكلمة ورجع أهل الحق إلى قلة جازت الموادة كما جازت من الرسول عليه السلام قبل الهجرة . وقالوا له : إن الحكم الظاهر يجب أن يعنى ولا يتوقف فيه كجلد الزانى وحد السارق فلماذا توقفت في الإمامة



وحكمتم الرجال ، فقال لهم عند ذلك : إنما يجب فيما لا شبهة فيه عند أحد ، فأما عند الشبهة فقد يجوز التوقف ، وأن الباغي من الفريقين معاوية وأصحابه مما قد يجوز فيه الشبهة ، فلذلك صرح التحكيم . وهذه الجملة أبين ما نورد على القوم .

وقال شيخنا أبو علي : إنه عليه السلام إنما يظن في تحكيمه بأن يقال : حكم في دين الله فاسقاً ، لأنه كان يستقد في أبي موسى خلاف ذلك وإن كان قد عن نصرته ،  
 ٥ وأما اقتران عمرو به كالشرط في حكمه ، كما أن حكمه بالكتاب شرط في جوازه عليه فلم يحكم فاسقاً على وجهه ، ويبين أن التحكيم من الزوجين إذا حسن مع علمنا بأنها هو الظالم فغير ممتنع في باب الإمامة وإن علمنا المستحق لإزالة الشبهة عن الغير .

وهذه الجملة كافية في إبطال قول الخوارج وتعلقهم بالتحكيم ، وما قدمنا من تسمية النبي صلى الله عليه وسلم بالمروق من الدين وغير ذلك يدل على فساد طريقتهم ، وإنما بنى الخوارج سائر مذاهبهم على هذه الشبهة فيما يتصل بالإمامة ، وعلى شبهة الوعيد فيما يتصل بالتكفير ، وقد بينا فساد قولهم في الوجهين فلا وجه بعد ذلك للتشاكل بفروعهم لدخولها تحت سائر ما قدمناه ، وبالله التوفيق في هذا الباب .

## الكلام في التفضيل

١٨٦

- / اعلم أن الأمر الذي قدمناه يقتضى أن الكلام في التفضيل والأفضل على القطع لا يدخل في باب التعبد ، لأن ذلك لو احتيج إليه لكان إنما يحتاج إليه للإمامة ، وقد بينا أن الذي هو شرط في الإمام أن يكون أفضل أو كالأفضل في الظاهر دون القطع ، ومن جهة العقل لا يجب أن نعلم ذلك ، كما يجب أن نعلم تمييز الشيء من غيره ، لأننا قد بينا ما لأجله يجب معرفة ذلك ، وأنه غير موجود في الفضل والأفضل ، وإنما نميز القول في ذلك لما اختلف فيه الاختلاف الشديد ، ونحن نبين القول فيه وكيفية الخلاف في ذلك ، ونبين وجوه الفضل ، ونذكر كلام من يقول بفضل أمير المؤمنين ، ومخالفة من يقول بفضل قطب لمن يقول بفضل من جهة الأفعال الظاهرة ، لأن الذي حمل كتاب الموازنة يدل كلامه على المذهب الثاني ، وإن كان لا يمتنع أن يكون فيهم من يعتقد في ذلك أنه يدل على الفضل قطعاً ونوجز القول في ذلك لأن لا يخلو منه كتابنا ، وقد يقتضى القول في ذلك شيخنا أبو عبد الله .
- ١٠

## فصل

في ذكر جملة من الخلاف في هذا الباب

- المشهور من الخلاف فيه قول من يفضل أمير المؤمنين عليه السلام على غيره ،  
 وهم على فرقتين : من يفضلهُ قطعاً للنصوص الواردة أو لظنه أن وجوه الفضل أكثر ؛  
 ومنهم من يقول بذلك على ما يقتضيه الظاهر من الأمارات والأفعال ، وقول من يقول :  
 إن أبا بكر هو الأفضل ، والغالب من عالمهم أنهم يسلكون ، وكونه <sup>(١)</sup> أفضل هاتين  
 الطريقتين ؛ لأن أدلتهم تدل على ذلك من حيث يستدل بمضمّن بالنصوص ، وبمضمّن  
 بذكر وجوه الفضائل .
- وقول من يقول بالتوقف ، وهم على فرقتين : منهم من يدل ثلاثة على أنه يقطع  
 على تساوي فضلها وهما الأفضل ، ومنهم / من يفت وقوف من لا دليل عليه ومن  
 يرى أن الظاهر من فضائلها التعارف .
- فأما من يحكي عنه أن العباس بعد الرسول أفضل لخلافه شاذ ذكره ابن أبي الثلج  
 من سعيد بن المسيّب وحكاه أبو عثمان الجاحظ عنه أيضاً ، وهو مذهب الشيعة .
- وأما قول من يقول : إن أفضلهم بعد رسول الله عمر بن الخطاب فهو أيضاً شاذ ،  
 قد حكاه شيخنا أبو عثمان في رسالته الخطائية . وذكر عن فرقة أنه الأفضل بعد الرسول  
 صلى الله عليه .
- وحكى ابن أبي الثلج عن ضبة بن محصن أنه قال : بينما نحن جلوس في المسجد  
 فتذكرنا أبا بكر وعمر فضلل بمضمّن عمر على أبي بكر وشيخنا أبو على ادعى  
 الإجماع بخلافه ، وأن أحداً لم يقدم عمر على أبي بكر ولا قدم غيره الأربعة  
 من الخلفاء عليهم .

(١) كذا في الأصل وله في (كونه)

هذا جملة الخلاف في الأفضل بعد الرسول عليه السلام ، ثم اختلف من بعد من قال إن أبا بكر أفضل بعد الرسول عليه السلام ، فمنهم من قال : ثم بعده عمر ، ثم بعده عثمان ، ثم علي ، ومنهم من قال : ثم عمر ، ثم علي ، ثم عثمان على ما حكى عن واصل ابن عطاء وغيره .

- وشيخنا أبو علي يقول : لم يختلف قول هؤلاء في أن الأفضل بعد أبي بكر هو ، ثم اختلفوا فمنهم من قدم عثمان ، ومنهم من قدم أمير المؤمنين ، فمن كان يقدم عثمان فيما روى عنه الحسن البصري وعمر بن عبيد وكثير من المرجئة وأكثر أصحاب الحديث ، وروى ذلك عن هدير ، ومن فضل علياً على عثمان واصل بن عطاء ، ولذلك كان ينسب إلى التشيع ، لأن الشيء في ذلك الزمان من كان يقدم علياً على عثمان ، وفيهم من يقدم أبا بكر ثم يقف فيمن بعده ، ذكره الإسكافي غير مضاف ١٨٧ إلى أحد ، ومنهم من يقول : الأفضل / بعد أبي بكر هو ثم عثمان ثم يسك ، وإليه تذهب طبقة من الحشو وأصحاب الحديث . وقد حكى عن ابن عمر وأبي هريرة ذلك ، ومنهم من وقف مع قوله بتفضيل علي عليه السلام في سائرهم ، ومنهم من قدمهم على الترتيب الذي ذكرناه .

- ١٥ وفي جملة من وقف في أبي بكر وعلى من فضل علياً على عمر وقطع بذلك ، حكاة الإسكافي من غير ذكر أحد .

فأما بعد الأربعة فشيخنا أبو علي يحكي أن بقية الشجرة أفضل من غيرهم بالإجماع ويقول : إن من أنفق من قبل التصح وقاتل أفضل من أنفق وقاتل بعد . وفي أصحاب شيخنا أبي علي من يخالف ذلك .

- ٢٠ وقد ذكر هو وشيخنا أبو هاشم أن الصحابة أفضل من بعدهم على ما يقتضيه قوله عليه السلام : « خير الناس قرني ثم الذين يلونهم » .

فأما تفضيل أبي بكر فمشهور عن عمر وعثمان ، وعن عمر <sup>(١)</sup> وأبي هريرة وجاعة  
من التابعين كالحسن والشمسي ، وهو مذهب أكثر البصريين كالنظام والجاحظ  
وعباد وغيرهم .

وأما تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام فروى عن الزبير وحذيفة بن اليمان وجابر  
ابن عبد الله وعمار وسلمان وأبي ذر والقتاد وعن طبقة من التابعين ومن بعدهم  
كجاهد وعطاء وسلة بن كييل والحكم . وفي جملة ما تركناه من المذاهب قول شيخنا  
أبي الهذيل لأنه يقف في أبي بكر وعمر وأمير المؤمنين ، ويقطع بضمهم على عثمان ،  
فهذه جملة الخلاف في هذا الباب . وإنما نذكر الخلاف عن يقول بفضلهم لأن على  
هذا الوجه يترتب فضل بضمهم على بض . فأما من لا يقول بذلك ممن يدعى النص  
والمصبة فلا مدخل لقولهم في هذا الباب .

## فصل

فيما به يصح التفاضل فاضلا وأفضل من غيره وما يتصل بذلك

١٨٧ب

- / قد ثبت في الأبواب المتقدمة الوجوه التي تقع فيها ويستحق بها المدح ، وبيننا أن من ذلك ما لا يتلاق بفعله وقدرته كالنسب والعق وغير ذلك فلا وجه لتفصيله الآن ، لأن الفرض بيان ما يدور بين من ذكرنا اختلافهم في هذا الباب ، والمعلوم أنهم لا يريدون بالتفضيل ما قدمناه وإنما ضوا في باب الذين الذي يرجع إلى كثرة الثواب ومزيمته على ثواب غيره ، فإذا قلنا : زيد فاضل فالمراد به أنه يستحق من الثواب قدرًا كثيرًا ، لأن من يستحق القليل من ذلك بأنه مؤمن مسلم ولا يقال فاضل ويوصف بأنه أفضل من غيره إذا تساوى في استحقاق الثواب ، ولأحدهما مزية في قدر الثواب . وهذا هو المراد بالاختلاف الذي قدمناه وهو بمنزلة اختلافهم في أن الأنبياء أفضل من الملائكة في أن المراد هذه الطريقة . وقد بينا في باب الأسماء والأحكام اختلاف الناس في قولنا « فاضل » ، وهل هو من الأسماء الدينية ، أو يجري على حد اللغة ؟ وبيننا الخلاف فيه ، فإن فيهم من يمنع من إجرائه على الله سبحانه من جهة اللغة ، وفيهم من يمنه سماعًا فلا وجه لإعادة ذلك ؛ وإذا قلنا في الفعل إنه فاضل على هذا الحد فالمراد به أنه يستحق به ثواب كثير ، وإذا قلنا هو أفضل من غيره فالمراد أن له على غيره مزية في قدر الثواب ؛ وذلك تشبيه بما قدمناه ، وقد تصح الإشارة إلى مكلف فيقال فاضل وأفضل ولا يصح ذلك في الفعل إلا بمقارنة غيره ، لأنه قد ثبت أنه لا فعل يستحق به الثواب إلا وينضاف إليه ما يمنع من ذلك فيه ، وهو بمنزلة وصفنا الفعل بأنه إيمان ، وقد بينا ذلك مشروحًا .

## فصل

في بيان ما به يعلم الفاضل فاضلاً والأفضل أفضل وما يتصل بذلك

- من قول شيخنا أنه لا طريق إلى معرفة ذلك إلا من جهة السمع / فما لم يرد  
 ١١٨٨ السمع عن الله تعالى ورسوله لا يعلم ذلك ، ويستمدون في ذلك على أن أحداً من جهة  
 ٥ العقل لا يعلم أنه يستحق الثواب على عمله الظاهر ؛ لنا لأمر ، منها : أن الوجه الذي عليه  
 يحسن أو يجب قد يفيض وقد يتعذر معرفته ، ومنها : أن الوجه الذي يجب أن يفعله  
 عليه ويستحق به الثواب قد يتعذر معرفته ، ومنها : أن يخلصه مما يحبط ثوابه من  
 قبيح يأتيه في الباطن أو لإخلال بواجب يتعذر علينا معرفته ، ومنها : أن انفراده عن  
 معاص يؤثر في ثوابه من جهة نقص أو مساواة يتعذر <sup>(١)</sup> ، وقد بينا من قبل أن الفضل  
 لا يدل على كون المصيبة كفرًا ، أو كبيرًا ، أو صغيرًا ، فإذا لم يعلم ذلك بالفعل اقتضى  
 ١٠ أن لا يعلم فضل الفاضل قطعاً من جهة العقل ، فإذا لم تعلم البواطن نجوز أن في الفاعل أن  
 يكون معتقداً لما يخرجه من أن يكون طاعة ، وكذلك القول في تجويز الدواعي  
 والقواصد ، وفي تجويز إبطائه ما يحبطه ، فالذي قدمناه من الوجه مجبوحها ، أو  
 بافتراد بعضها يقتضي أن لا يعلم أحداً <sup>(٢)</sup> فاضلاً من جهة العقل ، بل يقتضي أن لا يعلم  
 ١٥ مستحقاً للثواب أصلاً . وقد بينا من قبل مفارقة الثواب للعقاب فن هذا الباب لأننا إن  
 علمنا بالعقل انفراد ما يستحق به العقاب من غيره علمنا أنه يستحقه ، وذلك يتعذر في  
 الطاعات ، فاما بعد ورود السمع ببيان الكفر والكثير <sup>(٣)</sup> قد يعلم المكلف كافرًا أو فاسقًا  
 من جهة العقل بأن يعرف وقوع ذلك منه ، ولا نعرف مستحقاً للثواب إلا بتغير بيناؤه  
 بينه لما قدمنا ذكره . والخبير الذي يدل على أنه فاضل أو أفضل هو الذي يرد هذا  
 ٢٠ اللفظ أو يقتضي معناه .

وعلى هذا الوجه قال شيخنا أبو علي : إن خبر الطبري يدل على أن أمير المؤمنين  
 أفضل إن صح ، لأن أحب الخلق إلى الله لا يكون إلا من جهة الدين ، وذلك يقتضي ١٨٨ ب

(١) كذا في الأصل (٢) كذا في الأصل ولها رأيه (٣) كذا في الأصل ، وأما (والنفس)

من كونه أفضل . وقد قال : لا يمتنع أن يحكم أن زيداً فاضلاً<sup>(١)</sup> أو أفضل من غيره في باب الدين من جهة الظاهر بما يظهر من أفعاله التي توجب الحكم له بذلك عند اختيارها وعند اختيار حال غيره ، لأن لذلك طريقاً من جهة الأمارات . قال : وذلك بمنزلة حكمنا لمن ظهر منه خصال الإيمان أنه مؤمن ، وخصال الصلاح والزهد أنه صالح زاهد وإن لم يقطع<sup>(٢)</sup> على المنيب ، ولا فرق بين جواز الحكم بذلك فيمن يشاهده ، أو فيمن يثوثر علينا خبره ، فلا يخطئ . من يقول : إن زيداً أفضل من عمرو مخبراً بذلك عن ظنه ، ولا معتبر في هذا الباب بكثرة رواية الفضل إذا جوز فيمن لم يفضل فعله أن له من الفضائل ما لم يرو لبعض الدواعي ، ولا يجب أيضاً ذلك إذا قل عن بعض فضائلها مع تمييز فضائل كثيرة لم تنقل ، وإنما يجب الحكم إذا قل كل ذلك حتى صارت المعرفة بالخبر كالشاهدة أو مقارناً له .

١٠

قال : وقد ورد الخبر بأن من أنفق قبل الفتن وقاتل أفضل ممن أنفق بعد ذلك وقاتل ، وربما قال : إن الآية إنما تدل على فضل الفعل لا فضل الفاعل .

وقد ذكر شيخنا أبو هاشم مثل ذلك من البغداديات وبين أن في جملتهم من قد أحدث ما أحببنا ثوابه ، فدل ذلك على أن الآية دالة على فضل العمل ، ومالا<sup>(٣)</sup> قد ورد الإجماع في السلف على أن الأئمة الأربعة أفضل الصحابة ، وأنه ليس في الصحابة أفضل من علي وأبي بكر قال أبو علي : نعلم بالأخبار المسلسلة عن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه نصر خبر البشارة وغيره أن الأئمة الأربعة مرتبون قطعاً وقال : إجماعهم على أنهم أفضل الأئمة محمول على أنهم كذلك عندهم ولا يدل على القطع . وأجمعت الصحابة على أن أبا بكر أفضل من عمرو وعثمان ، وأن عمر أفضل من عثمان ، ومن قولها : إنه لا دليل

١٨٩

من جهة السمع على أن علياً أفضل وأبو بكر<sup>(٤)</sup> ، فالواجب التوقف في ذلك لفقد الدليل . قال أبو علي : ولا يحكم لأحدهم أنه أفضل في الظاهر أيضاً ، لأن المشاهدة لم تحط بفضلها حتى يعرف مزية أحدهما ولا دفع النقل بفضلها على وجه يمكن ذلك

٣٠

(١) كذا في الأصل ، ولعلها ( لا يطلع )  
(٢) كذا في الأصل ولعلها ( من أبي بكر )

(١) كذا في الأصل ولعلها ( فاضل )  
(٢) كذا في الأصل .



فيه ، فإن فضل بعض من شاعدهم أحدهم على الآخر بالظاهر ، وحكم بالنظر  
لشاهدة أفعاله لم يمتنع وكذلك في أحدا قد يجوز له ذلك إذا أحاط عليه  
بنقل فضائلهم .

- فأما شيخنا أبو هاشم فإنه حكم في خبر الطائر أنه لو صح لوجب أن يقطع على  
فضل أمير المؤمنين وحكامه من أبي علي ، لكنه لما يصح لم يعلم فضل أحدهما ، قال :  
لأن الأعمال لا تبقى على فضل الإنسان إذا لم يعلم المنيب من حاله ، فإذا فقدنا  
الدلالة وجب التوقف . وليس لأحد أن يقول : إذا كان علي عليه السلام لم يكن  
مقصراً عن أبي بكر في زهد وعبادة وعلم وقته وتقدم في النصره والكناية في  
الحرب ، فهلا قتم إنه أفضل ، وذلك لأن غفوه بإحدى هذه الحصا  
إنما كان يدل على ذلك لو علمنا أنها استرا في سائر الحصا ، فأما إذا لم يعلم ذلك  
فغير جائز أن يفضل عليه ، ألا ترى أن مه عين وغيره معه عين ، وقرى لا يجوز  
أن يقضى بأن صاحب الأمرين أفضل من صاحب العين إلا بأن يعلم بأن العين التي  
معهما متائلة ، وبين أن ذلك يتعذر ، لأننا نعلم لأبي بكر فضائل كثيرة ومقامات عظيمة  
عظم فيها النفع ، وليس الفضل بمقصود على المشقة ، وكذلك كان قصوده عليه السلام  
في العرش أفضل من مباشرة أبي دجاة للحرب . وذكر أشياء من فضائل أبي بكر  
كثيرة فهو كونه معه عليه السلام في العرش ، وهو ما كان منه يوم الحديبية لما أظفر  
الناس وما كان منه من الصعبة / ومن تصديقه عليه السلام حين كذبه الناس ، ١٨٩ ب  
وما كان منه يوم موته من الخطبة وإزالة الشبهة عن النفوس ، وما كان منه من  
الاستعداد إلى الإسلام بمكة وأعاد المسجد ، وما كان منه من كثرة المستجيبين ،  
وما كان منه من القيام بأمر الردة إلى غير ذلك ، وبين أن تعلّق من قدّم  
أبا بكر بأمر التقدم في الصلاة وبأمر الإمامة وغير ذلك لا يصح ، وتسكّم  
على الأدلة التي استدلت بها من فضل أمير المؤمنين كخبر غدير خم وخبر

المؤاخاة ، وقوله : أنت منى بمنزلة هارون من موسى وغير ذلك ، لا يدل على أنه أفضل وأوجب لأجل ذلك التوقف في فضل أحدهما على الآخر وقال : إذا كان التوقف إنما يجب لأجل فقد الدليل وجوزنا تقارب أحوالهما فوجب التوقف بين أبي بكر وبينه ، وكذلك بين عمر وعثمان وبينه ، وإن قطعنا على أن أبا بكر كان أفضل من عمر لأننا نجهز أن يكون فضله عليه بقدر يسير ، لما كان لعمر من المقامات المحدودة ، ويثبت كثيراً من فضائله ومقاماته ، وكثيراً من فضائل عثمان وما كان منه من الإنفاق وغيره . وهذا جملة ما قاله شيخنا في هذا الباب .

فأما أكثر البغداديين من شيوخنا فإنهم يفضلون علياً عليه السلام ويسلكون في ذلك طريقاً<sup>(١)</sup> ؟ أحدهما : موازنة الأعمال والفضائل فيحصلون بإزاء كل فضيلة لأبي بكر فضيلة لعل عليه السلام ، ويثبتون أن لفضائله مزية ، وهم في بيان المزية على طريقتين : إما أن يحصلوا المزية بزيادة الفضائل ، أو بالوجه الذي يعظم به والثاني : الاعتماد في ذلك على أخبار يروونها في هذا الباب ، كخبر الطائر وغيره .

فأما شيخنا أبو عبد الله فإنه يقطع على أن علياً عليه السلام أفضل لأخبار يقطع بصحتها ، ثم يذكر مع ذلك موازنة الأعمال ، ويثبت أن لفضائل أمير المؤمنين مزية على فضائل أبي بكر / بالكثرة وبالوجه الذي يعظم عليها .

واعلم أنه لا وجه لذكر موازنة الأعمال مع ثبوت الخبر الدال على فضل أمير المؤمنين ، لأن موازنة الأعمال هو طريق غالب الظن ، وليس بطريق العلم على ما قدمنا ذكره ، وإذا حصل طريق العلم لم يكن بذلك معتبر لئلا يتجوز ذكر ذلك بأن نثبت أنه نولا طريق العلم لوجب أن يحكم بذلك كما أنه قد يدل على الحكم بنص الكتاب ، ونذكر معه طريقة القياس وخبر الواحد على هذا الوجه .

واعلم أن الدليل إذا دل في أمير المؤمنين أنه من يجب توليه باطناً وظاهراً في كل وقت على ما بيننا من دلالة خبر غدير خم عليه ، فليس يجوز أن يقطع على أنه

(١) كذا في الأصل ، وموافقا (طريقتين)

- أفضل من جهة موازنة الأعمال وزيادة الفضائل بأن يقال : قد علمنا أن فضله  
يتخط (١) ، فإذا كانت أفضل من فعل غيره فيجب الحكم بأنه أفضل ، وذلك أنه  
يجوز عليها الصفات ولها تأثير في انتفاص ثوابه ويجوز في أبي بكر أن يكون حاله كذلك  
إذا لم يدل الدليل عليه ، لأن قد الدليل إنما يوجب الشك ويقترن به التجويز ، فأما  
الاعتماد من غير هذا الوجه على هذا الخبر فممكن وسنذكره من بعده وقد بينا أنه لا يمكن  
التعلق بالتقدم في الإمامة على التقدم في الفضل ، وشرحنا القول فيه فلا وجه لإعادته ،  
وبيننا أن ذلك إنما كان يجوز لو كانت الإمامة جزاء على عمل أو مستحقة بالفضل ، أو من  
شرطها كون الإمام أفضل ، ومتى بطل ذلك خرج من أن يكون دالاً على ذلك .
- واعلم أن أخبار الآحاد المروية في هذا الباب لا يمكن الاعتماد عليها ، لأن  
القطع بصحتها إذا لم يمكن فكذلك القطع بمدولها ، ولأن القول بالترتيب من باب  
الدين لا من باب العمل ، وإنما يجوز قبول ذلك في باب العمل وفيما يجري مجراه نحو  
الحكم والخبر إذا كان عن غالب الظن فلا بد من أن يتعلق بذلك ضرب من العمل  
نحو قبولنا خبر الثقة في التوبة / والصلاح فيمدح عند ذلك ، ويؤثر عن القدم على  
ما قدمنا ذكره من قبل ، وعلى أن أخبار الآحاد متعارضة ، ففيها ما هو كالنص  
المصرح في أن أمير المؤمنين أفضل ، وفيها كالنص المصرح في أن أبا بكر أفضل ،  
فلا وجه لتشاغل ذلك إلا إذا قصد به دفع أحد الآخرين بالآخر ، وبيان قطعية  
التعلق بذلك إذا أريد به إثبات التفارب بمالهما في الفضائل المنقولة ، فالقول إذا في  
هذا الباب على الأخبار المتواترة ، لكنه لا يتمتع في باب الموازنة ذكر أخبار الآحاد ،  
لأننا قد بينا أن ظاهر الفضل لا يعلم به أو يستحق به الثواب ، وإنما نذكر في الفضل  
من جهة غالب الظن ، فلا يتمتع في خبر الثقة أن يحمل هذا الحمل وإن كان دونه فيما  
يقتضيه من غالب الظن ، ونحن نبين الآن كلا الطريقين ونذكر ما اعتمد عليه شيخنا  
أبو عبد الله ومن تقدم كآبي جعفر الإسكافي وغيره فالتمس في ذلك على ما أورده .

## فصل

فيما يدل قطعاً على أن أمير المؤمنين عليه السلام أفضل

قد استدل شيخنا أبو عبد الله على ذلك بأمر واستدل بها الإسكافي لكنه في نصرته بلغ ما لم يبلغه ، فمن ذلك قوله عليه السلام - وقد أهدى إليه طير مشوى - :  
 « اللهم أدخل إلى أحب أهل الأرض إليك لياً كل معي » فدخل على عليه السلام .  
 وفي خبر آخر : « اللهم اتني بأحب خلقك إليك » فإذا على عليه السلام قد جاء .  
 وفي بعض الأخبار : « اللهم إن كان أحب خلقك إليك فهو أحب خلقك إلي » ثلاثاً .  
 قال : روى ذلك أنس وسعد بن أبي وقاص وأبو رافع مولى النبي وصفيه  
 وابن عباس ، فاستدل على صحة ذلك بطريقين :

أحدهما : أن هذه الأخبار كانت مشهورة / في الصحابة لم يختلفوا في قبولها مع  
 وقوع الكلام بينهم في التفضيل ، ولم يقع من أحدم الردة والتكبر ولم يجرؤ بحري  
 أخبار الآحاد .

والثاني : أن أمير المؤمنين أنشد ذلك أهل رى مع سائر الفضائل وقام به خطيباً  
 عليهم ومعرفاً حالهم فأقروا بذلك ، فكما ظهر فيهم ظهر في غيرهم فلم ينسكروا كلا  
 الوجهين ، فدل على صحة الخبر . فأما دلالة منه <sup>(١)</sup> على أنه أفضل فهو لأن المحبة إذا أضيفت  
 إلى الله تعالى لم يحتمل إلا الفضل في باب الدين فهو مخالف للمحبة التي تصاف إلى من  
 يجوز خلاف ذلك عليه ، مثل ما روى عن النبي عليه السلام وقد سئل عن أحب الناس  
 إليه قال : عائشة ، قيل له : من الرجال فقال : أبوها . وفي بعض الأخبار أن عائشة  
 سئلت : من كانه أحب الناس إلى رسول الله فقالت : فاطمة وزوجها ، لأن المحبة إذا  
 أضيفت إلى الرسول وقعت محتملة ، لأنه يجوز عليه من المحبة وجوه لا تجوز على الله .

تعالى ، فصار إضاعتها إليه تعالى في حكم نص لا يحتل ، وإضاعتها إلى الرسول عليه السلام تقع محتملة ، فيجب أن تقع على ما يقتضيه دليل أو قرينة .

وقد علمنا أنه تعالى إنما يحب عباده إذا فعلوا ما كلفهم وقاموا بحق عبادته ، والأحب إليه منهم هو الأفضل ، وليس لأحد أن يقول : فيجب أن يكون أفضل من النبي والملائكة ، وذلك لأن هذا الخطاب لا يتناول النبي عليه السلام ، فإذا قال : اللهم استنى ، كان هو خارجاً منه ، والملائكة لا يدخلون فيها يتصل بأمر الأكل وغيره ، فيجب أن يكون محمولا على ما قدمناه ، وعلى أن ذلك مما استثناء الدليل ولم يستثن غيره ، وليس لأحد أن يقول : قد رويت عنه أخبار تدل على أن أبا بكر هو أفضل فهو ما روى عن جابر قال : رأى رسول الله صلى الله عليه وآله أبا الدرداء بمعنى قدام أبي بكر فقال له : أمتى قدام رجل لم تطلع الشمس على أحد منكم أفضل منه ؟ وفي بعض الأخبار : أمتى أمام من هو خير منك في الدنيا والآخرة ؟ ما طلعت شمس على رجل بعد النبيين والرسول أفضل من أبي بكر ؟

وروى عن عليّ بن أبي طالب عن النبي عليه السلام : « خير أمتى أبو بكر ثم عمر » وروى نفسه روايات مشهورة : إن خير الناس بعد رسول الله أبو بكر ثم عمر ، ولو شئت أن أذكر الثالث لذكرت ، فلما أن تكون هذه الأخبار معارضة أو مخصصة . قيل له <sup>(١)</sup> : أجاب الشيخ أبو عبد الله بأنها أخبار آحاد ، ولا يجوز أن تكون معترضة فيما ذكرناه من الخبر المشهور ، ولا يمكن أن يقال : يجوز أن يخص به كأيخص القرآن بخير الواحد ، لأن ذلك ليس من باب العمل ، ولأنه إلى التناهي أقرب .

واعلم أن أقوى ما يقال في ذلك أشياء منها : أنه قد يجوز أن يحب غيره إذا أراد به النافع الكثيرة ، لأن الأفضل في المحبة هو ذلك . ولأنما يستعمل في الدين تشبيهاً به ، فإذا كان تعالى قد أراد في تكليف بعضهم ما تعظم فيه المشقة فقد

- أراد من منافاه ما لم يرد من غيره ، وإذا كان قد عرض بعضهم لأغراض كثيرة فلكشل ، فن أين أن المراد بذلك المحبة في باب الدين ؟ والجواب عن ذلك أن أحدا لم يحمل الخبر على هذا الوجه ، ولأن حمله على هذا الوجه مع علنا بقيام الدليل على ما كلف يقتضى كونه أفضل ، وأحدها أن يقال : إنما يدل على أنه أحب الخلق إليه في وقت الخبر ، فن أين أنه بعد الرسول هو الأفضل مع أن فضل الفاضل قد يختلف في الأوقات ويمكن أن يجاب على ذلك بأن يقال : إن أحدا لم يقل إنه يدل على أنه أفضل في كل حال . وأحدها ما ذكره شيخنا أبو عبد الله من أن لقائل أن يقول : إذا لم ينكروا الخبر لأنهم لم يعرفوا صحته لم يعرفوا فساد ، فشكهم فيه ما توقعوا كما يتوقف الإنسان فيما يسمعه من الأخبار الجارية هذا الجرى ، فلا يدل ما ذكرناه على صحة الخبر . وأجاب عن ذلك بأن / تركهم التكثير لم يكن على وجه الشك ، بل كان على طريق النقل ، وأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال في سائر ما لم ينكروا بعضهم على بعض أنهم لو توقعوا لهذا الوجه نحو الكلام في القياس وغيره ، ولقائل أن يقول : إن تركهم التكثير فيما لا بد من دخوله تحت التكليف يدل على صحة الأمر وعدم ، فأما ما لا يدخل تحت التكليف فلا يجب ذلك فيه ومن الأفضل لم يدخل تحت تكليفهم وعدوه من باب الأمارات فلذلك لم ينكروه ١٠
- لكن الذي ذكره أولى من أن تركهم التكثير كان على وجه النقل والاعتراف به يمنع من هذه الشبهة ، وذكر بأن هذا الخبر طريق معرفته فيما بينهم يجب أن يكون ضرورياً ، لأنه لا يجوز أن يقع لهم العلم بما جرى مجرى هذه الطريقة ، والمتقدمون لم يعرفوه بالتواتر .
- ٢٠ وسأل نفسه عند ذلك من شك في كونه أفضل أنه يجب أن يكون مخطئاً ، فقال : كذلك قول ، لكنه من باب الاستدلال لا من باب الضرورة ، لأن الاستدلال به على كونه أفضل مما تدخله الشبهة :

- وقال : لا يجب في هذا الخطأ أن يكون كبيراً وفضل بينه وبين من أنكر كون  
النبي أفضل بأن قال : هذا المنكر راد للإجماع المصرح بخطؤه العظيم ، وليس كذلك  
من أنكر فضل أمير المؤمنين وعدل من هذا الاستدلال ، ولأن التكليف لا يتعلق  
به على وجه يكون نكيره عظيماً . وألزم شيخنا أبا عليّ على قوله : إن الروى من  
خبر الميراث صحيح من حيث رواه أبو بكر بمحضرة الجماعة فلم ينكر عليه أن يقول  
بصحة هذا الخبر في هذا الوجه أقوى ، ومن ذلك الاستدلال بقوله عليه السلام : من  
كنت مولاه فعلى مولاه : اللهم وال من والاه وعاد من عاداه قال : وثبوته مثل  
ثبوت الخبر المتقدم بل أولى . قال : وقد ثبت أنه عليه السلام / جمع الناس لإظهار  
هذا الأمر فلا بد من أن يفيد فائدة تليق بالحال ، ولا بد من أن يعرف بها ما لم يكن  
معروفاً من قبل . قال : وقد ثبت أنه لا يجوز أن يراد به الإمامة على ما قاله بعضهم ،  
وثبت أنه لم يرده استحقاق الولاء على ما روى من أن منافرة وقت بين زيد بن  
عليّ وزيد بن حارثة في ذلك وأنه قال : أنت مولاي ، فقال زيد : أنا مولى النبي  
ولست بمولى لى ، فذمه النبي عليه السلام ، فجمع الناس وقال هذا القول ، وذلك أنه  
لم يكن لأمر المؤمنين في ذلك من الاختصاص ما لم يكن للعباس ولغيره من بنى حموته ،  
فلا يجوز حمله على هذا الوجه فكيف يحمل عليه وقد قال له عمر : أصبحت مولاي  
وقول<sup>(١)</sup> كل مؤمن ، وفي بعض الأخبار هناك أصبحت مولى كل مؤمن ومؤمنة حتى  
روى عن جماعة من الأنصار كآى أموت<sup>(٢)</sup> وغيرهم أنهم عند ذلك سلخوا عليه وقالوا له :  
يا مولانا ، وبطل أن يراد بذلك النص والموالاة ، لأن ذلك كان معروفاً لأمر  
المؤمنين من قبل ، فيجب حمله على أن المراد به أنه يليه في الفضل وأفضله  
عنده ، لأن ذلك مما يجوز أن يجمع له الناس لما فيه من التشريف العظيم  
الذى يبين به من غيره . وشيخنا أبو عليّ يقول : من حمله على هذا الوجه

(١) كذا في الأصل ، ولعلها (ومولى) (٢) كذا في الأصل ، والله : (كأى أيوب) .

- فقد حمله على ما لا يدل ظاهره عليه البتة ، لأن الكلام لا يحتمل طريقة الفضل وليس الأمر كذلك ، وذلك إذا دل على الموالاة باطنًا وظاهرًا ، وكان للموالاة وقت لم يمنع أن يدل على أعلى رتبها لوقوعه على الوجه الذي ذكرناه . وأظن بعضهم قال : إن حمله على التفضيل هو قول حادث لأن من تقدم إما أن يكون حمله على الإمامة أو على الموالاة والنصرة أو على طريقة الولاء . وهذا غير معلوم / على ما قد ذكره ، ١٩٣
- واستدل بقوله عليه السلام : أنت مني بمنزلة هارون من موسى ، إما أريد به في باب الإمامة ، وقد علمنا خلافه ، أو في باب أنه خلفه على قومه على ما روى في غزاة تبوك عند كلام المناهقين فيه ، وأنه أراد أن يزيل الشبهة في أن يبين أنه خلفه على أمر هو أعظم أثرًا من إخراجهم منه في الجهاد ، أو يراد بذلك في باب المؤازرة والمعاونة على ما كلف وحمل ، أو يراد بذلك أن يليه في الفضل ، وإذا بطل باب الإمامة وجب فيها ١٠
- عداه أن يكون الكل مرادًا بالكلام إذا كان يحتمله ، لأن جميع ذلك يدخل تحت المنازل وشيخنا أبو علي منع من ذلك بأن قال : إن منزلة هارون من موسى في الفضل لا يجوز أن تحصل لأمر المؤمنين لأن فضل الأنبياء لا بد من أن يزيد على فضل غيرهم ، فلا يجوز أن يكون مرادًا بالخبر وحمله على طريقة الاستخلاف ، وقد تقدم القول في ذلك . ١٥

- ومن أقوى ما استدلوا به حديث المؤاخاة ، لأنه عليه السلام آخى بين أصحابه على ما روى في الخبر وجمع الناس لذلك وقصد إليه على وجه مخصوص فلا يجوز أن يراد بذلك المؤاخاة في الدين ، لأن ذلك كان معروفًا من قبل ولأنه لا يقع فيه اختصاص ، فلو أراد ذلك لم يكن بأن يؤاخى بين أبي بكر وعمر بأولى من أن يؤاخى بين أحدهما وبين غيره من المؤمنين ، فلا بد من أن يقتضى أمرًا زائدًا . ٢٠

واختلفوا في ذلك ، ففهم من قال : دل به على الإمامة وقد بطل ذلك ، ومنهم من نبه على ما يجب من معونة البعض لبعض - والمواساة من حيث كان المهاجرين <sup>(١)</sup> عند

(١) كذا في الأصل وصوابها (للمهاجرين)



- قدومهم المدينة مقلّين محتاجين ، وعلى هذا الوجه روى عن بعضهم أنه قال - وقد  
آخى بينه وبين غيره - : لى زوجتان أترك<sup>(١)</sup> لك من أحدهما وأشاطرك مالى ،  
وذلك باطل ، لأنه عليه السلام كما آخى بين المهاجرين والأنصار فقد آخى بين  
المهاجرين كأبى بكر وعمر ، فيجب بطلان ذلك ، وليس فى القسمة إلا الدلالة على  
٥ على أنه يليه فى الفضل ، وشيخنا أبو على / يقول : إنه أفاد بذلك زيادة اختصاص ١٩٣ ب  
على ما يقتضى المعونة والنصرة ، ولم يؤاخ بين مهاجرين إلا وحالهما فيما يمكن معه  
المعونة والمؤاتاة يتفاضل ، لأن كل المهاجرين لم يكونوا مقلّين ، والمقلّ قد تختلف  
أحواله فى التمكن مما يصل به إلى المعونة . وذكر أنه عليه السلام قد وصف أبا بكر  
بذلك ووصفه فى غير خبر فقال : ادعوا لى أخى وصاحبى وليس بأن يقال : إن هذه  
المؤاخاة هى التى يوجبها الدين قط ، وفى تلك زيادة فائدة بأول<sup>(٢)</sup> من غيره . يبين ذلك  
١٠ أنه لا بد من أن يكون لأبى<sup>(٣)</sup> فى قوته عليه السلام ، ادعوا لى أخى منزلة على  
ما لكثير من المؤمنين ، كما يجب مثله فى حديث المؤاخاة ، فإن صنع حل ذلك على  
الأخوة فى الدين فكذلك الحديث الآخر ، فقد صح أنه آخى بين فسين  
متقاربى الفضل .
- ١٥ وقد روى أنه عليه السلام آخى بين على عليه السلام وبين سهل بن حنيف مع  
بُعد ما بينهما ، فما الذى يمنع من أن يؤاخى بينه وبين أمير المؤمنين وإن لم يله فى  
الفضل ؟ وإذا جاز أن يقول عليه السلام لمن لا يليه فى الفضل : « إنه منى وأنا منه » .  
على ما روى فى خبر العباس ، وذلك أقوى من المؤاخاة ، فما الذى يمنع من مثله فى باب  
المؤاخاة ؟ فهذه الأدلة أقوى ما استدلوأ بها على أن أمير المؤمنين أفضل ، لأن ما عداها  
٢٠ لم يشتهر كشيهرتها ، وإن كان فيها عداها ما هو أقوى فى الدلالة ، لكنّها أخبار آحاد

(١) كذا فى الأصل ، ولله : أنزل (٢) كذا فى الأصل (٣) كذا فى الأصل ولله : الآن

ويعارضها الأخبار المروية في فضل أبي بكر ، لأنه قد روى فيه ما قدمناه في خبر أبي الدرداء أنه عليه السلام منعه من المشي بين يديه وقال : « يا أبا الدرداء ، أتعشى أمام من هو خير منك ؟ ما طلت الشمس ولا غربت على رجل بعد النبيين أفضل من أبي بكر » .

- وروى عن ابن عباس أن أبا بكر ذكر عند رسول الله فقال : « وأين مثل أبي بكر ؟ كذبتني الناس وصدقني أبو بكر وآمن بي وجهزني بماله وزوجني ابنته وواسأني بنفسه ، فوضع الاستدلال من قوله : وأين مثل أبي بكر ؟

١٩٤ | وروى عن أمير المؤمنين أنه قال : ألا أخبركم / بخير هذه الأمة بعد نبيها ؟ قالوا : بلى ، قال : أبو بكر .

- ١٠ وروى عن ابن مسعود أن النبي عليه السلام قال : « ومن أفضل من أبي بكر ؟ زوجتي ابنته وجهزني بماله وجاهد معي في ساعة الخوف » وما روى من قوله عليه السلام : « يا علي هذان سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين » وقد أقبل أبو بكر وعمر ، ولا يجوز أن يقول عليه السلام : « خير هذه الأمة وخير من طلعت عليه الشمس » إلا ويريد طريقة الفضل في الدين ، وكذلك القول إذا قال : سيدا كهول أهل الجنة . وقد عرفنا أن في تلك الحال كل من يقال إنه أفضل منه كان ممدوداً في جملة الكهول ، فيجب أن يكون أبو بكر سيد الكهول ولا يكون كذلك إلا وهو الأفضل . ويفارق ذلك قوله في الحسن والحسين : « إنهما سيدا شباب أهل الجنة » لأنه أراد بذلك أنهما أفضل من كل من بعد شاباً في الوقت ، فذلك صحيح لا يعترض ما ذكرناه ، لكن كل ذلك يعترض فيه من تقدم بأنه أخبار آحاد فهي مخالفة لتلك الأخبار التي تقدم ذكرها ، وفي أخبار الآحاد المروية في أمير المؤمنين ما يعارض ذلك فهو ما روى من قوله عليه السلام في ذي الثدية : « يقتله خير الخلق والخلق » وما روى
- ٢٠

في بعض الأخبار : « يقتله خير هذه الأمة » ونحو ما روى أنه عليه السلام قال لفاطمة : « يا فاطمة إن الله تعالى أطلع إلى أهل الأرض فاخار منهم أبأك فاتخذة نبياً ثم أطلع ثانياً فاخار منهم بأك » وما روى عن عائشة قالت : كنت عند النبي عليه السلام إذ أقبل عليّ فقال : « هذا سيد العرب » قالت : قلت : أبأي وأمي ، أأست سيد العرب ؟ فقال : « أنا سيد العالمين وهذا سيد العرب » .

وعن أنس ، قال : قال النبي صلى الله عليه : « إن أخي ووزيري وخير من أخلف بدى يقضى ديني وينجز موعدى على بن أبي طالب » .

وروى أن رجلاً سأل عائشة عن مسيرها / فقالت : كان قدراً من الله ، نسألها  
١٩٤ ب عن علي فقالت : لقد سألني عن أحب الناس إلى رسول الله وزوج أحب الناس إليه .

وقد روى عن أبي رافع ، قال : قال رسول الله لفاطمة : « أما ترضين أني زوجتك خير أمي ؟ » . وعن سلمان الفارسي أنه قال صلى الله عليه : خير من أترك بدى عليّ ابن أبي طالب .

وعن ابن مسعود ، قال : قال رسول الله عليه السلام : « عليّ خير البشر فمن أبى فقد كفر » . وعن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « أفضل أمي علي بن أبي طالب » ، فلا يمكن من فضل أبي بكر أن يحتج بذلك الأخبار . وهذه  
١٥ الأخبار أجمع فارضها ، وإنما يجب أن ترجع في ذلك إلى ما ثبت في النقل . وليس في جملة ما روى في فضل أبي بكر أشهر في النقل مما روى عن أمير المؤمنين أنه خطب به لأن<sup>(١)</sup> في رواية<sup>(٢)</sup> كثيرة ، ولأنه مما لم ينكره أحد من رواة الأخبار ووقع على وجه ظاهر ، ولا يمتنع أن يريد به غير نفسه ، كما روى عن النبي عليه السلام ما يجري هذا المجرى ، فأراد به غير نفسه لكن ذلك يضاف من جهة ما روى من  
٢٠ قوله ، ولو شئت أن أذكر الثالث لذكرته ، ومن جهة ما روى عن محمد بن علي أنه

(٢) لها في روايات .

(١) لها « لأه » .

قال : وكهت أن أسأله عن الثالث لئلا يذكر نفسه ، لكن هذه الزيادة ليست في الشهرة كالأول ، على أنه قد روى عنه عليه السلام في العباس ما شا كل في دلالة الفضل ما قدمناه .

وقد روى عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه قال : « العباس أسعد الناس يوم القيامة » ، وهذا في الدلالة على أنه أفضل أقوى من لفظ الأصل <sup>(١)</sup> ولفظ الخير .

وروى أنه عليه السلام صعد المنبر فقال : « أي أهل الأرض أكرم على الله ؟ » قالوا : أنت . قال : « العباس وأنا ، من سبه فقد سبني » ، وبهذا تعلقت اليهودية <sup>(٢)</sup> أنه أولى بالإمامة . وبأخبار أخر كثيرة في هذا الباب ، فهو ما روى أنه عليه السلام خفض من صوته عند دخول العباس ، ونحو ما روى / أنه كان يشاوره لما افتتح مكة واعتزل معه ، وكان يقول له في خطابه : « باني أنت ، ويشتمه في كل من يشتم فيه » ، وقال في مرضه : دعوني مع عبي ، وأخرج غيره . وتولّى وضع ميراث العباس بيده حتى روى عن عمر أنه قلع ذلك الميراث ، فأخبره العباس أنه عليه السلام وضعه بيده فتطأطأ للعباس حتى صعد على ظهره فردّه إلى موضعه .

وروى عن ابن عباس أنه قال : كنت مع النبي صلى الله عليه فقال له . يا عم ، اتبعني ينيك . فجاء ومعه الفضل وقثم ومعيد وعبد الرحمن وأنا معهم ، قال : فأدخلهم عليه السلام ودخل بيتنا وغطانا بشملة سوداء مخططة بحمرة وقال : اللهم هؤلاء أهل بيتي وعترتي فاسلمهم من النار . وقوله تعالى : « قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى » يقتضى أن للعباس في ذلك ما ليس لغيره ، إلى أخبار كثيرة . فلم صار بأن يجعل الأفضل بعد رسول الله عليه السلام أي بكر تلك الأخبار أولى من العباس لهذه الأخبار ، لأنه لا يمكن أن يجعل كثرة الأخبار مرجحاً لأن من جرى هذا المجرى

(١) لهما « الأفضل » . (٢) له ( الراوندية ) .

ما ليس من باب العمل لا يصح ذلك فيه ، فيجب إذاً أن نطرح التعلق بذلك ونستمد على ما يصح في النقل ، لأننا قد بينا أن الفضل والتقدم فيه لا يعرف إلا بالسبع .

وقد قوى شيخنا أبو عبد الله الأخبار المروية في أمير المؤمنين بأن قال : قد صحبها ما يضمف قلها من عداوات بني أمية وبلوغهم في كتابان فضائله النهاية ، فلولا قوتها في الأصل لم يبق في قلها هذه البقية .

وقد صحب الأخبار المروية ما يقوى قلها ، فلو كانت في الأصل من باب التواتر لبقيت على تلك القوة ، وجعل ذلك مقويا لما نقل في أمير المؤمنين من هذا الباب لكن ذلك لا ييلفه مبلغ التواتر ومبلغا يقطع بصحته .

- وأما ما في القولين من فضائل أمير المؤمنين فليس يدل إلا على فضله وتقدمه فهو قوله : « إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً » / وأنه عليه السلام عند نزول هذه الآية جمع علياً والحسن والحسين عليهم السلام وجلهم بكساء ، وقال : اللهم هؤلاء أهل بيتي وآية المباهلة وقوله : « يطعمون الطعام على حبه » وقوله : « وإن تظاهروا عليه » إلى غير ذلك فإنما يدل على تقدمه في الفضل ، ولا يدل على أنه لا أحد أفضل منه ، وذلك مما لا خلاف فيه ، وإلزامه الآيات التي يتعلق بها من يقول بتقديم أبي بكر ، فهو قوله تعالى : « إلا تصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا » وقوله : « ولا يأنل أولوا الفضل منكم » ولأنه نزلت في أبي عبيدة ما كان منه في مسطح لما نكس في شأن الإفك فأبده ولم يكرهه<sup>(١)</sup> إلى أن أنزل الله هذه الآية إلى غير ذلك ، فليس للإكتفاء في هذا الباب معنى ، لأن الآية الواحدة في دلالة الفضل كالأيات ، فإن قال من يقدم أبا بكر : إنني أستدل على ذلك بأمر يجري مجرى

(١) كذلك الأصل .

- التواتر وهو ما روى أنه عليه السلام قدمه في الصلاة في أيام مرضه . وقد تقدم منه في باب الإمامة ألفاظ نحو قوله : فإن استروا فأئبنهم صلاحاً . ونحو قوله : ويؤمكم قراؤكم وخياركم . قالوا : ولا يجوز أن يكون قصداً لأمر على أنه قدمه لسنه أو لغير ذلك من الأحوال المعلومة من قبل ، وكيف يصح ذلك وقد قال : يأبى الله ورسوله والمسلمون إلا أبا بكر ، ولو كان غيره يساويه لما جاز أن يقول ذلك في الحال التي يئنه فيها على فضل من يجوز تقديمه ويجب ، وربما قالوا إذا صح تقديمه على وجه لا بد من أن يكون دلالة على أمر لم يكن معلوماً من قبل ، ولم يجوز أن يدل على الإمامة ولا على السن وغيره ، لم يبق إلا أنه قصد بذلك دلالة الفضل ، وأنه يليه في هذا الباب ، فإذا كان عليه السلام لو كان متمكناً كان هو الإمام لنفسه فتعد المرض أقامه في أعظم شرائع الدين مقام نفسه لينبه على هذه الحال ، ولا يشبه ذلك تقديمه عبد الرحمن ، لأن شيخنا / أبا على يقول : لم يقدم عبد الرحمن بل يقدم في حال الضرر ، فلما جاء صلى الله عليه صلى خلفه فهو مفارق لما قدمناه ، ولم يجعل وجه الدلالة صلاته خلفه ، وإنما جئنا الوجه فيه في التقديم على الوجه المروي . وقوله : يأبى الله ورسوله إلا أبا بكر ولا يمكن أن يقال : إنما لم يقدم علياً عليه السلام لأنه كان مشغولاً به عليه السلام لأن قدر وقت الصلاة قد كان يجوز أن ينوب عنه غيره كما قد كان ينبغي عنه في بعض الأوقات ، وكما قد كان يصلي ولا فرق بين صلاته وحده في أنه مشغول بها عنه وبين صلاته بالناس .

- قالوا : ويفارق تقديم عمر صبيحاً في الصلاة ، لأنه لما جعل الأمر شورى لما يصلح أن يقدم الواحد منهم فزله عنهم لمذر . وعلى هذا الوجه روى عن بعض الصحابة أنه جعل ذلك علة في تقدمه في الإمامة وقال : نرضاه لدنياً ناكراً رضي النبي عليه السلام لدنيا . وشيخنا أبو عبد الله طعن في ذلك بأنه لا يتبع أن يقدمه النبي صلى الله عليه ، لأنه كان أقدمهم هجرة ، ولأنه قد ثبت أنه هاجر مع النبي عليه السلام وصحبه ، وقد كان أمر

- علياً أن يقيم بحكمة على ردة الودائع وغيرها ، وإذا كان عليه السلام قد بين أن هذا أحد الحصال الذي من أجله يتقدم الإمام في الصلاة ، فيجب أن لا يتمتع أن يقدمه لأجله وقال : إن الذي روى في أن الإمام من شرطه أن يكون أشهر صلاحاً وأن يكون خيراً من أخبار الآحاد فلا يجوز أن يعتمد عليه ، وإنما أراد عليه السلام بتقديمه وتشدده في ذلك أن ينسلك الناس بالسنة المأثورة . قال : ولا بد في قوله : يأبى الله ورسوله إلا أبا بكر أن يكون أراد به منع من لا يجوز أن يتقدم في الإمامة ، لأن من يجوز أن يتقدم لا يأبى الله تقديمه ، ولما كان عليه السلام أحق بالإمامة وأحق بالتولية عند المذركان غير جائز أن يتقدم غيره ، فلذلك قال ما قال .
- وقد عارضوا / ذلك باستخلافه أمير المؤمنين على المدينة في غزاة تبوك ، وأن ذلك ١٩٦ ب أولى أن يدل على الفضل من التقديم في الصلاة ، لأن ذلك ينصر ذلك وغيره . ١٠

وأما نعتهم بأنه الأفضل من حيث قدموه في الإمامة على ما يروى عن النظام وغيره ، فقد بينا أنه لا يدل عليه بوجوه قدمناها . وما يتعلق به من أنه عليه السلام كان يعظمه ورفع من مجلسه ويكرمه إكراماً يبينه به من غيره ويفضله فيه على غيره فلا يصح التعلق به ، لأنه قد يعظم الواحد مع دينه لمولاه سنة وتغير ذلك من أحواله وقد نعتوا في ذلك بكونه أولهم إسلاماً وصديقاً وأكرم استدعاء إلى الدين ومستجيبين<sup>(١)</sup> ، وأعظم تأثيراً في باب الإنفاق وغيره ، وهذا مما يتصل بالسكلام في الموازنة . وقد بينا أن ذلك لا يدل إلا على الظاهر ، وأنه إنما يدل بشروط ذكرناها في هذا الباب . ونحن نبين جملة من ذلك ليوقف على الطريقة فيه إن شاء الله .

## فصل

فيما ذكره القرطبان في باب التواضع وما يتصل بذلك

- نحن تقدم في ذلك مقدمة نبني عليها ما ذكره القوم ليسهل بها طريق المعرفة .  
 قد علمنا أن الفاضل بتقديم غيره بجزية الثواب على ما تقدم القول فيه . والثواب من حقه  
 أن يستحق على طريقتين ، إحداهما : الإقدام على فعل ، والآخر : التحري <sup>(١)</sup> من فعل .  
 وقد بينا القول في كلا الوجهين مشروحا . وقد علمنا أن زيادة الثواب في الفعل يكون  
 لوجوه عظيمة ، ووجوه عظيمة ، إما أن يكون لموقفه في نفسه ، وإما لما يحصل فيه من  
 النفع ، وإما لسكثرة المشقة ولما يجرى هذا المجرى مما نقصنا القول فيه في الوعيد ،  
 وبيننا هناك أنه يبعد أن يعرف ذلك في فعل مفضل ، أو في فاعل معين إلا بدليل  
 يقتضيه ، ومضى فقدنا الدليل فالواجب أن ترجع إلى طريقة غالب الظن مما عليه دليل  
 ١٠ يجب أن / فلم صحته ، وما لا دليل عليه يجب أن نسلك فيه طريقة الأمارات .

- ١١٩٧  
 واعلم أن ما له مدخل في هذا الباب ليس إلا خصال الفضل ، وهي على ضربين :  
 أحدهما علم ، والآخر عمل ، ويتبع العلم التحرز مما يضاده ويناقيه ، أو يجرى هذا  
 المجرى كالجهل والشبه وما شاكلها ، ويتبع العمل التحرز من القبيح والأعمال التي لها  
 مدخل في هذا الباب قد يكون من أفعال القلوب والعزم وتوطئن النفس وما شاكلها .  
 ١٥ وقد يكون من أفعال الجوارح ، وهي على ضربين :  
 أحدهما : نفاق العلم ، وذلك كالنعيم والادعاء إليه واستدعاء المبطلين وما شاكل ذلك .  
 والآخر : أفعال الجوارح ، وذلك كالجهاد وما يتصل به وكالمبادات على اختلافها ،  
 وكالزهد والورع وما شاكله ، وكالعلم والمغفرة والجود والكرم ، والتهجرة والسبق إليها ،

(١) كذا في الأصل .



ويدخل تحت الجود الاتفاق على الرسول ، كما يدخل تحت الجهاد الرأى والسياسة وما يجري هذا المجرى ، ولكل ذلك وجوه يقع عليها نحو السبق إليه والتقدم ، وامتداد الزمان وكثرة المشقة فيه وكثرة النفع فيه فيما يعود على الدين ، وفيما يتعلق بالتأسي والافتداء ، فعلى هذه الوجوه يبنى الكلام فى الموازنة .

- ٥ . واعلم أن جميع ما ذكره فى الموازنة لا يخرج عن أقسام : منها ما فيه اختلاف فلا بد من تبيينه ثم تلحقه باب الموازنة ، وذلك نحو ما ذكره من التقدم فى الإسلام ، لأن من يقول بفضل أمير المؤمنين يقول : كان أقدمهم إسلاماً ، ومن يقول بفضل أبى بكر يخالف فى ذلك ؛ ومنها ما لا خلاف فى بيانه ، وإنما يقع الكلام فى مقابلة غيره به لا فى إبرائه ؛ ومنها ما حصل فيه طريقة الشركة فنذكر أى الوجهين أولى فى هذا الباب من طريق الموازنة ؛ ومنها ما يظن أنه داخل فى باب الفضل والثواب وليس منه فإن ذكر قائماً يذكر على طريق التثريب ، أو على القلط من يذكره / وإنما نريد ١٩٧ ب بذلك من يتعرف بفضل رجلين دون من لا يقول بفضل أحدهما أصلاً ، فليس لأحد أن ينكر ما ذكرناه من الأقسام بخلاف الحوارج وبخلاف الإمامية لأنهم يدرون<sup>(١)</sup> من أحد رجلين فلا وجه لذكرهم فى هذا الباب . ولهذا الجملة لا تتكلم فى باب التفضيل مع هذين الفريقين ، لأنه إنما يقال أحدهما أفضل من الآخر إذا صح فضلها وتقدمها . ١٥

- واعلم أن الذى كلف<sup>(٢)</sup> فى غيره إنما هو معرفة كونه مؤمناً فى الظاهر والصالح الفاضل ، لأن ما يلزمه من المدح ومن<sup>(٣)</sup> لا يجب إلا بذلك ، وكلف معرفة أنه أفضل من غيره فى الظاهر لينصل بينهما فى قدر المدح والتعظيم ، ولا فرق بين من يشاهده فى هذه القضية وبين من يبلغنا خبره فى أن ذلك من باب التكليف والمصالح . وأما السلم قطعاً بأن أحدهما أفضل من الآخر ، أو أنه فاضل ٢٠

(١) كذا فى الأصل . (٢) يياض كذا فى الأصل . (٣) يياض كذا فى الأصل .

في الحقيقة فإنما فعله صلاحاً إذا ثبت بالسمع ، ومتى لم يثبت فيه فالقضى يقتضى التكليف ليس إلا ما قدمناه . وقد بينا أن العلم يكون أحدهما أفضل لا يكون شرطاً في شيء من التكليف ، لأنه لو كان شرطاً لم يكن إلا فيما ذكرناه من المدح والتعظيم ، أو في باب الإمامة ، فإذا بطل كلا الوجهين لم يبق إلا ما قدمناه ، وطريقة غالب الظن توجب في باب المراجعة من هذا الباب في طريقة المسلم ، لأنه الأصل ٥ في التكليف على ما قدمنا القول فيه ، وطريقة العلم إنما تثبت بأمر زائد ، فصار من يعتبر في باب التفضيل الموازنة أقوى قولاً من الوجه الذي قدمناه .

واعلم أن أحد ما يعظم به الفعل ويعظم تأثيره في تقوية الرسول ، لأن ما أقوى حاله كان مؤثراً في قوة الدين ، ولذلك ذكرنا في هذا الباب أول من أسلم ، لأن المتالم ١١٩٨ أن السابق إلى الإسلام يكون / تأثير فعله فيها يعود على الرسول أقوى من تأثير المصل والتائب ، فذلك جعلنا الوجه في فضل الإنفاق من قبل الفتح والقتال كذلك ، لأن المتالم أن تأثيره في تقوية الدين أعظم ، وعلى هذا الوجه ذكر من فضل أبي بكر إنفاقه على الرسول واتخاذ السجدة وإظهاره وكثرة مستجيبته في هذا الباب ، لأن ذلك تقوية عظيمة في باب الدين ، وعلى هذا الوجه تعظم مواقف أمير المؤمنين في الجهاد وقته للكفار ، لأن ذلك عز للدين وتقوية للإسلام وإذلال للكفر ، وهذا مما يبين لك طريقة الكلام في هذا الباب . ١٥

ونحن نفصل بعض ذلك فنقول : إن أمير المؤمنين اختص في باب العلم بما ليس لأبي بكر ، وذلك لأنه إنما يعلم فضل العالم بما يظهر منه في الأوقات المختلفة عند الحاجة وفي جواب المسألة وعند التعلم وعلى حد الابتداء .

وقد علمنا أن الذي ظهر في ذلك من أمير المؤمنين أكثر ، وذلك مما يتبينه من نظر في خطبه ومواعظه ومواقفه في الحروب التي دفع فيها إلى المواقفة والمناظرة . وقد بينا من قبل أن العلم بهذه الأمور يدعو إلى إظهاره فإنه في باب ٢٠

- بمنزلة ما يدهو إلى الخير . وهذه الجملة تعلم النفل بين العالم وبين غيره وبين المتقدم في العلم ، وإلا فقد كان يجوز أن يقال : إن وكيع بن الجراح أفضل في الفقه من أبي حنيفة ، وأن البرزعلي أعلم من الشافعي ، وذلك يؤدي إلى الجبهالات ، وإن انضاف إلى ذلك أن علمه نفعا لكثرة الاقتداء والاتباع ، ولا حصل فيه من الكثرة وفضل البيان فهو أولى ، وقد صحت كل هذه الحصال في فضل أمير المؤمنين ، لأن الذي أخذ عنه من العلم لا يساويه غيره فيه ، لأن أصول التوحيد والمعدل إليه نضاف / وعنه أخذ على ما ثبت من واصل بن عطاء أخذه عن محمد بن علي وأبي هاشم ، ١٩٨ ب
- ولا يفي بهذا الوجه شيء من علم غيره ، لأن الذي يروى أن أبا بكر دعا إلى الدين حتى أسلم بدعائه الجماعة المذكورة في هذا الباب ، هو يخصهم ويخص الوقت ، وليس كذلك النفع الذي ذكرناه ، ثم قد ثبت عنه عليه السلام من دقيق الكلام في أصول الدين فهو إنكاره الروية ، ونحو تأديبه على تجويز الحجاب على الله تعالى ، ونحو نفيه المسكان عن الله ، ونحو إضافة العدل إليه ، ونحو ما روى في المنزلة بين المنزلتين حتى روى عنه في باب العوض ما يفي عليه ذلك ، فقال لرجل قدمه المرض : جعل الله ما كان من شكواك حطاً لسبائكك ، فإن المرض لا آخر فيه ، وإنما الآخر في القول باللسان والعمل باليد والرجل ، ولو أردنا ذكر ما روى عنه في ذلك لغال ، وفيما ذكرناه ١٥
- وقدمناه من قبل من موافقته الحوارج يدل على ذلك .

- وما نبينه رجوعهم عند المشكلات إليه ، فإنه لم يحتج إلى غيره إلا على طريق الرواية ، لأن الرواية لا تدرك بالقياس ، فهذا يبين صحة ما قدمناه . وأقوى ما يذكره من يفضل أبا بكر أن يقول : إنه بعد الرسول لم يمتد الزمان به ، ولا دفع إلا ما دفع إليه أمير المؤمنين ، وفي القدر الذي عرض بين عامة في باب أهل الردة وغيرهم ، لكن ذلك لا يستقيم لأن في تلك الأيام كان يشاور أمير المؤمنين ، وهو الذي أشار عليه في الردة بما أشار ، ولأن أبا بكر قد ظهر عنه في قدر أيامه ما يدل على قصوره عن منزلة ٢٠

- أمير المؤمنين ، ولو كان لطول المدة يوجب التوقف لأدى إلى أن يجوز في بعض من قسرت مدته أنه أعلم من ثبت تقدمه في زمانه ، وبطلان ذلك يبين هذه الطريقة بما يجوز . وقد بينا أنها مبنية على غالب الظن ، فليس لأحد أن يمترض على ذلك بطرق العلم ويقول : لم يثبت عندكم أن هذه الأقوال الصحيحة / والأجوبة المستقيمة ١٩٩ وإيراد الأدلة على وجهها دالة على علم الإنسان ، لأن مع الظن قد يجوز ذلك فيه ، لأن الذي بيناه قد أسقط ذلك ؛ فأما ما روى عنه عليه السلام مما يدل على أنه أعلمهم فهو قوله عليه السلام لفاطمة عليها السلام : « زوجتك أكثرهم علماً » ، وفي بعض الأخبار : أعلمهم علماً . وبين ذلك ما روى عنه من أنه كان يدهي أن عنده من العلم ما لا يجد له حلة ، إلى غير ذلك من الألفاظ المحكية في هذا الباب من غير إنكار يجرى ، بل كانت التجربة تكشف ما يدل على صحة دعواه حالاً بعد حال . وقد علمنا ١٠ سائر ما يحتاج إليه في الدين كان مستتراً في أصول الدين وأصول الشرع وفروعه وإن غير حدوث الأمور المشتبهة كان يبين فضله وتقدمه ؛ فما كان بينه وبينه غيره عليه حتى كان لا يقف في جواب ذلك . وقد ثبت أيضاً في سبب ذلك ما يوقوه ، وهو أنه كان ملازماً لرسول الله صلى الله عليه وآله لا يكاد يفارقه مع ما اختص به من فضل الفطنة والمرقة ، فقد كان عليه السلام شديد الإقبال على تعليمه ؛ ولهذا الوجه صارت عائشة ١٥ متقدمة في العلم لسائر النساء ، لأنها كانت الملازمة ، وكان صلوات الله عليه ليله إليها يعرفها الأمور ، وكل ذلك يبين صحة ما قدمناه في هذا الباب .

- ويدخل في هذه الجملة كونه أولهم علماً بالله ورسوله وإسلاماً . وقد بينا اختلاف الناس فيه قديماً وحديثاً ؛ فمنهم من يقول : إنه أقدمهم إسلاماً ، ومنهم من يقول ذلك في أبي بكر ، ومن يذهب هذا المذهب يقول : إن إسلامه عليه السلام وإن تقدم ٢٠ لم يكن بإسلام صحيح ، لأنه كان في حال الصغر ، ويقول : إن إسلام أبي بكر أشق لأنه عدول به عن عادة وطريقة وإزالة الشبهة ممكنة ؛ ومن هذا حاله يكون إسلامه

أشقى، فقد حصل فيه سبق والمثقة ويقول : حصل / استجلاب إسلام جماعة من ١٩٩ ب  
الأكابر على ما روى في هذا الباب ، ويستدل على ما قاله بأنه دخل على النبي فوجده  
وخديجة عليها السلام يصليان فقال : ما هذا يا محمد ؟ قال : « هذا دين الله » ودماه  
إلى الإسلام فاستنظره وقال له : دعني ألقى أبا طالب وأشاورة . قالوا : وذلك يدل  
على أنه كان صغيراً ، لأن ذلك ليس بكلام من يعرف أن الواجب عليه النظر . ٥

وقال شيخنا أبو عثمان الجاحظ في ذلك : لا فرق بين أن يجبر الراوى بأن إسلامه  
كان إسلام صغير ، وبين الخبر بأن سنه في وقت إسلامه <sup>(١)</sup> ما لم تهر المادة بأن الإسلام  
يصح معه <sup>(٢)</sup> ، قال : ومتى قبل : إنه يختص بكال العقل مع صغر سنه فذلك إما نقض  
عادة كالمعجز ، وإما أمر نادر وإن لم يبلغ المعجز ، وكلا الوجهين كان يجب أن ينقل  
ويظهر ، والذي قدمناه يمنع من ذلك ، لأنه إذا ثبت أنه عليه السلام أنه قال :  
« على أول من آمن بي » وجب حمله على الإيمان الصحيح ، وكذلك إذا قال لفاطمة :  
« زوجتك أقدمهم إسلاماً » والروايات في ذلك كثيرة . ولأن من حق الإسلام أن  
يحمل على الصعة إلا بأن يمنع منه مانع ، ولا رواية قووى قول من يقول : إن من  
أدُل <sup>(٣)</sup> أسلم أبو بكر أو زيد بن حارثة أو خباب بن الأرت مثل ما ذكرناه من الروايات  
في هذا الباب . ١٥

وقد روى عن ابن عباس أنه قال : أول من أسلم من الرجال على بن أبي طالب ،  
ومن النساء خديجة ، ولا يدخل الرسول عليه السلام في ذلك ، لأن الفرض  
الإسلام به .

وقد روى عن أمير المؤمنين في خطبته المشهورة أنه قال : وما أنا قد نبتت  
على الستين ، وذلك إذا بحث يوجب أنه قد أسلم وسنه من من يجوز أن يكون ٢٠

(١) لعل كلمة « ما » زائدة (٢) لعل الصواب « معها » (٣) كذا في الأصل .

١٢٠٠ بالنكاح / وبعد ، فن زاد في سنه أولى أن يقبل خبره ممن نقص وأزيد ما قيل في ذلك ثلاث عشرة سنة ، فيجب أن يكون أولى من رواية من ذكر سبعا وتسعا وعشرآ .

قال شيخنا أبو عبد الله : أخرى ما يترض به في هذا الباب أن يقال : لا يخلو لما دعاه الرسول عليه السلام من وجهين : إما أن يكون غير كامل العقل فهو الذي قاله المخالف ، أو كامل العقل فليس يخلو من أن يكون قد وجب عليه النظر والمعرفة ، ولا بد من القول بوجوده فيجب أن لا يجوز للرسول أن يدعو إلى شهادة أن لا إله إلا الله ولا تقدمت المعرفة منه ، فكذلك القول في الصلاة وغيرها . قال : وجواب ذلك بين ، لأن الأول أنه قد تقدمت منه المعرفة ، فلما دعاه أقر تلك على ما يطابق علمه ، ويجوز أن يكون عليه السلام كان قد نبهه على الدليل وإن لم يتقن ، وليس يجب أن يقال : إن من ذهب إلى أن إسلام أبي بكر أقدم كان عرف إسلامه ، لأنه كان يدعو إلى الله تعالى ويبرهم ويرجع إلى رأيه ، فظهر من أمره في ذلك ما لم يظهر من أمر أمير المؤمنين ، لأنه أسلم وهو صغير ملازم لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم تظهر منه هذه الأحوال لغيره فيكون أحد النقلين لا يمنع الآخر ، لأن كل واحد منهما قد نقل . وفي بعض الأخبار ما يدل على أن أبا بكر أولهم إسلاما ، وفي الصصابة من كان يقول به ، قد روى في ذلك عن حسان الشعر المعروف وهو قوله :

١٥

الثاني التالي المحمود شيمته وأول الناس منهم صدق الرسل

إلى غير ذلك ، ولأنه واقع الأخبار على هذا الوجه ويستقيم ما ذكرناه وإن كان الترجيح لوجه الأول لما يتيه من الرواية في هذا الباب .

وقال شيخنا أبو عبد الله : إن المشقة على أمير المؤمنين في علمه بأصول الدين أعظم ، لأنه لم يكن تمهده / طريقة النظر كما تمهد لغيره ، ولا عرف من هذا الباب ٢٠٠ ما سهل سبيله إليه ، وقد كان أبو بكر عرف ذلك وتمهد بطريقة النظر عنده ، وليس لأحد أن يقول : كان ذلك على أبي بكر أشق لا تتقاه عن المادة والإلف وإزالة الشبهة ،

- لأن المشقة مفارقة الإلف لا ترجع إلى فقد العلم وإنما ترجع إلى نفس المفارقة حتى لو فارق بلا علم لكان كفرته بالعلم فلا مدخل في هذا الباب . فأما طريقة الشبهة فقد كان حلها على أبي بكر أسهل لتقدم معرفته بالأمور ، وقد بينا عظم النفع بأمر المؤمنين فلا وجه لإعادته وبيننا ما يدل على أن علمه أكثر . فأما الهجرة فإن أبا بكر وإن تقدم فيها فلا مير المؤمنين السابق في ذلك ، لأنه تأخر لقيادة عن الرسول عليه السلام في رد الودائع وقضاء الديون وغيرها ، وكان خائفاً أيام مقامه وخائفاً عند خروجه وهجرته منفرداً بالأمر لأنيس له وليس كذلك أبو بكر ، لأنه كان مع الرسول صلى الله عليه . فأما ما يتصل بالزهد والورع فهما وإن كانا قد اشتراكا فيه فلا مير المؤمنين المتقدم والسبق من جهات منها مع اتساع الأحوال فيما يخص وبهم من الأموال ، كان عليه السلام يلبس أدون الثياب ، ويأكل اخشن الطعام حتى كان يقطع من أطراف كده ١٠
- ملا تقع الحاجة إليه ويرقع سراويله ، ويشترز التحرز الشديد في هذا الباب . وروى عن أم كلثوم بنت علي عليه السلام أنها قالت - وقد قدمت طعاماً وعوتبت في ذلك - : كيف لو رأيتم طعام أمير المؤمنين ؟ فأتى بأنرج فأخذ الحسين أترجة فأنزعها من يده ووردها <sup>(١)</sup> في القسمة ، وكان القليل والكثير من ذلك يرده في قسمة / المسلمين ، وسيرته في ذلك معروفة بطول ذكرها إن شرحناها . ونصدق مع ذلك بأملنا ١٥
- أجمع ولم يخلف إلا ثلاثمائة درهم على ما يذكر ، أو سبعمائة درهم أراد أن يشتري بها مملوكاً ليكنه بعض المهن .

- فأما أمر الجهاد فهو كالمفرد بذلك دون غيره ، لأن موافقه يوم بدر وأحد وحنين وخيبر وما كان من قتلاه ، وما كان من اعتماد النبي صلى الله عليه حالاً بعد حال ، وما كان من أخذه الراية من أبي بكر وهو ودفعها إليه يجري مجرى الفتح ٢٠

(١) في الأصل مذكورة مريين .

على يديه يوم خيبر ، وما كان من اتكاله عليه في كل أمر شديد أظهر من أن يحتاج إلى ذكره في هذا الباب ، وقد كان عليه السلام يأمره بأن يتقدم للمشاورة عند خوف الغير وامتناعه .

- وقد حكى من قوته وقوة قلبه وشجاعته وإقدامه ما لا يمكن أحد إنكاره .
- فأما ما قال بعضهم : إن تعود أبي بكر في العريش يوم بدر معه عليه السلام يساوى مبارزة أمير المؤمنين ، كما أن رأى النبي وبيانه يفضل قتال أمير المؤمنين ، وهذا إنما كان يجب لو كان مقبولا للرسول في رأى ومشورة ، ولم يكن له إلا ما ينصل بالصحة والأنس به ، وكما أن له المزية في الجهاد والتفرد به فله المبق إليه ، وله فيه المشقة العظيمة ثم له عليه السلام من قتال أهل الصلاة ما قدمنا ذكره حتى كان يقول : قاتلهم على تنزيل القرآن وأنا أقاتل الآن أولادهم على تأويل القرآن ، وكل ذلك بين .
- وأما طريقته في الرأى والسياسة فقد يئنا من ذلك طرقا ، وهو أنه عليه السلام لما سمعهم يقولون : لا رأى له ، أجاب بنهاية ما يجب ، لأن الرأى يحتاج إلى الآن<sup>(١)</sup> ، فإذا لم يتكامل تغيرت وإلا فن نظر في سيرته ومواقفه يعلم أنه كان في إقدامه وإحجامه لا ينسب دين الله ويدع الأمر / العظيم فيها يوجب الظفر بالعدو . ونين ذلك أن المنقول في الأخبار أن أبا بكر وعمر كانا يرجعان إلى رأيه ومشورته في الحروب وغيرها . وكان الذى يشير به النهاية في الصواب ، وذلك ظاهر فيها أشار به على أبي بكر في قتال أهل الردة ، وفيما أشار به على صفى قتال فارس ، وقد عزم على أن ينهض بنفسه فأشار بالعدول عن ذلك إلى إغناذ غيره . فأما ما يتلقون به في اختصاص أبي بكر بالإفتاء دونة فقد علمنا أن المواصاة بالنفس تزيد على المواصاة بالمال . ونحن إذا قارنا بين مواصاته عليه السلام بنفسه مع الرسول أولى وأحرى رأيتاه أرجح من مواصاة أبي بكر بنفسه وماله جميعا .



وإما كان يوجب ذلك التقدم لو كان أمير المؤمنين غنياً ولم يواس بماله . والتعالم من حاله أنه كان فيما يجده يتقدم غيره . والذي نقل عنه في تقديم الصدقة بين يدي مناجاته صلى الله عليه وفي أماله الجند في كثير من الأوقات في تحصل ما كان أطمعه صلى الله عليه ، فقد روى عنه أنه أجتر نفسه من يهودى عند علمه بحاجة الرسول . وقوله عليه السلام : ما نفننا مالاً كما نفننا مال أبي بكر لا يدخل نعمته إلا من كثر إلفاقه على النبي عليه السلام فهو عثمان وغيره فلا يمنع ذلك من صحة ما ذكرناه ، وقد اختص أمير المؤمنين بالصبر على الفقر والقلة والنعم الذي يضاف إلى الحيرة فأما ما كان منه عليه السلام في الحكم فظاهر ، لأنه كان لا يقدم مع التمكن على العقوبات وذلك بين سيرة في الحروب . وقد روى عنه عليه السلام أنه قال لفاطمة : « زوجتك أحلهم حكماً » . وأما صبره وكظمه الغيظ وعفوه عن الجناة فبين في سيرة .

١٠ / وقد بينا بطلان قول من طعن على رأيه بذكر ما كان منه في التحكيم . فأما قولهم : ١٢٠٧ إن أبا بكر قد اختص بأن سمى صديقاً ، وأنه صدق الرسول لما أسرى به ، فكان ذلك منزلة عظيمة ، لأنه صدقه فيما كذبه فيه الناس ، وقد جعل بإزائه صبر على مع النبي عليهما السلام في حصار الشعب على الجوع والخوف ، وما كان منه من إلقاء الأصنام التي كانت فوق البيت في جوف الليل ، وقد أمره عليه السلام أن يقف على منكبيه فتبض به ونحو ذلك . وما كان منه في هجرة الرسول عليه السلام حين طلبه المشركون وطلبه ليبيت في مضجعه ليقتل المشركون أنه عليه السلام لم يخرج ، وهذا أعظم من كل نفقة .

وأما وصفه الصديق فقد روى عن أمير المؤمنين عليه السلام في كلام له ظاهر في الرواية أنه قال : أنا الصديق الأكبر . وقد علمنا أن أبا بكر لم يسم بذلك لاختصاصه في التصديق بما ليس لغيره ، لكن اشتهر به عند أمر حادث ، كما وصف إبراهيم بأنه خليل الله وإن كان الرسول قد شاركه في ذلك .

واعلم أن الكلام بهذا ذلك إنما يقع في ذكر فضيلة بإزاء فضيلة ، فإن نقصناه  
طال الكلام . وقد نبهنا على طريقة القول فيه ، وإن من نظر علم أن أمارات الفضائل  
في أمير المؤمنين أكثر وأشهر ، وذلك طريق لغالب القنن ، ولأن الحكم بأنه  
أفضل الآن يتبع ذلك إذا أمكن فهو بمنزلة فاضلين ، ويعلم من أحدهما مزية في الفضل  
في وجوب ما ذكرناه من الحكم .

ومنه جملة كافية في هذا الباب .

## فصل

في ذكر إمامة الحسن والحسين وغيرهما من العترة وغير العترة

اعلم أن الذي قد ساء من قيل في وصف من صالح أن يكون إماماً / وفي الطريق ٢٠٢ ب  
الذي به ثبت إمامته يدل على ما نريد ذكره في هذا الباب ، لأن المعتبر في كل من  
يدعى أنه إمام بمحصل ذلك فيه ، وقد صح حصول ذلك في الحسن والحسين <sup>(١)</sup> عليه  
السلام بعد موت أمير المؤمنين ، لأنه قد ثبت صلاحه للإمامة لما اختص به من العلم والفضل  
والرأى والسياسة ، وكل ذلك قد ظهر عنه في مواقفه مع أبيه عليهما السلام ، وقد صح  
أنه قد باهجه فريق من الناس بعد موته فيجب أن يكون إماماً ، فإن قيل : فكيف جاز  
أن يسلم الأموال معاوية مع علمه بأنه لا يصلح للإمامة ؟ وكيف يجوز أن يخلف نفسه مع  
علمه أن ذلك لا يجوز في الإمام ؟ وكيف يجوز طول أيامه أن يقعد عن هذا الأمر  
حتى لا يفعل فيه ما يلزم للإمام ؟ وكيف يجوز أن يظهر موالاة معاوية وأخذ الأموال  
منه مع فسقه ؟ وأليس كل ذلك يظن في صلاحه للإمامة ، أليس قد ثبت بعد بيعته  
وتسليمه الأمر أن كثير من أصحاب أمير المؤمنين كان يقول ما يدل على أنه بهذا  
الفعل قد أذل المؤمنين وأذل الدين . وكيف يجوز أن يكون إماماً وفي الزمان من هو  
أفضل منه ، لأنه كان في أيامه بعض العشرة الذين شهد لهم بالجئته ، ولا خلاف أنهم  
أفضل من غيرهم . قيل له : إنا لا نقول إنه خرج عن أن يسكون إماماً لذلك الخلق ،  
لأنه فصل ذلك عند الاضطراب والخوف ، وبين ذلك أنه عليه السلام لو زال  
الخوف لما فعل ، ولو ترك معاوية البني والتوسب على الأمر لكان هو أحق من  
غير يمة تتجدد .

وقد بينا أنه ليس للإمام أن يخلف نفسه ، ولأنهم أن يخلفه من غير حدث ، ولم يكن  
قد حدث من الحسن عليه السلام حدث / يجوز ذلك فيه وتقلب فيه على الأمر ٢٠٣ ب

لا يكون حدثاً ، وكيف يصح ذلك أن يقال : إنه خلع نفسه وأخرجنا من أن يكون إماماً . وقد صح بما سنذكره أن الواجب على الإمام إذا أحدث حدثاً أن لا يخلع نفسه وأن يتوب ، فكيف يجوز أن يخلعنا من غير حدث .

- وقال شيخنا أبو علي فيما روى عن أبي بكر أنه قال : أقبلوني . إن ذلك يجوز أن يقوله الإمام ولا يريد به الإقالة في الحقيقة ، لأن ذلك لا يجوز في الإمام ، لكنه يريد به إظهار الزهد في هذا الأمر وحبّة كون غيره نائباً عنه ليكون تكليفه أخف ، أو يريد بذلك تجربة الرعية إذا خاف من بعضهم الخديعة فيُورد هذا القول تجربة لهم واستكشافاً لما في قلوبهم ، وعلى هذا حمل ما روى عن أبي بكر .

- فالأمر أن يجوز من الإمام أن يقتل أو يستقبل في الحقيقة فذلك محرم عليه على ما قدمنا القول فيه . وبين أن الدين يتعلقون بذلك من الإمامة نفي صدقوا بالخبر .  
١٠ يلزمهم القول بإمامة أبي بكر ، لأن من روى ذلك روى أن علياً عليه السلام قال عند ذلك : والله لا قبيلك ولا نستبيلك ، قدمك رسول الله فن الذي يؤخرك ؟ رواه أبو الجحاف عنه عليه السلام .

- وروى أبو حمزة أن أبا بكر لما فرغ من قتال أهل الردة قام في الناس خطيباً ثلاثة أيام يقول : أقبلوني . قام إليه علي عليه السلام فقال : يا أبا بكر ، لا قبيلك ولا نستبيلك . قدمك رسول الله فن الذي يؤخرك ، فوالله ما منك بدل ولا عنك حول .  
١٥ فإن صدقوا بالخبر لزمهم التصديق بتمامه على ما ذكرناه ، فإذا صح ذلك لم يجوز أن يقال : إنه بايع معاوية في الحقيقة ، لأن ذلك يناقض ما قدمناه من كونه بايعاً على الإمامة / ولا يعتبر بما يطلق من القول في الروايات وفي كتب الأخبار .

٣٠٣ ب

- وقد قال شيخنا أبو علي : إن يمتعه وقعت على حد الإكراه لظهور أهل الشام وقهرهم وخوف القتل لو وقع الامتناع من البيعة . والبيعة إذا وقعت على هذا الحد

حلت محل إظهار كلمة الكفر في أن وجودها كعدمها ، لأن البيعة قول فتحتل أن لا يقصد به ظاهره كما قول في كلمة الكفر ، قال : ولا إكراه أعظم من أن يسير إليهم الجيش العظيم الذي لا قبل لهم به ويتقدم بقتل كل من امتنع عليه ، ولم ير الحسن من أصحابه ما يقوى عنده على المدافعة ، أو يتمكن من الامتناع ، وعلى هذا الوجه بإيه سائر الفضلاء كعمد وسعيد وابن عمر وغيرهم ، واستمرت الحال على ذلك إلى أن مات الحسن عليه السلام ، فليس لأحد أن يقول : إن الإكراه إذا زال فقد كان يجب لمن ينتصب للإمامة .

فإن قيل : ليس المحكى من الرواية على ما حكاه أبو عثمان عن جرير بن عثمان والأوزاعي وغيرهم أن البيعة لماوية قد وقعت وأن الإكراه غير ثابت ، فكيف يجوز أن يدعى أنه ليس بإمام ، ولئن جاز ذلك ليجوزن في بيعة أمير المؤمنين عند ادعاء طلحة والزبير ذلك ، وليجوزن في بيعة أبي بكر مثله ، ولا يجوز إزالة الأمور التي لها ظاهر صحيح بالدعوى ، بل قالوا : إن معاوية يبيع له ولم يبايع لغيره ، وإمامته أسلم من إمامة غيره . وقالوا : إذا جاز الوقوف في طلحة والزبير فهلاً جاز مثله في معاوية ؟ قيل له : إن البيعة على ما قدمنا ذكرها إنما تؤثر لبا يصلح للإمامة ولم يظهر منه أنواع القسق فأما مع ظهور ذلك فلا يجوز أن يكون البيعة تأثير في هذا الباب .

١٠ / وقد صح في أمر معاوية ما ذكرناه وقد شرحنا حاله قبل ذلك ، بل يعلم ٢٠١  
من حال معاوية بالاضطرار أنه كان عالماً بأن غيره أحق بالأمر منه ، وأنه كان يسلك طريقة المناوبة والمهادنة ، وقد بنا طرقات من ذلك ، وأنه كان بعيداً عن الدين ، أخذاً في طريقة التغلب والملك ، وظهور ذلك من حاله ينفى عن الإكثار فيه ، وإذا ثبتت هذه الجملة لم يصح ما ادعاه ، وكان يجب بهذه المقدمة أن يحمل أمر البيعة إذا وقعت ممن يعلم دينه وسيره على أن هناك خوفاً لم يظهر بذلك الحرف فكيف مع ظهوره ؟ وإذا كانت الأحوال ظاهرة في ذلك لم يكن فيها بآية الخائف لإمام ، فيجوز له أن

- يظهر الكلام الذى ظاهره الرضا وإن كان كارها بقلبه ، ويدوم على ذلك إذا كان الوجه الذى له بخاف دائما مستمرا . وهذا واجب علينا إذا خفنا من الباغى على أنفسنا وأموالنا عند تمكنه منا ، لأنه يجب أن يستمر على ما يقتضيه الخوف إلى أن يزول وإن لم يتجدد فيه التخويف حالا بعد حال ، فلا عيب على ما فعله الحسن عليه السلام .
- وأما أخذه منه الأموال والمطاء فواجب ، لأن كل ما فى يده لو تمكن من نزعه وإزالة يده عنه للأمة ، فإذا لم يتمكن فى الكل وتمكن فى البعض فالوجوب قائم . فإن قيل : إنه كان يأخذه لنفسه ، قيل له : قد يجوز أن يوجه ذلك ثم يفرقه فى حقه وهو أحد من يستحق ذلك ، فإذا أفقعه على نفسه وعلى غيره فقد ضمنه فى حقه فلا يجوز أن يحصل ذلك طمنا فيه . وإذا علم أن فى قصده والدخول إليه كفا مما يخافه من قتله ، واستعباده لما يريد من تناول حقوق المسلمين من جهته ، فله أن يفعل ذلك وإن لم يكن مكرها عليه . فإن قيل : أليس قد كان فى أصحابه من ينكر ضميمه فى ذلك حتى ظهر عن بعضهم أنه قال : يامذل المؤمنين ، قيل له : إن إظهاره لا يتعلق باجتهادهم ، وقد كان عندهم الكلفة وإن قبل مع أصحابه ، وكان اجتهاده / بخلاف ذلك ، وكذلك كان اجتهاد الحسين عليه السلام لكنه كان يقول : لا سبيل إلى مخالفة الحسن فيما أتاه ويقول : مادام معاوية لا سبيل إلى الخروج ، وهكذا عمل ، لأنه أظهر الخروج بعد موته : وقد بينا أن ما طريقه الاجتهاد لا يجوز أن ينكر على الإمام إلا أن يظهر طريقة الخطأ فيه خصوصا ما يتصل بالإكراه ، لأنه من الباب الذى تختلف أحوال العقلاء فيه سببا بحسب قوة النفس وضعتها ، وبحسب استشعار الأمور فى المآقية ، ولعل الحسن عليه السلام قوى فى نفسه انقطاع نسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يظهر ما أظهر ، وذلك مما يقوى الخوف والإكراه ، وكل ذلك يبين سقوط ما سألوا عنه .

٢٠

فأما طمئنه فى إمامته بكون من هو أفضل منه فى الزمان ، فقد قال شيخنا أبو على على تسليم ذلك إن سعدا وسعيدا لم يكونا يهتمان بهذا الأمر ولا تقوى أنفسهما على

ذلك ، ولا على قتال أهل الصلاة ، وذلك علة تقدم الأفضل وتوسع إمامة المفضل .  
فأما من لا يسلم كونهم أفضل فلا كلام عليه في هذا الباب ، وكذلك لا كلام على من  
يعتقد أن علياً عليه السلام فوض إليه الأمر لسكننا قد بينا ما يدل على أنه لو لم يزل  
أحدًا وترك الأمر على ما تركه رسول الله صلى الله عليه وعلى ما قل في هذا الباب . وقد  
بيننا عنه عليه السلام أنه خبر أنها سيّدا شباب أهل الجنة ، وذلك يبين تقديمهما  
وفضلهما وصلحهما للإمامة ، وأنه لم يظهر منهما كبيرة تؤثر فيا يقتضيه الخبر .

\* \* \*

وأما إمامة الحسين ثابته عندنا ، لأنه قد صحّ أنه يصلح لذلك لما قدمناه وقد  
بويع له ، لأن الأمر ظاهر في أن العالم بآيموه وقد كان في جلتهم أهل العلم والأمانة ،  
وثبت أنه أفند مسلم بن عقيل قبله إلى أهل الكوفة وأنه أخذ البيعة على كثير منهم  
وصح رضى من كان في الزمان من الأفاضل كمحمد بن علي وغيره بإمامته .

وإنما روى عنهم منه / من الخروج إشفاقاً عليه وأمره بلزوم مكانه ليسكون  
أقرب إلى السلامة وإلى التوصل إلى الإمامة ، لأنهم كانوا جربوا أمر معاوية وعرفوا  
طاعة أهل الشام له ، وقلة مبالاة القوم بالدماء وإدراكها ، ومنهم له من ذلك لا يدل على  
أنهم لم يرضوا بإمامته فليس لأحد أن يقول : إمامته لم تثبت ، لأنه إنما خرج ليأبى له  
فلما لم يتم له دخول الكوفة لم تتم البيعة فلم تتم الإمامة ، لأن النى قدمناه قد  
أسقط ذلك .

\* \* \*

والكلام في إمامة زيد بن علي عليه السلام كالسلام فيها قدمناه ، لأنه إذا كان  
صالحاً للإمامة لما أوتي من الصلاح والعلم والفضل وصحّ أنه قد بايحه فريق من أهل  
العلم فيجب أن يكون إماماً ، وعلى هذا الوجه تثبت إمامة محمد بن عبد الله  
وإبراهيم عليهما السلام لأنه قد ثبت في جلتهم من يصح بيئته إقامة الإمام  
خصوصاً إبراهيم ، فإن عامة أصحابه كان من المعتزلة ، وعلى هذه الطريقة

يمجرى الكلام فيمن خرج من أهل البيت وغيرهم ، وقد قال شيوخنا بإمامة يزيد  
ابن الوليد الملقب بالنافس ، لأنه كان يصفه من كان يصلح للإمامة وبإيمه طبقة من أهل  
الفضل ، وذلك ظاهر فيما يقال من الأخبار فيجب أن يقال به . وكلام شيخنا أبي علي  
يدل على أن عمر بن عبد العزيز كان إماماً لا بالتفويض المتقدم لكن بالرضا المتجدد  
من أهل الفضل حتى مكن في أخذ أقسام الإمامة ما ضرب به المثل .

٥

وهذه الجملة مغنية عن القول في الأعيان والآحاد ، فيجب أن يجرى الباب عليه .  
ولا حاجة بنا إلى الكلام في إبطال إمامة معاوية ومن جاء بعده من المروانية وغيرهم ،  
لأن الأمر في ذلك أظهر من أن يتكلف القول فيه وإنما يخلق بإمامة هؤلاء القوم  
الحشو الذين يعتقدون أن الفاسق إذا تغلب عن الأمر صار إماماً وصار أحق بالأمر ،  
ويزعمون فيمن يخرج بدمم أنه خارجي وإن كان قد بلغ الغاية في الفضل ، وبيننا

١٠

بطلان ذلك بما يفنى عن /إعادته أو الإكثار فيه ، وبالله التوفيق .

ب ٢٥٠



## فصل

في ذكر جملة ما يختص به الإمام لكونه اماماً وملازماته لغيره وما يتصل بذلك

اعلم أن الإمام بقبوله البيعة على الشرط الذي ذكرناه يلزمه من التكليف ما لولا ذلك كان لا يلزمه ، ويتعين عليه من الفروض عند ذلك ما لا يتعين على غيره ، وقد صح في النقل أنه لا يمتنع في أمور من قبل الله تعالى ومن قبل العباد أن يكون سبباً لتكليف ، وإذا صح ذلك لم يمتنع في السبب الواحد أن يكون سبباً لتكليف كثير ، كما يجوز كونه سبباً لتكليف يسير ، وعلى هذا الوجه قلنا أن تحمل الرسالة وقبولها يلزم من التكليف ما لولا ذلك كان لا يلزم ، وكذلك القول في ولاية الأمير والحاكم وقطوع الأمر إلى الوصي والوكيل ، لكن هذه الأسباب على ضربين ، أحدهما ما ذكرناه ويلزم الاستمرار ولا يجوز الزوال عنه . ١٠

ومنها ما يكون غير لازم ، واختلافهما في هذا الوجه لا يمنع من اتفاقهما فيما ذكرناه . وقد بينا من قبل أن إقامة الإمام واجب ، وأن ذلك من فروض الكفايات ، ولا يجوز أن يكون ذلك واجباً إلا لغرض لا يتم إلا به ، لأنه لو تم لغيره لم لوجوبه <sup>(١)</sup> معنى . وهذه الطريقة مستمرة في سائر فروض الكفايات إذا كان المقصد بها أمراً معلوماً ، لأنه إنما يجب لأمر لغرض بينه <sup>(٢)</sup> التوصل إليه بذلك الوجه ويصير ذلك الوجه فيه بمنزلة دفع المضرة الذي قد عرفنا أنه لا يلزم إلا إذا لم يتم غيره مقامه ، وهذا يبين أن الإمام لا بد من أن يختص بما ليس لغيره . وهذه الجملة لا خلاف فيها . وإنما يقع الخلاف في التفضيل ، وفيهم من يؤديه الخلاف / في التفضيل إلى أن ينقض هذه الجملة ، أو يكاد ينقضها . وفيهم من يرتب التفضيل ١٢٠٧

(٢) كذا في الأصل

(١) كذا في الأصل . ولعلها « لم يكن لوجوبه »

على الجملة ، كما يقتضيه الدليل ، وفيهم من يفلو في ذلك ، فيجمل للإمام أمورا ليست له على ما حكناه ، من قول من يقول : إنه يختص بكثير من الأمر المعروف ، والتي عن المنكر ، وهذا بمنزلة اختلافهم في صفة الإمام . فمنهم من يفلو فيه فيجمله معصوما ، ومنهم من يجوز كونه قاسقا . وقد بينا أن الصواب ما ذكرناه من الأمر المتوسط بين هذين المذهبين .

٥

واعلم أن ما منع العقل من فعله بالخير ، واستعانة عليه ، لا يحل له الاقدام عليه إلا بدليل مسمى ، وإن كان من الباب الذي طريقه العلم قبليل يوجب العلم ، والأصلح التوصل إليه بغالب الظن ، وقد صرح أن فيما يتولاه الإمام ما يجري هذا المجرى ، لأن إيلام الغير على طريق الحد ، والتزير ، لا يحل فعله من جهة العقل ، وما هذا حاله لا<sup>(١)</sup> فيه من دليل قاطع . وإذا صرح أن للإمام أن يتولاه بحق له الإمامة بالإجماع ، فقد وجب صحة ذلك ، ولا دليل يدل على أن لغيره أن يتولى ذلك ، فيجب أن يكون باقيا على حكم العقل ، وليس لأحد أن يقول : إذا كان ذلك عقوبة ، فلكل أحد أن يفعله ، لأننا قد بينا ، في باب الوعيد ، أن العقوبة يستحقها القديم تعالى . فلا يجوز لأحد أن يفعله إلا بأمره ، وإن كان الحد الذي يقام عقوبة ، فالواجب أن يقوم من فوض إليه ذلك ، دون غيره بدليل قاطع ، وإن كان على وجه الامتحان ، فذلك لطف ، لا يعلم إلا بدليل قاطع .

فإن قيل : إذا كان ذلك لطفًا ، فيجب أن يكون لطفًا من فعل أي فاعل كان . قيل له : لا يمتنع أن يكون لطفًا ، إذا كان في عضو دون عضو ، وإذا كان من فاعل / من فعل فاعل مخصوص ، ولا يكون كذلك من فعل غيره . فلا بد من دليل يصح فعله ، وإذا جاز في المرض أن يكون لطفًا إذا كان في عضو دون عضو ، وإذا كان من فاعل دون غيره ، أو في وقت دون وقت ، فما الذي يمنع ما ذكرناه ؟ وبمد فلو

٢٠٧ ب

٢٠

كان كما قال ، لوجب أن يجوز من العباد أن يؤموا أنفسهم ، أو يقيموا الحد على نفسه <sup>(١)</sup> ،  
لهذه العلة . وفساد ذلك أسقط ما قاله

وقد يتنا أن قواله أن يؤدب ولده على وجه ، لا بشركة غيره فيه من حيث  
اختص بسبب تكليفه ، فذلك لا يمتنع في الإمام من حيث اختص بسبب  
التدبير والسياسة .

والتكفل تدبير الجميع ، وإلا جاز أن يكون له من ذلك ما ليس لغيره . ولا يخلو  
من يخالف في هذا الباب من وجهين ،

إما أن يقدح فيما ذكرناه من الإجماع ، وفساد كلا الأمرين ظاهر ، لأنه لا شبهة  
في أنهم اتفقوا على أن ذلك من حق الإمام وإنما اختلفوا في هل لغيره أن يقره ،  
فيجب اطراح الخلاف ، إذا لم يفتن به الدليل ، وإثبات ما اقتضاه من الإجماع ،  
لأنه حجة في السمعية . فإن قيل فقد ورد السمع بأن لكل أحد النهي  
عن المنكر والزجر عنه وإقامة الحدود في هذا الباب ، فيجب أن يكون لكل  
أحد أن يفعله ، قيل له ، إن النهي عن المنكر هو ما يجري مجرى المنع منه . فأما إقامة  
الحد لجار مجرى الجزاء على المنكر ، وأحد الأمرين يخالف الآخر . ولذلك يجب على  
المراء ، أن يمتنع من المنكر بأوكد من وجوب منه على غيره ، ولا يجوز أن يقيم الحد  
على نفسه .

فإن قيل : فقد روى عنه عليه السلام في الرجل ، إذا زنت أمته ، أن يجردها  
وذلك صحيح . قيل له : إن العقوبات لا تثبت بأخبار الآحاد ، وثبت بالإجماع  
فلا يجوز العمل على ذلك ، ولو صح العمل عليه ، لكان لا يطمع فيها قتلاه .

ولوجب في الحروب العامة ، أن يختص بها الإمام ، وأن يكون كما للرجل / أن ٢٠٨  
يؤدب ولده ، أن يكون له أن يقيم الحد على أمته . لأن له عليها ولاية ، فلا يقدح  
ذلك فيما قدمناه ، وإن كنا قد بينا أن شيخنا أبا علي تناول ذلك ، على أنه يتوصل

إلى جلدنا بأن يحملنا إلى الإمام ، كما يقال في الإمام إنه يجلد على سبيل الأمر بذلك .

فإن قيل : إنا تقيس غير الإمام على الإمام في هذا الباب .

- قيل له <sup>(١)</sup> : لا يجوز استعمال القياس في أصول الشريعة . وهذا بمنزلة ، فلو جاز أن يقاس غير الإمام على الإمام في هذا الباب ، جاز أن يقاس حد على حد ، فثبت في القذف ، بالكفر ، مثل حد التأديب والقذف بالزنا ، إلى ما شاكل ذلك . ولأنه لا قياس يصح في ذلك ، لأن أحدا لا يقول - والإمام حاضر والعلة مزاحة - إن لغيره أن يقيم الحد . ولو استعمل القياس في هذا الباب ، لوجب أن يكون الحكم واحدا ، ولا فرق بين الحدود وبين كثير من الأحكام ، لأنه كما قدمنا أن العقل يمنع من إيلام الغير ، فكذلك يمنع من أخذ مال زيد ودفعه إلى عمرو . وكل أمر حل هذا الحل ، فالطريقة التي ذكرناها تدل على أنه لا يقوم به إلا الأمام بمحصل الإجماع فيه دون غيره ، وكذلك القول في تزكية الشهود ، لأن العقل يمنع من أن نعمل على قول واحد دون آخر [ وإن اشتركا <sup>(٢)</sup> فيما قدمنا ، وهذا باب لا يعلم بالسمع ، وقد حصل في الإمام ، الإجماع ، وحالهما ] في جواز الكذب عليهما ، لا يختلف ، وحالهما في كونهما طريقا للنظر في الأمور ، التي ترجع فيها ، إلى غالب الظن لا يختلف .
- وقد صح في الشهادة والتبيان ، أن للإمام ومن يلي من قبله ، أن يحكم بشهادة واحد دون آخر ، وإن اشتركا فيما قدمناه . وهذا باب لا يعلم بالسمع ، وقد حصل في الأمام الإجماع دون غيره ، فيجب أن يختص بذلك . فإن قيل : فيجب إذا أقر بالمال ، أن يكون لسائر الناس ، أن يجزئه عليه ، لأن ذلك من موجبات العقل .
- قيل له <sup>(٣)</sup> : إن المترقد يكذب ، وقد يفلط ، ولا نعلم بإقراره وجوب ما أقر به .

(١) ذكر في الأصل من ( وإن اشتركا ) له ( الإجماع ) مرتين

(١) الأول حذف « له »

(٣) الأول حذف « له »

/ لامحالة ، فهو كالبينة فيما ذكرناه ، وإن كان لا يتمتع أن يفصل بينهما بأن  
بإقراره قد ألزم ذلك . فيصير بمنزلة أن يعلم لزومه له في أن لكل أحد القيام  
بذلك ، وذلك لا يعطين فيما ذكرناه . وكل أمر يتعلق بجوازه وصحته ، باجتهاد الحاكم ،  
فيجب كونه ملحقا لما قدمناه .

لأن العقل يمنع أن يحكم الإنسان على غيره باجتهاده ، خصوصا إذا كان  
ذلك الغير يمثل حاله في كونه عالما ، وقد ثبت أن الحاكم أن يلزم نفسه الحق  
باجتهاده ، وإن كان ذلك الغير في العلم والعقل بمنزلة سواء وافق اجتهاده اجتهادا  
وخالفه <sup>(١)</sup> .

وقد استدل شيخنا أبو على بأنه لا خلاف أن سائر الناس لا يجوز لهم إقامة  
الحدود ، وجعل ذلك حجة في أنه يختص بها الإمام .

وقد حكى عن بعض الفقهاء من أهل المدينة أن لكل أحد أن يقوم بالحدود ،  
وإنما قال بذلك بشرط أعوان الإمام وتوفره .

فأما مع وجوده وتمكنه فلا أحد يقول بذلك ، خصوصا في الحدود التي هي من  
حق الله تعالى . وقد قرئ شيخنا أبو على ذلك بأن قال : لا خلاف أن نفس الشهود  
على إثبات الزنى لا يحمل لهم أن يقيموا الحد قال : ولا يمكن أن يقال إن ذلك  
يتهمهم <sup>(٢)</sup> لأن إقامته ، لو كان يتهم <sup>(٣)</sup> ، لوجب أن يتهموا في غير الشهادة ، وهذا على قوله  
إن للإمام أن يحكم بالحدود بين ، وإلا فلنقال أن يقول : إنما لم يجب لهم ، لأنه يؤدي  
إلى أن يحكموا بهم ، لكنه كان يجب ، على هذا القول ، إذا كان الشهود على الزنى  
خمس ، أن يكون لخمسهم أن يقيم الحد بمحضرة الأربعة ويهيز شهادتهم ، وبطلان ذلك  
يبين صحة ما ذكرناه .

(١) كذا في الأصل ، ولعلها : أو خالفه . (٢) كذا في الأصل . (٣) كذا في الأصل

١٢٠٩

فإن قيل : أليس عندكم أن قتل المرتد حد وعقوبة ، وقد جاز لغير الإمام / أن يفعله ، وكذلك قتل المحاربين ومقاتلتهم ؟

وقد جاز أيضا للرجل ، إذا أريد ماله ونفسه ، أن يقاتل ويقتل . وقد جاز عند كثير من أهل العلم في ولي الدم أن يتولى أخذ القود ، وكل ذلك يظن فيما ذكرتم .

قيل له <sup>(١)</sup> : لا يخلو ما سألت عنه من أن يكون فيه إجماع ، أو قد اختلفوا فيه . فإن كان جمعا عليه ، فهذا الدليل قلنا به . ولا يصح الآن أن يقول : الخلاف منزلة الإجماع فيا طريقته القطع ، وإن كان فيه خلاف مما ذكرناه .

والذي يجب به عن ذلك ، أن الإمام هو الذي يتولى قتل المرتد ، إن كان في الزمان . فأما إن لم يكن فلتغيره أن يقول ذلك ، وهذا عما لا يظن في أن الإمام يختص بذلك . وشيخنا أبو علي قد منع أن يجوز لغير الإمام ذلك ، وإن كان إذا قتله فلا شيء عليه . لأنه مباح الدم بمعنى أنه لا دية على قاتله ولا قود . وإن كان الفعل قد يكون محظورا لأن الإمام وغيره ، لو أقام هذا الحد ويلزمه الاشتغال بالصلاة ، لكان هذا الفعل محظورا ، ولم يخرج الدم من أن يكون مباحا ، على المعنى الذي قدمناه .

فأما الإنسان إذا قتل من يريد نفسه وماله ، فذلك عقى ، لأنه بمنزلة دفع الضرر ، وكذلك لا يجل له قتله ، إذا أمكنه المنع بما دونه فلا مدخل له في هذا الباب . وقد بينا من قبل الحكم فيه مشروحا .

وأما أخذ القود ، فليس إلا للإمام ، وإن كان لولي الدم حق الطلب . لأن القود يجمع أمرين ، أحدهما : ما ثبت عنده من مطالبة ولي الدم فذاك حقه . وكذلك يجوز له أن ينفو . والآخر استيفاء القود ، وذلك حق للإمام ، وعليه فلا يجوز لغيره أن يفعله . وإنما قال بعضهم : إنه إذا قتله فلا شيء عليه ، وليس ذلك بقادح فيا قدمناه / لأن الكلام في هل لغيره أن يفعل أم لا .

٢٠٩ ب

وأما إذا قيل : ليس له ذلك ، وإذا فعله سد مسد الإمام ، وذلك لا يتنجح ، كما لا يتنجح في القبح في بعض الأحوال ، إن سد مسد الواجب في الأفراد ، وقد تقدم القول في هذا الباب .

وبعد ، فلو كان لسائر الناس القيام بذلك ، لحل محل صائر حقوقهم المشتركة ، ٥  
ولحل محل النهي عن المنكر . فكان يجب على هذا ، أن يجوز لفاسق ، الذي لا يؤمن على هذه الأمور ، والجاهل الذي ليس به آلة الجهاد ، أن يقوم بذلك . فإذا بطل ذلك ، لأنه متى ارتكبه مرتكب ، لم يمكنه أن يثبت أن العداة شرعية فيمن يقوم بهذه الأمور دلالة على صحة ما ذكرناه في هذا الباب .

ولولا صحة ما ذكرناه ، لم يمكن التفرقة بين الحاكم والحكم . بل كان يجب ١٠  
أن يكون للحكمين قبل الرضا بهما ، أن يوقفا بالأمر ، وأن لزم قولهما . ولو جب مثله في الحاكم قيل أن ينصب حاكما ، وبطلان ذلك بين صحة ما قدمناه . واعلم ، أن الإمام قد نصب لتدبير خاص وعام في النفوس والأموال وما يتبعهما ولا فرق فيما يتصل بذلك من الدين أو الدنيا في أن له مدخلا فيه .

وقد بينا أن العاقل المميز هو أملك بتدبير نفسه وماله في اجتلاب المنافع وإلها ١٥  
ودفع المضار عنها . فلا مدخل للإمام في هذا الباب .

فيجب أن يكون له مدخل فيما لا يشتغل بتدبير نفسه ، ومن هذا حاله على ضربين : أحدهما لا يشتغل بذلك ، لأن صفته مباينة لصفة من يشتغل بذلك . وذلك كالصبي والمجنون ومن لا يتميز له أصلا .

والثاني أن لا يشتغل بذلك لمنع أو حيلولة ، وذلك كمن غاب عن ماله ، ٢٠  
أو منع منه .

فالإمام مدخل في حفظ كلا المالين ، وله مدخل في حفظ النفوس . لأن من يشتغل بنفسه فالإمام يحفظه ، وإنما يجب ذلك على الإمام إذا لم يكن هناك أولى منه

٢١٠ / لأن ولاية الإنسان في هذا الباب ، وإن مستصحباً ، لحفظ ماله أقوى من ولايته . وربما وجب في حفظ المال أمرزائد ، وهو بتبنيه ، إذا أمكن ، وفي الحفظ يحتاج فيه إلى احتياط ، وطرقه مختلفة متباينة . وشرح ذلك يطول ، وإنما نذكر الجملة في هذا الباب ثم يوجد تفصيله في كتب الفقهاء .

- ٥ واعلم أن للإمام مدخلا في مال أهل التميز والعقل من وجهين : أحدهما في التملك . والآخر في الإزالة .  
فأما التملك فيدخل فيه الثنائم وقسمتها ، وصرف الجنس إلى أهله ، وصرف الثمن من خراج وغيره إلى أهله ، وصرف الزكوات في مصالحه ، ويدخل في ذلك الكلام فيها أنه أن يقطعه ويلبسه<sup>(١)</sup> وفي إحياء الموات وغير ذلك مما يبناء من قبل .
- ١٠ فأما الإزالة فيدخل فيه أخذ الحقوق اللازمة للغير ، كالزكاة والعشور والحراج ، والجزية ، وخمس الثمن ، والفتنة ، والركاز إلى غير ذلك . ولم يختلفوا في أن للإمام حقاً في ذلك ، وإنما اختلفوا في الأموال الباطنة ، فتنهم من يقول : يجرى بجرى الأموال الظاهرة .  
وفيه من يقول : قد جعل الملك مرتباً به .
- ١٥ واختلفوا بعد ذلك ، فتنهم من يقول : الحق للإمام ، لكن وكل صاحب المال بدقمه ، فهو وكيل للإمام . ثم اختلفوا ، فتنهم من يقول : صار وكيل الإمام بمقد إمام متقدم لا يجوز فسحه ، كما لا يجوز تفويض من الحراج ومنهم من يقول : للإمام أن يعزل رب المال ويصير عند ذلك هو أحق ، لأن عثمان هو الذي جوز ذلك في أرباب الأموال فليس فعله بتضيئة واجبة على كل الحكام .
- ٢٠ ومنهم من يقول في أصل المسألة : إنهم يقومون لا على طريق الوكالة ، لأنهم أولى بذلك ، من حيث لا يتحقق وجوب الزكاة إلا من قبلهم ، فأما الأموال الظاهرة فلا إمام فيها من الحكم ما ليس لغيره .



لأن الفقهاء مختلفون ، فمنهم <sup>(١)</sup> من يقول : الحق في ذلك للإمام فقط ، / و يفرقه ٢١٠ ب  
رب المال ، لا يجهزى ، إذا قلنا للإمام .

ومنهم من يقول : هو غير ، لكنه يختص الإمام بما ليس لغيره من حيث يقول عند  
طلبه ، أنه لا خيار له ، وإنما يجهز الخيار قبل الطلب . ومن حيث يقول إن للإمام أن  
٥ يتأول ، وإذا امتنع من دفعه إليه لا يكون مفرطاً . وليس كذلك المساكين ، لأنه  
لا يجعله مميّزاً إلا عند حاجتهم .

ويقول : لو امتنع لكان أخذ الإمام يجهز عنه ، وأخذ المساكين لا يجهز ،  
بل يكون كالنصب .

فلا بد من مزية للإمام على كل حال .

١٠ وقد يتنا من قبل ، أن الخراج بمنزلة الأموال الظاهرة ، في أنه حق للإمام فهو  
يتولى أخذه من حقه ووضعه في حقه وكذلك ما عداه من الأموال فلا وجه لإعادته .  
لأننا قد نبهنا بما قدمناه على الطريقة فيه ، ولا حق يتصل بالمال إلا ويلزم عند  
قصد الإمام ووضعه في حقه ، وأولى من يؤتمن على ذلك من المال ماله . لأن الحق الثابت  
في المال ، لا يزول بالشبهة وما يجهزى مجراها ، ولا بأن يكون المستحق غير معين ،  
١٥ إذ الصفة كالعين في هذا الباب ، وكما أنه يلزم من عليه الدين رده إلى مستحقه ، فإن  
مات قائل وارثه ، وإن لزمه فيه ضرب من الاجتهاد . والكلام في سائر الأموال  
كالكلام فيها ذكرناه .

والكلام في الفنية وما للإمام فيه الاختصاص والاختيار وما ليس له ، والكلام  
في الجنس وتعلق الملك بالاختيار من الإمام وخلاف ذلك أو إحياء الموات مبين في  
٢٠ كتب الفقه . وقد ذكرنا طرقاً من ذلك في باب النهي عن المنكر ، وبيننا ما يجهز

(١) كذا في الأصل وله « ولو فرقه وب المال لا يجهز إلا إذا . . . الخ »

أن يقوم به الباغي وما لا يجوز وما إذا قام به لم يسقط ، وما إذا قام به سقط ، ووجه القول في ذلك ، أن الباغي مع بنية يجب أن لا يجوز له أن يتصرف فيها إلى الإمام / ٢١١ يدل على ذلك أنه يجب منه من بنية وإبطال ما هو عليه ، فكيف يصح مع ذلك أنه يجوز له القيام بأمور يجعل البنى سبباً فيها ، وهذه الجملة لا إشكال فيها ، وإنما الكلام فيما فعله ولم يميز له أن يفعله ، هل يميز أو لا يميز ، أو يجب فيه الإعادة أو لا يجب .

وقد بينا القول في تفصيل ذلك من قبل ، وبيننا أن أكثر أحواله أن يكون وكلاء لرب المال في أخذه باختيار رب المال ، لا ليستأثر به ، لكن ليفرقه في حقه بـسـلم تفرقه ، أو تموى في الظن بأمانة صحيحة فذلك يجوز ، وإذا لم يكن كذلك فلا يميز ويجب على صاحب المال دفعه ، وإن كان الاحتياط له على كل حال ، ١٠ أن يؤدي زكاته إذا لم يعلم وصولها إلى أربابها ، فإذا أكره على الأخذ فهو في حكم الفاسد ، وإذا أخذه يستأثر به فكذلك ، وإذا أخذ الخارجى ذلك استعلالاً بظن وقد بينا كل ذلك فيما تقدم .

وأما إقامة الحدود فوجوده كعدمه . لكن من حق الحد ، إذا تعلق ببعضه وفعله الباغي ، أن يسقط . لأن الباغي فعل حداً صحيحاً لم يكن <sup>(١)</sup> يقوى موضع الحد . ١٥ فأما إذا كان ذلك الحد من باب الضرب كالجلد وغيره . فقد اختلفوا ، فمنهم من يقول : سقط أيضاً لأن أحداً لم يفرق بينهما يزعمه ، ولأن الاستيفاء من الظهور قد حصل ، ومن حق الحدود أن تدرأ بالشبهات .

ومنهم من يقول : إن ذلك الضرب منه بمنزلة ضرب سائر الناس في أن وجوده كعدمه ، وهذا أقبح على النظر ، وألفاظ شيوخنا ربما دلت على كلا الوجهين . وأما أمر ٢٠ الأحكام فليس الباغي أن يقوم به ، لكن لصاحبه أن يستعين بهم في وجه دون وجه

فأما إذا كان حقه معلوماً ، أو البينة لا شبهة في عدالتها ، أو هناك إقرار أو خلاف مع نكول ، فله أن يستعين بهم في ذلك وجلة<sup>(١)</sup> ، أن له أن يستعين بهم فيما لو تمكن منه ، لكان له أن يتناوله بنفسه بما لا مدخل للاجتهاد فيه / وله أن يستعين بهم فيما ثبت بالانفاق ، لأنه لا يحتاج إلى الاجتهاد . فأما فيأعاده فليس له ذلك ، هذا إذا لم يجر مجرى الحدود والعقوبة ، فأما إذا حل هذا المهل فليس له أن يستعين بهم على وج . وكذلك فصل شيخنا أبو علي بين المجلس الجاري مجرى الملازمة ، فإن له أن يستعين بهم وبين الجاري مجرى العقوبة . وقد تقدم شرح ذلك من قبل .

ونعود إلى الكلام فيما يختص به الإمام مما يتعلق به . فن ذلك الأحكام عند التنازع والاختلاف لأن هذا الفصل والقطع على كل حال ليس إلا للإمام . وقد بينا العلة في ذلك ، وأنه إكراه للغير ، وجبر له على أخذ ماله ، ودفعه إلى غيره ، وتمديد الشهود إلى غير ذلك مما يتعلق باجتهاده فلا يجوز أن يتولاه غيره . ومن ذلك إقامة الحدود ، وقد بينا القول في ذلك ، وكذلك القول في التميزير .

فأما المجلس فعلى ضربين :

أحدهما يحل محل المنع من المنكر ، ولغيره أن يفعله على ما شرعناه في بابه ، وفيه ما يجرى مجرى الملازمة .

وكسد<sup>(٢)</sup> ، لأن لصاحب الحق ذلك على بعض الوجوه ، ومنه ما يحل محل العقوبة . فليس ذلك إلا للإمام ، ويدخل في هذا الباب تولية الإمام غيره الإمارة والقضاء ، وما يجرى مجراها .

فمند شيخنا أبي علي وأبي هاشم ، أن ذلك ليس إلا للإمام وما يفعله غيره لا يؤثر . ولذلك لم يجر قباغي ، أن يولى الإمارة والقضاء ، ولا يجوز لمستولى من قبله ،

وإن كان يصلح للأمر ، أن يتصرف في ذلك ، إلا على حسب ما يتصرف الحاكم برضا المتأخرين . واعتكاف في ذلك بأن توليه من قبل الباغي لا يهل لأنه يوم أن له أن يولى ، وأن له أن يقوم بذلك ، لأن التولية فرع على جواز القيام . وكذلك لا يجوز أن يولى الحاكم من لا يجوز أن يحكم . فإذا لم يكن له القيام به لم يجوز للتولى من قبله ذلك ، وهما علان :

أحدهما يقتضى أن التهمة إذا كانت زائدة فله ذلك ، لأن الاتهام ، إنما يكون له حكم ، إذا لم يكن في الحال ما شهد بخلافه .

والعلة الأخرى تقتضى أن لا يجوز أن يحكم على كل حال ، إذا جمل حكمه في الجواز تبعاً بحكم من ولاء .

١٢١٢ غاماً / القضاء فكثير منهم يمنع من ذلك ويجعل التولى من قبلهم كلا تول ، ١٠ وأنه ليس له أن يقوم بشيء مما يختص به الإمام .

ومنهم من يقول : إذا كان المتولى عادلاً صالحاً للأمر ، أو ولاء الإمام فيجب إذا ولاء الباغي ، أن يكون له أن يقوم بذلك . واختلفوا ، فمنهم من يجعل العلة في أنه في نفسه مستصلح للأمر وقد جعل التولى من قبل الباغي وصلة وطريقاً . ومن يقول بهذه العلة يلزمه أن يقول إذا تمكن من ذى قبل ، فله أن يقوم بالأحكام ، إذا تضر ١٥ وجود الإمام . ومنهم من يقول بذلك ويستمر على القياس .

والعلة الثانية : أن يقال إن الباغي ، وإن كان تصرفه فاسداً فقد حل محل تصرف العادل . ويستدل على ذلك بما روى عن الشعبي والزهرى في باب السماء والأموال التي تلفت في الفتنة ، أنهم كانوا يقولون ، وأشار بذلك إلى كل من في الزمان ، أنه لا قود فيه ولا نعمة . قالوا : فجعل الواقع من الباغي في أنه لا يلزم ذلك بمنزلة الواقع ٢٠ من العادل فكذلك القول في الولاية ، وهذا التحليل يوجب عليه أن يكون لباغي أن يحكم بمثل ما يحكم من يتولى من قبله .

ومضى قالوا : إنه يصلح لذلك لبيته ، قيل له : ولا تصلح التولية أيضاً لبيته .

وأما شيخنا أبو علي ، فنعم من ذلك ، ويقول : يجب التود والتنج فيما يقع من الباغي ، وفي حربه إذا عرف وميز وثبت بالبيئة ، وإنما لم يتبعوا ذلك في فتنة بني أمية ، لأن إثباته تفرد عليهم وأطرحوا أمره .

٥ والكلام في ذلك بطول . وإنما يكون الباغي هذا الحكم متى كان هناك منعة وظهور وقهر وترتب الأمر على طريق المشاقة للإمام والمغالبة له أو على هذا الوجه ، لو كان هناك إمام .

وأما إذا لم تكن الحال هذه فلا يعتبر بهم ، لأن الخارجى الواحد ، إذا كان في البلد وقتل فالقود يجب بالاختلاف ولا يمد باغياً ، وقد تقدم شرح ذلك من قبل .  
١٠ وأما تدبير الإمام فيما يعم فهو كالجهاد ، ونزع البلاد ، والحاماة عليها والدفع عنها وعن أهلها وما يلزمه القود في ذلك من قتل .

وفصلنا بين ما يتعلق فرضه بالجميع وبين ما يتعلق فرضه بالإمام واستوفينا القول بـ ٢١٢ ب في ذلك فكرهنا إعادته ، ومن جملة ما يدخل في الإمامة ، أنه يلزم سائر الناس طاعته فيما ليس فيه معصية ، ولا إقدام على محذور ومحرّم .

١٥ لأن القدي للإمام <sup>(١)</sup> رعيته معلوم ، فيجب أن يطاع في ذلك الباب وهذا مما يختص به دون غيره .

لأن الطاعة ، لا تجب على هذا الوجه إلا له . وعلى هذا الوجه قال شيخنا فيمن لم يطعه ، أنه مغضى . وإن كان مشاقاً له فهو فاسق ، وذلك بين . لأنه قد رُمه للآمة أمورا <sup>(٢)</sup> ، لا يمكنه القيام بها إلا بغيره ، فلم يزل إن طاعة غيره له لازمة ، لم يتمكن مما ذكرناه .  
٢٠

(٢) كذا في الأصل وموابها « أمور »

(١) كذا في الأصل

فأما إذا كان في المعصية قائما وجب مخافته . لأنه قد منع منه ، ومن الأمر به .  
 فيجب المخالفة لا محالة ، وقد بينا شرح ذلك من قبل .  
 واعلم أن حكم من يلى من قبل الإمام حكم الإمام ، إذا كانت ولايته مطلقة ،  
 لأنه يمل محله ، وإن كانت مخصوصة بحكمه حكمه في ذلك الأمر الذي يختص به ،  
 فكذلك يجب طاعة الحكماء فيما يختص بالأحكام . فأما ما يفعله الإمام ، فأحكامه  
 نافذة في جميع البلاد عند شيخنا ، فلو أن إنسانا زنى في بلاد الحرب ، أو بلاد البغاة ،  
 لكان له أن يحده إذا تمكن منه .

فأما القضاء فهم في ذلك يختلفون . ويقول كثير منهم : إنما حكمه ينفذ في بلاده  
 دون بلاد الحرب . وللكلام في ذلك موضع سواه .

وقد بينا من قبل اختلاف الناس في قيام الإمام بالتزويج ، إذا لم يكن لها ولي  
 وكانت صحبة العقل والتمييز . فمنهم من يخص بذلك الإمام ، ومن يجعل لها إذا  
 زوجت نفسها ، أن توكل بذلك . فإذا لم يكن لها تمييز ولا ولي فلا شبهة في أن الإمام  
 يقوم بذلك . وقد بينا أن جملة ما يقوم به على ضروب ثلاثة ، منها ما لا يقوم به إلا هو ،  
 ولا يقوم فعل غيره مقام فعله .

ومنها ما يقوم به غيره ، لكن لتقيامه بالأمر مزية .

ومنها ما حاله فيه / كحال غيره . فإن كان له حق التقدم كالنهي عن المنكر ٢١٣ |  
 وما شاكله وإنما يجب هذا الكلام ، إذا وجد الإمام .

فأما إذا تعذر ، فينبغي أن ينظر فيما لا يجوز أن يفعله إلا الإمام . لا<sup>(١)</sup> بد من أن  
 يستقل عند ذلك فرضه ، وما يجوز أن يفعله غيره ، لا يسقط الفرض فيه . وقد بينا  
 القول في ذلك من قبل ، وإنما اقتصرنا على هذه الجملة لأننا قد بينا في باب النهي  
 عن المنكر القول في ذلك وبسطناه ، لأن أكثر الكلام في ذلك متصل بأدب  
 القضاء وبالفتى ، وهو مبين في كتبهم .

## فصل

« في أن منع الإمام مما يختص به ، لا يخرجه من كونه إماماً وما يتصل بذلك »

- قد ثبت في العقل والسمع ، أن سبب الوجوب قد يحصل ويعرض في الواجب منع ، فلا يكون المانع من فعله مانعاً من وجود سببه وحصوله ، وكذلك صح في الواجب أن يجب لشرائط كثيرة . وقد علمنا أن قد الواحد منها ، لا يخرج باقيا من أن تكون حاصلة ولها تأثير في الواجب ، ولم يكن المنع من الواجب منعاً منها . فإذا صح ذلك ، وثبت أن كون الإمام إماماً إذا ثبت بالوجه الذي ثبت مثله على ما تقدم القول فيه ، فهو سبب لوجوب أمور يقوم بها فلا يجب ، إذا حصل المنع مما يلزمه ، أن يخرج من كونه إماماً . يبين ذلك أنه لو كان متى حصل المنع من كل ذلك لخرج من كونه إماماً ، فكذلك لو امتنع ذلك عليه في كل مكان ، أن تغلبه البغاة والخوراج ، أو يجس افئق عليه أو بأسر .
- فإن قيل : فيجب وإن كان ضريباً ، أو تأويل التمييز إلى غير ذلك ، أن لا يخرج من كونه إماماً ، لمثل الصلة التي ذكرتوها .
- قيل له <sup>(١)</sup> : إن وجوب ما يخل بشروط كونه إماماً لا بد من أن يؤثر في إمامته ، لا ارتفاع الشرط الذي معه يكون إماماً .
- فأما إذا لم يؤثر في الشرط فهو بمنزلة ما قدمناه ، لأنه يجري مجرى العارض المانع له من التصرف .
- وقد بينا أن العارض المانع من أداء الشرع لا يؤثر في ثبوتهم ، وإن كنا لا نهيئ / ذلك عليهم إلا في الأوقات التي يجوز فيها تأخير الأداء ، فكذلك
- القول في الإمام .

وقد بينا من قبل أن الإمامة في باب التصرف كالإمامة . فإذا صح في الأمير ما يمنعه من التصرف ، ولا يخرج من كونه أميراً ، فكذلك القول في الإمام .  
ومتى قيل في الأمير ، إنه يستند إلى الإمام ، فالإمام أيضاً يستند إلى جماعة المسلمين الذين لهم إقامته ، وقد تقدم القول في ذلك من قبل .

- وإنما يلزم بمثل ذلك أن يخرج من كونه إماماً على طريقة الإمام ، لأن<sup>(١)</sup> يعلمه ويرفقه في كل وقت ، وكونه ممن يصح الرجوع إليه ليزيل السهو والخطأ والخلاف ، لطف في الدين ، والعلف لا يجوز زواله والتكليف قائم .

فأما على طريقتنا فكذلك غير واجب ، لأن عندنا أنه يقوم بمصالح الدنيا على ما ينشأ من قبل .

- فإذا حصل المنع حل ذلك محل انتقاض يحصل في مصالح الدنيا ، وذلك لا يؤثر في التكليف . ويبين صحة ما قدمناه ، أنه لا شبهة في أن هذا المنع ، لو زال قبل إقامة غيره ، لكان هذا الإمام إماماً من غير تعديد عقد .

فلم يكن للإمامة فيه باقية لم يهر ذلك ، وإذ ثبت ما ذكرناه وكان المنع لا يختص بإمام دون إمام فلا وجه لإقامة الإمام .

- لأننا إن أقمناه والمنع قائم فلا فائدة فيه ، وإن أقمناه والمنع زائل أدى إلى إثبات إمامين ، فيجب في الإمام أن يكون إماماً على حالته .

فإن قيل ، هذا يصح إذا كان المنع يعلمه البقاة ، فغيرونا لو كان المنع محسوساً أو أسر ، أليس إقامة إمام ثان يفيد قيامه بالأمور ؟

قيل له<sup>(٢)</sup> ، إذا صح فيما قدمناه ، أنه لا يخرج من كونه إماماً ، وإنما لم يخرج من ذلك



لأن المنع العارض لا يؤثر في صفاته وشروطه ، فكذلك ما سألت عنه ... (١)  
وإن افترقا من حيث ذكرته فكذلك يقول . لو سأل عن بقاء/ قيل له : هذا ٢١٥  
لو ثبت أنه ينزل على وجه يعرف غيبه ، ويصح تعرف الشرع منه ، ولو ثبت أن  
شرعه ثابت غير منسوخ .

٥ فإن قيل : فإذا امتنع بتنفيذ الأحكام عليه : فما القى يلزم عنده ؟  
قيل له (٢) : الامتناع على ضربين : أحدهما لأمر يخص ، فلا يمتنع على غيره .  
والآخر لأمر يعم الكل . فإذا كان يعم الكل فلا وجه لإقامة من ينوب عنه . وإن  
كان لأمر يخصه يمس أو أسر أو يقصد عدوه ، عدوانه (٣) يخصه ، فالواجب إقامة غيره  
فإن أمكنه أن يقيم بقول أو كتابة فهو أحق بذلك ، وإن لم يمكنه وتضر ذلك  
عليه وقوى في الظن بآخر أمره ، فالواجب على المسلمين أن يقيموا غيره لينوب عنه ،  
لأنه يكون إماما بنفسه ثم نيابته عنه في كل شيء أو في بعض الأشياء ، والقول  
فيه على ما قدمناه .

وعلى هذا الوجه قال بعض شيوخنا : إن الزمان إذا صار بحيث يتعذر إقامة الأئمة  
لأنهم استمرت في الخوارج ، وتمكن شديد منهم أو لتعذر من يختص بأوصاف الإمام ،  
فالمسلمين أن يقيموا والحال هذه حاكما أو أميراً ممن يصلح لذلك ، لأن هذا الحال حال  
عذر وضرورة على ما تقدم القول فيه .

١٥ وقال بعضهم : إذا لم يتمكن المسلمون من ذلك فمن يصلح لهذه الأمور أن يقوم  
بها ، ويطلب رضا الناس في ذلك ويصير لأجل هذا الرضا بمنزلة من أقاموه ابتداءً .  
وقد ثبت أن حال العذر والضرورة أوكد مما ذكرناه ، لأنه لا فرق بين تعذر  
إقامة الإمام مع وجود الإمام لما ذكرناه من وجوه المنع ، وبين تعذر تنصيبه لبعض  
الوجوه التي ذكرناها .

(١) في الأصل كلمة غيب واضحة . (٢) الأولى حلف دله . (٣) كذلك الأصل .

فإذا وجب عند ذلك إقامة من ينوب عنه، فكذلك عند تعذر نصبه . فإذا وجب  
نصبه عند التمكن ، لكيلا تضيع الحدود والأحكام ، فكذلك يجزى مثله ، إذا  
تعذر نصبه .

وعلى هذا الوجه بينا القول في تجويز نصب إمام من غير قريش ، وبيننا أن هذا  
٢١٥ ب / الشرط يفارق الشروط التي عند تقديمها لا نعلم أن يكون إماما أصلا ، وشرطنا  
القول فيه ، وهذه جملة كافية في هذا الباب .

## فصل

فيما يخرج به الإمام من أن يكون إماما ، وما يتصل بذلك

قد بينا أن كل أمر يحل محل موته فلا شبهة في أنه يخرج به من كونه إماما ، كالجنون وبطلان الأعضاء والحواس والحرف والكبر إلى غير ذلك .

لأن في مثل هذه الأحوال ، يتعذر عليه القيام بما يختص بالإمام ، فتصير حياته كونه في وجوب الاستبدال به ، وذلك واجب من جهة العقل لا يحتاج فيه إلى سمع . لأن المقصد بإقامته ، إذا كان ما يطل ويؤول بهذه الأمور ، فلا بد من أن يخرج من كونه إماما .

فأما إذا كان عقده ثابتا وتمييزه قائما والفضل والعلم الذي يحتاج إليه حاصلين ، فما يخرج به من كونه إماما يجب أن يكون موقوفا على السمع ، لأن العقل لا يمنع - إذا كان هذا حاله - من أن يبقى إماما .

لأن الضرر والأصم قد يصح منهما الأمر بالأحكام ومباشرة القيام ببعضها ، وإنما منع السمع من كونه إماما ، ولو وجب خروجه بذلك من كونه إماما . لأن أكثر ما يتصل بالاجتهاد يطل يبطل بطلان هذه الحاسة ، فاعتد<sup>(١)</sup> الغلبة في هذا الباب .

فأما الأمراض والعلل ، فإنها لا تندح في إمامته ، وإن اشتدت بما لم يبلغ حد الزمانة وبطلان الأعضاء والحواس .

لأن الفرض في الإمام التدبير والسياسة ، ولها تعلق بالعقل والمشاهدة ، والمرض إذا اشتد فغير قادح في ذلك .

فأما الأحداث التي يخرج بها من كونه إماماً ، فظهور الفسق سواء بلغ حد الكفر أو لم يبلغ ، لأن ذلك يقدح في عدالته .

قد بينا أنه لا فرق بين الفسق بالتأويل ، وبين الفسق بأفعال الجوارح في هذا الباب عند مشايخنا وكشفنا القول فيه . وهذا مما لا خلاف فيه ، لأنهم أجمعوا أنه يهتك / بالفجور وغيره ، أنه لا يبق على إمامته .

١٢١٦

فإذا وجب في الأسير والحاكم إذا ظهر ذلك منهما الصرف فبأن يجب ذلك في الإمام أولى .

فإن قيل : أيقولون إنه خرج بذلك من كونه إماماً ؟  
قيل له <sup>(١)</sup> ، نعم .

لأن الناس ، لو أفروا على الإمامة وحاله هذه ، لكان الخطأ قد همهم . ولو كان إماماً يخرج من كونه إماماً بإخراجهم ، لكان متى كفوا عن ذلك يصح ما فصله من الأحكام ، وقام به من الحدود ، وبطلان ذلك ظاهر ، وقد دللنا على ذلك من قبل .  
واعلم أن الذي يخرج به من كونه إماماً ظهور الفسق دون نفس الفسق ، لأنه لو وقع الفسق منه من غير ظهور ، لكان إماماً .

وقد بينا أن إمامته صحيحة ، وإن جوزنا في الباطن أن يكون فاسقاً ، وذلك غير محتج في الأصول .

لأنه قد ثبت في المتفق أن توريثه والتوريث منه يصح ، وإن كان لو ظهر نقاله لا يصح .

فلم يكن للأمر الباطن من الحكم ما يكون له إذا ظهر ، فكذلك حال الإمام .  
ولهذه الجملة قلنا : إن الواجب عليه أن يتوب ولا يكف عن القيام بالأمر ، لأن شرط

كونه إماماً قد حصل ولا معتبر بما يعرفه من نفسه ، وإن لزمه عنده من التوبة ما ذكرنا . فليس لأحد أن يقول إذا كان لو ظهر لا تنقض إمامته ، فكذلك إذا عرفه من نفسه أو عرفناه ، لا من جهة ظهوره لأننا قد بينا أن في أحد الوجهين الشرط زائل وفي الوجه الآخر الأمر بخلافه .

٥ . وقد بينا من قبل أن حالنا في إقامة الإمام تغارق ما يجب أن يقال لو كان يقال هو الذي يقيمه .

وبينا أنه إذا كان هو المقيم له ، فلا بد من اعتبار الباطن .

وإذا أمرنا بإقامته على الشروط التي ذكرناها فلا معتبر إلا بالظاهر ، ومثلنا ذلك بالشهود وغيرهم .

١٠ . فإن اتفق ظهور فسق من الإمام واستمر / على القيام بذلك ، ثم تاب ٢١٦ ب وصلحت طريقته قبل إقامة آخر ، ففي الناس من يقول إنه أولى بالإمامة من غير تحديد عقد من إمام يجوز عقده لما تقدم من الأحوال .

ومنهم من يقول : لا يجوز له ذلك ، وقد صار بمنزلة غيره في أنه لا بد من تحديد عقد ، وهو الذي ذهب إليه شيخنا أبو علي .

١٥ . لأن عنده قد خرج من كونه إماماً ، فلا يعود إماماً إلا بمثل ما يصير به إماماً في الأول ، فإله إذا كحال غيره . لكنه يقسم الفسق فيقول إنه على ضربين :

أحدهما يحتاج بي إلى معنى رمضان عليه ، ليعرف سداده وصلاح طريقته ليسخو عنه تأثير الفسق الذي وقع منه ، فالأخرى يزول تأثيره في الحال والوقت فهو المذهب الباطلة ، وأخذ الأموال للشبهة .

٢٠ . فأما من عرف بالكذب والفسق وما شاكله ، فالتوبة في الوقت لا تؤثر في ذلك دون الهجرة يسلم فيه على الأيام والأوقات .

فيجب أن يستبر في تجويز إعادته إماماً هذا الاعتبار .

فأما إن كان هذا الإمام قد ظهر من فضله في العلم والقيام بالسياسة والتدبير وغيرهما ما فاوته أهل عصره فغير ممتنع ، إذا وقع منه حدث لا يستبر في توبته الزمان الطويل ، أن يعود إماماً .

لأن من هذا حاله إذا وجب في الابتداء أن يقدم على غيره ، فكذلك بعد الحدث ، والكلام فيه على نحو ما ذكرناه من قبل .

وقد بينا من قبل أنه لا يجوز إخراج الإمام نفسه من كونه إماماً من غير حدث ، وأنه مخالف للإمام في هذا الباب ، فلا وجه لذكره الآن . وهذه الجملة كافية في هذا الباب إن شاء الله تعالى .

## فصل

### في ذكر جملة من مذاهب الفلاة

اعلم أنا قد ذكرنا مذاهب من خالفنا وما يعطل به في هذا الباب / وإن أظهر ٢١٧  
على أيديهم المعجزات . قال : وأكثرم يخبرون بنبأ بعد محمد صلى الله عليه وآله ، وكلهم  
يزعمون أن للقرآن باطناً وبأئون في تفسيره بمجائب ، وكذلك يقولون في الشرائع .  
وحكى عن إسحاق بن محمد الأحرى ، أنه تعالى محتجب بالكل ولو كانوا ألقا  
لصاروا واحداً .

وحكى ما يهوسون به من باطن القرآن والشرائع ، حتى قالوا في صلاة الظهر  
إن باطنها محمد لإظهاره الدعوة ، وباقي الصلوات باطنها على والحسن والحسين ،  
وصلاة الفجر هو محسن . وذكر عنهم أنهم استدلوا بظهور المعجزات ، الذي هو فعل  
الله تعالى ، على أن من ظهرت منه هو الخالق .

وقد تكلمنا على ذلك عند الرد على النصارى ، وبيننا أن ذلك ، إن دل على  
أنه ابنه فيجب أن يكون تعالى محتجباً بكل شخص لأنه لا يخلو من الفعل الإلهي ،  
كالحياة والقدرة وغيرها ، بل يجب كونه محتجباً في الجادات .  
ولمعدنا في ذلك ما لا وجه لإعادته .

وبينا أنه ليس بأن نجعل هو الله لذلك أولى من أن يجعل محدثاً مخلوقاً من جهة  
ما يظهر من أفعال الشر منه .

وبينا أنه إذا لم يخل من دلالة الحدث فيجب كونه محدثاً .

فإن جاز والحال هذه ، أن يكون قديماً ، فن أبن أن في الأجسام <sup>(١)</sup> محدث يدل على صانع ؟

ومن حماقاتهم التعلق بقوله تعالى : « وما رميت إذ رميت ، ولكن الله رمى » : قالوا : وذلك يدل على أنه الله تعالى . ولقد بينا أنه لا يستقيم في الكلام .

والمراد به بلغ الرمي ؛ وزال ما لم يرمه رسول الله فكيف يصح مع هذا المذهب الاحتجاج بالقرآن وهو يشكك في التوحيد .

لأنه في الله <sup>(٢)</sup> تعالى ، أن يكون بصورة المحدث ، أو يحمل في المحدث .

وقد بينا أن ذلك بعض التوحيد ، وإن جوزوا الاحتجاج بالقرآن ، فإنه يشهد

٢١٧ ب أن محمداً رسول الله في غير إله وذلك يقتضى كونه / غير الله .

قال الله تعالى : « وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل » .

وذلك يقتضى حدوثه بعد غيره . وقال :

« ومبشراً برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد » .

وذلك يدل على حدوثه .

وقال تعالى :

١٥ « لئن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله » .

فكيف يقال مع ذلك إنه هو الله ؟

فإن عدلوا إلى أن لكل ذلك باطلاً ، فقد بينا من قبل أن ذلك يبطل كونه دلالة ،

ولا يكون بين كونه بلسان العرب وبين كونه بلسان النبط فرق ، فأما من جهة النقل

فالكلام عليهم كالكلام على النصارى : الاتحاد وغيره ، فلا وجه للذكر ذلك

٢٠ لأننا قد بينا أنه لا بد لقولهم : احتجب ، واتحد ، وتدرج من فائدة تقتضى تعلقه به ،

ولا يخفى ذلك التعلق من مجاورة أو حلول . لأن الانقلاب لا يصح حتى يصير القديم



محدثاً والمحدث قديماً ، فإذا فسد كل ذلك على تعالى فقد بطل ما ذهبوا إليه .

ونعلقهم بقوله : « هو الأول ، والآخر ، والظاهر ، والباطن » لا يصح ، لأن هذا القول يقتضى أنه يستحق لكل ذلك كل حال ، وعلى قولهم مرة يكون ظاهراً ومرة يكون باطناً حتى تختلف أحواله ، وهذه الملة هي علة المجسمة وما يبطل به قولهم من دلالة العقل بين بطلان ذلك .

وروى من جعفر بن محمد عليه السلام ، وعن أصحاب هذه المذاهب بألفاظ مختلفة ، وقد نزهه الله تعالى عن هذا الجنس ، لكنهم لما وجدوا في كثير من أصحابه تحليلاً ، تبحروا على مثل هذه الروايات .

وأما قول المفوضة ، إنه تعالى فوض إلى محمد وعلى وغيرهما يخفون ويرزقون ، فالذي يبطل ذلك ، دللنا به على أن الجسم لا يجوز أن يفعل جسماً ، ولا يجوز أن يفعل الألوان والحياة والقدرة وغيرهما مما يختص القديم تعالى بالقدرة عليه ، وقد تضمننا ذلك من قبل ودلنا على أن أحكام الأجسام فيما يصح أن يقدروا عليه ويفعلوه لا يختلف ، وذلك يستلزم تعليقهم بهذا الجنس أنهم يمتدنون عليه ، وربما / غيروا العبارات فقالوا : ٢١٨ إذا جاز أن يقدّر تعالى على ذلك جاز أن يقدّر بعض خلقه عليه ، ويثبته بالعلم ، والذي قدمناه يسقط ذلك .

وقد بينا أن من يتعلق بهذه الطريقة لا يمكنه إثبات العبادة لله تعالى وحده ، وأزعمهم في ذلك مالا وجه لإعادته .

فأما تعليقهم بأخبار يروونها عن الصادق عليه السلام وعن غيره فلا وجه له ، لأن هذه المذاهب لا يجوز أن يتعلق فيها بأخبار الآحاد .

وأما تعليقهم بالتناسخ ، فلا نعلم لها<sup>(١)</sup> جواز الاحتجاب وقالوا بالتفويض رأوا أن ذلك أقوى مع القول بالتناسخ فمعلقوا به ، وقد بينا من قبل الكلام عليهم فلا وجه لإعادته .

(١) كذا في الأصل ، ولها ( لما )

## فصل

« في ذكر مذاهب الإمامية وسائر من يعين الأمة على اختلاف أقاليمهم »

حكى شيخنا أبو القاسم البلخي ، أن الإمامية تختص بأن تزعم أنه صلى الله عليه  
نص على علي عليه السلام باسمه وأظهر ذلك وأعلنه ، وأن أكثر الصحابة بل كلها ارتدوا  
إلا ستة أنفس ، وتزعم أن الإمامة قرابة ، وأن الإمامة <sup>(١)</sup> يعلم ما يحتاج إليه الأمة  
من دينها ، ولو حلف بالله أو الطلاق أو بالعتاق إنه ليس بإمام ، كان له في حال  
التقية ولكان مع ذلك مفروض الطاعة ، وليس يرى الخروج مع أئمة الجور إلا في  
وقت مخصوص ، وبطل الاجتهاد في الأحكام .

وتنح أن يكون الإمام إلا الأفضل ، وإلا بنص الرسول ، أو بنص الإمام الأول  
من الثاني ، وتنفى عن أمير المؤمنين أن يكون قد أخطأ في شيء إلا الكلامية ، أصحاب  
أبي كامل .

لأنه يدعى أن الأمة كفرت بدفعها أمير المؤمنين عن الإمامة ، وكفر هو بتركه  
الطلب ، ثم افترقوا :

فمنهم من يزعم أن الإمامة بعد علي للحسن ثم الحسين ثم علي بن الحسين  
ثم محمد بن علي ثم جعفر بن محمد ثم موسى بن جعفر ثم علي بن موسى ثم محمد بن علي  
ثم الحسن بن علي . قال : ومات الحسن بن علي في زماننا ولا ولد له ، فاختلط عليهم  
أمرهم . / وهؤلاء وجوه الإمامية وأكثرهم عددا ويسمون القطعية ، لأنهم قطعوا على  
٢١٨ ب وفاة موسى بن جعفر ، ومنهم السكيبانية يزعمون أن محمد بن علي كان الإمام بعده  
عليه السلام لأنه دفع الراية إليه . وفرقة تزعم أنه الإمام بعد الحسن والحسين ،

وكيسان هو المختار بن أبي عبيد ، يقال إن عليا عليه السلام سماه بذلك فنسب  
القوم إليه ، وقال غيره : إن كيسان مولى لأمر المؤمنين وعنه أخذ المختار وإليه  
ينسب القوم .

وفرقة من الكيسانية تدعى السكزية أصحاب أبي كرب الضريز تزعم أن  
محمد بن علي لم يمت ، وهو مقيم بجبال رضوى بين أحد وغمر يأتيه رزقه بكرة وعشية .

وفرقة من السكزية تزعم أن علة كونه في هذا الجبل أن يستنق من الخلق .  
وفرقة أخرى تزعم أن ذلك عقوبة له ، لركونه إلى عبد الملك بن مروان .

ومن الكيسانية من يزعم أن محمدا قد مات ، ثم افرقوا ، فقال بعضهم  
بأمة<sup>(١)</sup> على بن الحسين بعده . وقال بعضهم بإمامة أبي هاشم ابنه بعده .

ثم افرق أصحاب أبي هاشم بعده على خمس فرق :

فرقة زعمت أن الإمام بعده محمد بن علي بن عبد الله بن العباس ، لأن أبا هاشم  
أوصى إليه ، ثم أوصى محمد إلى ابنه حتى أقضت الخلافة إلى أبي العباس . وافرقت هذه  
الفرقة فرقتين لما مات المهدي ، بن أبي جعفر :

فرقة تدعى الحريرية ، أصحاب أبي هريرة الراوندي ، رجعت عن هذه المقالة  
١٥ . وزعمت أن الإمام بعد الرسول العباس ثم بنوه على الترتيب وهم الروندية<sup>(٢)</sup> .

وفرقة أقامت على القول الأول وافرقتوا فرقتين :

فرقة تدعى الزامية أصحاب رزام ، أنكروا أن يكون أبو مسلم حيا ، وأقروا  
بأنه قتل وبنت على المذهب الأول .

(١) كذا في الأصل ، ولله : بإمامة .

(٢) كذا في الأصل ، ولله : الراوندية .

وفرقة يقال لها أبو مسلمية ،<sup>(١)</sup> زعمت أن أبا مسلم حى وعندنا يبلغ قوم منهم  
يمسك عنهم استحلال المحارم ، وبعض الناس سمعهم الحرم<sup>(٢)</sup> دينه ، وزعمت الفرقة  
الثانية من أصحاب أبي هاشم ، أن الإمام بعده ابن أخيه / الحسن بن محمد ، وأن  
أبا هاشم أوصى إليه ثم أوصى إلى ابنه علي . وهلك علي ولم يعقب ، فهم ينتظرون رجلة  
محمد ، وأن يملك الدنيا ، ويؤمنون أنه لا إمام لهم حتى يرجع .

والفرقة الثالثة زعمت أن أبا هاشم أوصى إلى عبد الله بن عمرو بن حرب وأن  
الإمامة بجواب<sup>(٣)</sup> إليه ، وبجواب<sup>(٤)</sup> روح أبي هاشم فيه ، ويسمون الحريرية ،  
ثم عرف كذبه ، فانهصرف أصحابه بئتمسون إماما آخر فاستجابوا لعبد الله بن معاوية  
ابن جعفر بن أبي طالب وادعوا له الوصية .

ويقال إن ابن حرب كان يقول بأمره<sup>(٥)</sup> ، وهلك عبد الله هذا فافترق أصحابه  
ثلاث فرق :

فرقة زعمت أن عبد الله بن معاوية يجبال إصبهان لم يمت ولا يموت حتى تعود  
نواصي الخيل إلى رجل من بني هاشم ، وزعمت فرقة أنه مات فبقوا مذهبين ، عدنا  
إلى الفرقة الأولى . وزعمت الفرقة الرابعة أصحاب أبي هاشم أنه أوصى إلى يناد<sup>(٦)</sup> بن  
سمعان ، وأنه لم يكن ليان أن يوصي بها إلى حقه ، ولكنها رجع إلى الأصل . وزعمت  
الفرقة الخامسة من أصحاب أبي هاشم أن أبا هاشم لم يكن له عقب وأن الإمام بعده علي  
ابن الحسين ، ثم اجتمعت هذه الفرقة مع القطعية على أن الإمام بعد علي بن الحسين  
محمد بن علي . ثم اختلفوا بعد ذلك فصاروا ثلاث فرق :

(١) كذا في الأصل  
(٢) كذا في الأصل وله : تحولت .  
(٣) كذا في الأصل وله : تحولت .  
(٤) كذا في الأصل وله : تحولت .  
(٥) كذا في الأصل وله : يامامته .  
(٦) كذا في الأصل وله : يان .

فرقة يقال لها الجعفرية قالت بإمامة جعفر بن محمد بن عبد الله<sup>(١)</sup> وفرقة يقال لها  
المغيرة وهم أصحاب المغيرة بن سعيد .

وزعمت أن أبا جعفر أوصى إليهم فهم يأتون به إلى أن يخرج المهدي ، وزعموا  
أن المهدي هو عبد الله بن الحسن الحسن<sup>(٢)</sup> ، وأنه حتى لم يمت ولم يقتل ، وهو مقبم  
بجبال يقال لها ينحصب فلا يزال مقبلاً إلى أوان خروجه .

وفرقة من المغيرة قالت : الإمام بعد أبي جعفر بن عبد الله الخارج بالمدينة .  
وزعموا أنه المهدي ، وكان هذا القول قبل خروجه عليه السلام .

فلما أظهر المغيرة هذه المقالة يرثت منه الجعفرية رسمهم هو الرافضة بجرى عليهم  
هذا الاسم إلى يومنا هذا . / وفرقة يقال لها المنصورية زعمت أن أبا جعفر محمد بن علي  
أوصى إلى أبي منصور ، ثم اختلفوا : فرقة يقال لها الحسينية أصحاب الحسين بن أبي  
منصور زعمت أنه الإمام بعد أبي منصور .

وفرقة يقال<sup>(٣)</sup> الخزومية مالت إلى تثبيت أمر محمد بن عبد الله بن الحسن  
الحسن<sup>(٤)</sup> وإلى القول بإمامته ، وأن أبا جعفر إنما أوصى إلى أبي منصور دون ولده ،  
كما أوصى موسى إلى يوشع دون ولده . ثم إن الأمر بعد أبي منصور رجع إلى ولد  
أمير المؤمنين ، كما رجع بعد يوشع إلى ولد هارون ، فصار الإمام عندهم محمد بن عبد الله .  
وذكر بعض الناس أن المنصورية صنف من المغيرة ، وأن أبا منصور كان ينوئ  
المغيرة ويصدقها وأقام بعده على تليب الجعفرية بالرافضة .

قال : واختلفت الجعفرية بعد مضي جعفر بن محمد عليه السلام فصارت فرقتين .  
منهم من زعم أنه حتى لم يمت ولا يموت وهو القائم المهدي ، وهم الباروسية

(١) كذا في الأصل ، ولعله : أبيه .  
(٢) كذا في الأصل ، ولطفاً : يقال لها .  
(٣) كذا في الأصل ، ولعل النسخ سها فسكروها  
(٤) كذا في الأصل

لقبوا برئيس يقال له فلان بن داووس .<sup>(١)</sup>

وفرقة زعت أن الإمام بعده إسماعيل وأنكروا موته في حياة أبيه ، وقالوا :  
لا يموت حتى يملك .

وفرقة زعت أن الإمام بعده ابن ابنه محمد بن إسماعيل ، لأنه جعل الأمر  
لابنه إسماعيل فلما مات في حياته صار الأمر لابنه محمد ، وأصحاب هذا القول يدعون  
المباركية برئيس<sup>(٢)</sup> ثم يقال له المبارك ، وقد صار إلى هذا القول جماعة من أصحاب  
أبي الخطاب أيضا .

وافترقت هذه الفرقة من أصحاب محمد بن إسماعيل ، وفرقة زعت أنه حتى لا يموت  
حتى يملك الأرض وهو المهدي .

واحتجوا بأخبار فيها أن سابع الأئمة هو قائمهم ، قال : ومحمد هو السابع . وفرقة  
تزعم أن محمد بن إسماعيل مات وأنها في ولده بعده .

قال : وزعت الرابعة من الجعفرية أن الإمام بعده محمد بن جعفر وبهذه ولده ، وم  
الشيعية نسبوا إلى يحيى بن شبيب .

وزعت الفرقة الخامسة أن الإمام بعد جعفر ابنه عبد الله بن جعفر وهو أكبر  
من خلف من ولده ، ويسمون / العبادية نسبوا إلى عمار رئيس من رؤسائهم ، وقال  
٢٢٠ بهذه المقالة خلق من الزرارية وهم أصحاب زرارة بن أعين وم عليا الآن .  
فأما زرارة فتخففه فإن جماعة من العبادية تدعى أنها<sup>(٣)</sup> على مقالتها لم ترجع .

وزعم بعضهم أنه رجع حين سأل عبد الله بن جعفر عن مسائل فلم يجد عنده جوابا  
فتبركه وقال بإمامة موسى بن جعفر . وقال بعضهم : لم يقل بإمامته ولكنه أشار إلى  
المصحف وقال : هذا إمامي . وزرارة أكبر رجال الشيعة فقها وحديثا ومعرفة بالكلام .  
٢٠

(١) كذا في الأصل . (٢) كذا في الأصل ولعلها « لقبوا برئيس .. » بخ

(٣) كذا في الأصل ولعلها « أنه على مقالته لم يرجع »

والعمارة تدعى النعانية أيضا ، لأن عبد الله بن جعفر كان أرفع الناس ، وأهل هذه المقالة هي أعظم فرق الجعفرية وأكثرهم عدداً .

وزعمت الفرقة السادسة من الجعفرية أن الإمام بعده موسى بن جعفر ، وتدعى المفضلية نسبت إلى المفضل بن عمرو ، ثم إن العمارة بدو وفاة عبد الله قالت بإمامة أخيه موسى بن جعفر ، وهذه الفرقة تدعى القطعية على ما ذكرناه . ٥

وفرقة ثالثة زعمت أن موسى بن جعفر لم يميت ، ولا يموت حتى يملأ الأرض عدلاً ويعسكها وهو المهدي ، وتدعى هذه الفرقة « الواقعة » لأنها وقفت على موسى ، وبعض مخالفيها يلقبها « المطبوعة » . وفرقة ثالثة قالوا : لا ندري أمات موسى أم لم يميت ، لكننا مقيمون على إمامته حتى ينكشف أمره أو أمر ابنه .

ويقال إن فيهم فرقة رابعة قطعوا على وفاة موسى ودانوا من بعده بإمامة أحمد بن موسى بن جعفر ولهم عدد كبير . ١٠

واختلف من قال بإمامة علي بن موسى على ثلاث فرق :

منهم من قال : الإمام بعده محمد بن علي .

وفرقة رجحوا على <sup>(١)</sup> إمامته وقالوا بإمامة أحمد بن موسى دونه . وفرقة رجحوا إلى الوقف على موسى بن جعفر . ١٥

واختلف من قال بإمامة محمد بن علي بن موسى لتقارب سنه ، ضرباً من الاختلاف ، لأن أباه توفي وهو صغير .

وزعم بعضهم أن له أربع سنين ؛ وبعضهم ثمان سنين ، وزعم بعضهم أنه كان إماماً في تلك الحال يعلم ما نعله الآية وإن كان صغيراً . وزعم بعضهم أنه كان / في تلك ٢٢٠ ب

الحال إماماً على معنى أن الأمر فيه دون سائر الناس ، وأنه لا يصلح ذلك سواء .  
فأما أن يكون حاله كحال الأئمة فلا ، وزعموا أن غيره في ذلك الوقت يتولى الصلاة  
والأحكام إلى أن يبلغ مبلغ من يصلح هذا فيه .  
وقال بعضهم فيه غير هاتين المقالتين .

- وحتى بعد ذلك عن أرباب هذه المذاهب شتاعات عظيمة لا وجه للذكرها .  
وذكر الحسن بن موسى أن الفرقة التي زعمت أن محمد بن إسماعيل بن جعفر  
مات ، وأن الإمامة في ولده هم القرامطة في عصرنا هذا ، وكانوا من قبل يسمون  
الميمونية لرئيس<sup>(١)</sup> لهم يقال له عبد الله بن ميسون القداح .  
وذكروا أن المطورة لقبت بذلك ، لأنهم خرجوا بعد خروج غيرهم يستقون  
النيث فطروا ، فسوا ذلك مطورة . وذكر أنهم اختلفوا بعد علي بن محمد بن موسى  
فقال بعضهم : هو حى ، وقال الأكثر : هوى<sup>(٢)</sup> . ثم اختلفوا فكان فارس وأصحابه  
يقولون بإمامة أبي جعفر محمد بن علي بعده ، وأبو جعفر هذا مات في حياة أبيه ، لكن  
فارس<sup>(٣)</sup> قبل موت أبي الحسن وموت أبي جعفر .  
فزعم أصحابه من بعد ، أن جعفر بن علي هو الإمام بعد محمد أخيه . وأكثر الشيعة  
يقولون بإمامة الحسن بن علي بعد أبيه ، وليس لحمد بن علي ولا لجعفر بن علي  
في الإمامة حق ، ثم بعد الحسن قد اختلفوا في المنتظر الاختلاف الشديد الذى لا يمكن  
أن يصلح مذهبا .  
فهذه جملة ما يتحصل من كلام الإمامية ، ولئن كان الدين يشككون الآن م  
القطعية دون غيرهم ، على تخليط من المتأخرين منهم في المنتظر . ولستأحتاج إلى إبطال  
هذه الأقاويل ، لأنها مبنية على القول بالنص ، فإذا أبطلناه بطل ما يتبعه  
من الفروع .

(١) كذا في الأصل ، ولعلها « نسبة لرئيس ... » إلخ .

(٢) كذا في الأصل (٣) كذا في الأصل ولعل هنا سقطا تقديره « مات قبل ... » إلخ .



- وقد كُتِبَ في النية بكلام كثير ، وبُيِّنَ لهم أن هذا الغائب ، إذا لم يعرف مولده ثم لم يعرف مكانه ، فكيف يصح / ادعاء إمامته ، وبُيِّنَ لهم أنه لو كان لما ٢٢١ ١
- استمرت حالته في التيقية لأن في كثير من الأحوال والأوقات ، قد ظهر من أمره ما يجوز أن يأمن على نفسه . وبُيِّنَ لهم أن القول بالتقية يقتضى جواز أمانه على نفسه بأن يبين ٥
- أمر الإمامة على طريق التيقية وبقاء أصحابه ، وبُيِّنَ لهم أن في جملة أئمتهم من لا يجوز أن يكون إماماً بعد موت الأول لصغر سنه نحو ما ذكرناه في عهد بن علي بن موسى ؛
- وهو ما ثبت في علي بن الحسين زين العابدين بعد قتل الحسين عليهما السلام ، وبُيِّنَ لهم أن من هذا سنه لا يجوز أن يكون بصفة الإمام ، وبين لهم أنه لا يمكنهم نصرته ذلك إلا بادعاء الأخبار القدى تقارب في عيسى عليه السلام . وقد ثبت بطلان ذلك ، وبُيِّنَ ١٠
- لهم بظهور أمر زيد بن علي عليهما السلام أنه الإمام دون من ادعوه إماماً في الزمان . وما عليهم من هذا الجنس كثير ، والذي ذكرناه يكفي إن شاء الله .

## فصل

« في ذكر أقاويل الزيدية ، ومن نعا نعوهم »

قال شيخنا أبو القاسم : الذي تجمع الزيدية والإمامية تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام على كل أصحابه فإنه أولاهم بالإمامة ، وأن الإمامة لا يجوز أن تخرج عن ولده . ثم افرقوا ، فمنهم الجارودية .

قالوا : اختصوا به أنه عليه السلام نص على أمير المؤمنين بالوصف لا بالتسمية ، فكان هو الإمام بعده ثم الحسن ثم الحسين ثم الإمام بعدهم ليس بمنصوص عليه ، ولكن من خرج من هذين البطنين ولد الحسن والحسين شاهراً سيفه يدعو إلى سبيل ربه وكان عالماً فاضلاً فهو الإمام ، ثم افرقوا فرقتين :

فرقة زعمت أنه عليه السلام نص على الحسن ثم على الحسين ثم على الترتيب . ١٠

وفرقة زعمت أن النبي نص على عليٍّ عليهما السلام ، ونص على الحسن والحسين على نص علي بن الحسين ، / وافرقت الجارودية في نوع آخر ثلاث فرق : فرقة زعمت أن محمد بن عبد الله بن الحسن لم يمت وأنه يخرج وينقلب . ٢٢١ ب

وفرقة زعمت في محمد بن القاسم صاحب الطالقان مثله . وفرقة قالت في يحيى بن صر

صاحب الكوفة ذلك . ومن الزيدية أصحاب سليمان ، ويختص سليمان بأن الإمامة عنده شورى ، فإنها تصح بمقد وجلين من خيار المسلمين ، فإنها تصح في المنفول وهو يثبت إمامة الشيخين ويقدم<sup>(١)</sup> على عثمان بالتكفير . ١٥

ويقول : إن علياً لأفضل ولا تقوم عليه شهادة حادثة بطلاله ولا يوجب هذا العلم على العامة ، لأنه صح عنده من طريق الرواية . ومن الزيدية البتريه<sup>(٢)</sup> الحسن بن صالح

(١) كذا في الأصل وورعاً كانت « وبعكم » (٢) كذا في الأصل ، ولها ( البتريه )

ابن حى وأصحابه، وقوله يقارب قول سليمان ولا أعلم بينهما كبير خلاف إلا أنهم يقفون في عثمان وسليمان يكفرونه .

وحكى أن الحسن وأصحابه كانوا يتبرؤون من عثمان بعد إحدائه. ومن الزيدية ابن الإيمان وأصحابه ، وهم يقررون من التبرئة لكنهم يزعمون أن البراءة من عثمان واجبة .

• وحكى بعض من ذكر خلافتهم أن أبا الجارود كان يرى مع ذلك الرجعة ، وإن كان في أصحابه من لا يرى ذلك ، فذكر أن منهم طائفة ينسبون إلى الصباح بن القاسم المرى يوافقون أبا الجارود ولكنهم يكفرون أبا بكر وعمر ، والجارودية ينسبونهم ولا يكفرونهم .

• وحكى عن النخبة أصحاب عبد الله بن محمد القمي أنهم يقولون إن الإمامة تصلح في ولد على عليه السلام ، وإن لم يكن من ولد الحسن والحسين عليهما السلام .

- وحكى عن الحسن بن موسى ، أن جابرا الجعفي كان يقول من...<sup>(١)</sup> الزيدية أن الإمام بعد النبي عليه السلام على ، وأنه استخلف أبا بكر ثم عمر ثم عثمان إلى أن ظهر منه ما ظهر فأمر<sup>(٢)</sup> بقتله ، وذكر هذا الحاكى أن سهل بن نوبخت / كان يذهب إلى هذا القول ٢٣٢
- وقد ذكرنا الكلام عليهم في موضع الخلاف ، لأنهم لا يخالفون في النص على علي عليه السلام ، بدلالة الأخبار المنقولة ، وقد ثبت القول فيها ، ويخالفون في طريق تثبيت الإمام . فذهب من يزعم أنه يصير إماماً بالخروج والدماء إذا كان عالماً ، وقد ثبت القول في ذلك وهم الأكثر ، ومنهم من يقول : يصير إماماً بيعة رجلين من الأخيار ، وقد تكلنا على ذلك ، ويخالفون في أن الإمامة لا تصلح إلا في البطنيين من ولد الحسن والحسين عليهما السلام . وقد تكلنا عليهم في ذلك من قبل ، وهذه الجملة كافية فيما يتصل بالإمامة إن شاء الله .<sup>(٣)</sup> ثم الكلام في الإمامة . ٢٠

(١) في الأصل خمس بين كلمة « من » وكلمة « الزيدية » (٢) كذا في الأصل

(٣) لعل هذه العبارة زيادة من الناسخ

## الكلام فيما يستحقه تعالى من صفات الأفعال ، وما يجوز أن يجرى عليه لأجلها

- قد بينا ، في آخر التوحيد ، فصولاً في مقدمات كيفية إجراء الأسماء والأوصاف على الله تعالى ، وأتبعناه بما يستحقه تعالى من الصفات لما هو عليه في ذاته ، وآخرنا ذكر ما يستحقه لأفعاله إلى هذا الموضع ، لأنه به أخص من حيث لا يجوز أن يذكر ما يستحقه لفعله ، المدل والحكمة . ولم يثبت ذلك من صفة فعله ، ومن حيث لا يجوز ، أن يذكر ما يستحقه من حيث ينفر الذنب ، ونحن لم نبين القول فيما ينفره ، وفيما لا ينفره ، فلذلك أخرناه إلى هذا الموضع . ومن جهة ما يجب أن يحصل في هذا الباب ، أن الذي يستحقه من الأسماء والأوصاف عند أفعاله على ضربين : أحدهما يستحقه عند فعل مخصوص ، لا لأنه فعله ، ولا على طريق الاشتقاق من فعله ، وهذا كوصفنا له بأنه مريد وكاده <sup>(١)</sup> ، وما يتبعهما للأوصاف . والوجه الثاني / ما يستحقه عند الأفعال على طريق الاشتقاق من الفعل الذي فعله ، وهذا القسم على ضربين : أحدهما يستحقه من كل فعل يفعله ، إذا كانت الصفة عامة في كل أفعاله ، فهو وصفنا له بأنه مصيب في فعله ، وبأنه حكيم إلى ما شاكل ذلك ، والثاني ما يستحقه لفعل مخصوص ، وربما رجع التخصيص إلى جنس ، أو إلى نوع ، أو إلى ضرب من ضرب أفعاله . وقد يستحق بعض الصفات والأسماء ، لا من حيث فعل ، لكن لأنه لم يفعل فعلاً مخصوصاً ، وإنما يلحق ذلك بصفات الأفعال لتعلقه بالفعل في ذلك ، فهو وصفنا له بأنه حكيم وبقور إلى ما شاكله . ونحن نبين القول في ذلك ، ونجمع بين التفصيل والاختصار إن شاء الله .

## فصل

فيما يستحقه من الأسماء والأوصاف ، تكونه فاعلا فقط ،  
وما يقارب ذلك وما يتصل به

- يوصف بأنه موجود ، لأن ذلك يفيد وقوع الفعل ووجوده ، فلا يجب الاشتقاق  
من كل موجود ، وإنما يجب ذلك إذا كان لوجوده أول فيصح تعلقه بالفاعل ، وعلى هذا  
الوجه يقال فلان أوجد وأعدم . وأهل اللغة : إن كانوا يستعملون ذلك في الأكثر  
من الأجسام ، فقد عرفنا أن المراد سواها ، لأن الإنسان لا يوجد الطعام في منزله  
وإنما يوجد كونه هناك وهذا بين . ويوصف تعالى بأنه محدث ، من حيث كان الذي قبله  
محدثا وحادثا ، وقد دل الدليل على أن المحدث لا يكون محدثا بإحداث ، فيقال إنه محدث  
لإحداثه المحدثات ، فيجب أن يكون الاشتقاق من نفس المحدث . ويوصف بأنه فاعل  
بحدوث الفعل ووقوعه من جهته ، وقد بينا من قبل حقيقة الفعل ، وإذن عرفنا في الفعل  
أنه حادث من مادة وعرفناه فعلا واستحق من أضف إليه الوصف بأنه فاعل ، لأن  
قولنا وجد الفعل منه ، وقولنا فاعل يفيد فائدة واحدة ، وقد دللنا / من قبل على أن  
الفاعل ، ليس له بكونه فاعلا حال فيقال إن هذا الاسم يفيدها ، ولا يفيد نفس الفعل  
على ما ذكرناه في وصف العلم بأنه عالم ، أنه يفيد كون الخي على حال ومفارقة ،  
ولا يفيد نفس العلم ، فلم يبق إلّا ما ذكرناه من أن الفائدة واحدة . فإن قيل : فيجب  
إجراء هذا الوصف على الله تعالى عقلا ، أو من جهة السمع ؟ قيل له <sup>(١)</sup> بل العقل يوجب  
إجراءه عليه ، إذا بينت وجب عند أهل القول ، فإن قيل : أفيجوز أن يرد السمع  
بخلافه ؟ قيل له <sup>(٢)</sup> : لا يجوز أن يرد السمع بخلاف ذلك ما لم يرض في استمال ذلك حارص

- من إيهام أو تعارف أو غيرها ، ولذلك لا يجوز أن يرد السمع بمصلة <sup>(١)</sup> هذه الألفاظ .  
 فإن قيل : علا جوزم أن يحصل فيه مفسدة فيرد المنع السمي من ذلك ؛ قيل له <sup>(٢)</sup> : إن  
 المنع السمي في هذا الباب ، لا يؤثر في نفس اللفظ ، وإنما يؤثر في فائدته ، والفائدة معلومة  
 معتقدة فلا يجوز ، فإنا نعلم ، أن يقع المنع من الإخبار عنه أو الدلالة عليه أصلاً ، وإنما يقع  
 المنع من بعض ذلك دون بعض لعل عارضة ، لعل هذا لا يجب أن لا نتمد ، وقد بينا  
 من قبل أن هذه الأسماء يجب إخراجها من حيث العقل والفن وأنها لا تقف على السمع ،  
 وبيننا أنه لا يجوز أن يجرى على الله تعالى الاسم على طريقة التغليب ، فإذا لم يسمع  
 إجراء ذلك إلا لفائدة ، فيجب أن يكون الصلاح والفساد راجعاً إلى فائدة دونه ،  
 وذلك يصح ما ذكرناه . فإن قيل : أخصفونه تعالى بذلك من كون الواقع منه لا فعلاً  
 ولا مفعولاً ؛ قيل له <sup>(٣)</sup> : قد بينا أن وصفنا للفعل بالأمريين يفيد فائدة واحدة ، فيجب إذا  
 وصفناه فاعلاً أن يكون مفيداً في المعنى الوجهين .

- ٢٢٣ ب وإنما كان يجب اختلاف الاشتقاق لو اختلفت الفائدة ، / ويقارن ذلك الضرب  
 والمضروب لأن الفائدة مختلفة ، وقد بينا القول في ذلك من قبل ، لكن من جهة  
 ما يذكره أهل الفقه من المثال المأخوذ للفاعل من اسم الفعل ، الذي هو اسم المصدر ،  
 فالأقرب أن يكون مأخوذاً من كونه فعلاً ، لا من كونه مفعولاً ، فإن قيل : أخصفونه  
 بأنه لم يزل فاعلاً ؛ قيل له <sup>(٤)</sup> : لا يوصف ذلك إلا عند وجود الفعل ، لأنه لو وصف  
 قبله لما أقام ما ذكرناه . فإن قال : فلماذا صار فاعلاً ؛ قيل له : لوجود فعل ، لا علة له  
 سواء ، وإن كنا لا نفصل ذلك علة في الحقيقة ، وإنما نجعله علة في استحقاق الانتماء والصفة  
 من حيث يؤدي إلى أن يكون علة لنفسه . فإن قال : فلماذا وجد الفعل الآن ؛ قيل له :  
 قد بينا من قبل أن ذلك لا يملأ إلا بحال الفاعل قسط ، وأنه لا يجوز أن يكون فاعلاً  
 لعل ، لأن ذلك يؤدي إلى إثبات ما لا يتناهى ، وإلى إخراج القادر من أن يصح

(٢) الأولى حذف « له »

(٤) الأولى حذف « له »

(١) كذا في الأصل

(٣) الأولى حذف « له »

- أن يفعل ، أو من أن يتعلق الفعل باختياره ، وبسطنا القول في ذلك فلا وجه لإعادته .
- وقد بين شيخنا أبو على أنه تعالى لا يجوز أن يكون لم يزل فاعلا ، وأن هذا الوصف يتناقض ، لأنه يؤدي إلى دخول النفي على النفي ومضى دخل النفي على النفي انقلب إثباتا ، وأن الصحيح فيما تعلق فلم يزل أن يكون إثباتا أو جاريا مجراه . لكن هذا الكلام يتعلق بعبارة والمعنى صحيح ، إذا سأل السائل : فقال الفعل الذي وجد وأمثاله هل لم يزل كونه موجودا منه لم يزل فيجب بأن ذلك يوجب قلب جنسه ، ولا يمكن أن يصح من الفاعل ما إذا وجد لم يكن فعلا ولا داخلا في جنس الأفعال وهذا هو الصحيح ، فإن تامل النفي بعبارة الحقيقة فلا يصح ذلك وقد بينا من قبل أنه لا يجوز أن يكون غير فاعل لنفسه فلا وجه لإعادته . فإن قيل : / أنصفون غير الله ١٢٢٤ ١
- بأنه فاعل على الحقيقة؟ قيل له : نعم ، لأن ما أقاد الاشتقاق لا يختص ، ولا تأمن الشاهد ينطرق في ذلك إلى الغائب . وقد صح أن أحدا في الحقيقة يفعل فيجب أن يكون مستحقا لهذا الوصف . فإن قيل : أليس ذلك يوجد سببه التقديم تعالى بالواحد ؟ هنا قيل له <sup>(١)</sup> : قد بينا في باب نفي التشبيه أن التشبيه لا يقع بما يجري هذا الجري ، وبسطنا القول فيه ، وبيننا أن ذلك يؤدي إلى أن التشبيه يتعلق بالأمور التي تقف على اختيار مختار ، فلا وجه لإعادته . فإن قال : فإذا كان وصف الفاعل بأنه فاعل يفيد وقوع الفعل ، كما أن وقوع الفعل يفيد كونه فاعلا ، فلماذا جعل فاعل مأخوذ من الفعل دون أن يجعل الفعل مأخوذاً من الفاعل ؟ قيل له : يرجع في ذلك إلى اللغة ، ووجدناهم يأخذون اسم الفاعل من اسم الفعل ، لأنهم يحصلون له مثالا يجري مجرى المطابق لثال المصدر ، ولأن العلم بوقوع الفعل في حكم السابق فيصح أن يجعله <sup>(٢)</sup> هو باسم الفاعل .
- فإن قيل : إذا وصفتوه تعالى بأنه فاعل ولا فعل إلا ويصح أن يكون تركا أنصفوته بأنه تارك ؟ قيل له <sup>(٣)</sup> : قد بينا في تقدم ، أن التارك لا يجري على الله سبحانه ،

إلا على طريقة اللفظ ، لأنهم ربما استعملوه بمعنى لم يفعل . فأما إذا قيد به اصطلاح المتكلمين فذلك لا يستعمل فيه تعالى ، لأن الفائدة لا تصح فيه ؛ لأن أحد فوائده أن يكون الفعل مبتدأ في محل القدرة ، ويكون ذلك الفاعل قد كف به عن فعل آخر كان يجب أن يقع ، أو كان يجوز أن يقع بدلا منه ، وذلك لا يتأتى فيه تعالى ، فيجب أن لا يوصف بذلك .

٥

فإن قيل : إذا كان الفعل في الشاهد ، إما مباشراً وإما متولداً ، أفىوصف فعل الله تعالى بذلك ، ويوصف تعالى بأنه مباشر لفعله ، أو مولد له ؟  
 ٢٢٤ب / قيل له <sup>(١)</sup> : ليست هذه القسمة مما لا ثالث لها في القول فلزم ما ذكرته ، وإنما يجب في الفاعل منا أن لا ثالث في فعله سواها لأنه إنما يتتبع الفعل في محل قدرته ، فيكون مباشراً لفعله ، وإما أن يحدثه عن فعل سواه فيكون مولداً .

١٠

فإذا صح إثبات فاعل قد يفعل الفعل على غير هذين الوجهين ، لم يجب ما سأل عنه . لأنه إذا اخترع الفعل في غير ابتداء لم يحصل فيه لا معنى المباشر ولا معنى المتولد ، وإنما يفيد المباشر والمتولد ما ذكرناه في الاصطلاح دون اللفظ .

لأن عندهم أن كل فعل يفعله أحدنا بأعضائه وملاقاتها لغيره متى مباشراً ، فصلا  
 ١٥ بينه وبين ما يقع منه على جهة البدن ، ولا يخصون به ما ذكرناه . فإنما أجزأه المتكلمون على ما ذكرناه تشبيهاً بكلامهم .

وعلى الوجهين ، لا يجب إجراؤه على الله سبحانه .

ولا يقال في فعله ، إنه مباشر ، ولأنه <sup>(٢)</sup> إنه مباشر لفعله فأما مولد ، لفعله ، إذا كان واقفاً على سبب فقد أجازوه شيوخنا ما لم يقع فيه لإجماع .

٢٠



لأن المولد في الحقيقة هو الفاعل دون السبب (ولذلك يقال في<sup>(١)</sup> الفاعل إنه موجب) إنما يقال ذلك في السبب من جهة الاصطلاح بين المتكلمين . ولذلك يضاف حدوثه إلى الفاعل دون<sup>(٢)</sup> السبب ، ولذلك يقال في الفاعل إنه موجب لذلك الفعل بالسبب ؛ وقد بينا القول في ذلك في باب التولد .

٥ فإن قيل : أفتصفونه تعالى بأنه محترج ؟ قيل له<sup>(٣)</sup> : لم ؛ لأن إخراج الفعل إلى الوجود ، هو اختراعه من جهة التعارف .

فإن قيل : أفتصفونه بذلك دون التعارف منا ؟

قيل له<sup>(٤)</sup> : يجب ذلك على ما قدمناه ، دون أن يضاف إليه تعارف فيكون مقيداً ، لكونه مبتدئاً بالفعل في غيره ؛ أو مبتدئاً بالفعل كالأجسام وغيرها ، وذلك إن وجب ١٠ فإنما يجب بالتعارف والاصطلاح ، لا من حيث اللفظ .

ويوصف تعالى بأنه مبدع ، وقد اختلف في باده . ففهم من قال : يفيد بأنه ذكر<sup>(٥)</sup> فعل ، لا على مثال سبق ؛ وعلى الوجهين / جميعاً يستحق القديم تعالى هذا ١٢٢٥ الوصف ، وما يستعمل في الشاهد من لفظ البدعة في الأمور التي لا يكون فاعلها محتويًا على الدليل السابق كالشاهد للوجه الثاني بالصحة .

١٥ ويوصف بأنه منشئ ، على الوجه الذي وصف بأنه فاعل ، وإن كان اشتقاقه في اللفظ كالمخالف له ، لكنه من جهة التعارف يفيد ما ذكرناه ، ولذلك لا يستعملون سبق إلا في أمور مخصوصة تجري مجرى الزيادة والنماء .

ويوصف تعالى بأنه صانع ، لأن ذلك يفيد ما أفاده فاعل ، إلا ما يستعمل تقارباً في الصناعات والحرف ، وذلك لا يؤثر في أن الأصل ما ذكرناه ؛ فإذا حصل فيه ٢٠ إيهام فيجب أن يزال بالبيان .

(١) ما بين التوسين عليه شطب خفيف في الأصل (٢) في الأصل «دو» .  
(٣) الأول حذف «هـ» (٤) الأول حذف «هـ» (٥) في الأصل عليها شطب خفيف

ويوصف تعالى بأنه عامل ، لأن العمل هو الفعل في أصل الالفة ، وهو مطروب <sup>(١)</sup> في هذا الوجه فإذا يجب وصف كل فاعل بأنه عامل .

ومن الناس من يقول إن ذلك يفيد الأعمال الراجعة إلى الات <sup>(٢)</sup> والجوارح ، فن فعل لا على هذا الحد ، لا يوصف بذلك ، وهذا يحتاج فيه إلى دلالة في اللغة . وقد علمناهم يستعملون ذلك في جميع الأفعال من غير تفصيل اعتقدوا فيه ، أنه • يحتاج إلى آلة أو لم يستعدوا ، والأقرب ما ذكرناه ، وإن حصل فيه إيهام فيجب إزائته بالبيان . وقد يقال عامل في صناعة مخصوصة وذلك تعارف مخصوص ، فإن أوجب لبساً وإيهاماً فيجب أن لا يجرى هذا الوصف إلا مع البيان .

وقد يوصف تعالى بأنه خالق ، وقد بينا معنى المخلوق من قبل ، وأنه يكون مخلوقاً بخلق ، وإن قولنا خالق يجب أن يكون مشتقاً منه ، وبيننا كل ما يتصل بذلك . ١٠ فاما ما يمكن عن أبي الهذيل من أنه يوصف بذلك « لم يزل » ، بمعنى أنه سيخلق أو بمعنى قدرته على الخلق ، فقد بينا بعده .

٢٢٥ ب لأن هذا المثال ، إذا / كان مأخوذاً من لفظ المصدر ، فما لم يحصل للفعل استحقاق هذا الاسم ، لم يجوز أن يجرى على الفاعل هذا الوصف ، ولو كان ما قاله حقيقة ، لوجب أن بطول فيستعمل ذلك في كل ما يتمكن للقادر منه . وقد يقع الفعل على وجهين ١٥ ضدين ، كما قد يقدر القادران على أمرين ضدين ، فيجب على هذا القول وصف الفاعل بهما جميعاً مع تنافهما ، لأنه ليس يوصف بأن أحدهما أولى من الآخر .

وقد كان يجب ، أن يجوز أن يقال خلق في وقت معين لم يخلق فيه .

وقد علمنا أن ذلك لا يستعمل ، ومعالم أن « لم يزل » إذا قيد به الوصف يحمل محل تقييده بوقت فيجب المنع من استعماله ، وقد بينا أن كل أفعاله سواء في دخوله تحت هذا الاسم ، فيجب أن يوصف بأنه خالق<sup>(١)</sup> من جميعها ، وأبطلنا ما عدا ذلك من الأقوال فلا وجه لإعادته .

ويوصف تعالى بأنه مدبر للفعل لأنه لا فعل إلا ويقع منه سبحانه على ضرب من التدبير ، لأن ذلك هو الواجب في حكمته ولا بد من أن يوصف بذلك من كل فعل . وكما يوصف بأنه مدبر فكذلك يوصف بأنه مقدر ، لأن التدبير والتقدير في هذا الوجه يثبتان عن فائدة واحدة .

وقد بينا من قبل أنه تعالى لا يوصف بأنه مكتسب ، وأن ذلك مما يجري على فعل مخصوص منا ، وأنه لا يفيد وقوع الفعل بل يقيد احترازه بالفعل<sup>(٢)</sup> المنافع ، ودفع المضار فلا وجه لإعادته . وكما لا يوصف بذلك ، فكذلك لا يوصف بتشكف الفعل ، ولا يتحمل ولا يمتد إلى ما شاكل ذلك . لأن كل ذلك يفيد الاجتهاد في الفعل أو لحوق المشقة به ، وذلك لا يتأتى فيه تعالى . كالألوهية عليه النسب ، والفتوب ، والتعب وما شاكله ، وكل ذلك مما يختص به الواحد منا ، والقلة تقتضي أن يوصف بأنه جامل ،

كما يوصف بأنه فاعل ، لأن من فعل الفعل فقد جمعه ، لكن التقارب / الداخل على ١٢٢٦ هذه اللفظة ، واستعمالها في وجوه كثيرة يقتضي أن لا تشمل إلا مع البيان . ويوصف بأنه مكون من حيث دخل فعله في أنه كائن ، ويوصف بأنه مثبت من حيث دخل فعله في أنه ثابت وذلك في حقيقة اللغة بمعنى موجد ، وجملة ذلك أن ما أفاد وجود الفعل ، أو وجوده على وجه يتأتى في كل أفعاله ، أو بعضها ، فيجب إجراؤه عليه تعالى ، وما أفاد أسراراً زائداً على ذلك فارجع إلى القدرة ، أو محل الفعل ، أو التعب ، أو استعمال الآلة

(٢) كذا في الأصل ، ولعله ( يضل ) .

(١) كذا في الأصل

والجارية فيجب أن لا يستعمل فيه تعالى ، وقد ثبت بالدليل الذي قدمناه أن فعله تعالى لا يكون إلا حسناً ، فيجب أن يوصف بما يفيد ذلك ، فيقال إنه محسن .

وقد ذكر شيخنا أبوهاشم ، أنه يقال ذلك من <sup>(١)</sup> فعل الحسن ومن فعل الإحسان جميعاً ، وإنما يفرقان بما يتصل بهما من القول ، أو بحروف التعدي .

- فيجب أن يكون تعالى مستحقاً لذلك ، وعلى هذا الوجه حملنا قوله « هو الذي أحسن كل شيء خلقه » .

على أن المراد به حسن خلقه وفعله ، قاله تعالى يوصف بذلك من حيث فعل الفعل على طريقة اللغة ، أن يوصف بأنه محسن إذا فعل الجزاء الحسن ، أو جعل فعله حسناً إما في النظر ، وإما في الحدوث . كما يوصف فاعل القبيح بأنه مقبيح وإن كان الأقرب في استعمال ذلك أن يفاديه فعل ما يصير غيره به قبيحاً ، وما يصير غيره به حسناً ، ١٠ والأقرب في ذلك ما يحسن ويقبح من جهة النظر ، لأنه الذي يتعلق حسنه وقبحه بمسائى سواه .

وقد بينا من قبل أن أفعاله التي وقعت منه وتقع إحسان ، إلا ما يتعلق باستحقاق العبد على مفضيته . فيجب أن يوصف من جميعه بأنه محسن .

- ١٥ وقد بينا من قبل حقيقة الإحسان فلا وجه لإعادته . فكما يجب وصفه بذلك ، فيجب وصفه بأنه منعم ومفضل ومتفضل ، لأن جميع ذلك يتقارب في الفائدة . ولا نعمة إلا نفع ، فيجب أن / يوصف من ذلك بأنه نافع ، لكن الأقرب أن لا يستعمل النفع إلا والمتنوع حاصل . ٢٢٦

وقد يستعمل للنعمة فيما يؤدي إلى ذلك من العافية ، وإن كان من حيث اللغة لا يختلف في ذلك حالها . فأما جواد فلا يكاد يستعمل إلا من الجود والأفضال ، ٢٠

الذين لا يتأنيان إلا والحي حاصل ، فذلك آخرنا ذكره .

وقد بينا في الأصلح أن العقاب ، وما يجرى مجراه ، لا بعد صلاحاً وإحساناً ونسمة ، وإنما يوصف بذلك المقدم في حال التكليف ، لأن فيه مصلحة في التكليف ، فلا وجه لإعادة ذلك ، وإذا كان كل ما يفعله تعالى صواباً ، وجب وصفه بأنه مصيب لأنه لا يخالف من أن يراد بذلك أن الفعل صواب وحسن ، أو يراد به أنه وقع على مراده . وعلى الوجهين جميعاً ، يجب وصف كل فعل بذلك ، ولا شبهة في هذا الباب إلا في الإرادة .

فلسائل أن يقول : إنه لا يوصف بأنه صواب من جهة وقوعه بحسب للإرادة ، لأن الإرادة لا تزد ، لكنه لا يتمتع إذا وقعت بحسب المراد أن يوصف بذلك ، وإذا كان كل صواب حكمة فيجب أن يوصف تعالى من فعله بأنه حكيم ، لأن ذلك إذا لم يرد به معنى عالم فيجب أن يكون مأخوذاً من فعل الحكمة والصواب .

وربما روي كلام شيخنا أبي علي أنه مأخوذ من الفعل المحكم المتفرق الأول ما قدمناه ، وأن يكون المأخوذ من المحكم محكم وما شأ كله ، فعل هذه الطريقة يجرى القول في هذا الباب .

وقد بينا من قبل أن العدل ليس هو كل فعل حسن ، فلا يجب من جميع ذلك أن يقال عادل ، وإنما يقال ذلك مما يفعل على طريق الاتصاف ، وعلى وجه ينفع المدلول عليه ، أو نصره .

وبينا أن استعمال هذه اللفظة في أفعال الله تعالى قد حصل فيها تعارف ، فلا يتمتع بالتعارف أن يقال في كل أفعاله إنه عدل . ويوصف هو من جميعه بأنه عادل ، ويراد به أنه حكمة وصواب ، لأن ذلك من جهة التعارف قد صار مفيداً ، لا بأنه . / مذهب ٢٢٧ ب

من مذهب<sup>(١)</sup> . ويوصف فعله يقال بأنه مفضل وموصل ، لأنه تعالى إذا ميز بعضاً من بعض في الوجه المقصود فهو موصل .

فيجب أن يوصف تعالى بأنه مفضل وموصل ، وإن كان كلام شيوخنا يقتضي أن ذلك تعارف ، وليس بحقيقة في أصل اللغة لأنهم يستعملون ذلك في التأليف والتفريق على الحقيقة دون غيره . ولو جاز أن يوصف بذلك ما لا يجوز في فئة التأليف ، لجاز أن يوصف بالجمع والغم ، والتركيب ، والتفريق ، والثنى ، والرتق ، وذلك كله يبين أن ما قدمناه طريقه التعارف .

وقد يتنا أنه لا فرق بين ما يطلب عليه التعارف ، وبين ما هو حقيقة في أصل اللغة في وجوب إجراءاته عليه .

ويوصف تعالى في كل أفعاله بأنه مبدئ لما ، لأنه إذا ابتدأها وجب وصفه بذلك ، ولا شيء من فعله إلا وهذه حاله ، وإنما تصح الإعادة في الآخرة على ما قدمنا القول فيه . وأهل اللغة يقولون في المبتدأ معاداً ، إذا كان من جنس شيء قد تقدم ، لكنهم يقولون ذلك إذا اعتقدوا أنه الأول ، فلا ينقض ذلك ما قدمناه ، وإذا استعملوه على غير هذا الوجه فيجاز . وقد بين شيخنا أبو هاشم أن قولنا معاد في أصل اللغة ، لا يفيد الوجود ، لأنه كما يقال في الوجود ذلك ، فقد يقال في سائر المحال ، إذا أعاد الموصوف إليه ، وإنما اختص بالوجود ، إذا أطلق من جهة تعارف المتكلمين . وبين أن المعاد ليس بمعاد بإعادة ، وإنما يوصف بذلك ، إذا أوجده بعد وجود بعضه<sup>(٢)</sup> الفناء ، وقد شرحنا كل ذلك من قبل .

وقوله تعالى : « وقدما إلى ما عملوا من عمل ، فجعلناه هباءً منثوراً » يقتضى صحة وصفه بأنه مقدم على الأفعال ، وذلك غير ممتنع في اللغة ، لأنهم لا يفتصلون بين قول القائل أقدم على الفعل وبين قولهم أوجده وفعله ، وإن كان من / جهة التعارف يفتصل

ب ٢٢٧

(١) كذا في الأصل ، ولعلها « المذهب » . (٢) كذا في الأصل ، ولعلها « سبيله » .

أحدهما من الآخر فيوصف تعالى به ، وبين مندنا لايهام ما يزيله وعلى الوجه الذى يقول إن القضاء يراد به الإيجاب ، لا يتمتع أن يوصف تعالى بأنه قضى أفعاله ، وأنه قاض لما إذا فعلها ، لأنه لا شيء من فعله إلا وفعله على تمام وكال ، لأن خلاف ذلك لا يجوز في فعله ، لكنه يجب أن يبين لكون اللفظة محتملة للوجود التى قدمناها من قبل .

وتوصف كل أفعاله بأنها مختارة ، وأنه مختار لها ، لأن ذلك قد يقال على وجهين :

١. أحدهما بمعنى إرادته وهو على <sup>(١)</sup> والفعل ، وقد يقال ذلك بمعنى زوال طريقة الاضطراب . فعلى الوجه الثانى توصف كل أفعاله بذلك ، وعلى الوجه الأول يوصف ما ليس بإرادة دون الإرادة نفسها ، لأنها <sup>(٢)</sup> اختيار وليست بمختارة . ويوصف تعالى بأنه مؤثر لأفعاله على هذا الوجه الثانى ، لأنه قد يقال ذلك بمعنى زوال طريقة الاضطراب ، وأن الفاعل يقدم على الشيء مع العلم أو الاعتقاد ، فعلى هذا الوجه تجري كل أفعاله . وجملة هذا القول أن كل اسم وصفه يفيد في الفعل أنه وقع من القادر ، ولا ضرورة ، ولا مانع ، ولا كلفة فيجب أن يستعمل في أفعاله تعالى ، وما عدا ذلك لا يجوز أن يستعمل فيه البتة . فأما ما يجري عليه تعالى لأنه أعدم الفعل فصحيح أيضاً ؛
- ١٥ لأن الدلالة قد دلت على أنه يعدم الأفعال كما يوجد لها ، لكنه لا يعدم إلا بفعل معنى كما لا يحرك الجسم إلا بفعل معنى ، فإذا صح ذلك لم يخل قولنا يعدم من أن يراد به فعل ما يعدم عنده ، أو يراد بذلك إعدامه الفعل ، والأقرب أنه مأخوذ من عدم الفعل وإن لم يعدم إلا عند غيره . لأن هذا المثال لا يصح كونه مأخوذاً من الضد الموجود الذى عدم غيره عنه إلا أن يقال إن ذلك الضد هو إعدام ، فيوصف بأنه معدم
- ٢٠

(١) لله • غير في الفعل • (٢) ذكرت كلمة (لأنها) في الأصل مرتين •

فلا يتمتع ذلك ، لكن أهل اللغة يستعملون ذلك ، وإن لم يتذكروا<sup>(٦)</sup> واسطة هي الإعدام فكل فعل لله تعالى يفتى مع جواز أن يبقى .

١٢٢٨ فيجب / إذا كان مأكله<sup>(٧)</sup> وعدم من جهته أن يقال معدوم ، وإذا لم يكن من جهته ، لا يوصف بذلك ويقال هو نافي الفعل . لأن وصف الفاعل بذلك أولى من وصف الضد وغيره ، إذا عدم ذلك عنده ، وبيننا أن الهلاك يفيد معنى العدم وكذلك البطلان فيجب أن يستعمل فيه تعالى .

وبينا أنا إذا قلنا هلك الرجل إذا مات فالمراد هلكت حياته ، وأن ذلك لا يقدح في أنه حقيقة في العدم ، وهذه الجملة كافية فيما يجرى على كل أفعالهم من الأسماء والأوصاف وما يوصف هو به ، لذلك فيجب أن يقاس ما عده عليه ، وما بيناه قد دل على كيفية ما يستعمل من المبالغة في هذه الأوصاف فهو قولنا قبال وقول وفعل وغير ذلك لأن المبالغة مبني على ما تقدمناه ، وقد بينا من قبل كيفية القول في ذلك وشرحنه فلا وجه لإحاده .



## فصل

في الأوصاف والأسماء اللذين <sup>(١)</sup> يستعملهما من بعض الأفعال

دون بعض وما يتصل بذلك

- اعلم أن هذا الاسم هو الأكثر من الأوصاف والأفعال، وربما يكون مشتقا من جنس الفعل، وربما يكون من نوع الفعل، وربما يكون من ضرب من ضرب الفعل؛ وربما يكون من جهات الفعل التي يقع عليها؛ وربما يكون من فعل مقارن بشيئه؛ أو مقارن <sup>(٢)</sup> بشيئه، أو دافع على شرط، أو منعوتا <sup>(٣)</sup> من ذلك؛ وتفصيل ذلك يكشف عن هذه الجملة. قد علمنا أن كل اسم وصفة يستحقه أحدنا لأنه فعل فعلا، إما من جنسه، أو نوعه، أو ضربه، أو وقوعه على وجهه. فالقديم تعالى يجب أن يكون مستحقا له، وذلك فهو قولنا حرك ومسكن وجامع ومفرق إلى ما شأكه، / وذلك يكثر إن ذكر. وإنما لا يستعمل فيه تعالى ما يتعلق فائدة <sup>(٤)</sup> بالواحد منا ويختصه، وكذلك فيما يجري عليه تعالى من حيث يفعل الفعل في الحقل، فهو قولنا: مسودّ وملون إلى ما شأكه، يكثر إن ذكر، والطريقة التي ذكرناها كافية.

- وإنما يجب أن نذكر من الأوصاف والأسماء ما يختصه تعالى ويلحق بآيات المدح له والتعظيم إلى ما شأكه، ونحن نورد ذلك: يوصف تعالى بأنه حي، لأنه يفيد إيجاب الحياة، وقد كانت على ما بيناه في الصفات الأقرب أن يقال يفيد جبل غيره حيا وإن كان لا يكون كذلك إلا عند معاني، لأن الحي يكونه حيا حالا يصح تطبيق لفائدة به، فكما تقول إن كونه حيا يفيد هذه الحالة فكذلك: كان يجب أن يقال قولنا حي يفيد أنه جبل كذلك، وإن كان لا بد من فعل عنده يكون كذلك لكنه لا ثبت أن ذلك دخل في اشتقاق الاسم والفعل وعلمنا أن الذي يلحق بآيات الفعل

(١) كذا في الأصل، ولعلها التي يستعملها (٢) يبدو أن ال عبارة سقطا، لأنها بدون مرادة ذلك تكون تكراراً صرفاً (٣) لعلها منبوت (٤) كذا في الأصل

هو إيجاد الحياة دون ما عليه الحى ، وجب أن يكون هو المستفاد بهذه اللفظة .

وقد يتناق غير موضع أن الحياة هي التي تصصح الإدراك ، وبصح عند وجودها من الحى أن يكون . عالمًا قادرًا فلا وجه لإعادته .

وبينا أن استعمال ذلك في نساء الأمور النامية مجاز ، وأن الحقيقة ما قدمناه .

فيجب أن يكون وصفه بأنه محي يتناول الحقيقة دون غيرها .

وقد بينا أنه منم بالإحياء التام ، وأن ما سيفعله هو الذى يختلف فيكون فيه ما يلحقه بالأول ، وقد يكون فيه ما لا يكون منها بفعله كإحياء أهل النار للمعاقبة فلا وجه لإعادته . وكما يوصف بذلك يوصف بأنه يميت ، وإن كان الموت معنى فالصفة تفيد وإلا فهي تفيد التنوير الراجع إلى الحى من إبطال الحياة وما يجرى بجرى الأمانة له ، وقد سبق القول في ذلك . ولا شبهة في أنه يوصف بأنه مقدر ومقوى

وسبق ذلك من المعاني التي يختص بها الحى وجميعه يجرى على هذه الطريقة / وإنما يجب ذلك بحسب الموجود في وضع اللفظة ، فكما يميز فيها يوجد في المحل أن يكون فيه ما يقع الاشتقاق منه وفيه ما لا يقع ، فكذلك لا يتمتع فيما يحصل الحى إليه فيجب أن يستبر ذلك ، لأننا لم نوجب الاشتقاق مع الجميع ، وإنما قلنا إن الاشتقاق إذا ثبت في اللفظة فيجب إذا كانت الفائدة صحيحة في فعله تعالى أن يوصف به ، ونعود الآن إلى ما يتعلق بالأسماء والأوصاف بالتكليف والمكلف فإنه الذى يجب ما عليه (١) لما يحصل فيه من الشبهة ، فيوصف تعالى بأنه مكلف .

وقد بينا أن المراد بذلك الإيجاب ما فيه مشقة وكلفة ، أو الأمر بذلك والإرادة له ، وبيننا كل ما يتصل به ، وكما قد يوصف بذلك ، فقد يوصف تعالى بأنه لازم ، إذا فعل ما عنده يلزم لأن الدلالة قد دلت على أن الكلام لا يكون لازماً للعلة .

(١) كذا في الأصل ، وله ( تناوله ) .

وإنما يوصف من ذلك بما يجري مجرى الدليل والسبب ، وكذلك وصفه بأنه موجب إلى ما شاكله .

وقد بينا أنه قد يوصف القضاء <sup>(١)</sup> بمعنى الإلزام ، فلا يمتنع أن يجري عليه تعالى من حيث أوجب الأمور بأنه قضاها وأنه قاض لها ، وإنما لا يطلق ذلك إلا مع البيان لما دخل فيه من التعارف .

وقد بينا أن كل ما كلف <sup>(٢)</sup> ، قد يوصف تعالى بأنه أمر إذا قد ثبت أنه أمر بجميعها ، ويوصف منه بأنه مرغّب لأنه مرغّب في جميعها ، ومزج لها ، لأنه قد زين جميعها وقد يوصف بأنه معرض إذا <sup>(٣)</sup> كلف على الوجه الذي بيناه من قبل .

وقد ثبت أنه لا شيء كلف الامتناع منه ، إلا وقد نهى عنه ، وزجر عن فعله ، وخوف منه ، فيجب أن يوصف بذلك ، ويوصف تعالى من تنصبيه الأدلة بأنه دال ، وهادى ، ومبين .

وقد بينا أن وصف الدليل بأنه دليل يفيد أنه فاعل لدلالة ، فيجب أن يجري عليه تعالى ، وإنما الخلاف بين الشيخين أن أبا علي يجريه مطلقا كقولنا دال ، وعند أبي هاشم / أن ذلك يلتبس بما عرض فيه من استعماله في غير هذا الباب والإكثار فيه ، فيجب أن يستعمل مع البيان . فأما قوله تعالى : « الله نور السموات والأرض » فيجب أن يحمل على أنه هادى ومبين ، لأهل السموات والأرض من كان مكلفا منهم . لأن الدلالة قد دلت على أنه حال أن يكون نوراً ، لأن النور صفة لا تتأني إلا في الأجسام المهددة ، ولو كان نوراً على الحقيقة ، لما جاز أن يقول : « مثل نوره » . فلا بد من حمله على ما قلناه أو على أن المراد من نور السموات ، من حيث فعل فيها ما يصح أن يشاهد معه ويدرك ويميز من الضياء وغيره ، وعلى هذا الوجه وصف الله عز وجل الكفّر في عدة مواضع بأنه غلّة ، والإيمان بأنه نور .

(١) كذا في الأصل ولعلها « بالقضاء »

(٢) كذا في الأصل ولعل العبارة مكثراً « ما كلف به الله يوسف تعالى بأنه أمر به لإلهه »

(٣) لعلها « إذا »

وقد يتناهى باب الخلق والكلام فى الهدى والضلال ، وأنه <sup>(١)</sup> فقال لا يفضل نفس الإيمان ، وأنه إنما وصف ما فعله من الدلالة بأنه هدى دون الإيمان ، ففى وصف الإيمان بذلك فجاز . وبينما أنه لا يقال فيه : « أضل عن الدين » ، لأن ذلك يفيد ما لا يجوز عليه من الأمور التى يتناها هناك . ويقال إنه أضل بمعنى الهلاك والعقوبة المسجلة والمؤجلة وبينما القول فى ذلك مشروحا . والأصل فى ذلك أنه قد ثبت أنه فقال ، كما يفعل النفع لغيره فقد يفعل الضرر ، وأن الضرر الذى يفعله على ضربين :

أحدهما : يفعله للنفع ، فيعود الحال فيه إلى أنه يقع ويخرج من كونه ضررا ، وإن كان فى الجنس ألاما .

والثانى : ما يكون مستحقا فلا يخرج من كونه ضررا ، ويدخل فى ذلك العقاب وما يتبعه من القم ، والإهانة والأمر بذلك .

فإذا صح أنه فقال قد فعل ذلك سيفعله ، فيجب أن يوصف بأنه ضار ، كما يوصف بأنه نافع ، ويجب أن يوصف بأنه مضر . لأن الضرر الذى لا يقع فيه ألبتة يدخل فى الضلال والهلاك ، فيجب أن يوصف بذلك . وقد بينا القول فى جميع ذلك مشروحا / فلا وجه لإعادته .

١٥

فأما وصفه تعالى بأنه منع من التبيح والنهى والزجر فجاز ، لأن ذلك ليس بمنع على الحقيقة ، كيف يكون منعاً وقد يختار التبيح منه ، ويمكن ذلك فيه على وجه اختياره ولانهى .

وقد بينا من قبل ما يكون منعاً فى الحقيقة وما لا يكون ، فلا وجه لإعادته . فإن قيل : فهل تصفونه بأنه مانع للبد من الفعل ؟ قيل له <sup>(٢)</sup> : نصفه بما يكون منعاً للبد عن مقدوراته فهو العلم الضرورى ، الذى يمنع البد من اختيار الجمل والظن ، ونحو الحركات المنصوصة التى يمنع البد من خلانها .

٢٠

(١) كذا فى الأصل ولعل « الواو » زائدة (٢) الأولى حذف « له »

وقد بينا أن المنع من القديم تعالى ، إنما يقع بفعل ما يجري مجرى المنافي ، لما يقدر عليه ، وأنه لا بد من أن يكون أكثر منه أو في حكم ما هو أكثر ، فكل فعل حصل فيه هذا الوجه فالواجب تعالى يوصف منه بأنه مانع ، لكنه يجب أن يقيد بثلاث يوم أنه مانع للكف أيضاً عما كلفه .

وقد بينا أن المنع من قبله يكون ضرورة على أحد المذهبين ، وإذا كنا قد بينا أن الأولى في اصطلاح المتكلمين أن يستعمل فيما حل هذا الحل دون الإلجاء .

وبينا أن الاضطرار والمنع إنما يصحان في القادر ، ولما يضاد مقدوره دون ما يختص القديم تعالى بالقدرة عليه ، وكما يوصف تعالى من ذلك بأنه مانع ، فكذلك يوصف من الضرورة بأنه مضطر وبالتشديد والتخفيف جميعاً ، وإن كان من جهة التعارف بالتشديد قد استعملوه فيمن وجدت فيه الضرورة ، ولا يوصف تعالى بأنه حامل على ما أمر به وكلفه إلا مجازاً . وكيف يكون محمولا عليه ، وبصح أن يختار خلافه ؟ لكنه يوصف بأنه حامل على الفعل الذي قد اضطره إليه على ما بينا ، كما يقال إنه مانع له من هذه <sup>(١)</sup> ضده .

ويقال أكرهه على ذلك وألجأه إليه ، وسيلجى . أهل الحنبة <sup>(٢)</sup> على ما بينا / في باب الإلجاء والإكراه ، لأنه مشروح في باب . ويوصف تعالى بالأوصاف ١٥  
التي يستحقها عما يفعله المكلف من اللطف والمصلحة في الدين . فيقال إنه يلفظ لمبده <sup>(٣)</sup> ، وقد لطف له فهو لطف . وقد بينا حقيقة ذلك فيما تقدم ، ويختلف ذلك وصفاته بأنه لطف لأن ذلك عند شيخنا أبي على مجاز ، والمراد به لطفه الذي هو الرحمة بعباده ، وإن كان لا يتمتع على ما بيناه وأن يكون حقيقة ، لأن اللطف قد يقال في ذات الشيء . وفي قوله . ٢٠

فإن كان من القمل ، كان حقيقة في الله سبحانه ، وإن استحال على ذاته اللطف والصبر ، ويوصف تعالى بأنه موفق إذا قل التوفيق ووقع عنده اختيار ما هو لطف فيه ، ولذلك قلنا إنه يستعمل ذلك في المؤمن دون الكافر والفاسق ، وكذلك القول في العصمة لأنه إذا عصم المؤمن لما قبله من اللطف فهو عاصم له ، ويخص بذلك المؤمن دون غيره . فأما وصفنا له بأنه مصلح فيقال على وجهين :

أحدهما : من الإصلاح في باب الدين فيكون المراد به اللطف وما يجري مجراه ، وقد بينا القول في ذلك فيما قدمناه .

والآخر : من الإصلاح الذي هو النفع فلا يمتنع أن يستعمل ذلك في غير المكلف ، وإذا أريد باب الدين فقد اختلفت ألفاظ شيوخنا ، فالأكثر من كلامهم أن لا يقال ذلك ، إلا في المؤمن لأنه تعالى لا يوصف بمصلحاً لشيء إلا وقد صلح من أصلحه ، وإنما يقال مستصلح في غير المؤمن ، وقد تصدينا القول في ذلك من قبل .

ولا يوصف تعالى بأنه صلح ، لأن ذلك يفيد ما لا يجوز عليه ، إذ الإصلاح على ضربين :

أحدهما : في باب الدين فيقتضي استحقاق الثواب دون وقوعه ، لأنه لو فعل وأخطأ لم يوصف بذلك ، ويوصف به إذا لم يخطئ ، فدل ذلك على ما ذكرناه .  
وربما مر في كلام شيخنا أبي على أنه يفيد طريقة يحصل للعبد عليها منزلة ، وذلك <sup>(١)</sup> لا يتأتى فيه تعالى ، وإن أريد في غير باب الدين فإنما يراد به زوال الحال عن الشيء ، كما يقال في التجار أصلح الباب وكما يقال في الماني قد صلح ، وكل ذلك لا يتأتى فيه تعالى ، فيجب أن يوصف بأنه مصلح ، ومن أصلحه الله يوصف بأنه صالح .

(١) ذكر في الأصل : ( وذلك ) مرجع .

/وقد بينا من قبل أنه يوصف بأنه مفضل ومفضل من فعل الفضل والفضل ١ ٢٣١  
ولا يقال فاضل ، وبيننا أن علة المنع من ذلك قد اختلفوا فيها . فهم من يقول إن  
ذلك يفيد منزلة تحصل للسكف عندها يستحق المدح ، وذلك لا يتأتى فيمن لا يجوز  
التنبيه عليه .

٥ قال شيخنا أبو هاشم في أول الأبواب : وقد بينا بأن الأقرب ما قال في آخره ،  
من أنه يفيد المدح والتنظيم ، وأنه لا يجوز عليه تعالى المنعسمى ، ولما فيه من التباس  
الحال ، وكشفنا القول في ذلك بما لا وجه لإعادته .

ويوصف تعالى بأنه ناظر لعباده ، بمعنى الافضال ، ولا يوصف بذلك بمعنى طريق  
الرؤية ولا بمعنى الفكر ، ولا بمعنى الانتظار ، وقد ثبت القول في ذلك في باب  
الرؤية فلا وجه لإعادته . ويوصف تعالى بأنه ناظر لعباده أجمع ، وفي باب التكليف ١٠  
يقال هو ناظر له في باب الدين ، ويراد بذلك أنه يفعل مالا شيء أقرب منه إلى  
الطاعة وهو اللطف وما يجرى مجراه ، وأبطلنا فيما تقدم قول من يقول إنه تعالى  
أنظر المخلوق منهم ، لأنفسهم مطلقا .

وبيننا أن ذلك إنما يقال في باب الدين فلا وجه لإعادته . فأما وصفه بأنه ناظر  
على غير هذا الوجه ، فقد بينا في باب الرؤية أنه لا يجوز عليه عند ذكرنا حقيقة ١٥  
النظر ، وأنه تقليب الحادثة على وجه مخصوص فلا وجه لذكره . وقد بينا من قبل حقيقة  
النصرة ووجوبها ، فيجب أن يوصف بأنه ناصر للمؤمنين إذا فعل عنهم النصرة  
بالوجوه التي بينها من قبل ، أو يوصف بخصوص منها ، لأنه لا يكاد يقال من حيث  
فعل الحجة أنه ناصر لأن ذلك يقتضى كونه ناصرًا للفريق ، فالواجب أن لا يستعمل  
إلا فيمن حصل فيه من قبله فعل المدح والتنظيم والأمر بذلك مع غيره ، وكما يقال ٢٠  
بأنه ناصر للمؤمنين فكذلك يقال بأنه خاذل للكافرين .

وقد بينا وجوه الخذلان التي يفعلها الفاسق والكافر ، وعلى هذا الوجه حمل قوله تعالى : « ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا ، وأن الكافرين لا مولى لهم » . وعلى هذا الوجه يقال فيه إنه موال للمؤمن ، ومولى المؤمن مولى له ، ويراد بجميع ذلك النصرة التي قدمنا ذكرها ، وقد يراد به وجه آخر سنذكره من بعد . / ويوصف ٢٣١  
تعالى من فعل الفضل والإحسان بأنه كريم ، لأن ذلك يقال على وجهين :

- أحدهما بمعنى عزيز وقد بيناه من قبل ، لأن ذلك يرجع إلى صفات الذات .
- والآخر بمعنى فعل السكرم ، وهو الذي يفيد النعم والأفضال لأن فعل ذلك في الشاهد يستحق به هذا الوصف . ويستحق أن يوصف بأنه رحيم وقد ذكر شيخنا أبو علي أن ذلك مبالغة يستحقها تعالى دون غيره . ويستحق أن يوصف ، كما يقال من ١٠ الغضب غضبان ، وذكر أن أهل اللغة قد أجروا ذلك على بعضهم ، وأن ذلك من طريق المبالغة له . وقالوا في مسيلة رحمان الرحمة ، واستعملوه مقيدا وذلك في حكم المجاز ولا يمتنع أن يكون الاسم المتيد للمبالغة ، لا يحصل إلا فيه تعالى فلا يجرى إلا عليه ، لأنه لا يفيد مبالغة ، لا شيء أوكد منها ، ومثل قولنا قدير وعليهم <sup>(١)</sup> في باب المبالغة ، وقد قال إن ذلك مثل وصفنا المباد بأنهم عباد الله ، ولا يقال ذلك إلا فيه ١٥ وفي أحدنا يقال صبيده فكأنه أفيد بذلك ما لا يليق به تعالى ، ويوصف من فعل الرحمة والنعمة بأنه رحيم ، وذلك يجرى على غيره أيضا . واختلفوا في حقيقة ذلك في اللغة ، فمنهم من قال : هو مأخوذ من فعل النعمة وهو الذي يختاره شيخنا أبو علي وقواه أبو هاشم ، وإن كان قد ذكر في بعض مسائله خلاف ذلك ، ويدل على ما قلناه أن من أظهر الإحسان إلى غيره يوصف بذلك ، عرف من باطنه الرقة التي ذكروها أولم ٢٠ بحرف بل يصفون من لا رقة له بذلك بأقوى مما يصفون به من له رقة ، لأن من

(١) كذا في الأصل ، ولعله ( خليم ) .



لا رقة له يكون مسغبة <sup>(١)</sup> فيما يدفع أكثر، وعلى هذا الوجه مدحوا المؤثر على نفسه مع شدة حاجته .

- وقد طنأن الرقيق القلب لم <sup>(٢)</sup> يكلف الامتناع من الأفضال لم يوصف بذلك ، فيجب أن يكون فائدة الاسم مذكرواه ، وإن كان لا يمتنع أن يكون أصله في اللغة ما قالوه / ثم استعمل في الأمر الذي ذكرناه على جهة التعارف ، فكان الثاني ١٢٣٢
- أحق به على ما بيناه في نظاره . <sup>(٣)</sup> وقد بين شيخنا أبو على أن الرحمة هي النعمة ، ووصف الله تعالى القرآن : « بأنه هدى ورحمة » والنيت بأنه رحمة ، وبين أن رقة القلب إنما توصف بذلك ، لأنه مما يجاوره فعل الرحمة ، ويوجد عنده لعل ذلك عمل وصفهم الشهوة محبة لما كان يوجد عندها المحبة . فأما الكلام في أن الرقة لا تهو على الله تعالى ، فقد بيناه في باب نفي التشبيه . ولا يوصف تعالى بأنه شفيق ، لأن فائدة ذلك الحذر ، وذلك لا يهوز على الله سبحانه . ولا يوصف بأنه رفيق ، لأن الرفق في الأمور هو الاحتياط ، لإصلاحها والسبب إلى ذلك ، ويتعالى الله عنه .

- ولا يوصف بأنه لطيف ، ويوصف تدبيره بذلك ، لأن الوجه الذي عليه يقع لا يعرفه العباد . ويوصف سبحانه بأنه جواد إذا أكثر من الجود والأفضال وقد بينا حقيقة ذلك في باب الأصلح ، وكشفنا القول فيه ، وأبطلنا قول من يقول إن ذلك موضوع لبذل الجهد ، وأنه لا يجرى على من يقل من الجود ما يقدر على أكثر منه ، وبيننا أن استعمال ذلك في الفرس الجواد مجاز وبيننا أن من قل الجود على غيره طريق المبالغة ، يوصف بأنه جavid وإن قل استعماله .

- ولا يوصف تعالى بأنه سخي ، قال شيخنا أبو على ، لأن ذلك لم يوضع في أصل اللغة لما ذكرناه في جواد وإنما وضع للبر ، ولذلك يقولون : قرطاس سخاوى إذا كان ليناً ويوصف في اللغة الذين الإخضعين بذلك وإنما استعمالوا ذلك في الجواد من المخلقين ٢٠

(٣) كذا في الأصل

(٢) كذا في الأصل

(١) كذا في الأصل .

لئنه عند طلب الحاجة منه ، وذلك لا يصح على الله تعالى فلا يصح أن يوصف بذلك على الحقيقة فأما وصفه جل وعز بأنه واسع فجاز لأن ذلك يستحيل في ذاته . والمراد به واسع الرحمة والمغفرة والرزق . ويوصف تعالى بأنه منان على جهة المبالغة من فعل / الرحمة لأن نعم الله تعالى موصوفة بأنها من منه ، فيجب أن يوصف بأنه مان ومنان على طريق المبالغة ، وإذا وصف أحدنا بأنه مان من حيث يكثر ذكر نفسه وبين بها فذلك مجاز ، وهو الذي أراد تعالى بقوله : « لا تبطلوا صدقاتكم بالمان والأذى » وعلى هذا الوجه توصف نفسه للإنسان بأنها منهمنة عظيمة .

قال : ولا يوصف تعالى في الحقيقة بأنه حنان ، لأن الحنين يختص القلب كحنين الناقة ، وحنين المشتاق وذلك لا يصح عليه تعالى ، ولم يثبت فيه الانتقال عن هذا الأصل بالتعارف فيقال إنه يجرى على الله تعالى من حيث يفعل النعم . قال : وقوله تعالى « وحناناً من لدننا » في يجرى يعني بذلك أنه رحمة من الله على عباده . ويوصف تعالى بأنه رءوف ، والرأفة هي الرحمة فإذا أكرمه بها وصف بذلك . ويوصف تعالى من إكثاره فعل الخير بأنه خير عند شيخنا أبي علي ، وتطول إن ذلك في مقابلة شرير في أنه مفيد من فعل الشر فيجب أن يوصف تعالى به .

فأما شيخنا أبو هاشم فربما جوز ذلك ، وربما قالوا إنهم يستعملونه بمعنى فاضل ، ولذلك يتبعونه به ، فيقولون فاضل خير ، فيجب أن لا يطلق عليه تعالى ، وقد بينا القول في ذلك في باب الأسماء والأحكام .

فأما وصفه سبحانه بأنه شرير من حيث الشر من فعل المضار والآلام فلا يصح ، لأن الشر يفيد كونه ضرراً قبيحاً وما يقع من الله تعالى لا يكون إلا حسناً ، فيجب أن لا يوصف بذلك . وقد بينا من قبل أن الأمراض والآلام والقاب من فعله تعالى لا يسمى شراً ، وأنه إذا أجرى ذلك عليه تعالى فجاز ، ولو صح أن يوصف تعالى بذلك لجاز أن يقال إنه من الأشرار ، تعالى عن ذلك . قال : ويوصف بأنه بار بعباده ،

إذا فعل بهم البر والرحمة والمغفرة . وكذلك يوصف تعالى بأنه سار للمؤمنين لما يفضله  
 بهم من الثواب / والتنظيم ، وكلامه يدل على أن سار لا يستعمل إلا في المؤمنين ١ ٢٣٣  
 خاصة ، وذلك لأن السرور لا يخلص إلا لهم فأما الكافر والناقص فلا يخلص ذلك  
 لها ، لأنه لو انكشف لها ما يستحقه لما حصل لها السرور . ويوصف تعالى بأنه  
 كئيل ، وقد قيل في ذلك أن المراد به تكفله لأرزاق العباد بالوعيد والأخبار<sup>(١)</sup> وغير  
 ذلك ، والذي قاله شيخنا أبو علي : المراد به تكفله بإثابة المكلف إذا أطاعه ، وبفعل  
 الإطاف له إذا كفره ؛ لأنه قد ثبت في ذلك من الوجوب والضمان ما لم يثبت في غيره ؛  
 فلذلك صرف فائدة الصفة إليه .

ويوصف تعالى بأنه معين للمؤمنين كما يوصف بأنه ناصر ؛ وقد بينا من قبل  
 معنى المعونة ، وأن المراد بها فعل ما يكون وصلة إلى الفعل ، إذا كان المقصد ١٠  
 بذلك التوصل إلى الفعل ، ولذلك لا يقال فيه تعالى بأنه معين على المعاصي ،  
 كما يوصف بأنه معين على الطاعات ؛ وما يفعله تعالى من القدر والآلات يوصف  
 بذلك ، وكذلك ما يدره من الرزق يوصف بذلك ، لأنه قد يستعان به على طاعته ،  
 ولا يستعمل ذلك في الحقيقة إلا في المكلف الذي يريد منه تعالى الأفعال . ولا يوصف  
 بأنه ظهير لأن الأصل في ذلك مظاهره البض للبض والله فاع عنه على وجه مخصوص ، ١٥  
 وذلك لا يتأتى فيه تعالى . ولا يوصف بأنه وزير للمؤمنين ، لأن الأصل في هذه اللفظة  
 عند شيخنا أبي علي مأخوذ من شد الأزر للمعونة لأن ذلك من أوكده ما يدل على  
 المعونة ، وذلك لا يتأتى فيه تعالى ، فيجب أن لا يوصف بذلك ، وبين أن العرب  
 كانت إذا تعاونت فعلت هذا الفعل ، وإفادته<sup>(٢)</sup> لهذا الاسم وذلك لا يتأتى فيه تعالى . قال :  
 كما لا يوصف بأنه تعالى وزير فكذلك لا يوصف المؤمنون بأنهم وزراء الله ، مثل هذه ٢٠  
 اللمعة / ولأن الوزير لا بد من أن يكون معيناً ومشيئاً ، وذلك لا يتأتى فيه تعالى .  
 ٢٣٣ ب

(١) لعل المراد دلالة الأخبار على ثبوت هذا الوصف له . (٢) كذا في الأصل

فإن قيل : قد انتقلت هذه اللفظة بالتماريف ، فملا وصفتوه سبحانه بأنه وزير ؟  
قيل له <sup>(١)</sup> : لم ينتقل إلى تماريف مطلق ، لأنهم لا يقولون في كل من أعان غيره  
إنه وزير ، دون أن يكون على صفة مخصوصة ومن يقوم بأمره على صفة مخصوصة ؛  
وكل ذلك لا يتأتى فيه تعالى .

- قال : ولا يوصف تعالى بأنه مساعد ، لأن تأويل ذلك في اللغة أن يجعل ساعده  
ويده في الأمر الذي جعل صاحبه ساعده فيه حتى لا <sup>(٢)</sup> يقع التمييز ، وذلك لا يتأتى  
في الله تعالى . قال : ولا يجوز أن يوصف غيره بأنه خليل له كما وصف إبراهيم بذلك  
من حيث اصطفاؤه واختصه . ولا يوصف تعالى بأنه خليل لأن غيره لا يجوز أن يختصه  
ويصطفيه من حيث يعلم السر وأخفى ويقدر على كل الأمور ولا يجوز عليه المنع . وبين  
أن غير إبراهيم من جهة اللغة لا يجب أن يوصف بذلك ، وذكر ما روى عن النبي صلى  
الله عليه من قوله : « إن صاحبكم خليل الله » يعنى نفسه . وقد بينا ذلك مشروحا في  
باب الرد على النصارى فلا وجه لإعادته .

- ويوصف تعالى بأنه مختار لأتباعه إذا اصطفاهم واختصهم . وكما يوصف تعالى  
بأنه اختارهم من حيث ميزهم من العالم بما قبله بهم وأراد منهم من أداء الرسالة بعد  
إبداءها لهم ما لم يرد من غيرهم ، فيجب أن يوصف بأنه اصطفاهم من حيث أفردهم  
برسالته ووجه ، وهو الذى أراد الله بقوله : « إن الله اصطفى آدم ونوحا  
وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين » من حيث اختصهم بالنعم التى تأتوا <sup>(٣)</sup> بها  
من غيرهم . وكما يقال إنه اصطفاهم كذلك يقال اجتباهم ، لأن المعنى في اللغة لا يختلف .  
ولا يوصف تعالى بأنه صديق المؤمنين ، ولا أن المؤمنين أصدقاؤه ، لأن الأصل  
في الصداقة مجاز وإنما يقال ذلك في الصدق والمودة ، ووصف المودة بالصدق  
لا يصح على الحقيقة ، وإنما شبهوه بالخبر الصدق الذى يخبره على ما يتناولوه / من حيث

١٣٤

(٣) كذا في الأصل

(٢) كذا في الأصل

(١) الأولى حذف هـ

صارت المودة بينهما لا تختلف ، وإذا كان مجازاً في الأصل ثم لم يحصل فيه من التعارف ما ينقله عن بابه فيجب أن لا يوصف تعالى بذلك ، قال : وهي مأخوذة من الصدق في المحبة وثلاثا يضمر خلاف ما يظهره وذلك يتأتى في العباد من حيث يفتنى عليهم الضامير ، ولا يتأتى فيه تعالى فيجب أن لا يوصف بذلك . فأما وصفه تعالى بأنه صاحب المؤمنين فجاز ، لأن الصفة في الحقيقة إنما تصح في الأجسام التي تتلاق وتنفرد ، ومنى دعونا قتلنا للخير : سبحانه الله فذلك توسع . فالمراد به طلب السلامة في سفره ، والسلامة في الحقيقة ليست بصاحب له ، فكل ذلك مجاز . وعلى هذا الوجه يحمل عنه ما روى عنه عليه السلام أنه قال : ( أنت الصاحب في السفر ، والخليفة في الحضر ) فإن قال : أقتصفونه تعالى بأنه خليفة للعباد على الحقيقة ؟ قيل له : ذلك مجاز ، والمراد أنه قد يقع من المسافر المكاره في وطنه وهو كالخليفة له ، لما كان المستخلف من شأنه أن يفعل ذلك .

فإن قال : أقتصفون الخير بأنه خليفة الله كما قال تعالى في داود « إنا جعلناك خليفة في الأرض » ؟

قيل له : قد أطلق ذلك وقيل إنه خليفة الله على خلقه ، لكن الأصل فيه مجاز ، لأن الخليفة هو الذي يقوم مقام من خلفه حتى كأنه حاضر مدي ، وذلك لا يتأتى فيه تعالى لأنه لا يجوز عليه الحضور والغيبة ولا أن يتعذر عليه التدبير في حال دون حال .

فإن قال : فإذا وصفتوه بأنه مكلف ، أقتصفونه بأنه مختبر ؟

قيل له : قد ورد هذا الوصف ، لكنه مجاز ، لأن الاختبار طلب الخبرة بالأمر ، وذلك لا يتأتى إلا فيمن لا يعرف ثم يتوصل إلى المعرفة فيجب أن يكون استعماله في الله سبحانه مجازاً ، ووصفه تعالى بأنه مبتلى كمال ، لأن الابتلاء هو الاختبار على ما تقدم ذكره ، وكذلك وصفه بأنه مستحق كذلك ، لأن ذلك يستعمل فيمن يطلب

- ٢٣٤ ب المعرفة/ فعل بأنه ، كما يقال : استخنت الذهب ، وذلك لا يتأتى فيه تعالى . ولا يوصف بأنه مجرب ، لأن ذلك لا يستعمل إلا فيمن لا يعرف العاقبة فيصل بالتجربة إلى ذلك ، ولم يرد بالتجربة والامتحان ما ورد في الاقلام والاختبار . فيجب أن لا يستعمل ذلك إلا على جهة المجاز . ولا على جهة الحقيقة . ويوصف تعالى بأنه مسدد للمؤمنين كما يقال مسلح لهم ، لأن السداد هو سلوك طريقة الصلاح ، فلما كان المؤمن لا ينال ذلك إلا بالطاقة مع التمكن والمعرفة وجب أن يوصف بأنه مسدد لهم ، وقد يجوز أن يوصف بذلك من الدلالة أيضاً ، لأن من بين الشيء وأوصفه للغير يوصف بأنه قد سدده . قال : ويوصف بأنه مرشد للمؤمنين على هذا الوجه لأن الرشيد تمسكه بالطاعة والإيمان فيرصف بذلك على الوجه الذي قدمناه . قال : والثواب أيضاً وما يجرى مجراه يوصف بأنه رشاد ، وأشد في ذلك يتنا بعض الصحابة :

- ١٠ حتى يقولوا وقد مروا على جبل أرشدك الله من غاز وقد رشدا
- هذا يروى لعبد الله بن رواحة الأنصاري وقتل يوم مؤتة وقبره هناك . وبين أن ذلك هو معنى الثواب ، لأن الميت في القبر لا يدعى له بأن يسأل تعالى له الإيمان ، وقد يقال ذلك بمعنى الدلالة ، كما يقول القائل : أرشدني إلى فلان بمعنى الدلالة . قال : فيجوز أن يقال : أرشد كل عباده المكلفين على هذا الوجه ، لأنه قد دلهم ، وعلى الوجهين الأولين يختص به المؤمن قال : ولا يوصف تعالى بأنه حسن ولا جميل بل توصف بذلك أفعاله ، لأن الحسن يقال على وجهين :

- ٢٠ أحدهما على جهة النظر في الصور وما جرى مجراها ، وذلك لا يتأتى في الله سبحانه ، والآخر بمعنى حدوث الشيء على وجه مخصوص ، وهو يقتضى كونه قبيحا على ما قدمناه من قبل . والحدوث يستحيل في الله تعالى ، فيجب أن لا يوصف بذلك ، ويوصف به فعله ، ومعنى جميل ومعنى حسن لا يختلف في الأقوال / لأنه لا حسن إلا جميل ، وقد بينا الكلام من قبل في حقيقة الحسن ١٢٣٥

إذا أريد به الأفعال التي تحسن عقلا ، وفصلنا بينه وبين ما يوصف بالحسن والتبجح من جهة النظر فلا وجه لإعادته . ولا يوصف تعالى بأنه نبيل ، لأن ذلك يستعمل فيمن حسن خلقه وضم إلى ذلك الصباية ، والخلال الممودة ، وذلك لا يتأتى فيه تعالى فيجب أن لا يوصف بذلك . ويوصف تعالى بأنه حافظ لنا إذا صرف عنا المكاره ، كما يحفظ الإنسان مناعه على هذا الحد ، فأما حافظ بمعنى عالم فلا يستعمل فيه تعالى ، وقد بينا ذلك في باب التوحيد . فأما وصفه تعالى بالمكر والحقدية وما جرى هذا المجرى خطأ وإن كان الكتاب قد ورد به ، لأن المراد بجميع ذلك العقاب والجزاء وقد بينا أن اسم الشيء قد يجرى على ما جرى عليه كقوله تعالى : « يخادعون الله وهو خادعهم ، ومكروا ومكر الله ، والله يستهزئ بهم » فيجب أن يحمل على هذا الوجه ، أو على غيره مما ذكر في غير موضع . ولا يوصف تعالى بأنه يضحك ، لأن الأظهر في الضحك هو التبجح وحصل من جهة التماثل في التبجح الخصوص الواقع على وجه في وجه الإنسان ، وذلك لا يتأتى فيه تعالى ، فلا يجوز أن يوصف بالفرح ، لأن الفرح هو السرور الذي يجرى يجرى المضاد للنم ، وذلك لا يصح إلا على من يجوز عليه المنافع والمضار . وما روى في هذا الباب من الخبر فيجب أن يراد أو يتأول على أن المراد به الإرادة والصحة لتوبة العبد ، فلما كان تعالى يريد ذلك ، وقد قرى الأدلة عليه جاز أن يقال لفرح ثبوته <sup>(١)</sup> عنده من واجد الصفة على ما روى في هذا الباب .

فإن قال : أنصفونه على الحقيقة بأنه عدل ؟ قيل له : إن هذه اللفظة في اللغة تفيد الفعل الواقع على وجه ، والذي يجرى على الفاعل هو عادل ، لكنهم أقاموا المصدر مقام اسم الفاعل فأجروه عليه مجازاً وانساها فيجب / أن يجرى عليه مقيداً . وكذلك وصفه بأنه صلح وغيث ورواح ، لأن كل ذلك من أسماء المصادر الجارية على الأفعال الواقعة على وجه مخصوص ، وإن كان قد أجرى

ذلك على نفسه بقوله : « السلام المؤمن » وإنما وصف نفسه بذلك لأن السلام من قبله ؛ وهذا كوصفه نفسه بأنه حق بقوله تعالى : « إن الله هو الحق » وأراد بذلك أن عبادته حق ، وأن عبادة غيره باطل ، وأنه تعالى هو الباقي المنيب المعاقب الضار النافع وأن ما يدعون من دونه لا يصح ذلك فيه ، فيجب أن يكون مجازاً . وكذلك القول فيما روي في الدعاء : يا غياث المستغيثين ويا رجا الأملين ، فهو مجاز فالمراد أن الرجاء والثبوت من قبله فوصف بذلك وحقيقته أن الثبوت والمرئى والمسلم والعاقل <sup>(١)</sup> .

فإن قيل : أئتمنون الله تعالى بأنه مؤمن على الحقيقة ؟ قيل له : نعم ، والمراد بذلك أنه آمن العباد من أن يضيع حق واحد منهم من ثواب وغيره ، وأن يعاقبوا بغير حق .

وقد بينا من قبل أن شيخنا أبا هاشم قد جوز أن يجري ذلك عليه من حيث ثبت كونه مصداقاً لأنبياء الله ورسوله بالأدلة والخبر ، وشرحنا القول فيه فلا وجه لإعادته . ١٠

ويوصف بأنه مهيمن ، لأن المهيمن هو الأمين على الأشياء . وعلى هذا قال تعالى في وصف القرآن بأنه مهيمن بقوله « مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ، ومهيماً عليه » . قال : وإنما جئنا الماء التي في مهيمن بدلاً من المهمة التي في الأمين عند أهل اللغة ، فيجب أن يكون حقيقة فيه تعالى . ويوصف تعالى بأنه

طالب على ما يستعمله المؤمنون من الإيمان ، والمراد بذلك أنه يطلب من الظالم حق المظلوم أن لا يصح حقه ، وقد بينا ذلك في باب العرض وأنه تعالى ينتصف من المظلوم للظالم وذلك حقيقة فيه ، وليس الطلب / كله بالقول بل قد يكون بالفعل كما يطلب أحدنا ظالمه إذا هرب منه لكي يظفر به ويأخذ حقه ، فإذا فعل تعالى ذلك وجب وصفه بأنه طالب . ويوصف تعالى بأنه مدرك ويراد بذلك ، أن يدرك المطلوب ولا يمتنع منه ، لأن الطالب قد يمتنع ما يطلبه وقد يمتنع عليه ، فإذا لم يمتنع عليه قيل أدركه ، وقد بينا من قبل أن الإدراك قد يستعمل إذا

١ ٢٣٦



أطلق بمعنى الحقوق على هذا الوجه فيجب أن يكون هذا الوصف حقيقة لله تعالى .

فإن قال : أيوصف بأنه غالب على الحقيقة ؟ قيل له : نعم ، والمراد بذلك مايقع

منه من غلبة الغير ومنه . وقد قال شيخنا أبو علي : إن المراد بذلك أنه قاهر مقتدر وذلك

من صفات الذات ؛ وقد بينا في باب التوحيد أن قاهر لا يتمتع أن يراد به الفعل أيضاً ،

لأنه مأخوذ من القهر والغلبة الذي إذا وقع كان منعاً للغير وغلبة له فلا وجه لإعادته .

ويوصف تعالى بأنه مجاز على الطاعة والمصيبة من حيث فعل المدح والقم وأمر بذلك ،

ويقال إنه مثيب معاقب بما يقدمه من الأمرين وإن كانت حقيقته تقتضي أن يوصف

بالأمرين في الآخرة ، لكنه لما فعل في حال التكليف مايجري مجرى الثواب وقدّم

بعض العقاب صرح أن يوصف بذلك . على أنه لا يتمتع أن يكون مثيباً لكثير من عبادته ،

من الأنبياء والشهداء وغيرهم على ما روى في الخبر وإن لم يفضل بهم كل الثواب فيكون

استعمال هذا الوصف فيه حقيقة في هذا الوقت . فأما وصفه بأنه شكور فقد ورد

الكتاب به ، لكن الشكور يفيد المبالغة في الشكر والشاكر ، وإذا كان تعالى لا يصح

أن يكون منعاً عليه لم يصح أن يكون شاكراً . والشكر على ما قدمنا ذكره هو الاعتراف

بنعم النعم مع ضرب من التعظيم ، فإن قيل : فما المراد بذلك ؟ قيل له <sup>(١)</sup> : يوصف به على

وجهين : أحدهما أنه يجازى على الشكر فأجرى اسم الشكر على مايفعله / من الجزاء ،

ثم وصف بذلك بأنه شكور لما كان مايفعله من ذلك كثيراً عظيماً ، والثاني أنه يراد

بذلك أنه يفعل بالطبع من عبادة ما يستحقه صلى طاعته وعبادته ومن حيث

كان مستحقاً للشكر وصف بذلك كما يوصف مكافأة النعم بما بينا بأنه شكر . ويوصف

تعالى بأنه حميد إذا كان العباد حدوده على نعمه ؛ وكما يوصف بأنه محمود لما فعلوا

من الحمد والشكر ، فكذلك يوصف بأنه حميد ، وقد بينا أن قول شيخنا أبي علي

قد اختلف في الحمد فمرة يقول إنه الشكر ومرة يقول إنه المدح الذي هو ضد القم ،

ويقول : لا يتمتع أن يوصف تعالى بأنه حمد نفسه بقوله « الحمد لله رب العالمين »

٢٣٦ ب

١٥

٢٠

وغير ذلك ، وعلم عباده كيف يمدحوه . ويوصف تعالى بأنه ماحد للمعتين من عباده ، وقد بينا من قبل حقيقة المدح فإذا فعل تعالى ذلك بالقول وغيره فيجب أن يكون ماحداً ، ويوصف بأنه معظم لعباده بالمدح وغيره ، لأننا قد بينا حقيقة التعظيم ، قد<sup>(١)</sup> وقع منه يعلم بالمؤمنين فيجب وصفه بذلك .

فأما وصفه بأنه قاض فسنذكره من بعد ، ويوصف تعالى بأنه ذام للعصاة من عباده بما فعله من الذم بالقول وغيره ، وأنه مبين لهم على ما تقدم القول به . وقد صح أنه تعالى لمن الكافرين والمنافقين ، فلا يتمتع وصفه بذلك بل هو بهذا الوصف أولى ، لأنه لعنهم قولا ، ولأنه هو الذي يهدم من الخير والثواب ، ويهدم في الآخرة ، ويوصف تعالى بأنه يأبى الأشياء ، قال أبو علي ، لأن الإباء في اللغة هو المنع والامتناع .

- وقد بينا أنه تعالى مانع من كثير من الأمور فيجب أن يوصف بأنه أكبر لها ، واستشهد في ذلك بما روى من قولهم : « فلان أرادوا ظلمنا<sup>(٢)</sup> أيننا » وأبطل بذلك قول من يقول إن المراد بالإباء الكراهة ودل على فساده بأن الآبي قد صار كالمدح ، ولا يمدح أحداً بأن يكره ظم غيرة له وعلى هذا الوجه يحمل قوله تعالى : « ويأبى الله الشجاعة الإقدام على المكاره والأمور المخوفة ، وذلك لا يتأتى فيه تعالى . ولا يوصف ١٢٣٧  
١٥ تعالى من حيث عظيم فضله على عباده وإقراره على الأمور بأنه كامل ، لأن الكامل هو من تمت خصاله وإتمامه فيخرج عن النقصان المشاهد الظاهر ، وذلك لا يتأتى فيه تعالى ، وإذا لم يوصف بذلك فبأن لا يوصف بالنقص أولى ، ولا يوصف تعالى بأنه وافر ، لأن فائدة ذلك توفر الألباض والخصال . ولا يوصف تعالى بأنه تام لمثل هذا الوجه ، ويوصف تعالى بأنه وكيل ، لكنه يجب أن يقال وكيل علينا ، لأن ذلك يفيد ٧.

كونه قائماً بأمرنا ومتولياً لحفظنا ، لأن كل من فعل ذلك بغيره يكون وكيلاً عليه ، كما يوصف بأنه وليه ، ولا يقال وكيل لنا ، لأن ذلك يفيد أننا أفناء لأمرنا ويتعالى عن ذلك فلا وجه لعرف قوله « والله على كل شيء وكيل » ، « وكان الله على كل شيء وكيلاً » إلى أنه مجاز ، ولا يوصف الواحد منا بأنه متوكل على الله إذا <sup>(١)</sup> انقطع عليه في طلب الرزق من وجهه ، وقد ذكرنا حقيقة ذلك في باب الأرزاق ولا يوصف أحدنا بأنه معتمد على الله على الحقيقة ، لأن اعتماد الشيء على غيره يقتضى معنى المدافعة ، وإذا استعمل ذلك على الوجه الذى قد مناه فهو مجاز ولأن قوى التمازف فيه ، ولا يوصف أحدنا بأنه يركن إلى الله ، لأن الركون إلى من يركن إليه ، يفيد اعتقاد السلامة على باطنه ، وذلك لا يتأتى فيه تعالى ، وعلى هذا الوجه لا يوصف بأنه يركن إلينا وكذلك فلا يوصف بأنه يطمئن إلى عبادته ، أو يطمئن لعباده إليه ، لأن الطمأنينة هى السكون إليه ، وهى ضد التهمة والنفور ، وذلك لا يتأتى فى الله تعالى مع عبادته ، فيجب أن لا يوصف بذلك . فإن قال : إذا وصفتوه بأنه حافظ لعباده على معنى دفع المكروه عنهم ، أنصفونه بأنه راع وحارس ورفيق وخفيّر ؟ قبل له : قد قال شيخنا أبو على : حافظ الشيء / على الحقيقة يوصف بأنه راعيه وحارسه ، فيجب أن يستعمل فى الله تعالى ، <sup>ب ٢٣٧</sup> وإن قل إطلاق ذلك ، إلا فى الأدعية لأنهم يقولون : « رعاك الله وحرسك » ولا بد من ذلك أن يقال راع وحارس ، لكنه لما استعمل فى غير هذا الوجه وجب أن لا يطلق لإلام البيان ، فإما خفيّر فمناه فى الأصل هو السر ، لأنه مأخوذ من الخفى ، فلما كان الخفيّر يستر الشيء الذى يحفظه على الناس ، لكيلا يصلوا إليه أو يجرى هذا الجرى ، وصف بذلك .

٢٠ . فإذا لم يصح ذلك عليه ، فيجب أن لا يوصف به .  
فأما رفيق فمناه حافظ ، ولا يمنع أن يستعمل فى الله تعالى ، وإن قل ذلك .

قال : ويوصف بأنه يبرم أفعاله إذا أحكمها ، لأن ذلك حقيقة اللغة في فيجب أن يوصف بذلك وإن قل استعماله لما فيه من الإيجام . ويوصف تعالى بالتوصل على ما وارد الكتاب به ، لأن المراد بذلك وصل فعل بفعل ، وقد ثبت ذلك في فعله فيجب أن يوصف به . وقد بينا أنه يوصف بأنه مفضل على ما وارد به الكتاب فلا وجه لإعادته فأما من الكلام الذي ثبت بالدليل أنه فعله ، فإنه يوصف بأنه متكلم (لأنه لا خلاف<sup>(١)</sup> بين أهل اللغة في استعمال هذه الصفة فيمن يفعل الكلام ويحل عندهم محل قائل . فإذا وجب وصفه بأنه قائل ، فيجب وصفه بأنه متكلم) .

وقد بينا في باب الكلام إبطال قول من يقول إن ذلك لا يستعمل فيه تعالى ، لما يفيد من معنى التكليف ، وأبطلناه بهذا الوجه بصحة وصفهم لله بأنه متفضل فلا وجه لإعادته . ولا يجهز أن يوصف تعالى بأنه متكلم لم يزل ، لأننا قد دللنا على ١٠ على أن هذا الوصف مشتق من فعل الكلام ، وذلك يستحيل / فيما لم يزل . وقد أبطلنا كونه متكلماً بنفسه ، وبمعنى قديم ، وأبطلنا قول من يقول إن ذلك يقال بمعنى قادر لم يزل على الكلام فلا وجه لإعادته ، وأبطلنا قولهم إنه « لو لم يكن متكلماً ، لوجب أن يكون أخرس ، أو ما كتبه فلا وجه لإعادته ويجب أن يوصف تعالى بكل وصف مشتق من الكلام أو من ضروبه ، ليوصف بأنه مخبر صادق آمر ناهي مباح ذام ، ١٥ إلى غير ذلك ، وقد بينا في باب الكلام القول في ذلك أجمع .

ولا يجهز أن يوصف بأنه ناطق عند شيخنا أبي علي ، قال : لأن فائدته وقوع الصوت وآتته . وكذلك قال سبحانه : « علنا منطلق الطير » وهو بمنزلة الصياح والصراخ الذين لا يستعملان إلا فيمن له لسان وآلة . قال : ولا يوصف ٢٠ بأنه نصيح ، لأن حقيقة ذلك هو في الكلام من حيث يفسح عن المعنى

(١) ما بين القوسين مذكور في الأصل مرجح .

ويكشف عنه ، وذلك لا يتأتى فيه تعالى ، فذلك لا يقال بليغ لأن ذلك من صفات الكلام إذا بلغ في البيان الحد المطلوب . فأما قولهم فلان فصيح اللسان ، فالمراد به الترواة وذلك لا يصح في الله . ولا يوصف تعالى بأنه خطيب ، لأن المتكلم إنما يوصف بذلك إذا واجه من يسمع خطبته ، أو يجري هذا المجرى ، وذلك لا يستعمل فيه سبحانه . ولا يقال معرب ، لأن ذلك أيضاً من صفات الكلام ، وقد قال شيخنا أبو علي في بعض المواضع إنه لا يتمتع أن يقال إنه تعالى أحرب كلامه إذا لم يكن فيه لحن وخطأ . ولا يتمتع أن يوصف تعالى من كتابة الوحي بأنه كاتب ، لأنه إذا كتب ذلك في الوحي المحفوظ ، فلا بد من أن يقال كاتب وإن كان لا بد من بيان ، لما حصل فيه من تعارف في غير هذا الوجه ، فكما لا يوصف بأنه خطيب فكذلك لا يوصف بأنه قاض ، لأن القاضى يوصف بذلك لضرب من المواجهة في إيراد الكلام والبلاغة . ١٠

قال ، وكل شيء يضاف إليه فيقال ذو العرش ، وذو الكرم وما لا يصح أن يضاف إليه باللام فهو قولنا ( له وأس ورجل ) فذلك لا يضاف إليه فيقال ذو الرأس ، وذو الرجل ، وجعل ذلك كالأصل في هذا الباب ما لم يمنع منه مانع .

## / فصل

( في الصفات التي يستعملها ، من حيث لا يفعل فعلا مخصوصا ، وما يتصل بذلك )

اعلم أن الذي لا يفعله تعالى على ضربين :

- أحدهما : ينزه تعالى عن فعله من حيث لو فعله كان قبيحا ، واستحق عليه اللوم
- تعالى الله عن ذلك ، فيستحق أن يوصف عند ذلك بما يفيد تنزهه عنه نحو قولنا ٥ « سبح قدوس » . لأن ذلك يفيد تنزهه عما لا يجوز عليه من هذه الأفعال ، وإن كان قد يفاد به أنه منزّه عما لا يجوز عليه من اتخاذ الصاحبة والولد . وقد روى عنه عليه السلام في سبحان الله ، أنه تنزيه لله عن كل سوء بذلك على ما ذكرناه ، وعلى هذا الوجه حل قوله تعالى « يسبح لله ما في السموات والأرض » لأنها لما دلت على تنزيهه عن هذه الأمور جاز وصفها بأنها مسبحة ، فإن قيل : ما أنكرتم أنه إنما ١٠ وصف بذلك من حيث يفعل الأفعال المضادة لهذه الأفعال ، أو الجارية مجرى المضادة لها ، لأنه إذا فعل الفعل المضاد لهذه ، أو جاز مجرى المضاد لها . لأنه إذا فعل الفعل على وجه يكون عدلا ، فقد صار كائناتى لوقوعه على وجه يكون جورا وظلما ، ويدل على أنه مأخوذ من ذلك ، أنه لو كان مفيدا لما قلتم ، لوجب خروجه من أن يكون من صفات الأفعال . ولوجب أن يجري عليه قياس يزل ، لأنه ليس بعض الأحوال ١٥ بأن يجري عليه أولى من بعض ، ولوجب أن يكون مفيدا لا ينفي ما لانهاية له من الأفعال ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقع المدح موقعه ، فيمدح على ما لانهاية له وقد يتنا فساد ذلك ، بين أن هذه الصفات مفيد ما ذكرناه من الفعل . قبل له : قد علم أنه سبحانه مع كونه قاعلا لما فعله ، كان يصح أن يفعل ما لاحد له ولا حصر من القبايح ، مضموما إلى ما فعله من الحيات <sup>(١)</sup> . فكيف يصح أن يقال إن الواقع من فعله مناف لما نزهناه ٢٠

(١) كذا في الأصل ، وأمله : الحيات

عنه والحال هذه ، ولا يجب إذا أجرينا هذا الوصف عليه لأنه لم يفعل أن يجري عليه  
لم يزل . بل يجب أن يجري عليه في الأوقات التي كان يصح/أن يكون قاعلا لها ومختاراً . ١ ٢٣٩

فأما المدح فهو شاهدنا في هذا الباب ، لأننا قد دللنا على أنه يستحق المدح من  
حيث لم يفعل الأفعال القبيحة ؛ ولم يجب أن يستحقه لم يزل ، ولا شيء يدفع به ذلك  
إلا ما قدمناه ، ولا يجب أن يستحق المدح على ما لا نهاية له ، وإنما يستحقه على  
٥ ما يجوز أن يفعله ، لو كان له داع إلى القبيح ، كما أن أحدنا يستحق القم على ما يصح  
هذه الطريقة فيه ، ويجب أن يكون الاسم المفيد لذلك يفيد على هذا الحد ، ولو أفاد  
انتهاء ما لا نهاية له ، لم يطل بالوجه الذي يطل به المدح ، لأن من حق المدح أن يكون  
مستحقاً . فلا بد من نهاية في المستحق ، وليس كذلك الاسم لأنه إذا أفاد ما لا نهاية له  
لم يؤد إلى فساد ، وشيخنا أبو علي قد أجاز أن يوصف بأنه طاهر من حيث تنزه  
١٠ عن هذه الأمور ، وفصل بينه وبين نظيف بأن قال يفيد فعلا فيه يفيد وصفنا له بأنه  
منظف وذلك لا يتأتى فيه تعالى ، فهذه الأسماء والأوصاف تفيد ما ذكرناه .

والضرب الثاني : ما لا يفعله من الأمور التي لو فعلها لم يكن من القبيل الذي يقيح  
وإن كان قد تعرض فيه ما يقتضي قبح تقديمه وذلك نحو العقاب ، وله حالان :

١٥ أحدهما : أن لا يفعله أصلا ، فيستحق لأجله أن يوصف بأنه غافر وغفور ،  
وسائر وستار ، وعفو وعاف ، فإن لم يفعل ذلك عند أمر يؤثر فيه قيل إنه مكفر  
لعقابه وإن كان لا يمتنع أن يجري على الوجه الأول . وفي مقابلة هذا الوجه يستعمل  
في الثواب فيقال يحبط ثواب الكفار والفاسق ، وإن كان يؤخر فعل ذلك ولا يعجله  
وصف بأنه حلیم ، وإن كان لو لم يفعله أصلا يوصف بذلك ، إذا كان الذي لا يفعله  
هو الذي بتأخيرده سمي حلما فصار وصفنا له بأنه حلیم يفيد ، وأنه لو لم يفعل بالعصاة  
٢٠ المستحقين للعقاب ما استحقوه على وجه التعميل ، فمن كان هذا حاله وصف بأنه حلیم .

- فإن قيل : فيجب أن لا يكون هذا القول من صفات الفعل قيل له <sup>(١)</sup> ، لا فرق بين ما يفيد وقوع فعل منه ، وبين ما يفيد انتفاء فعل مخصوص من قبله في أنه في الوجهين / جميعاً لا يمتنع أن يكون من صفات الفعل ، خصوصاً إذا أريد به خروجه عن صفات الذات ، وأفاد به ما يتعلق بصفات الأفعال ، لأنه ليس المراد بذلك الاشتقاق فقط وليس الغرض إلا المعاني دون الألقاب ، فإذا بينا صحة ما ذكرناه ، فلامتنع
- علينا بما قاله . فإن قيل : ومن أين أن وصف الحليم يفيد ما ذكرته ، وهلا كان مشتقاً من فعل يضاد العقاب ، وإلا يتقدم ، على ما ذهب إليه شيخكم أبو علي ، فقد ذكر أن ذلك مأخوذ من فعل يضاد الانتقام وأوما إلى أن ذلك الفعل هو ما لا يمتنع منه العقوبة لو فعلها تعالى ، وقال إنه يفيد أيضاً ذلك ، لأن أحداً لما يوصف بذلك إذا أنزل الانتقام بمن أساء وظلم ، وترك الانتقام يجرى مجرى الصد للانتقام ، ولولا ذلك لوجب وصفه بأنه حليم متى لم يفعل الانتقام حتى يوصف بذلك قبل وقوع المعصية من العباد ، بل قبل التكليف ، بل كان يجب أن يوصف بذلك لم يزل ، وفساد ذلك يوجب صحة ما ذهبنا إليه . قيل له : قد بينا أنه يفيد أنه لم يفعل فعلا له صفة مخصوصة ، وهو أن يكون عقاباً ، وهذه الصفة لا تحصل له ، ولما عباد من <sup>(٢)</sup> العباد ، لأن المفعول قبل ذلك لا يكون عقاباً ولا مستحقاً فلا يجب أن يوصف بذلك إلا في هذه الأحوال ، فكيف يقال إنه يجب على ما قلتم أن يوصف بذلك لم يزل؟ ولا يجوز أن يكون ذلك مفيداً لمعنى يضاد العقوبة والانتقام ، لأنه لو أفاد ذلك في الغائب ، لأفاده في الشاهد وقد صح أنه يوصف الواحد منا بأنه حكيم حليم إذا لم ينتقم من ظلمه ، وإن كان لم يفعل في جسمه ما يضاف للانتقام .

(١) الأولى حذف « له »

(٢) ليست « من » في الأصل .



وقد عرفنا أن الذى يفعله فى نفسه من الكف هو الذى كان يفعل من قبل ولا يضاد ذلك ما يفعله فى جسم غيره . فكيف يكون الاسم مفيداً له ، ولو جاز ذلك لجاز ما يقوله المجبرة من أن وصفه بأنه محرك يفيد فعلاً فى يده ، / وبطلان ذلك يبين ٢٤٠  
فساد هذا القول .

٥ ولو صح فى أحدنا ما قاله كان لا يجب مثله فى القديم سبحانه ، لأن عنده قد يخلو من أن يكون فاعلاً للأفعال المتضادة بأن يكون أحدها باقياً فى الحال ، ويضارق عنده حال القديم تعالى حال القادر منا لأنه يقول فيه لا يخلو من يكون فاعلاً للأفعال للأخذ والترك ، فإذا لم يفعل فى غيره فعلاً من الأفعال فقد ترك سببه ، ولا يصح مثل ذلك فى القديم سبحانه ، ويبين صحة ما ذكرناه أنه تعالى إذا لم ينتقم من الكافر ولم يعاقبه فى دار الدنيا فهو غير فاعل فى جسمه حالاً بعد حال ، بل يضاد العقوبة ١٠ لأن الحياة والصحة وغيرهما ، لا يتجدد وجوده حالاً بعد حال ، بل يبقى ما كان فيه من قبل ، وبعد استحقاله للعقاب لا يثبت فعلاً يضاد ذلك ، فكيف يقال إن قولنا حلیم يفيد ذلك ، وحال المكلف الذى يستحق به للعقوبة لا يخلو من وجهين :

١٥ إما أن يكون هذه الصفة التى ذكرناها ، وإما أن يموت فلا يصح أن يعاقب أو يفنى فيستحيل ذلك فيه . وقد عرفنا أنه لا يصح أن يكون وصفه بأنه حلیم يفيد الموت والفناء والصحة فكيف يصح ما قاله وكيف يمكن أن يكون مفيداً لذلك ، وحال الكافر فيه كحال المؤمن ، لأنهما فى الصحة والسلامة ثم فى الموت والفناء يتفقان ، فلا بد من أن يكون لوصفه بأنه حلیم من الفائدة فيمن حلیم عنه ما لا يكون فى غيره ، وليس رجع ذلك علينا لأننا قد بينا أنه مفيد لكونه غير متميز لفضل مخصوص ، وذلك الفعل يمكن فى الكافر ولا يمكن فى المؤمن ، فالفرق بينهما بين فى هذا الوجه . ولا يمكنه ٢٠ أن يقول إن الصحة التى فى الكافر يستند بفائدة زائدة وهو كونها ضدّاً للعقوبة

لأننا قد بينا أنها لا تضاد ، ولو ضادت لم يحصل الكافر فيه اختصاص ، وكل ذلك يبين صحة ما قدمناه . على أننا إذا رجعنا إلى أهل اللغة وعلمهم بأنه لا يفعل الانتقام ظاهر ، وعلمهم بأنه يفعل تركافي يديه يجري مجرى المنافي للانتقام يحصل عن استدلال إن كان ثابتهما فلا يصح صرف / فائدة الصفة إليه ؟ فإن قيل : فيجب أن لا يوصف في الآخرة ، إذا فعل العقوبة ، أنه حلیم إن أفاد ما ذكرتم .

قيل له <sup>(١)</sup> ، إذا أفاد أنه لم يتعجل العقوبة ، وكان ما يفعله من العقاب في الآخرة لا يخرج من أن يتعجل ذلك ، فيجب أن لا يقدح في استحقاق هذه الصفة .

فإن قيل : فيجب أن لا يوصف بأنه صبور لمثل ما وصفتموه بأنه حلیم ، قيل له <sup>(٢)</sup> : ليست الفائدة واحدة ، لأن الصبور هو الذي يلحقه المكروه والمضار ، فلا يخرج عندها الجزع الذي يخرج من أن يكون صابراً ، بل يتحمل المشقة بالكف عن ذلك ، وذلك لا يتأتى فيه تعالى .

فإن قيل : فيجب أن يوصف بأنه وقور ، قيل له <sup>(٣)</sup> : قال شيخنا أبو علي : لا يجب ذلك ، لأن الوقور إنما يوصف بذلك من حيث لا يستعمل عند ما يرد عليه من المكروه التوؤب والانزعاج ، فلزومه مكانه وكفه عن الانزعاج يوصف بذلك ، فأيوصف بأنه ثقيل ورزين على هذه الطريقة ، وكل ذلك لا يصح على الله سبحانه فيجب أن يفارق حاله حال وصفنا له بأنه حلیم .

وأما وصفنا له بأنه غفور وغفار فإنه يفيد أنه لم يفعل العقاب مع وقوع الذنب الذي يستحق به سواء <sup>(٤)</sup> ، ولا فرق بين أن يكون مستحقاً أو قد خرج من أن يكون مستحقاً أو نظير <sup>(٥)</sup> طاعة أعظم منها . ولولا أن الأمر كذلك لم يصح لهذه الأسماء حقائق ، مع قيام الدلالة على أنه تعالى لا بد من أن يفعل العقاب المستحق للسكران والفساق ولم يصح قوله تعالى « إن تجنبوا كبار ما تنهون عنه تكفر عنكم »

(١) الأولى حذف «هـ» (٢) الأولى حذف «هـ» (٣) الأولى حذف «هـ»

(٤) كذا في الأصل ولعلها «سوء» (٥) كذا في الأصل

- سيئاتكم . . . » لأن الكفران والفوران واحد ، فقد ثبت أن عقاب الصغيرة يقال إنه مكفر ومغفور . فذلك لا يتمتع وصفه تعالى بأنه غافر لذلك ومغفور ، لكنه لا بد من حصول سبب الاستحقاق ، وعلى ما قدمنا فليس لأحد أن يقول : إن كان صاحب الصغيرة ، مع أنه لا يستحق عقابه ولا يحسن فعل العقاب به ، ويوصف بذلك ، ليجوز أن يوصف المطيع بمثله ، / لأن المطيع لم يحصل منه سبب الاستحقاق ، ٥ ١٢٤١ وحصل من صاحب الصغيرة ومن مرتكب الكبير إذا تاب منه ، وهذا فرق بين . فإذا كان تعالى هو الذي لطف لصاحب الصغيرة في اجتناب الكبائر ، ولذلك صح في الصغيرة كونه صغيراً ، ولطف لثائب في التوبة حتى صاروا إنما فعلاء خارجين من أن يستحقوا العقوبة ، صار ما يجب من الستر والتكفير والفوران كأنه من قبله تعالى ، فصيح أن يوصف بما ذكرناه ، ويكون الأصل فيه ما ذكرنا ، ثم قوى التعارف فصار يستعمل لإزالة العقاب على الوجه المخصوص الذي يثناه ، ويجوز أن تكون السيئات التي أقدم عليها مستورة بما فعله من التوبة والطاعة ، لأنه ليس في الستر أوكد من الأداة ، وقد صارت كأنها لم تقع ، ثم قوى التعارف فيه على ما ذكرناه واستعمل فيه تعالى ، لأننا قد بينا أن ما غلب العرف عليه يمل عمل الحقائق . فإن قيل : أفىوصف تعالى بأنه ١٥ ثائب ، إذ اقبل التوبة على ما ورد الكتاب به ؟ قيل له <sup>(١)</sup> : ذك مجاز على الطريقة التي ذكرناها في آخر اسم الشيء على الجزاء عليه ، فلما استحق بالتوبة أن لا يعاقب جاز إذا صححت التوبة أن يقال : تاب الله عليه ، وهذا أولى مما ذكره بعضهم من أن حقيقته الرجوع ، لأن معنى الرجوع في الله لا يصح ، لكن الذي ذكرناه ، لا يصير هذا الاسم في معنى الحقيقة ، ولا يجوز أن يستعمل فيه تعالى إلا مع البيان ، وقد بينا أن وصفه تعالى بأنه حافظ قد يفيد نفى الفعل ، وقد يفيد إثباته . لأنه إذا أريد به دفع المكروه عن الشيء ، وكان ذلك قد يكون من قبله تعالى ، وقبل غيره ، وما يكون من قبله تعالى لا يفعله ، وما يكون من قبل غيره يدفعه ببعض الأفعال ، فقد صح إفادته للأمرين ، وهذه الجملة بينة على طريقة الكلام في هذا الباب ،وقس ما من هذا الجنس عليه .

## فصل /

« في بيان الصفات التي تجرى على الله سبحانه عند فعل الإرادة والكراهة ،  
لا على طريق الاشتقاق ، وما يتصل بذلك »

- قد ألحق شيوخنا وصفه جل وعز بأنه يريد ، بصفات الأفعال ، وقطعوه على صفات الذات ، فبينوا فساد قولهم ، وألحقوه عند ذلك بصفات الأفعال ، وهذا مستقيم ، إذا كان الفضل ما ذكرناه . فأما إذا قيل : إنه يريد للإرادة ، على طريقة الاشتقاق حتى يصل محل وصفنا له بأنه محسن وعادل ، فيحمل على ما بيناه في باب الإرادة ، من أن المرید لم يكن مریداً لأنه فعل الإرادة ، بل كان مریداً لاختصاصه بحال فارق بها من ليس بمرید ، وأنه يجري في هذا الوجه بجرى قادر وعالم ، وبيننا أن حقائق هذه الأوصاف لا تختلف في الشاهد ولا في الغائب ، وبيننا أنه لو أفاد وجود الإرادة لوجب مع الشك في الإرادة أن لا يعلم كونه مریداً ، ولوجب إذا دخلت الشبهة في إثبات الإرادة أن تكون شبهة في إثبات المرید ، وقد علمنا أن الواحد يعلم نفسه مریداً ضرورة ، وقد يعلم ذلك من غيره قبل أن يستدل ، فيعلم أن ذلك للإرادة ، وهذا يعطل كونه مشتقاً من فعل الإرادة ، ولولا أن الدلالة دلت على أنه لا مرید إلا ويجب أن يكون مریداً للإرادة ، كان لا يجب ذلك في جميع المریدين ، لمكان الاسم ، وإنما وجب لمكان الدلالة .

- فإن قيل : لو لم يعد وصفنا له بأنه مرید فعل الإرادة ، لوجب من هذا الفعل الخصوص أن لا يقع الاشتقاق لفاعله ، وذلك ممتنع في اللغة ، / قيل له <sup>(١)</sup> : الذي يجب في ذلك أن يكون موقوفاً على الدلالة ، لأنهم إنما يشتقون هذه الأوصاف بحسب الدلالة . فإذا اعتقدوا وصفه بأنه مرید يفنى عن صفة أخرى مشتقة ، لم يمتنع أن يكفوا عن هذا الاختصاص .

(١) الأولى حذف « هـ » .

وقد قال شيخنا أبو هاشم : لما كانت الإرادة عندهم هي الهبة ، واشتقوا لفاعليها من لفظ الهبة ، استنتجوا عن أن يشتقوا من لفظ الإرادة ووجدواهم يتفكرون بالفعل بالتثنية ، وبإدخال الهمزة في أوله ، كما يقولون خوف ، وأخاف إلى ما شأله ، فقد استعملوا ذلك في الهبة لأنهم قالوا أحب وحب ، فثقلوا بالتثنية وحده لحصول الالتباس في الوجه الآخر ، وأعادوا بذلك فعل الإرادة والهبة في غيره فاستنتجوا بذلك عن اشتقاق لفظ من لفظ الإرادة ، ورأوا أن الإرادة ، إذا لم يملها الفاعل في غيره ، فلا فائدة في طريق الاشتقاق فيها ، فاقصروا على قولهم مريد ومحب إذ الغرض قد حصل بذلك ، وهذا يبين سقوط ما سأل عنه .

وقد بينا في ما تقدم ، أن القول بأن كونه مريداً مشتق ، يمنع من صحة القول بأنه يفيد حالاً يفارق بها غيره ، فإذا ثبت هذا الثاني ، بطل الأول . ١٠

وبينا أن صحة الثاني بما قدمناه ، ويتأثير كونه مريداً في الأفعال ، لأنه لا يجوز أن يؤثر في وقوع الأفعال على وجهه ، إلا الحال الزائدة لقادر ويقضينا ذلك .

وبينا أن إرادته تعالى حادثة ، لا في محل ، وبخلاف إرادتنا التي لا تتعلق بها ، إلا أن محل في بعضنا . ١٥

وبينا أن ذلك لا يقدح في وجوب كونه مريداً لأجلها ، ولو كان كونه مريداً مشتقاً من الفعل ، لكان لا يقدح في ذلك أيضاً ، فلا وجه للاشتغال بهذا الكلام . ووصفه تعالى بأنه كاره يجرى مجرى وصفه بأنه مريد في سائر ما قدمنا ذكره .

/ وقد بينا أنه سبحانه يكره القبايح من أفعال المكلفين ، لإدالة النهي عنها ٣٤٣ ب على ما قدمناه من قبل .

فلا بد من وصفه بذلك ، كما لا بد من وصفه بأنه مريد ، وإنما تفارق الإرادة ، الكراهة فيما يشرع بأفعاله تعالى ، لأنه ليس فيها ما يكرهه ، فلا بد من أن يريد

جميعها إلا الإرادة على ما شرعناه من قبل .

<sup>١</sup> واعلم أن كل اسم وصفة ترجع إلى كونه مريداً أو كارهاً ، فيجب أن يحل المحل الذي قدمناه ويفارق الصفات المشتقة من الأفعال ، وذلك على ضربين :

- أحدهما : يفيد ما يفيد كونه مريداً أو كارهاً فقط ، إما على العموم وإما أن يكون أخص منه ، ويجرى على أفعاله تعالى كما يجرى على أفعال غيره ، ومنه ما يفيد حكماني فعل غيره أو في حال المكلف ونحن نفصل كل ذلك .

أما وصفه تعالى بأنه محب ، فإنه لا يفارق كونه مريداً في باب الفائدة . وقد بينا فيما تقدم أن المحبة هي الإرادة ، وأنه لا فرق بين قولنا محب لكذا ومريده له ، وبين أن اقترافهما في وجه المجاز لا يمنع من اتفاقهما في وجه الحقيقة .

- وبين أن الخلاف بين الشيخين في ذلك ، حيث يختلفان .  
وبيننا فائدة تعليق المحبة بالشخص ، كتملقها بالفعل .

- وبيننا أن في الكلام حذفاً ، لأن قول القائل : « أحب زيداً » ، المراد به أحب منافسه ، وكل ذلك مبين في موضعه ، فلا وجه لإعادته فعل أي وجه يوصف تعالى بأنه سرمد ، يجب أن يوصف بأنه محب على الإطلاق والتقييد ، ولا يجب أن يمتنع من ذلك من حيث يجرى على الشهوة ، لأن ذلك إذا كان مجازاً وأجرى عليها للمجاوزة لم يقدح فيما قدمناه . ووصفنا له بأنه شاني . يفيد بهذه الفائدة ، فلا شيء يوصف بأنه يريد إلا ويجب / أن يوصف بأنه نشأ<sup>(١)</sup> . ويوصف تعالى بأنه راضٍ لأفعال عباده ، إذا كانت طاعة ، ولا يكاد يستعمل ذلك في فعله تعالى ، فصارت الإرادة توصف بذلك ، إذا كان مرادها يوصف بأنه طاعة عند الوجود ، فكل ما هذا حاله توصف الإرادة بأنها رضا ، وما ليس هذا حاله لا يوصف بذلك ، ومتى وصف به فعل أي وجه

١٢٤٣

(١) كذا في الأصل .

المجاز ، لأنهم ربما قالوا : يرضى فلان من نفسه فعلاً وطريقه كما يقال ذلك في غيره ، وهذا لا بد من كونه مجازاً لأنه لا يطرد في فعله كاطراد في فعل غيره .

وقد بينا من قبل اختلاف الشيعيين في ذلك ، وأن شيخنا أبا علي ربما جعل الرضا غير الإرادة ، وربما ذكر ما يدل على ما قلناه ، لكنه يجعل الرضا بالفعل وعن الفاعل متفقين في الفائدة . ٥

وشيخنا أبو هاشم يفصل بين الفائدتين ، فيجعل الرضا بالفعل إرادته ، والرضا عن الفاعل استحقاقه الثواب والمدح من قبله ، وإذا كان يقول إن الأصل هو الرضا بالفعل وأن الوجه الآخر في حكم الأسماء ليس عنه ، وقد قسمنا كل ذلك فلاحظه لإعادته .  
ووجب أن يوصف سبحانه بأنه راض لأفعال عباده التي قد أرادها منهم ، وأمرهم بها ، قبل أن يفعلوها وبعد الفعل ، لكن نفس الفعل لا يوصف بأنه رضى ومرضى إلا بعد وجوده ، وإن كان لا يمتنع أن يوصف قبل وجوده بأنه رضى ، كما يوصف بأنه مراد ، لأن ذلك حقيقة ، فأما وصفه بأنه رضى فجاز فلم يمتنع أن يخص به الفعل في حال وجوده ، فكأنهم أفادوا بذلك كون الفاعل مرضياً للمريد ، ولا يكون كذلك إلا بعد الفعل ، فلذلك خصوه بذلك بعد الوجود . ١٠

فإن قيل : أفنصفونه تعالى من الإرادة بكل اسم يوصف أحداً به ، فنقولون بأنه قاصد ، ومختار ، وناو ، وغارم ، ومؤثر ، وعال إلى ما شاكاه ؟  
قيل له <sup>(١)</sup> ، إن ذلك ما يوصف تعالى به إذا لم يند إلا كونه مريداً للفعل قطعاً ، فأما إذا أفاد فائدة زائدة ، فيجب أن ينظر فيها / فإن جازت عليه وصفاته به ، ٢٢٣ ب  
فإن امتنت فيه لم نصفه بذلك ، ونحن نشرح ذلك :

أما كونه قاصداً فصحيح ، لأنه يفيد كونه مريداً للفعل في حاله ، وقد صح ذلك في القديم تعالى كصحة فينا ، فيجب أن يوصف بذلك ، لكنه لا يوصف بذلك ٢٠

إلا إرادته لفعل نفسه دون فعل عبادته ، لأنه لا يقال في المرید لفعل غيره إنه قصد ذلك كما يقال أرادته .

فأما وصفه تعالى بأنه مختار ، فقد قال شيخنا أبو علي : إنه يفيد كونه مریداً مع زوال الإلجاء والاضطرار . ولا بد من أن<sup>(١)</sup> نشترط مع ذلك ، أن يكون مریداً لفعل في الحال ، لأن الإرادة المتقدمة لا توصف بذلك ، فحق كان المرید متمكناً من الشيء . وتركه ، والتخليقة حاصلة صارت إرادته لأحدهما اختياراً ، ولو حصلت ومعها المنع من أحد الضدين ، أو الإلجاء لم يوصف بذلك .

فإن قيل : فيجب إذا كان مشاهداً لسبع فلباً إلى الحرب ، وله طريق يهرب منها أن لا يوصف بأنه مختار طريقاً على طريق .

قيل له<sup>(٢)</sup> : إنما يوصف بذلك ، لأن الإلجاء تعلق بأن لا يقف فقط ، ولو أمكنه أن لا يقف من غير هرب ، لم يكن للهروب وجه ، فصار الحرب في الحكم كأنه الإلجاء فيه فيوصف بأنه مختار لسلوك أحد الطريقين على الآخر ، ولو كان الإلجاء إلى وجه واحد لم يوصف بذلك ، ولأن الإلجاء لم ينته إلى حد يزول عنه باب الاختيار استعمل ذلك فيه ، وعلى هذا الوجه لا يوصف بأنه مختار للهروب في طريق ، ولا طريق سواء ، لما كان الإلجاء متعلقاً به فصار لمن يريد الفعل أحوال :

أحدها : أن يريد ما يحصل فيه ، أو في ضده نفع واضطرار ، فلا يوصف بأنه مختار لأن هذه اللفظة تقتضي اختيار أمر على أمر نحو أن يختاره على البذل وذلك لا يتأني مع الاضطرار فلا يوصف .

١٢٤٤

والثاني : أن يريد أمراً يحصل فيه أو في ضده إلجاء ، لهذا أيضاً لا يوصف



بالاختيار ، لأن الإجماع وإن لم يبلغ مبلغ المنع فهو شبهه به ، لأنه لا داعي له إليه ولا يجوز أن يختاره ويريده .

والثالث : أن يريد أمراً قد زال عنه كلا الوجهين ، فيوصف بالاختيار ، لتساويهما في تمكنه منهما على حد واحد ، ولهذا يوصف الماروب من السبع بأنه مختار لسلوك طريق على طريق ، لأنهما قد استويا عنده ، فالمعتبر في هذا الباب ليس هو زوال الإجماع ، وإنما تساوى حال الضدين ، أو حال الفعل وتركه ، مع هذا المريد .

فإن كان مع الإجماع التساوى ، وإنما جاز أن يقال إنه مختار وإن كان التساوى مرتفعاً لم يوصف بذلك . وأما مع المنع ، فلا شبهة في أن التساوى يرتفع إذا كان حال المنع ما ذكرنا . فأما إن منع من ضد ، وهو متمكن من أضداد ، فغير متمنع أن يوصف بأنه مختار . وقد بينا أن المنع من الشيء لا يجب أن يكون منعاً من أضداده ، وذلك

يصح ما ذكرناه . فإن قيل : فيجب أن يجوزوا كونه مختاراً للمعذور إذا أرادوه دون ضده ، قيل له <sup>(١)</sup> : قد بينا أن الإرادة ما لم تجتمع حدوث المراد لا يوصف بذلك ، لأنه إنما يكون مختاراً للفعل باختيار نفي الإرادة ، ولا بد من وجودهما جميعاً ، ويجب أن

بشرط في ذلك أن تكون الإرادة فعله لأن أحدنا لو أراد أمراً إرادة ضرورية ، لم يوصف بأنه مختار له لأن ذلك لا يكشف عن طريقة الاختيار ، إذ قد عرفنا أن المختار هو الذى يضاف فعله واختياره إليه حتى يكون بحسب دواعيه . وقد يوصف بأنه مختار للفعل على وجه دون وجه ، إذا كان مما يقع على وجهين ووقوعه عليهما في حكم المتنافي ، لأنه والحال هذه محل عمل الضدين ، ولم يرد بذكر الضدين فيما تقدم

أن الاختيار موقوف عليهما ، لأنه لو كان في مقدور/العبد ما لا ينافيه غيره على وجه ، كان لا يتمتع أن يوصف بأنه يختاره إذا حل محل ماله ضد . فيجب أن يعتمد ما ذكرنا في هذا الباب من الشروط ، ولهذا اللجنة مننا المجيزة على قولهم من صحة اعتقاد

الاختيار ، وأزنام أن على طريقتهما الاختيار والاضطرار سواء ، بل أزنام بأنه ملجأ ومضطر فقد تقدم القول فيه فلا وجه لإعادته .

فأما وصفنا لقادر بأنه مؤثر ، فقد يقال على وجهين :

- أحدهما : بمعنى الإرادة فيجب أن يستفاد به ما ذكرناه في باب الاختيار ، لأنه لا يكون مؤثراً إلا لفعل موجود بإرادة فيصير مؤثراً بها ذلك الفعل على ضده ، ويجب أن يشترط فيه ما ذكرناه في باب الاختيار .

- والثاني : أن يراد بذلك إيجاد الفعل دون غيره مع التمكن ، كما يراد ذلك بقولنا أنه يحاول الفعل ، لأن ذلك لا يفيد الإرادة ، فقل هذا الوجه إنما ينفي عن إيجاد الفعل وحاله ما ذكرناه ، وعلى الوجه الأول يجري مجرى قولنا مختار ، فيجب إذا وصف تعالى به أن يرقب الترتيب الذي ذكرناه ، فأما وصفنا لله تعالى بأنه قد اختار ١٠ أنبياءه ، فالمراد بذلك اختيار إرسالهم ، لأن الإرادة لا تتعلق بأشخاصهم ، وكذلك القول في وصفنا له بأنه اختصهم ، لأننا نريد اختصهم بالرسالة ، لكن يجب قولنا إنه اختار إرسالهم ضرب من المدح من جهة المعنى لا من حيث اللفظ ، وذلك لا يقدح فيما قلناه ، وإنما قيل اختارهم تشبيهاً باختيار الفعل على ضده وخلافه ، وإن كان اختيار إرسالهم لا ينافي اختيار إرسال غيرهم ، وقد بينا ما يتصل بذلك من فائدة وصفنا له بأنه اجتباهم واختصهم واصطفاهم فلا وجه لإعادته . وقد بينا من قبل أن الإرادة تسمى عزماً إذا كانت ١٥ لفعله ، وكانت مقدمة لكل فعله ، وكانت سابقة / لسبب الفعل أيضاً وكانت الإرادة من فعله أيضاً ، فإذا جمعت هذه الأوصاف يوصف بذلك ، وقد ثبت أنه تعالى لا يجوز عليه أن يريد أفعاله إلا في حال فعله لها ، أو في حال فعله لسببها فذلك لم يوصف بأنه عازم ، وقد قال شيخنا أبو علي في « كتاب الأسماء والصفات » إن العزم هو القطع على الشيء ، ولذلك قيل : إن الله يجب أن يؤخذ برخصه ، كما يجب أن تؤدى عزائمه ،

فصل بين الرخص ، والواجب بهذا اللفظ ، وبين أنه لا يمتنع على هذا الوجه أن يوصف تعالى بأنه عزم ، كما يقال ألزم وأوجب . فأما إذا أفيد به ما ذكرناه من الإرادة فلا شبهة أنه لا يستعمل فيه ، وهو الأصل في باب العزم ، وإنما شبه الإيجاب به ، لما كان المريد على طريقة العزم كالتقاطع على أنه لا يفعل في المستقبل سواء ، فذلك لا يجوز أن يطلق في صفاته تعالى .

فأما وصف الواحد منا بأنه ينوي الفعل ، فإنه يفيد مع الإرادة وجودها في ضميره وقلبه ، ولذلك ربما قيل إن هذا الشيء في نيتي ، كما يقال في ضميري .

فلما استحال ذلك على الله تعالى لم يوصف بهذه الصفة ، ولكل ذلك لا يجوز وصفه بأنه مضمّن<sup>(١)</sup> لأن ذلك يفيد حدوث الإرادة في القلب .

وقد بينا أن ذلك لا يجوز عليه سبحانه .

ويوصف تعالى بأنه كاره ، وقد ورد الكتاب بذلك في قوله : « كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها » ، « ولكن كره الله انبائهم » . ولأنه قد صح أنه يفيد الشاهد الحال التي يحصل عليها الكاره ، ويشارك بها سواء ولا يفيد أمراً واحداً ، فيجب أن يستعمل فيه تعالى ، إذا ثبت أنه كاره للمعاصي ، ولسائر ما نهى عنه .

وقد بينا من قبل أن الكراهة مخالفة للإرادة ، وأبطلنا قول من يقول إنها إرادة أن لا يكون الشيء ، أو إرادة كون ما لا يكون ، وأبطلنا قول من يقول : إنه يفيد كونه قاعلاً للكراهة ، لأن القول في ذلك بمنزلة القول في مرید .

ويوصف بأنه ساخط لما نهى عنه من / المعاصي ، وهو في مقابلة راض ، فيجب أن ٢٤٥ ب لا يستعمل إلا في كل فعل يكون معصية عند الوجود ، لذلك لا يوصف به إلا عند فعل غيره ، كما ذكرنا في الرضا .

وقد بينا الفصل بين قولنا إنه ساخط للفعل وساخط على الفاعل ، والخلاف في ذلك كالخلاف في باب الرضا ، والصحيح ما قاله شيخنا أبو هاشم ، وذلك مفسر

(١) كذا في الأصل .

في باب الإرادة على ما أعلن ، وقد ذكرنا طرفاً منه في هذا الباب .

- فإن قيل : أفتصفون الله بأنه ينفضب وبأنه غضبان على أعدائه ؛ قيل له <sup>(١)</sup> :  
يوصف بذلك ، وقد ورد الكتاب بذلك ، لأن قوله : « غضب الله عليهم ،  
ولهم » لا بد من أن يسبق منه غضبان ، إما من واحدة وإما من كبيرة ، وقوله  
تعالى : « غير المنضوب عليهم » لا بد من أن يكون مضافاً إليه تعالى ، ولأنه قد ثبت  
في الشاهد أن أحدنا يوصف بأنه ينفضب على غيره إذا أراد إنزال المضارب ، وقد ثبت  
أنه تعالى أراد إنزال المضار بالكفار والفاسق فيجب أن يوصف بذلك . ولا يلتزم  
على ذلك ، إذا أراد الأمراض بالباد ، أن يكون ذلك غضباً ، لأنها في الحقيقة ليست  
بمضار ، والتي يوصف بذلك هو العقاب ، وما يجرى مجراه ، فلذلك لا يوصف بأنه  
ينفضب إلا على من يستحق العقاب من قبله تعالى .

١٠

- قال شيخنا أبو علي : ولا يفيد وصفنا لذلك تعبيراً بلحق الغضبان ، ولا أن  
الغضب يحمل فيه ، فلا يجوز أن ينض أحدنا بذلك دونه ، ولا يجوز أن  
يوصف بأنه متناظ ، كما يوصف أحدنا إذا غضب ، بذلك في بعض الأحوال ،  
لأن النبط تعتبر بلحق المتناظ ، وقد ينفضب على غيره ولا يكون متناظاً عليه ،  
وقد يتناظ على نفسه ، ومن فعل نفسه ، ولا يوصف بأنه ينفضب على نفسه ، فذلك  
لا يصح أن يوصف تعالى به . ولا يوصف بالحسرة والأسف ، لأن الحسرة تعبر  
بجرى الندم والتم ، لأنه لا يتحسر على نفع فائت ، أو يحزن من مضرة . / وكذلك  
القول في الأسف ، وبين أن قوله تعالى : « فلما آسفونا » مجاز والمراد بذلك أغضبونا ،  
أو آسفوارسلنا ، وقد بينا من قبل أن وصفه تعالى بأنه يأبى الأشياء وأنه آتبرها ،  
صحيح ، وليس المراد به أنه كاره ، لأنهم قد مدحوا بذلك من يأبى الضيم والظلم  
على جهة الاقتدار فلا بد من أن يكون المراد بذلك المنع والامتناع على ما قدمنا

٢٠

١٢٤٦

ذكره ، فلا مدخل لهذه الصفة في هذا الباب .

وقال شيخنا أبو علي : إنه تعالى يوصف بأنه ودود بمعنى محب ، لكن ذلك لا يستعمل بمعنى الإبرادة ، وإنما يستعمل في قولنا محب لأوليائه ، لأنه كما يحبهم يودهم من حيث يريد إثابتهم وتعظيمهم . ويوصف تعالى بأنه مبغض للكفار والفساق ، ٥  
ويعنى بذلك أنه يكره لهم الخير ، ويريد لهم المضار المستحقة ، فلا أحد سخط عليه إلا وينضه ، وقد يجوز أن يوصف بأنه يبغض الكفر والفسق بمعنى الكراهة ، وإن كان الأكثر ما قدمناه ، لأنهم يحصلونه في مقابلة وصفنا له بأنه يحب أوليائه فيقولون : ويبغض أعداءه ، فلا بد من أن يكون المراد ما قدمناه . ويوصف تعالى بأنه موال للمؤمنين من حيث يريد فضعهم وتعظيمهم وإثابتهم ، ولا يوصف بذلك من النفع فقط ، دون أن يكون النفع من قبيل المستحق ولذلك لا يوصف بأنه موال للأطفال ١٠  
والبهائم وإن كان يريد إدرار الرزق عليهم ، وعلى هذا الوجه توصف الطاعة بأنها موالاة لله ، إذا سلم ثوابها ، ولا توصف بذلك إذا لم يسلم ثوابها . ويوصف تعالى بأنه ولي المؤمن إذا تولى نصرته ، وقد بينا تفسير النصره فيما تقدم ، وكذلك وصفنا له بأنه مولى المؤمنين ، لأنه إذا نصره في باب الدين بإرادة تعظيمه ، والأمر بتعظيمه ، ١٥  
وتأييده بالحجج ، ودفع المكروه عنه ، وصف بأنه موله وولي . ويوصف تعالى بأنه ناصر للمؤمنين ، والمراد بذلك ما قدمناه .

فأما وصفه بأنه معاد للكافرين والفاشين فالمراد بذلك إرادة المضار المستحقة بهم من القم والإهانة وما يجرى مجراها / كالوعد بالقطاب وما أشبهه ، وكذلك إذا ٢٤٦  
وصفناه بأنه عدو الكافر ، فالمراد ما قدمناه .

فأما وصفنا له بأنه خاذل للكافر ففي مقابلة وصفنا له بأنه موال للمؤمنين ناصر لهم ، لأنه إذا أراد الاستخفاف به والإهانة ، ووكله إلى نفسه كان خاذلاً ، وإذا ٢٥

قلنا : إنه تعالى قد برىء من الفاسق ، فالمراد بذلك إظهار زوال الموالاة والنصرة ، لأن إظهار ذلك على وجه الاستخفاف هو براءة منه .

- فأما وصفه سبحانه بأنه مكروه ، فلا يدخل في هذا الباب ، لأنه يفيد الإكراه والإلجاء ، وقد بينا حقيقة ذلك فيما تقدم . ولا يوصف تعالى بأنه مكروه ، لأن ذلك من جهة التعارف ، يستعمل في فنور الطبع عن الشيء ، وقد ثبت أن ذلك لا يصح عليه تعالى . ولعل ذلك لا نصفه بأنه مشته ، لأن الشهوة لا تجوز عليه تعالى ، وكل اسم يفيد معنى الشهوة على بعض الوجوه فلا يجوز أن يستعمل فيه تعالى ، فهو تائق وواق إلى ما شاكل ذلك .
- 

- وقد بينا أنه لا يوصف بأنه يفرح ، كما لا يوصف بأنه يسر ، فلا وجه لإعادته . وكل ما يرد عليك من هذا الباب من الأسماء والأوصاف نفسه على ما رتبناه ، فقد بينا الطريقة فيه ، والحمد لله .
- ١٠

## فصل

في بيان ما يدخل من هذه الاسماء والاصناف في باب التمجيد ،  
وما لا يدخل فيه وما يتصل بذلك

- اعلم أن كل اسم يجري عليه تعالى ، بما لا يفيد التعظيم لفظاً أو معنى ،  
فإنه لا يدخل في باب التمجيد ، ولذلك لا يجوز أن يقول الإنسان في الدعاء : يا موجود  
ويا شيء اغفر لي ، كما يقول فيه : يا الله ويا قديم . وقد علمنا أنه لا يدخل في باب  
التعظيم إلا ما له تعلق بخلقه وبعبادته ، وبصفاته التي يختص بها ، فإما هذا حاله  
هو الذي يدخل في باب الاسم والتمجيد / دون ما عداه . فأما صفات الأفعال فإنه ما يدخل  
منه في هذا الباب ما يفيد فعل النعم والإحسان وما يتصل بذلك ، ولذلك لا يجوز  
أن يقول في الدعاء : أيا محرك الأجسام اغفر لنا ، كما يقول : يا رءوف ، يا رحيم ، يا منعم ،  
اغفر لنا ، فيجب أن يجري الباب على ما ذكرناه وينتهي من قبل إن شاء الله تعالى .

## الكلام فيما تعبدنا به من الدعاء، والطلب، والمسألة

### فصل

في الدعاء ما هو ، وما يتصل بذلك

- قد يتنا من قبل أن صيغة تكون دعاء إذا وقع من رتبته دون رتبة المدعو .  
وقد يوصف ما جرى هذا الجرى بأنه مسألة ، وإن كان قد يقال ذلك في النظيرين ،  
ويسمى طلباً ، إذا كان متضمناً المطلوب له أو لنبيه .

- وقد صار من جهة الشرع يستعمل لفظ الدعاء فيما يفعله الإنسان من التمجيد  
والتهليل ، لأنه إذا أورد ذلك واستكثر منه ، وإن لم يتبعه بطلب ، قد يقال :  
قد دعا الله . لكن ذلك مجاز . وإما وصفه بذلك ، لما كان المقصد بفعله ما يتبعه من  
الدعاء والطلب ، فأجرى ذلك على جماعته .

١٠

- وقد علمنا أنه لا يكون دعاء إلا بالإرادة ، كما أن الأمر لا يكون أمراً إلا بالإرادة ،  
ولذلك لا يوصف من يورد هذا الجنس على جهة السهو أو على طريق الإلف والمادة بأنه  
داع ، وقد تقدم القول في ذلك في باب الأمر . لأن الذي يدل على أنه لا يكون كذلك  
إلا بالإرادة يدل على ما ذكرناه ، فاستعمل هذه اللفظة في الدعاء إلى الله تعالى ،  
قد دخلها التعارف لأنهم لا يفصلون بين أن يكون المدعو أعظم رتبة أو أقل رتبة في  
هذا الباب ، فكأنهم قد جعلوا من جهة التعارف هذه العبارة مفيدة لأمر مخصوص وهو  
إيراد الأدلة على الغير لإيراد اعتقاد الحق فيه ، وكذلك لا يوصف بهذه الصفة من يريد

١٥



ذلك تقليداً / لما لم تقترن به الأداة ، ولا يمتنع أن يكونوا خصوه بذلك . لأن من ٢٤٧  
شأن من اختص بالمعرفة والنصرة وتحقيق معرفة الله ، حتى بلغت منزلته أن يدعو  
غيره من المكلفين أو من الجهال ، لا بد من أن تكون رتبته أعلى من رتبة من  
يدعوه ، فإذ لك خصوه بهذا الوصف على كل حال .

وقد بينا في باب النهي عن المنكر ، كيف يلزم الدعاء إلى الله ، وكيف يحسن ،  
وبينا عظم موقعه في الواجبات فلا وجه لإعادته .

## فصل

في بيان ما يحسن من الدعاء والامانة لله سبحانه ، وما يتضمنه ذلك

إذا ثبت أن الدعاء والطلب لا يكون كذلك إلا بالإرادة ، فيجب أن يعتبر في حسنه حسن الإرادة ، وقد ثبت أن إرادة التبيح قبيحة ، فلا يحسن من العبد أن يطلب من الله تعالى ما يبيح فعله ، ولذلك قلنا إنه لا يحسن من الكافر أن يطلب منه سبحانه الثواب ، وكذلك لا يحسن منه ومن الفاسق التقرب على ما بيناه من قبل ، وسائر ما يبيح فعله على الحد الذي تناوله الدعاء فحكمه ما قدمنا .

وقد بينا أن ما يطلب بالدعاء ، لا يكون إلا من فعله تعالى ، وأن الذي يطلبه يرجع إلى المنافع ، وأن ما لا يعلم من ذلك قبيحا يجوز أن يكون مفسدة . فلا بد من أن يكون الداعي والمائل مريدا لذلك ، بشرط أن لا يكون مفسدة ، وإلا جوز ١٠ كونه مريدا لتبيح ، وما حل هذا المثل من الإرادات لا يكون إلا قبيحا ، ولذلك قلنا إن هذا الشرط إذا لم يقتض بالدعاء ، إما ظاهرا وإما مضمرا ، فالدعاء يبيح فضلا عن أن يكون مقبولا ومجازا ، لأن الدعاء إنما يوصف بذلك متى وقع على وجه يحسن ، ويكون الدعاء ممن يستحق طريقه المدح ، ولا يكون كذلك مع قبحه .

ولما كان الغرض بما يفعله من الدعاء حصول النفع الذي يطلبه أو دفع الضرر ، ١٥ لم يحسن أن يدعو بما يعلم أنه / تعالى لا يفعله ، فكذلك لا يحسن من أحدنا أن يسأل الله وجبة الموتى لفرح بهم ، ولا غفران الكافر والفاسق ، ولا يخرج عن هذه الجملة إلا الدعاء بإزالة عقاب الداعي نفسه ، وأنه لا يتجوز أن يحسن ذلك منه ، وإن كان فاسقا لما كان في حكم الملجأ إلى طلب ذلك متى تناول الدعاء ما يكون قصدا للداعي وما يجوز كونه وحصوله ، وما يحسن منه ، فالدعاء يحسن بوقوعه لم يكن هذا حاله فلا بد ٢٠ من أن يبيح على ما قدمناه .

فإن قيل : أفيعسن من الداعي أن يدمر بما لا يد من كونه وحده ؟ قيل له <sup>(١)</sup> : قد يحسن ذلك منه ، لأنه ليس الفائدة في الدعاء أن يستجلب به النفع ، لأنه يحسن إذا تضمن الانقطاع إليه تعالى أولاً إذا ورد السمع بأنه مصلحة ولطف ، وعلى هذا الوجه يحسن لنا الاستغفار للمؤمنين والصلاة على الملائكة المقربين والأنبياء المرسلين والدعاء للمؤمنين .

وقد بينا في باب الوعيد أن الإنسان إذا دعا لمن يظهر الإيمان منه كان إلى الإيمان أقرب ، وكذلك إذا دعا لمن قطع إيمانه ، وكذلك القول في الدعاء على الفساق ، وذلك يبين صحة ما قدمناه .

## فصل

فيما يجب أن يفعله تعالى عند الدعاء ،  
وما لا يجب وما يتصل بذلك

- لا يتخلو الدعاء فيما يتناوله من وجهين ، إما أن يكون دعاء بأمر قد تقدم العلم بوجوده فلا بد من أن يفعله تعالى ، وذلك نحو أن يدعو بالمغفرة للمؤمنين وبالصلاة على الرسول .  
وما حل هذا المحل ، فإنما يتعدنا به لفائدة ترجع إلينا في التكليف ، لا بمحصل ما يتناوله الدعاء ، لأن علمنا بأنه سيحصل قد تقدم . أو يكون من باب ما لم يتقدم العلم بوجوده ، فهو على ضربين :

- أحدهما يجوز أن يكون واجباً ، نحو أن يدعو الله تعالى بما يجري مجرى اللطف من غير ذكر اللطف ، فهاذا حاله / إن كان من المعلوم أنه مصلحة فلا بد من أن يفعله ٢٤٨ ب  
تعالى ، وينقسم إلى قسمين :

- أحدهما يكون مصلحة على كل حال ، فلا ( بد <sup>(١)</sup> ) من أن يفعله .  
والثاني أن يصير مصلحة عند الدعاء ، ولولاه كان لا يكون مصلحة ، فلا بد أيضاً من أن يفعله .  
لكن في الوجه الأول لا تأثير للدعاء فيه ، وفي الوجه الثاني له فيه تأثير . والثاني من هذين القسمين أن يعلم أنه ليس بواجب ، لكنه يحسن ويكون إحساناً وتفضلاً ، فيجوز أن يفعله تعالى ويجوز أن لا يفعله ، لأن وقوع الدعاء لا يغير حاله ، إذ الدعاء في ذلك لا يزيد على الوعد .

(١) ما بين قوسين ليس في الأصل .

وقد بينا أنه لا يدخل ما ليس بواجب في الوجوب ، لكن هذا الوجه ينقسم إلى وجهين : أحدهما يكون في المعلوم أنه لولا الدعاء ما كان يفعل فيستجلب بالدعاء ، والآخر المعلوم أنه كان لا يفعل على كل حال ، أو كان يفعل على كل حال ، فلا يستجلب بالدعاء ، لكن الداعي لما كان لا يعرف الخفي في هذا الباب حسن منه ذلك على كل حال ، تتجوزة أن يستجلب ذلك النفع ؛ فهذا جملة القول في هذا الباب .

## فصل

فيما يكون إجابة الداعي ، وما لا يكون إجابة ،  
وما يتصل بذلك

قد بينا أن وصفنا المرء بأنه محاب الدعوة مدح ، وعلى هذه الطريقة وصف  
بذلك الأنبياء والصالحون .

وقد بينا أن من ليس بمستحق للمدح ، من الفاسق وغيره ، قديسألون الله تعالى أمورا  
فتوجد ، ثبت بذلك أن قولنا محاب الدعوة لا يفيد حصول ما سأله ودعاه ، وأنه  
لا بد من أمر زائد ، ولا يجوز أن يكون ذلك الأمر الزائد حصوله لمكان الدعاء ،  
لأنه لا يتمتع / أن يكون في المعلوم أن الفاسق إذا دعا بأمر كان الصلاح فعله لخاله ١٢٤٩  
في ذلك كحال المؤمن ، فيجب أن يكون المراد بذلك سوى ما ذكرناه وهو أن يفعل  
تعالى لمكان الدعاء ، ولولا الدعاء ما كان يفعله ، لأن ما يفعله بالفاسق عند دعائه  
إنما يفعله لأنه لطف ، لا لمكان الدعاء ، وما يفعله بالمؤمن عند دعائه فعله لمكان الدعاء  
ويقترب بذلك المدح ، لأن فعله تعالى عند دعائه بمنزلة قبول الدعاء وذلك لا ينقل  
من مدح ، فلذلك صار قولنا محاب الدعوة مفيدا للمدح .

ولا يتمتع في بعض ما يدعوه المؤمن أن يكون اطفأ عند دعائه بعد فعله الإجابة ،  
لما كان تعالى قصد فعله إجابة دعائه وقبوله .

فليس لأحد ألا يعد فعل المدعو إجابة إلا إذا كان من باب التفضل ، وقد جرت  
العادة أن الله سبحانه لا يكون إجابة الدعوة <sup>(١)</sup> الدر . إلا إذا كانت له منزلة كالأنبياء ،

(١) كذلك الأصل وظاهر أن في السلام نصا

والصالحين . فإن خرج من باب العادة دخل في باب الإهمجاز ، فلذلك وصف من دعا الله حالاً بمدحاً ، فأجيب إلى ما دعا إليه ، بأنه مجاب الدعوة ، وهذا هو الذي يفيدُه إذا كان مدحاً ، وقد يقال ذلك ويراد به نظير ما يراد في الشاهد ، وهذا هو الذي تقتضيه اللفظة ، لأن أحدهما يقول : دعوت فلانا فأجاب إذا فعل المراد ولم يتمتع .  
° فعل هذه الطريقة يقال في الدعوة إنها مجابة ، وأنه تعالى أجاب دعوة صاحبها ، إذا فعل ذلك ، ولا يعتبر سواه ، فعلى هذين الوجهين يجري القول في هذا الباب .

## فصل

في بيان الوجه الذي يجب عليه الدعاء على الكلف ،  
ويوافق ما لا يجب ، وما يتصل بذلك

٢٤٩ ب

- / الذي يقتضيه وجوب العقل وجوب<sup>(١)</sup> الدعاء والطلب في كل حال يلزمه اجتلاب  
المنفعة ، أو دفع الضرر بالكسب والمداواة وغيرها ، لأنه لا يلزمه في عقله طلب ذلك  
عاجلا من جهة العباد إلا ويلزمه ذلك من جهة الله سبحانه ، لأن الدين وإن وصل  
إليه من العباد ، فهو منه تعالى ، ولا يجوز أن يلزمه طلب ذلك ممن إضافته إليه في حكم  
المجاز ، ولا يجب طلبه ممن أضاعته إليه في حكم الحقيقة ، ولا فضل بين ما يطلب لنفسه  
ولغيره في الحكم الذي ذكرناه ، لأن غيره قد يجري مجرى نفسه على ما بيناه من قبل ،  
وما عدا ذلك مما يتصل بأمور الدنيا ، لا يجب عليه الطلب ، والدعاء منه تعالى  
وإن كان قد يحسن منه على ما تقدم ذكرناه ، وقد يلزمه من جهة العقل الدعاء  
والطلب بالقول والفعل مما يتصل بأمور الآخرة في الثواب والعقاب لأنه إذا عرف  
الله تعالى ، وعلم حكته في التكليف ، فإنه لا يخفى من قيام بما كلف ، فيستحق الثواب ،  
أو يقصر في ذلك فيستحق العقاب فلا بد عند ذلك من خوف يلحق قلبه ، فيلزمه  
التوصل إلى التحرز منه بكل وجه ممكن ، فيدخل في ذلك العقل ، ويدخل فيه الفزع  
إلى الله تعالى في التمسك والتسبيل ، والإلطاف وما يجري هذا المجرى .

- ففي حاله في التكليف لزمه الدعاء والطلب ، ليحصل وجلا خائفا  
من العقاب ، فزعا إلى الله في تسبيل سبيله ، إلى التراجع<sup>(٢)</sup> ، وإلى حصول الثواب . وقد  
يلزمه الطلب والدعاء في الدين من جهة العقل على هذا الوجه ، إما بفعل وإما بقول  
وإما بهما جميعا ، ولا يصح أن يقول بوجوب ذلك عليه إلا وهو عارف بالله تعالى ،  
عارف بشرط الدعاء والطلب على ما قدمناه ، وإن كان مع ذلك يلزمه على سبيل ،



١٣٥. أن يقدم قبله مامعه منه ، كما يقول في نظار<sup>(١)</sup> ذلك ، وإنما يلزم ما ذكرناه في حال / البعيد ، فأما إذا انتهى الأمر بالإنسان إلى حال الثواب والعقاب ، خرج ذلك من أن يكون واجبا ، لما بيناه من قبل من زوال التكليف عن أهل الآخرة ولاختلاف حكم الحالين في الوجه الذي له يلزم لأنه لا يجوز أن يلزم لإاموضع مع اليأس من الوصول إليه ، وهذه طريقة أهل الثار .

وقد بينا فيما تقدم أن شيخنا أبا علي يقول إنهم لا يريدون كون قولهم سؤالا ودعاء ، وأن قولهم : « ربنا أخرجنا منها » إلى ما شاكله في حكم القنوت ، ولا يكون سؤالا . وشيخنا أبو هاشم جواز أن يكون سؤالا ، بل أوجب كونهم يريدون التخلص ، وبين أن ذلك لا يقيح ، وإن كانت إرادة لما يملكون أنه لا يقيح ، وبين الفرق بين الآخرة وبين الدنيا في هذا الوجه ، فإن في الدنيا إنما يقيح ذلك لما يرجع إلى التمسك ، فإذا كان زائلا في الآخرة لم يتمتع حسنه فلا وجه لتقصيه في هذا المكان ، لأن الوجه بيان ما يلزم ولا يلزم من الطلب والدعاء في حال التمسك ، وقد انكشف ذلك فيما بيناه . فأما السمع فقد ورد بما اقتضاه العقل ، وورد بزيادة عليه . لأنه يجب على الإنسان من جهة السمع الدعاء في الصلاة وفي كثير من الأوقات ، وهذه الجملة لا خلاف فيها ، وإنما الخلاف في هل ذلك شرط في صحة الصلاة أم لا ، وليس يجب فيما لا يثبت شرط إلا أن يكون واجبا ، وقد يجب الدعاء لغير من جهة السمع ، ويجب عند سخن ونوازل من جهة السمع ، وقد يجب الطلب بالمبادات السمعية ، على ما سفيته من بعد ذلك ، إن شاء الله .

## فصل

في بيان من يجب عليه الدعاء والطلب ، ويحسن منه ،  
ومن لا يجب ذلك عليه ولا يحسن

قد بينا أن ذلك إما يجب من جهة التبع فلا يلزم إلا المكلف ، ولا يجب  
إلا بشرط أن يكون عارفاً بالله تعالى وبهكته على ما قدمناه من قبل ، وطلبه يقتضى  
مطلوباً منه ومطلوباً ، فلا بد من أن يكون عارفاً / بحسن<sup>(١)</sup> المطلوب ، وبالوجه الذى  
يلزمه طلبه ، إذا لزم وطلب . ٢٥٠ ب

فلا بد من أن يكون عارفاً بحال المطلوب منه ، وحكته ، ليحسن منه أن  
يطلب ما يطلبه من جهته ، كالأبد من أن يكون عارفاً بالوجه الذى يحسن عليه  
الطلب ، أو يجب . ١٠

وقد بينا أن من ليس بإعترف لله تعالى ، وبسائر ما ذكرناه من أهل التكليف  
يجب ذلك عليه ، على معنى التوصل إليه بفعل مقدماته ، كما يجب الصلاة على المحدث ،  
أن يتطهر فيقبلها . لكنه متى لم يفعل ذلك ، لا يحسن منه الدعاء ، لفقد عمله بالوجه  
الذى عليه يحسن أو يجب ، فلا يحل له أن يدعو والحال هذه ، وإعنا يلزمه التوصل  
إلى فعله بالوجه الذى يصح عليه . ١٥

فإن قال : أرايت لو لم يكن العاقل مكلفاً ، لكونه على الصفة التى لا يحسن  
عليها تكليفه على ما بينتم من قبل ، أليس كان يحسن منه الدعاء ويجب عليه الطلب ،  
فكيف يصح تمليق ذلك بالتكليف ؟

(١) في الأصل ذكر كلمة (يحسن) مرتين .

قيل له : قد بينا أن من هذا حاله ، إما أن يكون ملجأ إلى أن لا يفعل القبيح ، وإلى أن يفعل الحسنات ، أو يكون غنياً غير محتاج إلى شيء من التقيح . وعلى الوجهين جميعاً يزول الوجه الذى له يجب الطلب ، لأن الوجه فى ذلك حصول الضرر والخوف والغم ، إن لم يطلب فيكون متحزراً بذلك من هذه الأمور ، إذا علمها وخافها دنيا وديناً ، وإذا لم يصح ذلك فيمن ليس بمكلف لم يلزمه الطلب .

فأما كون ذلك حسنة غير متنع على ما تقدم ذكره فبما يتصل بالمتافع المحبة ، وقد يجب ذلك من جهة السمع والاتطاع إلى الله ، ولكونه لطفاً ومصلة على ما يتناه فوجوبه على المكلف من هذين الوجهين ، وحسنه يتصل بمن يعرف الطلب ، وإن لم يكن مكلفاً على ما تقدم من شروطه ، فلا فرق فى ذلك بين من يعلم أنه من أهل الثواب من الأنبياء وغيرهم ، وبين من لا يعلم / ذلك ، لأنهم يخافون ويهفون من حيث يعلمون ١٢٥١ أن سبب وصولهم ذلك<sup>(١)</sup> إلى الثواب ، التمسك بالطاعة والاتطاع إلى الله تعالى ، والحذر والخوف فيهم ، فهم قائلون بما كان تعبدهم فى ذلك أشد .

فأما فيما يتصل بأمر الدنيا ، فلا شبهة فى أن حالهم وحال غيرهم يتفق ولا يختلف ، فإذا كانت النعم أجمع منه لم يميز عند الحاجة للشديدة أن لا يفزع المرء إلى الله تعالى ، الذى من جهته تصل النعم إليه ، ويفزع إلى غيره ، ولهذا الجملة ورد السمع أن عند ذلك له أن يتناول طعام غيره رضى أم سخط ، ولو لم يلزمه الطلب من قبله تعالى لما حسن ذلك ، فكأنه جل وعز عند ذلك ينعم عليه ويفضل بإزالة الضرر عنه على يد عباده . فإن وقع منه الامتناع أباح له التناول على بعض الوجوه ، وإن كان يجب عليه تعالى - وقد اختلف - أن أنزل به المضرة بالجوع وغيره - أن يزيل تلك المضرة ، إذا لم تكن مصلحة .

فواجب على من نزلت به أن يطلب لإزالتها ، ولا يجوز أن يجب ذلك عليه إلا من جهة من يقدر على إزالتها ولا يجوز ، فعلى هذا الوجه ، يجرى القول فى هذا الباب .

(١) كذا فى الأصل .

## فصل

في بيان الوجه الذي يحسن عليه من التكلف ، الطلب ، والدعاء  
سهما وعقلا ، وما يتصل بذلك

- طلب مزيد التمم ممن تقدمت نعمه ، ومن لولاه لفسد لم يصح من الطالب الانتفاع  
والتنعم ، لا بد من أن يقرن به الخشوع والخضوع والتعظيم ، حتى لا يحسن إلا على  
هذا الوجه . يبين ذلك أن أولى الأوقات بأن يكون هذا الطالب فيها شاكرا ومعترفا  
بالتنعم والأيدى ، هو هذا الوقت الذي يطلب مزيد التمم .
- فلا بد إذاً من أن يقرن بطلبه ما يصلح هذا الحل من التعظيم ، والاعتراف ،  
ولا فصل في هذه القضية بين العقل والسمع . لأن الطريقة التي ذكرناها ، لا تفصل  
بين الحالين ، فأما ورود السمع بذلك / فلا شبهة فيه ، لأنه يجب في الداعي أن يكون  
متقطعا إلى ربه في حال الدعاء ، ولا يكون كذلك إلا مع الخشوع والتعظيم ، وعلى  
هذا الوجه يمتدنان <sup>(١)</sup> يذكر الله سبحانه عند الطلب ، والدعاء بأسمائه الحسنى ،  
وكلما زاد في ذكر ذلك في تمجيده ، يكون الرجاء في الإجابة أقوى ، ويكون  
طلبه أحسن .
- وقد علمنا أن الواجب عليه ، إذا وصف الله تعالى بأسمائه الحسنى ، أن يكون  
خاشعا معظما ، فبأن يجب إذا قرن إليه الطلب والدعاء أولى . وعلى هذا الوجه يقيح من  
المرء أن يسمي الله بأسمائه الحسنى على وجه يوم الاستخفاف بحقه في المواضع التي توم  
ذلك فيها ، وعلى هذا الوجه ورد السمع بتعظيم القرآن ، عن أن يقرأه الجنب ، أو يمسسه  
المحدث ، أو يسافر به إلى أرض العدو ، مخافة أن تناله أيديهم ، وعلى هذا الوجه  
قال شيخنا أبو علي : إنه سبحانه ، علمنا كيفية التعظيم له عند التسيح ، والتهلل ،

والدعاء ، حتى أمرنا أن نسيح اسمه على جهة الإعظام بقوله : «سيح اسم ربك الأعلى»  
إلى ما شا كل . وعلى هذا الوجه ترى أهل الدين يعظمون ذكر الله كتعظيمهم لله  
جل وعز ، ويجعلون ذلك زيادة في تعظيمه ، والعادة بمثل ذلك جارية فيمن يعظم منا  
وعلى هذا الوجه تمهد المرء بأن يدعو الله عند ختم القرآن ، والفراغ <sup>(١)</sup> . من الصلاة ،  
لأن عند هذه الأحوال يكون المرء أشد خشوعا ، ودعاؤه أقرب إلى الإجابة .  
فيجب على المكلف أن يجرى على هذه الطريقة في الدعاء والطلب ، وبالله التوفيق .

---

(١) في الأصل ( والفراغ . . . )

## فصل

في بيان العبادة التي يجب على المكلف طلب الثواب بها ومعارضتها  
لما لا يجب ذلك فيه وما يتصل بذلك

٢٥٢ / قد بينا من قبل أن كل ما تعبد الله تعالى به من الشرع كالعبادة ، والصيام ،  
والحج وغيرهما من عبادات للأموال <sup>(١)</sup> ، فمن شرط صحة إذا <sup>(٢)</sup> بالمكلف له  
أن يفعله على جهة التقرب ، هو طلب القرية .

وقد بينا أن الدنو والتقرب على الله تعالى محال ، وأن المراد بذلك طلب المنزلة  
لديه وهي بمنزلة الثواب ، التي لا منزلة أعلى منها ، وذلك يبين أن هذه العبادات ،  
وإن كانت أفعالا ، فإنها جارية مجرى الأقوال التي يطلب بها الثواب ، وإن كان القول  
ربما أنبأ ظاهره عن ذلك ، وللفعل <sup>(٣)</sup> بماله في هذا الوجه ، لكن للفعل منزلة في هذا  
الباب وهو أنه يطلب الثواب به على وجه ، لولا وقوعه عليه لم يستحق به الثواب  
فصار هذه الصفة ، في أنها شريطة في هذه العبادات ، بمنزلة كونها عبادة ، وليس  
هذا الوجه بقادح في قولنا إن الواجبات يلزمه أن يفعلها لئلا وجبت ، لأن ضم هذا  
الوجه لا يمتنع ، ولا هو قادح فيه .

١٥ فاما المقليات ، فقد بينا أن هذه الطريقة ليست بشرط في صحة أدائها ، وإن كان  
المكلف متى قبل رد الوديعة وقضى الدين على هذا الوجه كأن أريد <sup>(٤)</sup> ثوابه ، لسكنها  
على ضربين :

(١) كذا في الأصل ، ولعلها : الأموال .

(٢) كذا في الأصل ، ولعلها : أدائها .

(٣) كذا في الأصل (٤) كذا في الأصل

أحدهما : لا يمكن ذلك فيه ، فهو النظر والمعرفة ، وسائر ما يقع من العباد قبل أن تصح من المكاف المعرفة بالله تعالى وبحسبته ، وإنما يصح ذلك فيما يتأخر أداؤه عن معرفته تعالى بعمده وتوحيده ، وما يجري في كتب الفقه من أن هذه العبادات ، إذا لم تقع على هذا الوجه تكون مجزية ، لا يقدح فيما قدمناه ، لأن كونه مجزياً لا يفاد به وقوعه على الوجه الذي وجب .

فإنما يفاد به سقوط وجوب مثله ، أو ما يجري مجراه .

وقد بينا في أصول الفقه أنه قد يجب ولا يكون مجزياً من حيث فعل مثله على جهة القضاء ، وقد لا يجب ويكون مجزياً ، وتصيينا القول في ذلك . وبالله التوفيق .

## فصل /

في ذكر جملة ما يجب أن<sup>(١)</sup> يتناوله التكليف من العلم والعمل

اعلم أن ما يدخل تحت تكليف المكاف ضربان :  
أحدهما العلم ، والآخر العمل .

فأما العلم فلأن وجوبه يتضمن وجوب ما يوصل به إليه من النظر والفكر  
وما يتعلق بذلك ، وهو على ضربين :

أحدهما العلم بما يلزمه أن يعرفه ، كالعالم بالله تعالى ، وبشحيده ، والعلم بالنبوت  
والشرائع .

والثاني العلم بالموارد في ذلك ، لأنه قد يلحق المكاف شبهة فيلزمه عند ذلك  
التوصل إلى ما يدفنها به ، ويدخل في باب العلم وجه ثالث وهو ما يزيده شرح صدر من  
تأكيد الأدلة ، وتأكيد حل الشبهة ، ويدخل فيها يلزمه أن يعتد به من العلم سوى  
ما ذكرناه ، وإنما بسط العلماء القول عند ذكر أصول الدين من أجناس الأعراض  
وما يجري مجراها ، من حيث كان العلم بها مدخل فيها قدمناه من حل الشبهة وتأكيد  
الأدلة ، ولولا ذلك لم يكن قد كرها في هذا الباب كبير طائل .

وأما العمل فضربان ،

أحدهما التسليم وبذل الجهود فيه ، حتى لو أمكن من أوتي العلم بأصول الدين  
أن يصبو غيره ، بمنزلة نفسه لزمه أن يفعل ذلك ، لكن ذلك متعذر ، فأؤكد

(١) لا الأصل لا توجد كلمة : أن .



ما يمكنه بيان طريق النظر في الوجوه التي ذكرناها ، فصار سبيله عند ذلك في القيام  
بغاية الممكن سبيل التائب الذي لا يمكنه أن لا يفعل ما قد فعله من المصيبة صار ندمه  
على وجه مخصوص حالا هذا الحل ، ولا منزلة فيما يتصل بالعلم أعلى من هاتين  
المنزلتين <sup>(١)</sup> ، أن يتوصل إلى تحصيل هذه العلوم ثم إلى بثها وإظهارها بنهاية  
ما يمكنه . ولما ثبت أن المشاهدة في باب التعليم لا تتخطى الحاضر ، كان التعظيم والدعاء  
واجبا بما يخلد على الدهر ، ويبقى على الأعقاب من تأليف الكتب ، وقد أتينا من ذلك في  
صدر هذا الكتاب على جملة نفي الناظر فيه عن غيره ، لأننا قد جمعنا فيه كل ما يتعلق  
بأصول الدين ، وكما نقصينا طريقة الحق ، فقد استوفينا شبه المخالفين / وبيننا حلها ،  
كما شرحنا اختلاف المقالات في كل باب . فقد نقصينا ما تقتضيه قسمة العقل ، لأن  
العلم لا يجب أن يكون موقوفا على ما حصل فيه الخلاف والنزاع دون ما لا يحصل فيه ؛  
لأن في الوفاق ما هو إن حل <sup>(٢)</sup> في الشبهة من كثير من الخلاف .

١٢٥٣

١٠

والواجب على طالب العلم أن ينتهي في نظره واستدلالة إلى نهاية ما يمكن من  
قسمة العقل ، فيثبت الصحيح وينفي السقيم والباطل ، وأنت تجد كل ذلك في هذا  
الكتاب ، أو معظمه الذي لا بد منه ، لأن حصول الخواطر غير ممكن ، وإنما يلزم  
المؤلف بلوغ الغاية بحسب قوة الوقت ، وأمارات الحال ، لأن ما عدا ذلك كالتعذر .

١٥

ولعل قائلًا أن يقول : إن الذي ضمنه هذا الكتاب إنما هو جمع المعروف من  
الكتب ، وليس الأمر كما ظنه . لا بد إذا تأمله لم تقدم في كل باب منه ضم منشور ،  
وجمع مغترب ، وإبانة لموضع العمدة ، ونحو ذلك عن موضع الشبهة ، وتحصيل شروط  
الدلالة وبيان ما علمته بناء النكتة والمعدة ، وما أكثر ما هلك الناس لذهابهم

(١) في الأصل مطلب خفيف على ( المتزلزين ) .

(٢) كذا في الأصل ، ولعلها : أفضل

عن هذه الأمور ، وظنهم في الدلالة أنها مطلقة وهي مقيدة ، فأدام ذلك إلى اعتقاد  
مالاييل ، أو ظنهم فيها أنها مقيدة وهي مطلقة ، فامتنعوا من اعتقاد ما يجب اعتقاده ،  
لأن ضرور الخطأ إنما تقع في باب الأدلة من جهات :

أحدها : المدول منها إلى ما ليس بدليل ، فيهلك المرء إما بالجهل وإما بالتقليد  
عند ذلك .

والثاني : أن يذهب عن وجه الدلالة ، وإن أصاب الدلالة فيكون حاله كالأول ؛  
لأن المتبر في باب الدلالة بالوجه الذي عليه يدل .

والثالث : ألا يذهب عن ذلك ، لكنه يظنها مطلقة وهي مشروطة ، فيؤديه ذلك  
إلى أن يزيد في مدلول الدلالة ، ويمتد مالاييل أن يستقده ، لأن من جعل دلالة  
إثبات العلم كونه عالماً فقط ، يؤديه إلى أن يستقده في الله سبحانه أنه عالم بـ ، فيجمل  
ويضل ، / وإذا علم أن الشرط في كون ذلك دلالة جواز كونه غير عالم ، لم يؤديه  
إلى فساد .

والرابع : أن يظنها مشروطة وهي مطلقة ، فيعظم لذلك خطؤه من حيث ينصر  
بالمذهب عن حقها ، لأن من اعتقد في الظلم أنه قبيح ، لمكان التهمى ، أو ينفع إذا كان  
ظلماً من مملوك أو صربوب يعظم خطؤه .

والخامس : أن تكون الدلالة مشروطة بشروط فيظنها مشروطة بشرط واحد  
أو مشروطة بشرط واحد فيظنها مختصة بشروط ، ولو ذكرنا أمثلة ذلك لطال  
القول ، وإنما ذكرنا خطأ أصحاب الأدلة .

فأما من يذهب عن ذلك أصلاً ، فيخطؤه يتسع ويكثر ، وكذلك فإن ذكرنا وجوه  
الخطأ في التشبه وحلها كثر القول ، وقد نهينا بما أوردناه على جملة القول فيها ، وإذا

- بعدم<sup>(١)</sup> في كل باب بض ما ذكرناه ، فالظن الذي غلننه مطرح ، ولم يقل ما ذكرنا لأننا نجد فيما أوردناه في هذا الكتاب ، أن نكون ناقلين لكلام الشيوخ ، بل تتبع ذلك ، ونفتخر به ، ونترف بأننا على كلامهم نخشى وعنه نأخذ ، ولو جعل مثل ذلك طريقاً لترك الإماماء والتصنيف لعظمت المضرة ، ولم نأل جهداً فيما أوردناه في هذا الكتاب نقلاً من كلام الشيوخ خصوصاً من كلام الشيخ أبي علي ، وأبي هاشم ، وأبي عبد الله ، ولا فيما يجب أن تكلفه من ذكر الخلاف في كل باب ، وذكر القسمة وتمييزها ما هو الأصل في كل مذهب ، فيما يجري مجرى المعارضة وخلافها والزيادة حيث يجب إيرادها والتقصان حيث يجب الاقتصار ، ونحن مع ذلك كله نعتذر من التخصير ، ونحمد الله تعالى على ما سهل من بلوغ المراد . فلن بعدم المكلف في الأكثر من حال في أحواله . فإذا التزم في الجملة والتفصيل على قدر معرفته بهما الخطأ في ذلك ، واعتد في الوقت ما يلزم من الندامة والتوبة ، وفي المستقبل ما يلزم / من تتبع ما صنفه وأملأه ، لكي يزيل الخطأ والتخصير ، فقد بذل جهده فيما يلزم ، وأنا مع ذلك أسأل الناظر في هذا الكتاب من أصحابنا ، وتقيم الله للخيرات ، أن يصلحوا ما يعرض فيه من الفساد ، إذا تمهل وانضج ، والرجوع إلى الحق طريقة أهل الدين .
- ولعل الناظر في هذا الكتاب يجد في أواخره ما يخالف أو الله من مذهب أو دليل أو غيرهما ، فمن سبيله أن يعلم ذلك ليس يدع في مثل هذا الكتاب الذي يجمع حدود ألف باب وفصل بل يزيد كثيراً والذي يتصور بصورة كتاب واحد وهو في حكم الجامع لكثب الكلام ، وقد يتهذب للإنسان طريقه في المذاهب والأدلة في العهد القريب ، فكيف به في المهد البعيد ؟ وإندأنا بهذا الكتاب في شهر سنة ٣٦٠ هـ ستين وثلاثمائة ، وفرغنا منه في شهر سنة ٣٨٠ هـ ثمانين وثلاثمائة وفي دون ذلك تنغير أحوال التصنيف في تهذيب لطريقه أو تبينه على نكتة ودلالة ، وتبين لخطأ في طريقه .

فإذا رأيت بعض ما ذكرناه في هذا الكتاب فلهذه العلة ، ولعل الناظر في كتابنا هذا يستعمل المدة التي أفقت في إملائه ، وقد كان يجوز ذلك لولا الاشتغال بالتدريس وغيره ، ومع ذلك فقد أنفق من الأشغال ما يزيل العيب في استقامة المدة فيه . فمن ذلك ما أملاه<sup>(١)</sup> من الكتب في خلاله ، كشرح المقالات ، وبيان التشابه في القرآن ، وكتاب الاعتماد ، وشرح الجوامع ، وكتاب التجريد ، وشرح كشف الأعراس ، وقطعة من شرح أدب الجدل ، وشرح الأصول الخمس إلى غير ذلك من أجوبة المسائل الواردة التي سارت بها الركبان .

ولعل قائل يقول : إن معظم الكتاب يدل ما يجري فيه من ذكر شيخنا أبي عبد الله على حياته . فأخبره تدل على وفاته ، وإنما تعمد كذلك لأننا أملينا معظمه وهو حي فدعونا له بما جرت به عادة المحدثين في الأخبار ، وأملينا الباقي بعد وفاته فسلكتنا في الهدى ٢٥٤ ب له سلك / مثله ، وهكذا تعمد كلامنا في الكتب التي أمليناها قبل هذا الكتاب نحو تقصيص المع ، وكتاب العمدة ، وتزويد الأصول ، وتهذيب الشرح ، وكتاب البسوط ، وشرح الجامع الصغير ، وكتاب النهاية ، إلى غير ذلك بما اتفق إملأوه بحضرته ، فإنما تختلف الأدعية له لهذه العلة .

ولعل قائل يقول : إن بين أوائل الكتاب وبين آخره ، في الاختصار ١٥ أو النظم في تهذيب اللفظ وترتيب المعاني ، فرقا .

والعلة في ذلك ظاهرة ، لأننا ابتدأنا بإملائه في مسجد شيخنا أبي محمد عبد الله ابن العباس بن أمرم<sup>(٢)</sup> ، عند قصد حضرة الصاحب الجليل كافي السكفة ، أدام الله حمارة الدين والدنيا بيقائه .

فلما وصلنا إلى حضرة ، تحفينا سعادة مجالسه في العلم ، فلا يستكر تغير اللفظ  
والمنفى في أملناه ، لهذا الوجه . والذي نلتمه من الناظر في كتابنا أمران :  
أحدهما يخصه .  
والثاني يعود فقه علينا .

فالدلي يخصه ، أن يطلب بنظره التدين ، وينصف نفسه قبا بأنه من تأمله لكيلا  
يزل عن طريق الحق ، وأن يكون فكره في طريق الدين ، ويمدل نفسه عن طريق  
التعصب والإلف ، ليكثر فقهه بذلك ، وإن استقل بعمره ، وإلا فلاستعانة بمن  
عرف أغراض الكتاب واجبة .

والذي يعود فقه علينا الدعاء الصادر عن قلب خاشع بالتوفيق في مستقبل أهوالنا ،  
وبالسلامة في الدين والدنيا ، وبخاتمة الخيرات . ١٠

وليلم أن الذي أودعناه في هذا الكتاب وتكلفناه ، نحن حامدون لله شاكرون  
له على ما اتفق من الصواب ، قادمون قاثبون فيها عما اتفق فيه من خلل وخطأ ،  
مجهدون في المستقبل ، إذا تفضل الله بالإملاء في الأمل والسر ، أن تأمل ذلك  
وتتلافاه .

فإن تسهيل ذلك والنعمة متكاملة ، وإلا فالوصية إلى من ينظر فيه من الشيوخ ١٥  
والإخوان أن يزيلوا الخلل / عنه إلى ما يتجلى من الأمر الصحيح ، فالفرض ٢٥٥  
إلا نصرة الحق للجميع ، والله الحمد والشكر على نعمه .

فأما الضرب الثاني من العمل : فقد بينا في هذا الكتاب ما يلزم المكلف  
من العقليات على اختلافها واختلاف شروطها ، والله يوفقنا للقيام بذلك ، ويوفق من  
نظر في كتابنا مثله . ٢٠

فأما الشرعيات فبينة في كتب الفقه ، ولا يكاد يتم ما تضمنته من بيان العدل  
إلا ببيان الشرعيات ، لكننا لو ضمنا ذلك إلى كتابنا عظم طوله .

ونحن ، إن شاء الله وبه التوفيق ، نستعين بالله ، على أن نفرده كتابا نيين فيه ما نبعد وجود كثير منه .

- لأن الذي يجب العناية به ونشتد من هذا الباب ، أن نعرف المكلف الذي آتاه الله فضل العلم والتعليم الفصل بين الإجماع والاختلاف ، ونبين ما الحق فيه واحد ، ونبين ما كل مجتهد فيه مصيب ولو<sup>(١)</sup> يتم ذلك إلا يتأمل الأدلة وموضوعها ، • ليعرف ما يؤدي إلى العلم ، ويفصل بينه وبين ما يقتضى طالب الظن ، لأنه كلف في الأول طريقة واحدة وأن يتحرر من خلافتها ، ولم يكلف في الثاني بل كلف اتباع العمل بما يؤديه اجتهاده إليه ، فأبنا كلف أن يرجع إلى نفسه فيما أداه إليه الاجتهاد .

- وقد برض في هذا الباب وجه ثالث ، وهو ما يتعذر على المكلف أن يعرف حال طريقته ودليله ويتعذر بتعذر ذلك إلحاقه باب ما الحق فيه واحد بما كل مجتهد فيه مصيب ، فلا يتمتع فيما حل هذا الحل أن يكون من باب الاجتهاد أيضا . وما تشتد العناية به في هذا الباب ذكر ما هو المتمد في المسائل ، لأن فيها ما طريقته النصوص والظواهر ، فمن قطعها يخطئ ، وفيها ما طريقته الاستنباط والعقل ، فمن تعداها يخطئ ، لكي يتميز طريق المسائل كما يتميز المسائل .

- ٢٥٥ ب وما تشتد العناية به ذكر حقائق المذاهب / في الفقه لأن كثيرا منها يتكلم فيه على طريقة التقليد من دون كشف الحقيقة في هذا الباب ولنعيد من يتكلم في مسألة الإكراه على الطلاق هل يؤثر في وقوعه ، أن يكون عالما بطريقة هذه المسألة ، وهو غير عالم بكيفية الإكراه ، وما تؤثر فيه من النية والإرادة ، وما لا تؤثر ، وما يصح ذلك فيه وما لا يصح .

- ٢٠ ولنعيد من لا يعرف حقيقة النية والعزم أن يكون عالما بمراد الفقهاء أن العزم على الكفر كفر ، لأن في المتفقه من نظرا أن حقيقة ذلك ترجع إلى الاعتقاد ،

وكيف يصح أن تنكشف لقوم المعرفة بمسائل الفقه المبنية على الاجتهاد إذا لم يتحقق غالب الظن ومفارقة العلم ، ولا عرفوا التفرقة بين الطريق الموصل إلى العلم ومفارقة العلم ، لما يقتضيه غالب الظن . وفي الفقه ألفاظ متى لم يعرف الغرض بها ثبت <sup>(١)</sup> الحال ووقع الفلأط ، فهو الكراهة والاستحسان ، ونحو ما يمد واجبا وشرطا ، ونحو ما هو واجب وليس بشرط ، ونحو الاستحباب ونحو السنة والغرض وما شاكل ذلك مما يكثر ذكره .

ومما تقوى العناية به في هذا الباب ، الفرق بين المسائل التي يتقارب طرق اجتهادها ، فتحصل من باب التخيير ، وبين ما يتقارب فتزول طريقة التخيير فيه ويبان ذلك ، لأن التكليف بذلك يتبين فيما يخص العالم وفيما يتعداه من جهة الفتوى والحكم .

وقد بينا من قبل أن هذه الشرعيات على ضربين :

أحدهما العلم به يخرج من باب الاستدلال من حيث يعلم دين الرسول عليه السلام في ذلك باضطرار ، ولا يمد ذلك فيما <sup>(٢)</sup> بيانه . لأن كل من صدق بالرسول ، وعرف نبوته ، وغالط أهل الأخبار يتساوى في معرفته كان من قبيل العامة ، أو قبيل الخاصة ، وإنما يجب ذكره في بعض الأحوال على جهة تمييزه من غيره . <sup>(٣)</sup> ٢٥٦

والثاني من باب ما يعلم بالدليل ، فهو الذي يذكر في الكتب ، وقد بينا أنها على قسمين <sup>(٤)</sup> :

أحدهما طريقة الدليل ، ودليله قد ينجلي وقد يدق ، لأن مراتب أدلة السمع مختلفة .

(١) كذا في الأصل . (٢) كذا في الأصل .

(٣) هذه المصنف في الأصل مقدمة بتم « المكتبة المتوكلية » الجامعة لكتب الوقت السومية ، في جامع سنه المحمية .

ولذلك قل الاشتباه فيما ثبت الإجماع فيه ، لوضوح الدلالة ، وإنما يلتبس هذا الباب بباب الاجتهاد فيما ينمض دليله ، فيحتاج إلى إعمال الفكر في تمييزه في باب الاجتهاد ، فأما ما يتجمل دليله فإن <sup>(١)</sup> يشبه بذلك .

والثاني ، ما طريقه غالب الفن من الاجتهاديات ، ومراتبها أيضا مختلفة ، لأن طريقه الاجتهاد ، وقد يتجمل فتظهر مزية على غيره . وقد يشبه ، وقد يتساوى ، وقد يتقارب ، ولذلك صار التكليف فيه موقوفا على اجتهاد المكلف دون أمر معين .

ومما يجب معرفته في هذا الكتاب ، أن الشرعيات يجب أن يكون التماس العناية بها بحسب موضوع التمسك فيها ، فبإدات الأبدان التي لا ينقل المكلف منها طول عمره . ويجب أن تكون العناية بالتعليم بحسب ذلك .

- ١٠ ونحن يرون الله وتوفيقه ، إذا سهل السبيل إلى ذلك ، نبين القول في ذلك على الطريقة التي حلكناها في أصول الدين ، ونكشف عن الأغراض والحقائق في كل باب ، ونذكر الدليل فيما الحق فيه واحد ، وما عليه تنبئ المسألة ، وفيما طريقه الاجتهاد من غير تعصب لمذهب دون مذهب ، لأن هذا القصد لا يكاد يبرى من ذهاب عن الصواب ، وإنما يقل الخطأ عن أزال عن قلبه نصرة الفاتلين ، وجعل وكده وغرضه نصرة الحق فقط ، ونسأل الله خاتمة بغير في جميع الأمور ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ،
- ١٥ وصلواته على محمد النبي وعلى آله الطاهرين .

\*\*\*

- تم الكتاب المفق وبالله نستعين ، وعليه توكل ، وفريغ من نسخه من يستقبل الله خطيئته ، ويستغفره من ذنوبه ، ويسأله جليل عفو ، وكرم صفحه ، وحسن توفيقه وعونه ، وكان الفراغ من نساخته يوم الجمعة ، في أول شهر رجب ، التي هو من
- ٢٠ ٢٥٦ ب شهور سنة ١٠٦٠ هـ ست وستائة هـ / الجواب الحاسم <sup>(٢)</sup> المفق لشبه المفق ، جمعه الشيخ الأجل الفاضل العالم ، الورع ، الزاهد ، المحي ، الدين ، ووزير الموحدين محمد بن أحمد

(١) كذا في الأصل ولعلها « فلا »

(٢) عنوان كبير لكتاب بهذا الاسم وهو حديث عن كتاب آخر له صله بهذا الكتاب



- ابن علي بن الوليد ، طول الله مدته ، وأجرل ثوابه ، وغفر له ولوالديه ، ولجميع المسلمين ، ولئن قال آمين يارب العالمين ، وصلى الله على رسوله سيدنا محمد النبي وآله وسلم .
- ١٢٥٧ / بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله الجليل ثناؤه ، الجزيل عطاؤه ، الجلي بلاؤه ، السني بهاؤه ، الذي سبحته أرضه وسماؤه ، وفاز بطاعته أوليائه ، وشقى بمعصيته أعدائه ، أحمد على مرشد الأمور ، وأعوذ به من الغفلة والغرور ، وأشهد به في الورد والصدور ، وأستغفره وهو الرحيم الغفور ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، غير مرتاب في شهادته ، ولا مستنكف عن عبادته ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله بالحق داعيا ، وعن المنكر ناهيا ، فبلغ الرسالة ، وأوضح الهدى ، وكشف الغمة ، ونصح الأمة ، صلى الله عليه من نبي مكرم ، ورسول معظم ، وهل آله الأبرار الأتقياء .
- ١٠ أما بعد فإن من جملة نعم الله تعالى التوأم <sup>(١)</sup> ، وأياديه الجسام ، فأن من السكن من العلم النافع ، وما حصل منه في الدين من الحفظ الواسع ، ومن جملة ذلك كتب في علم أصول الدين ، صنفها كبار مشايخ المنزلة ، وهم أهل التحقيق والتدقيق ، والتحصيل والتفصيل . غير أن فيها الخلاف في مسائل الإمامة ، لما اعتقدوا أن طريق الإمامة القدر والاختيار ، عدلوا إلى تقديم المشايخ الثلاثة على رباني الأمة وصاحب الجلالة والحكمة ، صنو الرسول وزوج البتول ، أمير المؤمنين صلى الله عليه وعلى آله ، وجعلوا طريق إمامة الجميع واحدة ،
- ١٥ وتأولوا النصوص الواردة في إمامته من الكتاب الكريم والسنة الشريفة . على ما تمسكه ، وما لا تحتمله ، فرأى ذلك من احتى على مذاهب الأئمة الطاهرين من أشياءهم وأتباعهم ، فنقض سيدنا القاضي الأجل شمس الدين جمال المسلمين جعفر ابن أحمد بن أبي يحيى رضوان الله عليه ما تضمنه من ذلك كتاب مجمع المحيط بالتكليف قضا حسنا ، وأثبت النصوص الدالة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام . وحل ذلك
- ٢٠ الإشكال وفك بلمه تلك الأقوال ، ثم الشيخ الأجل العالم / حسام الدين ، وزين ب٢٥٧ الموحدين ، الحسن بن محمد رحمه الله ، فإنه قض ما في كتاب الدخول إلى غريد

الأدلة للشيخ أبي الحسين البصرى تنعاً شافياً كافياً . ثم تبعت ما في كتاب هيون  
المائل وشرحه ، وهما من تصنيف الشيخ الحاكم الحسن ابن كرامة الحمصي ، فنقضت  
ما خالف فيه الزيدية حسب الإمكان ، وسميته كتاب «منهاج السلامة في مسائل الإمامة» .  
ثم تبعت ما في كتاب «الفائق» تصنيف الشيخ العالم محمود بن محمد بن الملاح فنقضت  
ما خالف فيه الأصول الزيدية وأجبت عما اعترض به على الأدلة الدالة على إمامة أمير  
المؤمنين عليه السلام وما ينبع ذلك ، وسميته «الجواب الناطق الصادق لحل شبه كتاب  
الفائق» . ثم وقت على كتاب المنى لقاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمداني وهو من أجمع  
كتب الأصول ، وقد جمع فيه ما لا يوجد في علم من قبله وهو عشرون كتاباً فنقضت  
ما خالف فيه الزيدية والكلام عليه فيه بحسب الإمكان ، وسميته «الجواب الحاسم المنى  
لشبه كتاب المنى» ، ومن الله سبحانه أستمد التوفيق والتسديد ، والعون والتأييد ، إنه  
المبدى . المعيد .

قال قاضي القضاة أحمد بن عبد الجبار بن أحمد :

اعلم أن الذي به ثبت إمامة أبي بكر ، هو الإجماع الذي ترتبه يقتضيه في كل  
شئ . يخلقون به ، ويدعونه دالاً على إمامة ما يدعونه ، لأنه قد ثبت أن الإجماع حجة  
وصح أنه لا يجب لأجله صرف الكلام عن ظاهره ، وأنه بمنزلة الأدلة العقلية  
والسمعية في ذلك .

قال : ولا يمكن في شئ من أدلتهم أنه لا احتمال فيها ، بل لابد من دخول الاحتمال  
في جميعها ، فيصح في جميع ذلك أن يتأول ما دُون في هذا الباب ، ويصرف  
إلى غير ظاهره أو يخص بذلك<sup>(١)</sup> الإجماع . فإذا كان مشايخنا إنما قالوا بإمامة أبي بكر  
من جهة دلائل الإجماع ، فحق ثبت لهم ذلك صح الظن به في جملة أدلتهم ، فلم  
يشغل بأدلتهم أصلاً لصح ، ولزعمهم عند ذلك أن يكلمونا في هذا الدليل حل هو

(١) في الأصل : ذلك

صحيح أم لا . فإن صح لنا على ما نرتبه فقد كفيينا مؤنة الاشتغال بأدلتهم واحدا واحدا ، وإن لم يصح ، ولا معمول لنا في إمامة أبي بكر إلا عليه ، فقد كفواهم مؤنة الاشتغال بهذه الأدلة ، لأنه لا خلاف أن إمامة أبي بكر إذا لم تصح فالصحيح إمامة على عليه السلام ، وهذا بين أن الواجب التشاغل بهذه الأدلة ، لأن في كلا الطرفين الإجماع ينفي عن إيراد هذه الدلالة .

٢٥٨ / واعلم أن ما ذكره في هذه الجملة صحيح ، ولكن يبقى الاشتغال بتصحيح الإجماع على قوله ، أو لإفساده على قولنا . واعلم على فساد ما يدعونه إجماعا ، على إمامة أبي بكر ، وأنه لا طريق إلى معرفة صحة من كتاب ولا سنة ، أن يقال لهم : هل تدعون في ذلك إجماع الصحابة والنقل عنهم فسا أو فعلا ؟

١٠ فإن قال : أدعيه فعلا ، وأنتم<sup>(١)</sup> عقدوا لأبي بكر ولم ينكر عليهم أحد ، ولم يتخلف عنه مكلف ، قيل لهم : بماذا علمتم ذلك ، ومن الذي يروى لكم عن كل واحد من الصحابة صفارها وكبارها ، وخاصها وعامها ؟ وإن ادعوا للنقل عن كل واحد منهم باسمه وصفته فقد كبروا ، لأن الذي قل عنهم البيعة عند النقل<sup>(٢)</sup> خمسة من المذكورين ، ثم المحكى على طريق الجملة بعد البيعة إنما هو قل بيعة أقوام مخصوصين ، فمن أين لهم أن النقل عن الصحابة بأسرها صفارها وكبارها ؟ فإن قال : ليس بنا حاجة إلى النقل عن جميع الصحابة لأن الذين يستبر بهم من الصحابة السكبار دون صفارهم والمتأخرين منهم .

١٥ قيل له : إذا كان الإمامة من تكليف الجميع حتى لزم كل مكلف وجوب طاعة الإمام ولا يجوز الخروج عن أمره ، لزم أن يعرف إمامته بطريقها كل واحد منهم .

(١) كذا في الأصل ، ولله : وأنهم .

(٢) كذا في الأصل ولله : النقل

فإن قال : المتبر بالخصائص ولا عبرة بالعوام وخلافهم ، أخرجهم من التكليف بطاعة الإمام ، وجوز لهم التقليد فيما ليس طريقه الاجتهاد <sup>(١)</sup> . ولأن قال : المتبر في هذا الباب الخاص العام ، فقد اعترف بأن المقد والبيعة ، أو الرضا بالبيعة ، يجب أن يكون حاصلًا من جميع الأمة ، لأن إمامة أبي بكر هي المبتدأ بها ، وسائر أحكام الأمة ترتب عليها ، فيجب أن يكون العلم بصحتها حاصلًا لكل مكلف لزمه النظر في هذا الباب . ٥ . فإذا كان كذلك ، وجب أن يحصل لنا العلم بوقوع البيعة من جميع الصحابة ، بل من جميع من اعترف بالرسول ، وكان مكلفًا بالعلم بوجوب طاعة الإمام ، وفي علمنا بأحوال نفوسنا وأنا غير عالين بوقوع البيعة من جميع المسلمين والرضا بالبيعة دليل على أن العلم غير حاصل لكل من ادعى العلم .

- ١٠ فإن قال : أنا لا أدعى في هذا الباب وقوع العلم ، والنقل عن كل واحد على التفصيل ، أنه قد بايع أو رضى بالبيعة ، / وإنما أدعى أن البيعة قد ظهرت وثبتت ، وبقي الرجل فيما بينهم سنين يأمرهم وينهاهم ويتصرف فيهم تصرف الأئمة وما روى عن أحد منهم أنه أنكر إمامته ، أو خالفه ، أو قال إن طاعته غير واجبة ، ولو كان لنقل ، لأننا لو جوزنا عليهم خلاف ذلك ، إلى <sup>(٢)</sup> ألا يعرف صحة شيء من الإجماعات ، لأننا نجوز أن يكون فيهم من كان يخالفهم في سائر ما يدعى فيه الإجماع ولم يظهر لنا ، ولم ينقل إلينا ، كما نقل سائر ما اختلفوا فيه ، وفي ذلك إبطال للإجماع رأسًا ، فبطل ذلك علمت أنه لو كان فيهم من يخالفهم ولم يرض بقتلهم له ، لنقل إلينا كما نقل سائر ما اختلفوا فيه .

- ٣٠ قيل له : ما أنكرت من قائل يقول لك إن ما مسكت به لا يمكنك ادعاؤه في أمر الإمامة ، لأن العلم بأنهم قد رضوا به مبنى على أنه لا وجه لسكوته ، وترك إظهار الخلاف لإلزامهم به ، واعتقادهم له ، ومتى كان الأمر كذلك فلا سبيل إلى العلم

بأنهم قد رضوا به بما قال بعضهم ، لأننا متى جوزنا أن يكون ما له ولأجله سكتوا عن التكبير ، وعن ذكر الخلاف ، والرد على من قال بذلك الشيء هو أمر آخر سوى كونه حقا عندهم لم يسلم لنا العلم بأن التوم قد رضوا به وصار ذلك ديننا لهم ، ولهذا لم يدل جلوس أمير المؤمنين صلى الله عليه في بيته ، وسكوت كبار الصحابة عما يجري على عثمان ، على أنهم قد رضوا به لما كان هناك وجه آخر جاز أن يكون سكوتهم لأجله ، وهو قلة الأنصار لهم ، أن لو أظهروا الخلاف أو مخافة الفتنة والحرب ، واختلاف الكلمة ، وتشتت الشمل ، وتسلط الأعداء عليهم ، وكل هذه الأمور مجوزة فيمن خالف معه أبي<sup>(١)</sup> بكر ولم يرض به ، فإن كان التسك بالاجماع إنما هو من حيث لم يظهر الخلاف والتكبير مما ذكرناه ، تخرج الطريقة من أن يعلم بها كون ذلك حقا ، وليس كذلك سائر ما أجمعا عليه من الشرائع والأحكام ، لأنه قد علم من حالهم أنه لا مانع عن إظهار الخلاف فيها ، ولولا كون ذلك الشيء حقا لما سكتوا عنه ، فبان للفرق بين الموضحين .

- فإن قال : لا مانع فيما ذكرته ، كالا مانع في اتفاهم على الأحكام ، لأن المعلوم من حال الصحابة بأن بعضهم يشكر على البض فيما كان مخالف<sup>(٢)</sup> فيه وكان بعضهم لا يتعاضى من مخالفة صاحبه ، خصوصا إذا كان الخلاف في واحد<sup>(٣)</sup> واحدا .
- ١٥ قيل له : ما ذكرته من كلام ، لا يعرف الأخبار ، ولم ينظر فيما كان يجري بين الصحابة في أمر الأئمة وغيرها ، أليس المعلوم من حال عمرو بن بايع أبا بكر ، أنهم كانوا يحملون الناس على بيته بل كانوا ينظفون القول له ، وينكرون على من يخالفه ؟ أليس جرى بين عمرو وبين سعد يوم السقيفة ما جرى ؟ أليس قال له : دعه ، قتل ، قاتله الله . أليس قد قال : / حسنت أن أعاطبته حتى روى أن ابنه أخذ بلحيته وقال والله لو فسلته
- ٢٠

(١) كذا في الأصل . (٢) كذا في الأصل ، وله : يخاف

(٣) هذه العبارة مطبوعة ، وغير بيته في الأصل

ما رجعت وفي فلك واضحة . أليس جرى بينه وبين الزبير ما جرى ، حتى أخذوه  
وكسروا سيفه وخبروه؟ أليس قد حضره العباس فكلموه وناظروه في هذا الباب ، حتى  
قال ، أما أنتم يا قريش وقرىبكم من رسول الله صلى الله عليه فهو من شجرة نحن أغصانها ،  
وأنتم جيرانها . فكيف يمكن والحال هذه ، أن يقال : لم يكن هناك وجه سوى الرضا  
ببقده ويعتد لأجله سكتوا . بل كيف يمكن ادعاؤك . وقد كان بين تولى<sup>(١)</sup> منهم  
الأمر باب حتى لا يظهروا خلافة في مسائل الاجتهاد . ولهذا قيل لابن عباس : هلا  
أظهرت الخلاف في زمان عمر؟ فقال : إنه كان رجلا مبيا ، فلذا جاز في مسائل الاجتهاد  
أن لا يذكره<sup>(٢)</sup> خلافة هبة منه ، والمعلوم أنه لما نال منه مكروها . فكيف ظنك  
فيا فيه عزله ، وإبطال أمره ، وقد علم أن ما ذكرناه يجوز فلا يجوز ذلك فسد التعلق  
بالإجماع من حيث سكتوا على أنه يقال له : من أين لك ما ادعيت من سكوتهم وأنهم  
لم ينكروا ذلك ، ولم يظهروا الخلاف ولم يقدوا عنه ؟

فإن قال : لم يرو عن واحد منهم ، يقال له ، قلت ذلك أليس قد علم أن سعيدا  
ما يابسه طول حياته ، وكره لإمامته ، ونفى على ذلك حتى خرج في زمان عمر إلى  
الشام فأت ، أو قتل هناك ، وقال لعمر : جئني الله من جوارك ، أليس قد ظهر من  
أبي سفيان أنه قال : سليم<sup>(٣)</sup> يابى هاشم هذا الأمر أليس أنكر عليهم العباس بن  
عبد المطلب ، وناظرهم عليه ، وقال : نحن أولى بهذا الأمر منكم ، أليس تظلف أمير  
المؤمنين عليه السلام عن البيعة ، وعمار وعلقان ، وأبو الرداء ، والمقداد ، وحذيفة ،  
وعبد الله بن مسعود ، أليس لم يعمل عن واحد من بنى هاشم أنه حضر السقيفة أو بايع  
فكيف يجوز ، والحال هذه ، أن يدعى الإجماع فيا هذا حاله ؟

فإن قال: كل هؤلاء الذين ذكرتم قد بايعوا، ورضوا في الثاني، وإن كانوا قد تحفظوا في أول مرة.

- قيل له: هذا ضرب من المكابرة، ولو ساغ هذا لساغ لخالقك أن يدعى من الجبال مالا طاقة لك به. أليس لا يمكنك أن تروى عن واحد من عددنا أنه وقع منه البيعة وهو راضٍ؟ أليس سعد قد خرج من الدنيا ولم يبايع واحداً؟ أليس من ادعى تنفيذ أمير المؤمنين عليه السلام والزيير ذكر أنهم كانوا ملجئين إلى ذلك محولين عليه، لأن الإمامة تقول: إن أمير المؤمنين عليه السلام أخذ ملياً<sup>(١)</sup> حتى أخذت يساره، وضعت على يمين أبي بكر، ومن قتل الآثاسوام. / ذكر ٢٥٩ ب
- أن الذي جرى بينهما هو أن أبا بكر قال له: كأنك تأتي ما اتفقت عليه المسلمون، فقال: لا، فرضى منه بذلك، وادعى البيعة، وقد علم أن هذا لا يكون بيعة. أليس قد روى محمد بن بشير العبدي عن حبيد الله بن عمر عن زيد بن أسلم، أنه يبيع أبو بكر بعد النبي صلى الله عليه، فكان على والزيير والمقتداد يدخلون على فاطمة عليها السلام، ويتشاورون ويتراجعون في أمرهم. فلما بلغ ذلك هم خرج حتى دخل عليها فقال: يا ابنة رسول الله، ما من الخلق أحب إلينا منك، وإيم الله ما ذلك بما نرى إن اجتمع هذا النفر عندك، أن أمر أن يهدم البيت عليهم. فلما خرج جادوها، قالت: تعلمون أن عمر قد جاءني وحلف بالله لننهدم ليحرقن عليكم البيت، وإيم الله لم يرضين علي ما حلف عليه. فإن قال: كل ذلك أخبار آحاد لا يقع العلم بها، قيل له: فهل مع ذلك يمكنك القطع على أنه لم يكن مما ذكرناه شيء؟ فإن ادعى ذلك تجاهل، لأنه لا شيء يجمل وقوع ما ذكرناه. فإذا جوز ما ذكرناه، خرج من أن يكون عالماً بما ادعاه من الإجماع فإن كل من روى عنه أنه لم يبايع. ١٥
- فقد روى عنه أنه تولى من جهته، فلو أنه قد رضى به ما كان يتولى من جهته قيل له: ليس الأمر كذلك، لأنه لم يرو ذلك إلا من أقوام مخصوصين، ٢٠

وماتولوا<sup>(١)</sup> لا يؤذن بالاعتراف ولا بالرضا ، فإنما يدل تولى الأعمال على الرضا بالإمام متى كان المعلوم من حال ذلك الإمام أنه لولا وجوب طاعته ؛ لكان بإدعائه الإمامة يفسق ، وأما إذا كان المعلوم من حاله أن مع ادعائه الإمامة ، وبإدعائه لا يفسق على فسقه ، وظاهره ظاهر الإسلام ، وأحكامه جارية على السداد بتولى الأحكام من جهته ؟ لا يدل على الرضا بكونه إماماً . والذي تولى أمير المؤمنين في زمان أبي بكر إنما هو حفظ ألقاب المدينة لئلا تدخل العرب التي ارتدت المدينة من النقب فتأخذها ، وذلك لا يتصل بالإمامة ولا بالرضا بها بل كان الواجب عليه توليها ليكون دفعا للأعداء من حرم رسول الله صلى الله عليه وآله . فقد علم بما ذكرناه أن داخا الإجماع في زمان أبي بكر لا وجه له . ويقال لمن تعلق بهذا : أخبرنا عن اشتغال أبي بكر وعمر وأبي عبيدة والأنصار بمقد الإمامة ، وتركهم رسول الله غير مدفون ، ١٠ وترك تجهيزه ودفنه ، ولم يشتغلوا عنه ؟

فإن قال : لأن عقد الإمامة كان واجبا وخافوا فوته . قيل له : فتجبز رسول الله صلى الله عليه وآله لم يكن واجبا ثم ؟ فإن قال : لا ، كان واجبا ، إلا أنه كان بالاشتغال بها عنه لا يضيع ، وكان اشتغالهم به عن عقد الإمامة تضييما لأمر الإمامة . قيل له : أخبرنا ١٥  
أرسول الله صلى الله عليه وآله أوجب عليهم أن يستقروا ، أو نص على أعيانهم وسماهم بذلك ، أم الكتاب دل عليه ، أم العقل أوجب عليهم ؟ / فإن قالوا ، إن الكتاب دل عليه ، أو السنة ، أو العقل نجاها . فإن قالوا : قد علموه من غير دليل أوجب عليهم ، قيل له<sup>(٢)</sup> : أخبرنا ما لا دليل على وجوبه هل يجوز أن يكون واجبا ؟

فإن قال : لا ، قيل له : فإذا عقد الإمامة لم يكن واجبا عليهم ، وهل كان ذلك إلا خطأ ، وإلحظ لا يجوز أن تتفق عليه الأمة ؟ فقد عظم بطلان ما ادعاه من الإجماع على ما هذا حاله وأصله . فإن قال : قد علموا أن الأنصار يريدون مبايعة سعد ، فلو



لم يشتغلوا به لكان تقع البيعة له ، وعقد البيعة لغير قريش خلاف الدين ، فهذا اشتغلوا بالبيعة .

قيل له : قبل كانوا يناظرونه في أن تؤخر البيعة إلى أن يفرغ من أمر رسول الله صلى الله عليه ، أم هل لا رجعت الأنصار إلى قوله : « الأئمة من قريش » .  
وتركت المنازعة انصرف معها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ، فقد علم أن الاشتغال بالقدر في تلك الحال لم يكن له وجه أوجه ، وكان الاشتغال برسول الله صلى الله عليه وآله واجبا فقد عدلوا بما فعلوه من الواجب ، وما هذه صفته لا يجوز أن يكون صوابا ، ومالا يكون صوابا لا يجوز وقوع الإجماع عليه ، قد يطل ما قاله من هذا الوجه أيضا . ويقال له : أخبرنا عن عقد البيعة لأبي بكر ، أكان عند عقدم قد وجبت طاعة أبي بكر على الناس كافة ، أم كان للناس أن يتخلفوا عن البيعة ؟

فإن قال : كان على الناس بيعة ما بغيره ، قيل له : ولم كان ذلك على الناس ، وأي اختصاص لهم ، وأي أمر أوجب المصير إلى رأيهم ؟ فإن رام ذكر الدلالة عليه ، لم يجد إليه سبيلا ، لأنه إنما يصير بهذا عنده بعد أن يعرف الإجماع عليه في الصدر الأول .

وقبل وقوع الإجماع ، لم يكن الإجماع حاصلًا ، على أن من عقد له خمسة من المسلمين وجبت طاعته ، وإن ادعى في ذلك نصًا من كتاب أو سنة لحق بالطبيعة وادعائها نصًا غير معقول كيف والمعلوم من حال من باع أبا بكر أنه لم يمسك في بيته ووجوب طاعته بكتاب ولا سنة ، لم يحصل منه ، إلا آثت الناس ، قد علم أنه لم يكن نجب الطاعة بعقد خمسة ، وإذا لم تكن الطاعة واجبة بقولهم ، وكيف كان يحسن منهم دعاء الناس إلى ذلك وهلا آخرم عن الاستدلال الذي استدلوا به على وجوب طاعته ، وأنه

بالإمامة أولى من غيره ، فلما لم يفضلوا ذلك علم أنهم أقدموا على الأمر من غير نصير <sup>(١)</sup> ولا استدلال وتأمل . وكيف يجوز أن يدعى عليهم أنهم استدلوا على أن أبا بكر أولى المسلمين بالطاعة ، وكان كل واحد منهم يحمل الأمر إلى صاحبه ويقول : ٢٦٠ ب / امدد يدك أبائكم ، وما هذا حاله لا يكون العلم قد سبق بأفضلهم ، والقدم على الشيء من غير دليل ونظر واستدلال لا يكون محققا ، لأنه إنما يكون مقلدا ٥ أو كذا <sup>(٢)</sup> لهواه .

فإذا كان الأمر كذلك ، بطل أن يكون المقد قد وقع في الابتداء صحيحا ، وما لا يكون صحيحا في الأصل لا يصح انتقاد الإجماع عليه . ثم يقال له : خيرنا ، أليس فزهم إلى البيعة والاختيار إنما هو لأنه لا يكون هناك نص ؟

فإن قال : نعم ، ولا بد له من ذلك ، قيل له : ففي المثل أن من بايعة بعض الناس ، وجبت على الباقيين طاعته . فإن قال : نعم فهاهنا ، وإن قال : ليس فيه ذلك ، قيل له : فلم أوجبوا على الناس طاعة أبي بكر لما بايروه ، وأنكروا عليهم التخلف عنه ؟ فإن قال : لأن الشرع قد دلهم على ذلك . قيل له : وأي شرع أوجب أن من بايعة خمسة وجبت على الناس طاعته ، وهلا احتجوا به على الناس لما أنكروا بيعة أبي بكر ، وهل يجوز أن يظهر قوله صلى الله عليه : « الأئمة من قريش » ، ولا يظهر ١٥ ما يوجب طاعة الإمام إذا عقد له طائفة من المسلمين ؟ وهلا احتج به أبو بكر ، وهلا ظهر ذلك عنهم ، كما ظهر غيره من الأخيار ؟

فإن رام أن يذكر في ذلك حلة لها ، لم تظهر النص <sup>(٣)</sup> ، لم يجدوها . ومتى لم يسكن

هناك شرع يوجب طاعة أبي بكر عند بيعهم له ، ولا العقل دل عليه ، فلم كانوا يلزمون الناس طاعته ، ولم كان يحسن منهم الدعاء إليه ؟ بل لو لم يحسن منهم إيجاب الناس عليه ، وإذا لم تسكن الإشارة إلى أمر له <sup>(١)</sup> حسن منهم التكبير على من لم يبيع أبا بكر ، وقد أنكروا عليهم على حد ظنهم ، لسكل من نظرفى الأخبار ، علم أنه لم يكن المقد قد وقع به ، ولا الرضا به على ما يجب .

ثم يقال له : أخبرنا ، لم تركوا أمير المؤمنين والعباس ، وبني هاشم ، ولم يدخلهم فى الشورى والاختيار ، وفردوا بالأمر دونهم ، لعلهم بأنهم لا يستدبهم ، أو لعلهم بأنهم إذا اختاروا ومقدوا فهم لا يخالفونهم فيه لاستقلالهم بأنفسهم ، أم لأن هنا نصا قد أوجب أن يكون عقد الإمامة إليهم دونهم ، فإن قالوا : إنما لم يدخلهم فى الشورى يوم السقيفة لعلهم بأنهم شئ لا يستدبهم ، فقد أعظموا الغربة على آل الرسول صلى الله عليه وعلى آله ، أو قال : لأنهم علوا ، أو غلوا ، أنهم إذا اختاروا لا يقع منهم خلاف ، وإن كان لهم أن يخالفوا .

١٠ قيل : بماذا علوا ذلك وما أمارته ، إن غلوا / أليس أمير المؤمنين عليه السلام كان من كبار الصحابة ، وكان ممن يصلح للأمر ، أليس كان يجوز أن يعتقد نفسه أنه أولى الناس به ، أليس كان للعباس أن يعتقد مثل ذلك ، قبل استأذنه فى ذلك ؟ فإن قالوا : إنما لم يرجعوا إليهم ولم يدخلهم فى الشورى ، لأنه قد علم أن من دخل فى الشورى أفضل منهم وأحق بالإمامة ، وبأن يعقد من العباس بن <sup>(٢)</sup> على به قيل له : قد كانوا علوا ذلك استدلالا أو ضرورة .

٢٠ فإن ادعى الضرورة ، لم يتأت له ، وإن ادعى الاستدلال عليه ، فلا يخلو إما أن يكون أمير المؤمنين والعباس قد عرفا وعرف من تبعه <sup>(٣)</sup> نهر المقداد وهما وسلمان ، ومع العلم بذلك تظفوا عن البيعة وعن الرضا بما وجب الرضا به .

(٢) كذا فى الأصل

(١) كذا فى الأصل ، ولها « لم يحسن »

(٢) كذا فى الأصل ولها « بمهم »

فإن كان الأمر كذلك ، وجب أن يكونوا قد فسقوا بالتخلف عن طاعة من  
قد علموا أن خوف طاعته ، لأن أحدا ما ادعى أنهم كلهم قد بايعوه يوم السقيفة ،  
وهذا من ارتكبه فقد كفانا بمؤته .

وإن قال : إنما تخلفوا لأن العلم به لم يكن قد حصل لهم . قبل له : أليست الخصال  
المطلوبة بالإمامة هي خصال تظهر الحال فيها حتى يجب العلم بها للخاصة والعامة ،  
فكيف خفي مثل ذلك على من شهد له الرسول صلى الله عليه وآله بأنه أفضلهم ؟  
أم كيف يجوز أن يستدل المنيرة بن شعبة وأصاغر الصحابة ، وأكابرها ، ويخفي  
ذلك على علي والعباس ؟ وهلا أدخلوهم في الشورى ، وفي المقد ، والاختيار ،  
ليعلموا شبههم ، فيسلم المقد ، ولا يبق فنزاع وجه ؟

فإن قال : إنما نفردوا بالأمر دونهم ، لأن هناك ، لما أوجب ذلك كبروا .

فإن قالوا بأن ذلك الأمر منهم رضا ، خرجوا من حد من يتناظر . فإذا بطل أن  
يكون لتفردهم بالأمر دون أمير المؤمنين وسائر بني هاشم وجه صريح أن ذلك كان خطأ  
منهم ، ولم يكن من تأمل وما .

[ انتهى ]

## دليل موضوعات الجزء العشرين ، الإمامة ،

### القسم الثاني

منحة

- فصل : في أن عمر بن الخطاب كان يصلح للإمامة . . . . . ٣
- فصل : في إثبات إمامة عمر ، وطريق إثباتها وما يصلح بذلك . . . . . ٥
- فصل : في ذكر ما أورده من المطاعن في إمامة عمر . . . . . ٩
- شبهة لهم . . . . . ١٢
- الجواب عن الشبهة . . . . . ١٢
- شبهة أخرى لهم . . . . . ١٣
- الجواب عن الشبهة . . . . . ١٣
- شبهة أخرى لهم . . . . . ١٣
- الجواب عن الشبهة . . . . . ١٤
- شبهة أخرى لهم . . . . . ١٥
- الجواب عن الشبهة . . . . . ١٥
- شبهة أخرى لهم . . . . . ١٦
- الجواب عن الشبهة . . . . . ١٦
- شبهة أخرى لهم . . . . . ١٨
- الجواب عن الشبهة . . . . . ١٨
- شبهة أخرى لهم . . . . . ١٩
- الجواب عن الشبهة . . . . . ١٩

ملحة

- ٣٠ . . . . . شبه أخرى لهم
- ٢١ . . . . . الجواب عن الشبهة
- ٣٧ . . . . . شبه أخرى لهم
- ٢٧ . . . . . الجواب عن الشبهة
- ٣٠ . . . . . فصل : في إمامة عثمان وما يتصل بذلك
- فصل : في الكلام على الحوارج ، ومن هنا نهرم في البراءة من عثمان
- ٣٣ . . . . . وخلمه وما يتصل بذلك
- ٥٨ . . . . . فصل : في الكلام على من وقف في عثمان ، وخاذليه ، وقاتليه
- ٦٠ . . . . . فصل : في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام
- ٦٥ . . . . . فصل : في إثبات إمامته عليه السلام وما يتصل بذلك
- ٧٣ . . . . . فصل : في إبطال قول من طعن في إمامته بمقاتلة أهل القبلة
- فصل : في إبطال قول من وقف فيه وفي القوم ، وزعم أنهما كانتا لعنيتين
- ٧٨ . . . . . وما يتصل بذلك
- ٨٤ . . . . . فصل : في بيان توبة طلحة والزبير وعائشة وغيرهم ، وما يتصل بذلك
- ٩٣ . . . . . فصل : في بني معاوية ووجوب محاربتهم
- ٩٥ . . . . . فصل : في الكلام على الحوارج

\* \* \*

- ١١٢ . . . . . الكلام في التفضيل
- ١١٣ . . . . . فصل : في ذكر جملة من الخلاف في هذا الباب
- ١١٦ . . . . . فصل : فيما به يصير المناضل فاضلا ، وأفضل من غيره ، وما يتصل بذلك
- فصل : في بيان ما به يعلم المناضل فاضلا ، والأفضل ، أفضل ،
- ١١٧ . . . . . وما يتصل بذلك

صفحة

- فصل : فيما يدل قطعا على أن أمير المؤمنين عليه السلام أفضل . . . ١٣٣
- فصل : فيما ذكره الفريقان في باب الموازنة وما يتصل بذلك . . . ١٣٤
- فصل : في ذكر إمامة الحسن والحسين وغيرهما من العرة ، وغير العرة ١٤٥
- فصل : في ذكر جملة ما يختص به الإمام لكونه إماما ، ومفارقته لغيره ،  
وما يتصل بذلك . . . . . ١٥١
- فصل : في أن منع الإمام مما يختص به لا يخرج من كونه إماما ،  
وما يتصل بذلك . . . . . ١٦٥
- فصل : فيما يخرج به الإمام من أن يكون إماما ، وما يتصل بذلك . ١٦٩
- فصل : في ذكر جملة من مذاهب الفلاة . . . . . ١٧٣
- فصل : في ذكر مذاهب الإمامية وسائر من يمين الأئمة ، على  
اختلاف أقاويلهم . . . . . ١٧٦
- فصل : في ذكر أقاويل الزيدية ، ومن لها نحرهم . . . . . ١٨٤

• • •

- السلام فيما يستحقه تعالى من صفات الأنفال وما يجوز أن يجري عليه لأجلها ١٨٦
- فصل : فيما يستحقه من الأسماء والأوصاف لكونه قاعلا فقط . وما يقارب  
ذلك ، وما يتصل به . . . . . ١٨٧
- فصل : في الأوصاف والأسماء الذين يستحقها من بعض أفعاله دون  
بعض ، وما يتصل بذلك . . . . . ١٩٩
- فصل : في الصفات التي يستحقها من حيث لا فعل فعلا مخصوصا ،  
وما يتصل بذلك . . . . . ٢٢٠

سنة

فصل : في بيان الصفات التي تجري على الله سبحانه ، عند فعل الإرادة .

والكره لا على طريق الاشتقاق وما يتصل بذلك . . . ٢٢٦ .

فصل : في بيان ما يدخل من هذه الأسماء والأوصاف في باب التقيد .

وما لا يدخل فيه ، وما يتصل بذلك . . . . . ٢٣٧ .

\* \* \*

الكلام فيما نعتدنا به من الدعاء والطلب والمسألة . . . . . ٢٣٨ .

فصل : في بيان ما يحسن من الدعاء والمسألة لله سبحانه ، وما يتصل بذلك . ٢٤٠

فصل : فيما يجب أن يفعله تعالى عند الدعاء ، وما لا يجب ، وما يتصل بذلك ٢٤٢

فصل : فيما يكون إجابة للداعي ، وما لا يكون إجابة ، وما يتصل بذلك ٢٤٤

فصل : في بيان الوجه الذي يجب عليه الدعاء على المكلف ويفارق

مالا يجب ، وما يتصل بذلك . . . . . ٢٤٦ .

فصل : في بيان من يجب عليه الدعاء والطلب ، ويحسن منه ، ومن لا يجب

ذلك عليه ، ولا يحسن . . . . . ٢٤٨ .

فصل : في بيان الوجه الذي يحسن عليه من المكلف ، الطلب ، والدعاء ،

سما وعقلا ، وما يتصل بذلك . . . . . ٢٥٠ .

فصل : في بيان العبادة التي يجب على المكلف طلب الثواب بها .

ومعارضتها ، مالا يجب ذلك فيه ، وما يتصل بذلك . . . ٢٥٢ .

فصل : في ذكر جملة ما يجب أن يتناوله التكلف ، من العلم والعمل . ٢٥٤

\* \* \*

نهاية كتاب المنق . . . . . ٢٦٢ .

\* \* \*



صفحة

بداية كتاب اسمه « الجواب الحاسم الملقى لشبه الملقى » جمعه الشيخ الأجل ٢٦٢  
الفاضل ، العالم ، الورع ، الزاهد ، محب الدين ، ووزير الموحدين ،  
محمد بن أحمد ، بن علي ، بن الوليد .

كان الناسخ ينوي أن ينسخه في اضمائة واحدة مع كتاب « الملقى » قصد أن  
يطلع القارى على وجهة نظر تخالف وجهة نظر « القاضي عبد الجبار » صاحب  
كتاب « الملقى » فيما يتصل بمسألة الإمامة ولكنه لم ينسخ منه إلا بضع ورقات ،  
فليته قد أتم ما قد بدأ .

وربما كان قد أتم ، ولكنه بعثرة الأيام وعوادي الزمان .  
رحمهم الله رحمة واسعة ، وجزاهم عن العلم وأهله خير الجزاء .

---

مطبعة الخيم ١٩٩٣



OUR HERITAGE

# AL-MOGHNĪ

FI ABWAB EL TAWHĪD WAL ʿADL

BY

AL-QUADĪ ABUL-HASAN ʿABDUL-JABBAR

AL-ASAD ABADI

(d. 415 A. H.)

Vol XX

Part II

FI AL-IMAMAH

*Edited by*

Dr. ABDEL-HALĪM MAHMOUD

Dr. SOLIMAN DONIA

*Revised By*

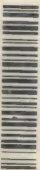
Dr. I. MADKOUR

*Sponsored By*

Dr. T. HUSSEIN

The Egyptian Company for Authorship & Translation

Bibliotheca Alexandrina



0424662